

شرح سنن ابن ماجه

المُسْنَدُ

مُرْشِدَ ذَوِي الْحِجَاوِ الْحَاجَةِ إِلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَه
وَالْقَوْلِ الْمَكْتَفَى عَلَى سُنَنِ الْمُصْطَفَى

جَمَعَ وَتَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَسَنِ الْأُرْمِيِّ
الْعَلَوِيِّ الْأَنْثِيُّوِيِّ الْهَرَرِيِّ الْكِرِّي الْبُؤَيْطِيِّ

نَزَلَ مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةَ وَالْمَدِينَةَ وَبَايَ الدَّرَسَ فِي دَارِ الْحَدِيثِ الْبَغْدَادِيَّةِ

مَرَامَةُ لُجْنَةِ مَعَالِمِ الْعُلَمَاءِ
بِرِئَاسَةِ

الْأَسَازُ الذَّكُورُ هَاشِمُ مُحَمَّدُ عَلِيُّ بْنُ مَهْدِي

الْمُسْتَشَارُ بِرَابِطَةِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ سَابِقًا - مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةَ

المجلد الثالث عشر

تكملة كتاب التجارات - كتاب الأحكام

دَارُ الْخَطِّ وَالنَّجَاحِ

دَارُ الْمُنْتَهَا

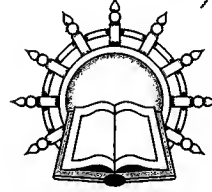


شرح مسند ابن ماجه



دار المنهج

المملكة العربية السعودية - جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢



دار حقوق الحياة

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ٥٥٧٤ / ١٣ / بيروت

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م
جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأي شكل من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاعتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً .



الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9933 - 503 - 20 - 8

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

هاك مرشد ذوي الحاجة	في حل سنن ابن ماجه
واقع بالقول المكتفى	في حل سنن المصطفى
وجد بالدعوة الصالحة	لمؤلفه بحسن الخاتمة
وقل يا ربنا يا ربنا	يا ربنا استجب دعاءنا



قال الشاعر :

يَسْتَوْجِبُ الصَّفْعَ فِي الدُّنْيَا ثَمَانِيَّةً	لَا لَوْمَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا صُفِعَا
الْمُسْتَخِفُّ بِسُلْطَانٍ لَهُ خَطَرٌ	وَدَاخِلُ الدَّارِ تَطْفِيلًا بغير دُعَا
وَمُنَقِّذُ أَمْرِهِ فِي غَيْرِ مَنْزِلِهِ	وَجَالِسٌ مَجْلِسًا عَنْ قَدْرِهِ اِزْتَفَعَا
وَمُتَحِفٌ بِحَدِيثٍ غَيْرِ سَامِعِهِ	وَدَاخِلٌ فِي حَدِيثِ اثْنَيْنِ مُنْدَفَعَا
وَطَالِبُ الْفَضْلِ مِمَّنْ لَا خَلَاقَ لَهُ	وَمُبْتَغِي الْوُدِّ مِنْ أَعْدَائِهِ طَمَعَا

تَتِمَّة
كُتَابُ التِّجَارَاتِ

الخطبة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فلما فرغت من تبليغ المجلد الثاني عشر بعونه وتيسيره تعالى . . تفرغت - إن شاء الله تعالى - لتبليغ الجزء الثالث عشر ، فقلت مستمداً من الله التوفيق ، والهداية لأقوم طريق :



قال المؤلف رحمه الله تعالى ، ونفعنا بعلومه ؛ آمين :

(١) - (٧١١) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَبَيْعِ الْغَرَرِ

(١) - ٢١٥٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَرِّزُ بْنُ سَلَمَةَ الْعَدَنِيُّ ، حَدَّثَنَا

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
.....

(١) - (٧١١) - (باب النهي عن بيع الحصاة وبيع الغرر)

(١) - ٢١٥٨ - (١) (حدثنا محرز) بسكون المهملة وكسر الراء بعدها زاي

(ابن سلمة العدني) ثم المكي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد العزيز بن محمد) بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني

مولا هم المدني ، صدوق ، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله) بن عمر بن حفص بن عاصم العمري المدني ، ثقة ثبت ،

من الخامسة ، أحد الفقهاء في المدينة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان الأموي مولا هم أبي عبد الرحمن

المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الرحمن بن هرمز (الأعرج) الهاشمي مولا هم المدني ، ثقة ،

من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ ،

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم (عن بيع الغرر) والغرر : كل ما انطوت عنا عاقبته ، قال الشافعي : ومن بيع الغرر : بيع السمك في الماء ، وبيع العبد الأبق ، وبيع الطير في السماء ، ونحو ذلك من البيوع التي فيها غرر .

قال النووي : والنهي عن بيع الغرر أصل عظيم من أصول كتاب البيوع ، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة ؛ كبيع الأبق ، والمعدوم ، والمجهول ، وما لا يقدر على تسليمه ، وما لم يتم ملك البائع عليه ، وبيع السمك في الماء الكثير ، واللبن في الضرع ، وبيع الحمل في البطن ، ونظائر ذلك ، وكل هذا بيعه باطل ؛ لأنه غرر من غير حاجة ، ومعنى الغرر : الخطر ، والغرور : الخداع ، وضبطه الفقهاء : بأنه كل ما انطوت عنا عاقبته .

واعلم : أن بيع الملامسة ، وبيع المنابذة ، وبيع حبل الحبل ، وبيع الحصاة ، وعسب الفحل ، وأشباهها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة .. هي داخلة في عموم النهي عن بيع الغرر ، ولكن أفردت بالذكر والنهي عنها ؛ لكونها من بياعات الجاهلية المشهورة . انتهى .

وقد فسره ابن الأثير في « جامع الأصول » بقوله : الغرر : ما له ظاهر تؤثره ، وباطن تكرهه ؛ فظاهره يغري المشتري ، وباطنه مجهول . انتهى .

وقال القرطبي : هو البيع المشتمل على غرر مقصود ؛ كبيع الأجنة ، وضربة الغائص ، والبعير الشارد ، وما أشبه ذلك .

فأما الغرر اليسير الذي ليس بمقصود .. فلم يتناوله هذا النهي ؛ لإجماع المسلمين على جواز إجارة العبد والدار مشاهرة ومساناة مع جواز الموت ، وهدم

وَعَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ .

الدار قبل ذلك ، وعلى جواز إجارة الدخول في الحمام مع تفاوت الناس فيما يتناولون من الماء ، وفي قدر المقام فيه ، وكذلك الشرب من السقاء مع اختلاف أحوال الناس في قدر المشروب .

وأيضاً فإن كل بيع لا بد فيه من نوع من الغرر ، ولكنه لما كان يسيراً غير مقصود . . لم يلتفت الشرع إليه ، وإذا انقسم الغرر إلى هذين القسمين . . فما تبين أنه من الضرب الأول . . منع ، وما كان من الضرب الثاني . . أجيز ، وما أشكل أمره ؛ اختلف فيه من أي القسمين هو . . فيلحق به . انتهى من « المفهم » .
(وعن بيع الحصاة) وهو أن يقول البائع للمشتري : إذا نبذت إليك بالحصاة . . فقد وجب البيع فيما بيني وبينك ، وذكره بعد بيع الغرر من ذكر الخاص بعد العام ؛ اهتماماً بشأنه ؛ لأنه البيع الجاري في الجاهلية .

وقال النووي : فيه ثلاث تأويلات :

أحدها : أن يقول : بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها ، أو بعتك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة .
والثاني : أن يقول : بعتك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة .
والثالث : أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعاً ، فيقول : إذا رميت هذا الثوب بالحصاة . . فهو مبيع منك بكذا . انتهى منه .

قال ابن الأثير في « جامع الأصول » (٥٢٨/١) : بيع الحصاة : هو أن يقول إذا نبذت بالحصاة . . فقد وجب البيع ، وقيل : هو أن يقول : بعتك من هذه السلع ما تقع عليه حصاتك إذا رميت ، أو بعتك من الأرض إلى حيث تنتهي حصاتك ، والكل فاسد ؛ لأنه من بيع الجاهلية ، وكلها غرر ؛ لما فيه من الجهالة . انتهى .

فصل

في حكم بيع المعاطاة

وهي الخالية عن الإيجاب ؛ كما هو عرف البيع في زماننا هذا الذي جعل فيه النظام والعادة شرعاً ، والشرع أضحوكة .

واستدل الشافعي على حرمة بيع المعاطاة بحديث النهي عن بيع الحصاة ، وعن بيع الملامسة والمنازمة ، وقال : إن هذه البيوع إنما فسدت ؛ لكونها خالية من الإيجاب والقبول ، ويقاس عليها بيع المعاطاة ؛ لأنها خالية عن الإيجاب والقبول . وقد رد عليه ابن قدامة في « المغني » بما فيه الكفاية ، فلنحك عبارته بلفظه ، قال ابن قدامة : المعاطاة : مثل أن يقول : أعطني بهذا الدينار خبزاً ، فيعطيه ما يرضيه ، أو قال : خذ هذا الثوب بدينار فيأخذه .

قلت : جعله ابن قدامة من باب المعاطاة ، وقال بعض الفقهاء : إنه ليس من باب المعاطاة ، وإنما هو إيجاب لفظاً وقبول فعلاً ، والمعاطاة إنما تكون فيما كان الإيجاب والقبول فيه فعلاً ، والله أعلم .

قال : فهذا بيع صحيح ، نص عليه أحمد فيمن قال لخباز : كيف تبيع الخبز ؟ قال : كذا بدرهم ، قال : زنه وتصدق به ، فإذا وزنه . . فهو عليه ، وقال مالك بنحو من هذا ؛ فإنه قال : يقع البيع بما يعتقدونه الناس بيعاً ، وقال بعض الحنفية : يصح بيع المعاطاة في الأشياء الخسيسة ، وحكي عن القاضي مثل هذا ، قال : يصح في الأشياء اليسيرة دون الكثيرة .

قلت : والصحيح المفتى به عند الحنفية : جواز المعاطاة في خسائس الأشياء ونفائسها ؛ كما في « الدر المختار » ، والله أعلم .

.....

ومذهب الشافعي رحمه الله تعالى أن البيع لا يصح إلا بالإيجاب والقبول لفظاً ، وذهب بعض أصحابه إلى مثل ما قلنا ، ولنا أن نقول : إن الله تعالى أحل البيع ولم يبين كيفيته ، فوجب فيه الرجوع إلى العرف ؛ كما رجع إليه في القبض والإحراز والتفرق ، والمسلمون في أسواقهم وبياعاتهم على ذلك ، ولأن البيع كان موجوداً بينهم معلوماً عندهم ، وإنما علق عليه الشرع أحكاماً ، وأبقاه على ما كان ، فلا يجوز تغييره بالرأي والتحكم ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه مع كثرة وقوع البيع بينهم استعمال الإيجاب والقبول ، ولو استعملوا ذلك في بياعاتهم .. لنقل نقلاً شائعاً ، ولو كان ذلك شرطاً .. لوجب نقله ، ولم يتصور منهم إهماله والغفلة عنه ، ولأن البيع مما تعم به البلوى ؛ فلو اشترط له الإيجاب والقبول .. لبينه صلى الله عليه وسلم بياناً عاماً ، ولأن الناس يتبايعون في أسواقهم بالمعاطاة في كل عصر ، ولم ينقل إنكاره قبل مخالفينا ، فكان ذلك إجماعاً ، وكذلك الحكم في الإيجاب والقبول في الهبة والهدية والصدقة ، وروى البخاري عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى بطعام .. سأل عنه ؛ أهديت أم صدقة ؟ فإن قيل : صدقة .. قال لأصحابه : « كلوا » ، ولم يأكل ، وإن قيل : هدية .. ضرب بيده ، وأكل معهم .

وفي حديث سلمان حين جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بثمر ، فقال : هذا شيء من الصدقة ، رأيته أنت وأصحابك أحق الناس به ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : « كلوا » ، ولم يأكل هو ، ثم أتاه ثانياً بثمر ، فقال : رأيته لا تأكل الصدقة ، وهذا شيء أهديته لك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « بأسم الله » وأكل .

.....
ولم ينقل قبول منه ولا أمر بإيجاب ، وإنما سأل ؛ ليعلم هل هو صدقة أو هدية .

وفي أكثر الأخبار لم ينقل إيجاب ولا قبول ، وليس إلا المعاطاة ، والتفرق عن تراضٍ يدل على صحته ، ولأن الإيجاب والقبول إنما يرادان للدلالة على التراضي ، فإذا وجد ما يدل عليه من المساومة والتعاطي . . قام مقامهما وأجزأ عنهما ؛ لعدم التعبد فيه ، كذا في « المغني » لابن قدامة أول البيوع (٥٦٢/٣) .
ثم إن التعاطي ليس من بيع الحصاة ولا من الملامسة ولا من المنابذة في شيء ؛ لأن هذه البيوع يفوتها النظر والتراضي ، ويجمعها الجهالة والغرر ، ولا غرر ولا جهالة في التعاطي ، وإنما هو إيجاب وقبول بالفعل لا باللفظ ، والله سبحانه وتعالى أعلم . انتهى من « الكوكب » نقلاً عن « المغني » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب البيوع ، باب بطلان بيع الحصاة والغرر ، وأبو داود في كتاب البيوع ، باب في بيع الغرر ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع الغرر ، قال : وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأنس ، وقال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع الحصاة ، والدارمي في كتاب البيوع .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢) - ٢١٥٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ
الْعَنْبَرِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(٢) - ٢١٥٩ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني
الكوفي ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(والعباس بن عبد العظيم) بن إسماعيل (العنبري) أبو الفضل البصري ،
ثقة حافظ ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي
عنه : (م عم) .

(قالا : حدثنا الأسود بن عامر) الشامي نزيل بغداد ، يكنى أبا عبد الرحمن ،
ويلقب شاذان ، ثقة ، من التاسعة ، مات في أول سنة ثمان ومئتين (٢٠٨ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(حدثنا أيوب بن عتبة) اليمامي أبو يحيى القاضي ، من بني قيس بن
ثعلبة ، ضعيف ، من السادسة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه :
(ق) .

(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي اليمامي ، ثقة ، من
الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) ،
وما في أغلب النسخ من يحيى بن كثير . . تحريف من النساخ ؛ لأن أيوب بن
عتبة إنما يروي عن يحيى بن أبي كثير ، ويروي عنه : أسود بن عامر .

(عن عطاء) بن أبي رباح ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة
(١١٤ هـ) على المشهور . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أيوب بن عتبة ، وهو ضعيف .

(قال) ابن عباس : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر)
تقدم ما فيه من البحث .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الدار قطني في « سننه »
(١٥/٣ - ١٦) من حديث ابن عباس أيضاً ، وله شاهد من حديث أبي هريرة
رواه مسلم وأصحاب « السنن الأربعة » ، انظر تخريج الحديث الذي قبله .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بما قبله ، وإن كان سنده ضعيفاً ،
وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة ، فهو صحيح المتن ، ضعيف
السند .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢) - (٧١٢) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بُطُونِ الْأَنْعَامِ وَضُرُوعِهَا
وَضَرْبَةِ الْغَائِصِ

(٣) - ٢١٦٠ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ،
حَدَّثَنَا جَهْضَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَمَامِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَاهِلِيِّ ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ الْعَبْدِيِّ ،

(٢) - (٧١٢) - (باب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام وضروعها
وضربة الغائص)

(٣) - ٢١٦٠ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي
الخطيب ، صدوق مقرئ كبير فصار يتلقن ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس
وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا حاتم بن إسماعيل) المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم ، أصله
من الكوفة ، صحيح الكتاب ، صدوق يهم ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع
وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا جهضم بن عبد الله) بن أبي الطفيل القيسي مولاهم (اليمامي)
وأصله من خراسان ، صدوق يكثر عن المجاهيل ، من الثامنة . يروي عنه : (ت
ق) .

(عن محمد بن إبراهيم الباهلي) البصري ، مجهول ، من السابعة . يروي
عنه : (ت ق) .

(عن محمد بن زيد) بن علي (العبدى) أو الكندي أو الجرمي البصري
قاضي مرو ، مقبول ، من السادسة ، يقال له : ابن أبي القموص . يروي عنه :
(ق) .

عَنْ شَهْرٍ بْنِ حَوْشَبٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بُطُونِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ ، وَعَمَّا فِي ضُرُوعِهَا إِلَّا بِكَيْلٍ ، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ أَبْقٌ ، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ ،

(عن شهر بن حوشب) الأشعري الشامي ، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن ، صدوق كثير الإرسال والأوهام ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي سعيد الخدري) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سباعاته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن محمد بن إبراهيم الباهلي مجهول ، ومحمد بن زيد العبدي مقبول أو مجهول .

(قال) أبو سعيد : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراء ما في بطون الأنعام) وبيعه من الجنين (حتى تضع) وتلد ما في بطنها ؛ لما فيه من الجهالة والغرر (و) نهى أيضاً (عما) أي : عن شراء وبيع ما (في ضروعها) أي : في ضروع الأنعام من الألبان (إلا) إذا كان مُقَدَّرًا (بكيل) معلوم ؛ لما فيه من الجهالة والغرر (و) نهى (عن شراء العبد) وبيعه (وهو) أي : والحال أنه (أبق) أي : شارد خارج عن يد مالكة ؛ لعدم القدرة على تسليمه (و) نهى (عن شراء المغانم) وبيعها (حتى تقسم) لعدم العلم بقدر نصيبه .

قال القاري : قال القاضي : المقتضي للنهي عدم الملك عند من يرى أن الملك يتوقف على القسمة ، وعند من يرى الملك قبل القسمة المقتضي للنهي الجهل بعين نصيبه وصفته إذا كان في المغنم أجناس مختلفة . انتهى .

قال المظهر : يعني : لو باع أحد المجاهدين نصيبه من الغنيمة . . لا يجوز ؛ لأن نصيبه مجهول جنساً وقدرًا ، ولأنه ملك ضعيف يسقط بالإعراض عنه ، والملك المستقر لا يسقط بالإعراض . انتهى ، انتهى من « التحفة » .

وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبَضَ ، وَعَنْ ضَرْبَةِ الْغَائِصِ .

(و) نهى (عن شراء الصدقات) واجبةً كانت أو تطوعاً (حتى تقبض)
وتؤخذ من يد مالِكها ؛ أي : حتى يقبض الفقير من يد المزكي والمتطوع ؛ لعدم
الملك (و) نهى (عن ضربة الغائص) قال السندي : ضربة الغائص : هي أن
يقول الغائص في البحر للتاجر : أغوص البحر غوصةً ، فما أخرجته من لؤلؤ
أو مرجان .. فهو لك بكذا . انتهى منه ، وعلة النهي الجهل بقدر المبيع وقت
البيع .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب السير ، باب في
كراهية بيع المغنم حتى تقسم ، وفي الباب عن أبي هريرة ؛ يعني : الحديث
المذكور في الباب السابق بقوله : نهى عن بيع الغرر ، قال أبو عيسى : وهذا
حديث غريب ، وأخرجه أيضاً في كتاب البيوع ، باب بيع جبل الحبله ، ومالك
في « الموطأ » ، وأحمد في « المسند » .

والحديث ضعيف السند ؛ لأن في سنده محمد بن إبراهيم الباهلي
البصري ، وقال أبو حاتم : مجهول ، وأيضاً في سنده محمد بن زيد العبدي ،
قال في « التقريب » : لعله ابن أبي القموص ، وإلا .. فمجهول ، والمتن
صحيح ؛ لأن له شاهداً من حديث أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن بيع الغرر ، وهذه البيوعات كلها اشتملت على الغرر ، داخله
فيه .

فالحديث ضعيف السند ، صحيح المتن بغيره ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي سعيد بحديث ابن عمر رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٤) - ٢١٦١ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ .

(٤) - ٢١٦١ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمى الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أيوب) السخثياني العنزي البصري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن سعيد بن جبير) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبل) بفتح الباء فيهما ، وهو الصحيح في الرواية واللغة .

والحبل - بالتحريك - مصدر حبلى المرأة - بكسر الباء - تحبل - بفتحها - إذا حملت ، سمي به المحمول ؛ كما سمي بالحمل ، وإنما دخلت عليه التاء ؛ كما في «النهاية» للإشعار بمعنى الأنوثة فيه .

والحبل جمع حابلة ، وأصل الحبل في بنات آدم ، والحمل في غيرهن ، قاله أبو عبيد ، وقد فسره ابن عمر في الحديث ، وإلى تفسيره ذهب مالك والشافعي ، قال المبرد : حبل الحبل عندي : حمل الكرمة قبل أن تبلغ أوان أكله ، والحبل - بسكون الباء وفتحها - : الكرمة .

وقال ابن الأنباري : والهاء في (حيلة) للمبالغة ؛ كقولهم : سخرة : لكثير
السخرية من الناس ، وهمزة ولمزة .

قال النووي : قال أهل اللغة : الحيلة جمع حابل ؛ كظالم وظلمة ، وفاجر
وفجرة ، وكاتب وكتبة . قال الأخفش : يقال : حبلت المرأة ، فهي حابل ، والجمع
نسوة حيلة .

واختلف العلماء في تفسير بيع حبل الحيلة على أقوال :
الأول : أنه البيع بثمن مؤجل إلى أن تضع الناقة الحاملة ، ثم تعيش المولودة
حتى تكبر ، ثم تلد ، وهذا هو المروي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما نفسيه
في رواية مالك عن نافع عند البخاري ، ولفظه : (إلى أن تنتج الناقة ، ثم نتج
التي في بطنها) .

والثاني : أنه البيع بثمن مؤجل إلى أن تضع الناقة الحاملة حملها فقط ،
وهذا التفسير مروي عن نافع عند البخاري في آخر السلم ، وبه قال سعيد بن
المسيب ومالك والشافعي وجماعة .

والثالث : أنه البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الدابة الحاملة ، ويحمل ولدها ،
ولا يشترط وضعه ، وهذا التفسير هو المتبادر مما ذكره مسلم في بعض الرواية
عن ابن عمر .

ووجه المنع في هذه الصور الثلاثة : جهالة الأجل في البيع .
والرابع : أنه بيع جنين الناقة أو جنين جنينها في الحال ، وبهذا التفسير جزم
الترمذي ، وبه قال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد وإسحاق .

ووجه المنع في هذه الصورة : الغرر وجهالة المبيع ؛ لأن الجنين لا يتيقن إلا
بوضعه فضلاً عن أن يلد ذلك الجنين .

وقد رجح النووي تفسير حبل الحبله بالأوجه الثلاثة الأول ؛ لأنه مروي عن ابن عمر نفسه ، ولكن التفسير الأخير مروي عنه أيضاً فيما أخرجه أحمد في « مسنده » ، والظاهر أن جميع هذه التفاسير صحيحة ، والبيع بها كان متعارفاً في الجاهلية ، نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم إما لجهالة الأجل ، أو لجهالة المبيع ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع الغرر وحبل الحبله ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب تحريم بيع حبل الحبله ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في بيع الغرر عن عبد الله بن عمر ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في بيع حبل الحبله ، قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع حبل الحبله ، ومالك في « الموطأ » ، وأحمد في « المسند » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣) - (٧١٣) - بَابُ بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ

(٥) - ٢١٦٢ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا الْأَخْضَرُ بْنُ عَجَلَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُهُ ،

(٣) - (٧١٣) - (باب بيع المزايدة)

(٥) - ٢١٦٢ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عيسى بن يونس) بن أبي إسحاق السبيعي أخو إسرائيل ، ثقة مأمون ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل : سنة إحدى وتسعين ومئة (١٩١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأخضر بن عجلان) الشيباني البصري ، صدوق ، من الرابعة . يروي عنه : (عم) .

(حدثنا أبو بكر الحنفي) التابعي البصري ، اسمه عبد الله ، قيل : اسمه كنيته ، وقيل : هو مجهول الحال ، فهو مختلف فيه ، من الرابعة . يروي عنه : (عم) .
(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ، وأعله ابن القطان بجهل حال أبي بكر الحنفي ، ونقل عن البخاري أنه قال : لا يصح حديثه ، كذا في « التلخيص » .

(أن رجلاً من الأنصار) لم أر من ذكر اسمه (جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم) حالة كون ذلك الرجل (يسأله) أي : يسأل النبي صلى الله عليه وسلم

فَقَالَ : « لَكَ فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ ؟ » ، قَالَ : بَلَى ، جَلَسْتُ نَلْبَسُ بَعْضَهُ وَنَبْطُ بَعْضَهُ ، وَقَدْخُ نَشْرَبُ فِيهِ الْمَاءَ قَالَ : « أَتُنِنِي بِهِمَا » ، قَالَ : فَأَتَاهُ بِهِمَا : فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ : « مَنْ يَشْتَرِي هَٰذَيْنِ ؟ » ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا أَخَذَهُمَا بِدِرْهَمٍ ، قَالَ :

شيئاً من المال (فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (لك) أيها الرجل (في بيتك شيء) من المال ؟ والكلام على تقدير همزة الاستفهام التقريري ؛ كما في « أبي داود » : ألك في بيتك شيء من المال ولو قليلاً ؟

ف (قال) الرجل : (بلَى) لنا (جَلَسْتُ) في بيتي - وهو بكسر المهملة وسكون اللام - : كساء غليظ يلي ظهر البعير تحت القتب . انتهى من « العون » ، وفي « السندي » : كساء يشبه البطانية ، يوضع على ظهر البعير تحت القتب .

(نلبس بعضه) في الليل بالتغطية لدفع البرد (ونبسط بعضه) بالفرش ؛ ليكون لنا وقاية من الأرض ، واستعماله من الرجل وأهله ؛ لفقرهم الشديد (و) لنا (قدح) أي : كأس (نشرب فيه الماء) .

ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (ائتني بهما) أي : بالحلس والقدح (قال) أنس : (فأتاه بهما) أي : فأتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم بالحلس والقدح (فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : أخذ الحلس والقدح من الرجل (بيده) الشريفة (ثم قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن عنده : (من يشتري) مني (هاذين ؟) أي : هذان القدح والحلس ؛ أي : من يشتري هاذين المتاعين ؟ فيه غاية التواضع وإظهار المرحمة ؛ للعلم بأنه إذا خرج عليهما رغب فيهما بأكثر من ثمنهما مع ما فيه من التأكيد في هذا الأمر الشديد .

(فقال رجل) من الحاضرين ، لم أر من ذكر اسمه : (أنا أخذهما) - بضم الخاء ويحتمل كسرهما - أي : اشتريهما (بدرهم) واحد ، ف (قال) النبي صلى الله

« مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ ؟ » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، قَالَ رَجُلٌ : أَنَا أَخَذُهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ ، فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ ، وَأَخَذَ الدِّرْهَمَيْنِ فَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ وَقَالَ : « اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَأَنْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ ، وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قَدُومًا »

عليه وسلم : (من يزيد) في ثمنهما (على درهم) أي : قال ذلك (مرتين أو ثلاثاً) بالشك من الراوي ، فمرتین ظرف لقال ، ففي قوله : « من يزيد على درهم » جواز الزيادة على الثمن إذا لم يرض البائع بما عين الطالب .

قال النووي رحمه الله تعالى : هذا ليس بسوم ؛ لأن السوم : هو أن يقف الراغب والبائع على المبيع ولم يعقده ، فيقول الآخر للبائع : أنا اشتريه ، وهذا حرام بعد استقرار الثمن ، وأما السوم بالسلعة التي تباع لمن يزيد .. فليس بحرام . انتهى من « التحفة » .

(قال رجل) آخر من الحاضرين ؛ لأن النكرة إذا أعيدت نكرة .. كانت غير الأولى ؛ كما هو القاعدة المشهورة عند علماء العربية .

(أنا آخذهما) أي : المتاعين (بدرهمين) فيه دليل : على جواز بيع المعاطاة (فأعطاهما) أي : فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم المتاعين (إياه) أي : لصاحب الدرهمين (وأخذ) النبي صلى الله عليه وسلم (الدرهمين) من المشتري (فأعطاهما) أي : أعطى النبي صلى الله عليه وسلم الدرهمين الرجل (الأنصاري) صاحب المتاعين .

(وقال) النبي صلى الله عليه وسلم للأنصاري : (اشتر) - بكسر الراء وفي لغة بسكونها - إجراء للمعتل مجرى الصحيح (بأحدهما) أي : بأحد الدرهمين (طعاماً) أي : قوتاً وغذاءً (فأنبذه) - بكسر الباء من باب ضرب - أي : اطرحه وادفعه (إلى أهلك) وزوجتك ليتغدوه ، (واشتر ب) الدرهم (الآخر قدوماً) - بفتح القاف وتخفيف الدال المهملة مع ضمها وجوز تشديدها - أي : فأساً

فَأْتِنِي بِهِ ، فَفَعَلَ ، فَأَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَدَّ فِيهِ عُوداً بِبِدِّهِ وَقَالَ : « أَذْهَبَ فَأَخْتَطِبُ ، وَلَا أَرَاكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً » ، فَجَعَلَ يَخْتَطِبُ وَيَبِيعُ ، فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَقَالَ :

(فأتني به) أي : بذلك القدوم ، (ففعل) الأنصاري ما أمره النبي صلى الله عليه وسلم به من شراء الطعام لأهله وشراء القدوم والإتيان به .

(فأخذه) أي : فأخذ (رسول الله صلى الله عليه وسلم) القدوم من الأنصاري (فشده) النبي صلى الله عليه وسلم (فيه) أي : في القدوم ؛ أي : أدخل فيه وركب (عوداً) يكون ممسكاً له ؛ أي : شد فيه عوداً (ببده) الشريفة ، والمعنى : أن النبي صلى الله عليه وسلم أحكم في القدوم مقبضاً من العود والخشب ؛ ليمسك به القدوم ؛ لأن القدوم بغير المقبض لا يستطيع الرجل به قطع الحطب وغيره بلا كلفة ، فلذلك فعله صلى الله عليه وسلم تفضلاً وامتناناً عليه .

(وقال) النبي صلى الله عليه وسلم للأنصاري : خذ هذا القدوم و(اذهب) به إلى الجبل (فاحتطب) أي : فاطلب الحطب واجمع به حزمة ، واحمل بها إلى السوق ؛ لتبيعه للناس (ولا أراك) ها هنا (خمسة عشر يوماً ، فجعل) الأنصاري ؛ أي : شرع (يحتطب) أي : يجمع الحطب وينزل به إلى السوق (ويبيع) فيها .

ومعنى : « لا أراك خمسة عشر يوماً » أي : لا تكن هنا هذه المدة حتى لا أراك ، وهذا مما أقيم فيه المسبب مقام السبب ، والمراد : نهى الرجل عن ترك الاكتساب في هذه المدة ، لا نهى نفسه عن الرؤية ، كذا في « المرقاة » .

(فجاء) الأنصاري بعد تلك المدة إلى النبي صلى الله عليه وسلم (و) الحال أنه (قد أصاب) واكتسب وحصل (عشرة دراهم فقال) النبي صلى الله عليه وسلم

« أَشْتَرِ بَعْضَهَا طَعَاماً وَبِبَعْضِهَا ثَوْباً » ، ثُمَّ قَالَ : « هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ
وَالْمَسْأَلَةُ نُكْتَةٌ فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِذِي فَقْرٍ
مُدْقِعٍ ، أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْطَعٍ ، أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ » .

للأنصاري : (اشتر ببعضها) أي : ببعض هذه الدراهم (طعاماً) لأهلك (وبيع بعضها
ثوباً) لهم .

(ثم) بعدما أمره بذلك (قال) النبي صلى الله عليه وسلم للأنصاري : (هذا)
الاحتطاب والاكْتِسَاب وإنفاق نفسك وأهلك من كسبك (خير لك) أي : أكثر
لك أجراً ، وأفعل التفضيل ليس على بابه (من أن) تسأل الناس أعطوك أو لم
يعطوك و (تجيء) الموقف (والمسألة) أي : والحال أن مسألة الناس (نكتة في
وجهك يوم القيامة) ظرف لتجيء ، والنكتة - بضم النون وسكون الكاف - : أثر
كالنقطة ؛ أي : والحال أن المسألة علامة قبيحة في وجهك يوم القيامة ، أو أثر
من العيب ؛ لأن السؤال ذل في التحقيق .

(إن المسألة لا تصلح) أي : لا تحل ولا تجوز (إلا لذي) أي : لصاحب
(فقر مدقع) - بدال وعين مهملتين بينهما قاف - أي : إلا لصاحب فقر شديد
يفضي لصاحبه إلى الدَّقَعَاء ؛ وهو التراب ، وقيل : هو سوء احتمال الفقر (أو
لذي غرم) أي : أو إلا لصاحب غرامة أو دين (مَفْطَع) - بظاء معجمة -
أي : فظيع وثقيل وفَضِيحٍ وشنيع (أو) إلا (لذي دم موجع) - بكسر الجيم
وفتحها - أي : مؤلم ، والمراد : دم يوجع القاتل أو أوليائه ؛ بأن تلزمه الدية ،
وليس لهم ما يُؤدِّي به الدية ، ويطلب أولياء المقتول منهم الدية وتنبعث
الفتنة والمخاصمة بينهم ، وقيل : هو أن يتحمل الدية فيسعى فيها ويسأل
حتى يؤديها إلى أولياء المقتول ؛ لتقطع الخصومة ، وليس له ولأوليائه مال ؛
ولا يُؤدِّي أيضاً من بيت المال ، فإن لم يؤدها . . قتلوا المتحمل عنه ؛ وهو

أخوه أو حميمه ، فيُوجَعُه قَتْلُه ، كذا في « المرقاة » . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب ما يجوز فيه المسألة ، والنسائي في « المجتبى » في كتاب البيوع ، باب البيع في من يزيد ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في بيع من يزيد ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان ، وقد روى هذا الحديث المعتمر بن سليمان ، وغير واحد من أهل الحديث عن الأخضر بن سليمان ، وعبد الله الحنفي الذي روى عن أنس هو أبو بكر الحنفي ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم .

قال العيني : هو قول مالك والشافعي وجمهور أهل العلم ، قال الحافظ : والحديث رواه أحمد وأبو داود مطولاً ، ورواه أبو داود أيضاً والترمذي والنسائي مختصراً . انتهى .

والأخضر بن عجلان ، قال يحيى بن معين : صالح الحديث ، وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لحسن سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤) - (٧١٤) - بَابُ الْإِقَالَةِ

(٦) - ٢١٦٣ - (١) حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ يَحْيَى أَبُو الْخَطَّابِ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ سَعِيرٍ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا »

(٤) - (٧١٤) - (بَابُ الْإِقَالَةِ)

وهي : طلب المشتري من البائع فسخ البيع بلفظ الإقالة .



(٦) - ٢١٦٣ - (١) (حدثنا زياد بن يحيى) بن حسان (أبو الخطاب) الحساني النكري - بضم النون - البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وخمسين ومئتين (٢٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مالك بن سعيد) - مصغراً آخره راء - ابن الخمس - بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة - لا بأس به ، من التاسعة ، مات على رأس المئتين . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(حدثنا) سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة عارف قارئ ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي صالح) ذكوان السمان القيسي مولا هم المدني ، ثقة من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أقال) أي :

وافق (مسلماً) نادماً في شرائه على نقض البيع وفسخه ، والإقالة تجري في

أَقَالَهُ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

البيعة والعهد أيضاً .. (أقاله الله) أي : غفر الله له (عثرته) أي : زلته وخطيئته (يوم القيامة) جزاءً وفاقاً ، والإقالة في الشرع : رفع العقد الواقع بين المتعاقدين بلفظ الإقالة ، وهي مشروعة إجماعاً ، ولا بد فيها من لفظ يدل عليها ؛ وهو : أقلت ، أو ما يفيد معناه عرفاً .

قال في « إنجاح الحاجة » : صورة إقالة البيع : إذا اشترى أحد شيئاً من رجل ثم ندم على اشترائه ؛ إما لظهور الغبن فيه ، أو لزوال حاجته إليه ، أو لانعدام الثمن ، فرد المبيع على البائع ، وقبل البائع رده .. أزال الله مشقته وعثرته يوم القيامة ؛ لأنه إحسان منه على المشتري ؛ لأن البيع كان قد بت ، فلا يستطيع المشتري فسخه . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب في فضل الإقالة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥) - (٧١٥) - بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُسْعَرَ

(٧) - ٢١٦٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، حَدَّثَنَا
حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ

(٥) - (٧١٥) - (باب من كره أن يسعر)

والتسعير : أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي أمراً من أمور المسلمين
أهل السوق ألا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا ، فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان
لمصلحة ، قاله في « النيل » . انتهى من « العون » .



(٧) - ٢١٦٤ - (١) (حدثنا محمد بن المثنى) العنزي البصري ، ثقة
ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حدثنا حجاج) بن المنهال الأنماطي أبو محمد السلمي مولاهم البصري ،
ثقة فاضل ، من التاسعة ، مات سنة ست عشرة أو سبع عشرة ومئتين (٢١٧ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حماد بن سلمة) بن دينار البصري أبو سلمة الربيعي ، ثقة عابد أثبت
الناس في ثابت ، وتغير حفظه في آخره ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين
ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي أبي الخطاب البصري ، ثقة ثبت مدلس ،
من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(و) عن (حميد) بالجرجر معطوف على قتادة ، وكذا ما بعده ، وما وقع في
أكثر النسخ من تشكيله بالرفع .. غلط ؛ أي : وروى حماد بن سلمة أيضاً عن

وَتَابِتٌ ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ قَدْ غَلَا السَّعْرُ فَسَعِّرْ لَنَا فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ ؛ »

حميد الطويل بن أبي الحميد ، اسمه : تير ، أو تيرويه ، وقيل : غير ذلك من عشرة أقوال في اسم أبيه ، أبي عبيدة البصري ، ثقة مدلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) ، وقيل : اثنتين وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(و) عن (ثابت) بن أسلم البناني أبي محمد البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
كل من الثلاثة رووا (عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أنس : (غلا السعر) أي : ارتفع قيمة الطعام والبضائع على قدر العادة ؛ أي : ارتفع السعر على معتاده (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن حياته (فقالوا : يا رسول الله ؛ قد غلا) وارتفع (السعر) أي : أثمان الأشياء على عادته (فسعر لنا) أي : عين لنا في ثمن الأشياء قدرأ لا ينقص ولا يزداد عليه ؛ أمر من التسعير ؛ وهو وضع السعر على المتاع ، قال الطيبي : السعر : القيمة ؛ ليشيع البيع في الأسواق بها ، قاله القاري .

(فقال) لهم رسول صلى الله عليه وسلم : (إن الله) عز وجل (هو المسعر) على صيغة اسم الفاعل ؛ من التسعير ؛ أي : الذي يرخص الأشياء ويغليها ؛ أي : فمن سعر . . فقد نازعه فيما له تعالى ، وليس لأحد أن ينازعه فيما وضع (القابض) أي : مضيق الرزق وغيره على من شاء ، ما شاء ، كيف شاء (الباسط) أي : موسعه كذلك (الرازق) أي : معطي الرزق لعباده يرزق بعضهم من بعض .

إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ » .

(٨) - ٢١٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ ،

(إني لأرجو) وأطمع (أن ألقى) الله (ربي) عز وجل (و) الحال أنه (ليس أحد) من خلقه (يطلبني بمظلمة في دم ولا مال) بكسر اللام ؛ لأنه من باب ضرب ؛ وهي ما تطلبه من الظالم مما أخذه منك ، وقد تفتح اللام وتضم ؛ لأنه مما جاء بالأوجه الثلاثة ؛ كما ذكره ابن مالك في « لاميته » ، وفيه إشارة إلى أن التسعير تصرف في أموال الناس بغير إذن أهلها فيكون ظلماً ، فليس للإمام أن يسعر ، لكن يأمرهم بالإنصاف والشفقة على الخلق والنصيحة . انتهى « سندي » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب في التسعير ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في التسعير ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والدارمي ، وأحمد .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨) - ٢١٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ (بن عبيد الله الزياتي أبو عبد الله البصري ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات في حدود الخمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (خ ق) .

قال الذهبي في « الكاشف » : روى له البخاري مقروناً بغيره ، وقال ابن حبان في « الثقات » : ربما أخطأ . انتهى ، ولم أر لغيره من الأئمة فيه كلاماً لا بجرح ولا توثيق ، وباقي رجال الإسناد ثقات . انتهى « سندي » .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : لَوْ قَوْمَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَفَارِقَكُمْ وَلَا يَطْلُبَنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ بِمَظْلَمَةٍ ظَلَمْتُه » .

(حدثنا عبد الأعلى) بن عبد الأعلى السامي البصري ، ثقة ثبت ، من الثامنة مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سعيد) بن أبي عروبة مهران البشكري مولا هم البصري ، ثقة حافظ واختلط في آخره ، لكن روى عنه عبد الأعلى قبل اختلاطه ، فلا يضر السند ، من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة عن أبي نضرة) المنذر بن مالك بن قطعة - بضم ففتح - العبدى العوقي - بفتح المهملة والواو ثم كاف - البصري ، مشهور بكنيته ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمان أو تسع ومئة (١٠٩ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي سعيد) الخدري رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو سعيد : (غلا السعر) وارتفع (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : لو قومت) أي : لو وضعت وعينت لكل نوع من الطعام قيمة (يا رسول الله) و (لو) إما للتمني أو للشرط ، وجوابها محذوف ؛ تقديره : لكان خيراً لنا .

(قال : إني لأرجو) من الله عز وجل وأطمع منه (أن أفارقكم) أيها الناس بارتحالي من الدنيا إلى الآخرة (و) الحال أنه (لا يطلبني أحد منكم بمظلمة ظلمته) عند الله تعالى يوم لقائه .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه ابن حبان في « صحيحه » عن الحسن بن سفيان ، حدثنا سعيد بن عبد الجبار ، حدثنا الدراوردي عن داود بن صالح عن أبيه عن أبي سعيد الخدري ، ورواه أحمد في « مسنده » ، وله شاهد من حديث أنس المذكور قبله .

فدرجته : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً من حديث أنس المذكور قبله ، أو صحيح ؛ لصحة سنده ؛ وقد أجبنّا آنفاً عما قيل في محمد بن زياد ، وسعيد بن أبي عروبة ، وغرضه : الاستشهاد به ؛ كما ذكرنا أولاً .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول منهما للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦) - (٧١٦) - بَابُ السَّمَاخَةِ فِي الْبَيْعِ

(٩) - ٢١٦٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ الْبَلْخِيُّ أَبُو بَكْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ فَرْوَخَ قَالَ : قَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ :

(٦) - (٧١٦) - (باب السماحة في البيع)

(٩) - ٢١٦٦ - (١) (حدثنا محمد بن أبان) بن وزير (البلخي أبو بكر) بن أبي إبراهيم المستملي ، يلقب حمدويه ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) ، وقيل : بعدها بسنة . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل) بن إبراهيم بن مقسم الأسدي البصري المعروف بـ (ابن علي) الأسدي اسم أمه ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يونس بن عبيد) بن دينار العبدي أبي عبيد البصري ، ثقة ثبت فاضل ورع ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عطاء بن فروخ) - بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة آخره معجمة - المدني نزيل البصرة ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (س ق) .

(قال) عطاء : (قال عثمان بن عفان) ذو النورين رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأنه مختلف في انقطاعه ، قال البوصيري : هذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أنه منقطع ؛ لأن عطاء بن فروخ لم يلق عثمان بن عفان ، قاله علي بن المديني في «العلل» .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَذْخَلَ اللَّهُ الْجَنَّةَ رَجُلًا كَانَ سَهْلًا بَائِعًا وَمُشْتَرِيًا » .

(١٠) - ٢١٦٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ الْحِمَصِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ،
.....

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أدخل الله الجنة رجلاً كان سهلاً)
أي : سمحاً ليناً يميل إلى ما يريد منه صاحبه في الأجل وغيره (بائعاً) كان ذلك الرجل السمح أ (و مشترياً) .

وهذا الحديث رواه النسائي في « الكبرى » في كتاب البيوع ، باب حسن المعاملة والرفق في المطالبة عن محمد بن إسحاق عن إسماعيل بن علي ، ولم أره في رواية ابن السني ، وله شاهد في « صحيح البخاري » من حديث جابر بن عبد الله ، ذكره المؤلف بعد هذا الحديث ، ورواه الترمذي في « الجامع » ، في كتاب البيوع من حديث أبي هريرة .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن السند ، صحيح المتن بغيره ؛ لأن له شاهداً ؛ كما ذكرنا ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عثمان بن حذيث جابر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠) - ٢١٦٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ (القرشي مولا هم أبو حفص (الحمصي) صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا أبي) عثمان بن سعيد بن كثير القرشي مولا هم أبو عمرو الحمصي ،

حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ ، سَمَحًا إِذَا اشْتَرَى ، سَمَحًا إِذَا اقْتَضَى » .

ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف) بن داود الليثي المدني نزيل عسقلان ، ثقة ، من السابعة ، مات بعد الستين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله بن الهدير - مصغراً - التيمي المدني ، ثقة فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رحم الله عبداً سمحاً إذا باع) أي : سهلاً ليناً وقت بيعه للناس (سمحاً إذا اشترى ، سمحاً إذا اقتضى) أي : طلب حقه أو ماله من الخلق ، والظرف في مواضعها الثلاث مجرد عن معنى الشرط متعلق بما قبله .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ، ومن طلب حقاً ... فليطلبه في عفاف ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب (٧٦) ، رقم (١٣٢٠) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، والبيهقي في كتاب البيوع ، باب السهولة والسماحة في الشراء ، والطبراني في « المعجم الصغير » ، باب من اسمه عبد الرحمن .

.....

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ ولأن له شاهداً ، وغرضه : الاستشهاد

به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧) - (٧١٧) - بَابُ السَّوْمِ

(١١) - ٢١٦٨ - (١) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا
يَعْلَى بْنُ شَبِيبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ ، عَنْ قَيْلَةَ أُمِّ بَنِي أَنْمَارٍ

(٧) - (٧١٧) - (باب السوم)

والسوم : مصدر سام الرجل السلعة ؛ إذا استدعى من البائع أن يخبره بثمانها .



(١١) - ٢١٦٨ - (١) (حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب) المدني نزيل
مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين
ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا يعلى بن شبيب) المكي مولى آل الزبير ، لين الحديث ، من الثامنة .
يروي عنه : (ت ق) .

(عن عبد الله بن عثمان بن خثيم) - مصغراً بالمعجمة والمثلثة - القارئ
المكي أبي عثمان ، صدوق ، من الخامسة مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة
(١٣٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن قيلة أم بني أنمار) ويقال : أخت بني أنمار صحابية رضي الله تعالى
عنها ، لها حديث واحد في « ابن ماجه » في البيوع . يروي عنها : (ق) .
وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ، ولكنه منقطع ؛ لأن ابن خثيم
لم يسمع من قيلة .

قال الذهبي في « الكاشف » : قيلة أم رومان روى عنها ابن خثيم مرسلأ .
انتهى ، وأخرجه ابن سعد من طريق ابن خثيم مطولأ ، وأخرجه ابن السكن ،
ووقع في روايته أن عبد الله بن عثمان بن خثيم قال : إنه سمع قيلة ، فأثبت

قَالَتْ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ عُمْرِهِ عِنْدَ الْمَرْوَةِ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي أُمْرَأَةٌ أَبِيعُ وَأَشْتَرِي ، فَإِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَبْتَاعَ الشَّيْءَ .. سُمْتُ بِهِ أَقْلًا مِمَّا أُرِيدُ ، ثُمَّ زِدْتُ ثُمَّ زِدْتُ حَتَّى أَبْلُغَ الَّذِي أُرِيدُ ، وَإِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَ الشَّيْءَ .. سُمْتُ بِهِ أَكْثَرَ مِنَ الَّذِي أُرِيدُ ، ثُمَّ وَضَعْتُ حَتَّى أَبْلُغَ الَّذِي أُرِيدُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَفْعَلِي يَا قَيْلَةَ ؛ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَبْتَاعِي شَيْئًا .. فَاسْتَامِي بِهِ الَّذِي تُرِيدِينَ أُعْطِيَتْ ... »

السماع لنفسه منها ، فالمثبت مقدم على النافي ، فحينئذ فالحديث موصول صحيح . انتهى من « الإصابة » كما سيأتي .

(قالت) قيلة : (أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض عمره) - بضم ففتح - جمع عمرة (عند المروة) موضع معروف في آخر المسعى (فقلت) له صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ إنني امرأة أبيع) البضاعة تارة (وأشتري) لها أخرى (فإذا أردت أن أبتاع) وأشتري (الشيء .. سمت به) أي : طلبت من مالكة شراءه بثمان (أقل) وأنقص (مما أريد) أن أشتري به (ثم زدت ، ثم زدت) بالتكرار ، في ثمنه شيئاً فشيئاً (حتى أبلغ) القدر (الذي أريد) الشراء به (وإذا أردت أن أبيع الشيء) من مالي .. (سمت به) أي : طلبت في بيعه بثمان (أكثر من) الثمن (الذي أريد) البيع به (ثم وضعت) ونقصت من ثمنه شيئاً فشيئاً (حتى أبلغ) في تنقيصه القدر (الذي أريد) البيع به .

(فقال) لي (رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تفعلي يا قيلة) ما ذكرته لي من التنقيص في ثمنه في الشراء ، ومن الزيادة في ثمنه إذا أردت بيعه ، وأقول لك : (إذا أردت أن تبتاعي) وتشتري (شيئاً) من أموال الناس .. (فاستامي به) أي : فاذكري في قيمته القدر (الذي تريدين) الشراء به ، سواء (أعطيت)

أَوْ مُنْعَتٍ » ، فَقَالَ : « إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَبِيعَ شَيْئًا . . فَأَسْتَامِي بِهِ الَّذِي تُرِيدُ أَنْ تُعْطِيَ أَوْ مَنَعْتَ » .

ذلك الشيء بالقدر الذي ذكرته في ثمنه (أو منعت) من أن تُعطي بذلك الثمن الذي ذكرته للبائع .

(فقال) أي : ثم قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فالفاء هنا بمعنى (ثم) التي للترتيب الذكري ، و (إذا أردت أن تبيع شيئاً) من مالك . . (فاستامي به) أي : فاذكري في سومه وتقويمه القدر (الذي تريد أن تبيع به ، سواء (أعطيت) - بكسر التاء - لأنه خطاب مؤنث ؛ أي : أعطيت ذلك الثمن الذي ذكرته للمشتري ، (أو منعت) من إعطائه ، فلا تكذبي بذكر الزيادة في الثمن ، سواء اشتريت أو بعت ؛ لأن الكذب يحق بركة البيع .

تتمة

قيلة الأنمارية ، يقال لها : أم بني أنمار ، وأخت بني أنمار ، وقال الطبري : العُقَيْلِيَّةُ ، وقال ابن أبي خيثمة : الأنصارية أخت بني أنمار ، لها صحبة ، وأخرج حديثها هو وابن ماجه من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عنها قالت : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المروة يحل من عمرة له ، فقلت له : إني امرأة أشترى وأبيع ، فأستام أكثر مما أريد ، ثم أنقص . . .) الحديث ، وفيه : (لا تفعلين) .

وأخرجه ابن سعد من طريق ابن خثيم مطولاً ، وأخرجه ابن السكن ، ووقع في روايته أن عبد الله بن عثمان بن خثيم قال : إنه سمع قيلة ، فأثبت السماع منها لنفسه ، وقال الفاكهي : دار أم أنمار بمكة ، وكانت برزة من النساء بأخرة . انتهى من « الإصابة » لابن حجر .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته مع ذلك : أنه صحيح ؛ لصحة

(١٢) - ٢١٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ،
عَنِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
.....

سنده ؛ لأنه موصول ، ولأن له شاهداً في « الصحيحين » وغيرهما من حديث
جابر بن عبد الله التالي لهذا الحديث ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .
والنهي فيه محمول على التنزيه ؛ لثلا يعارض ما فعله النبي صلى الله عليه
وسلم في باب المزائدة ؛ لأن فعله صلى الله عليه وسلم هناك محمول على بيان
الجواز ، فلا معارضة بين الحديثين ، والله تعالى أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث قليلة بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى
عنهم فقال :

(١٢) - ٢١٦٩ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي ، ثقة
متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن) سعيد بن إياس (الجريري) - مصغراً - أبو مسعود البصري ، ثقة ،
من الخامسة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين ، مات سنة أربع وأربعين ومئة
(١٤٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي نضرة) المنذر بن مالك بن قطعة العبدي العوفي البصري ، ثقة ،
من الثالثة ، مات سنة ثمان أو تسع ومئة (١٠٩ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(عن جابر بن عبد الله) بن عمرو بن حرام الأنصاري الخزرجي رضي الله
تعالى عنهما .

قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةٍ فَقَالَ لِي : « أَتَبِيعُ نَاضِحَكَ هَذَا بِدِينَارٍ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ ؟ » ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ هُوَ

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) جابر : (كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة) اختلفت الروايات في تعيين هذه الغزوة : فعلق البخاري في باب الشروط عن جابر اشتراه بطريق تبوك ، وبمثله أخرج في رواية أبي المتوكل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بجابر في غزوة تبوك ، ولكن أخرج أحمد من طريق محمد بن إسحاق عن جابر قال : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة ذات الرقاع ، وكذا أخرجه الواقدي من طريق عطية بن عبد الله عن جابر ، ورجحه الحافظ ابن حجر بوجوه :

منها : أنه مروى من طريق محمد بن إسحاق والواقدي ، وأن أهل المغازي أضبط لذلك من غيرهم ، ومنها : أنه وقع في رواية الطحاوي أن ذلك كان في رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة ، وليست طريق تبوك ملاقية لطريق مكة ، بخلاف غزوة ذات الرقاع ، ومنها : أن جابراً في كثير من طرق هذا الحديث اعتذر لتزوج الثيب ؛ بأن أباه استشهد يوم أحد ، فأشعر بأن ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه ، فيكون وقوع القصة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك ؛ لأن ذات الرقاع كانت بعد أحد بسنة واحدة على الصحيح ، وتبوك كانت بعدها بسبع سنين ، ولا جرم جزم البيهقي في « الدلائل » بما قال ابن إسحاق ، كذا في « فتح الباري » (٢٣٥/٥) في كتاب الشروط ، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة .

(فقال لي) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أتبيع) أي : هل تبيع (ناضحك) وجملك (هذا) المركوب لك (بدینار ، والله يغفر لك) يا جابر ؟ قال جابر : (قلت) له : (يا رسول الله ؛ هو) أي : هذا الجمل

نَاضِحُكُمْ إِذَا أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ ، قَالَ : « فَتَبِعُهُ بِدِينَارَيْنِ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ ؟ » ،
قَالَ : فَمَا زَالَ يَزِيدُنِي دِينَاراً دِينَاراً وَيَقُولُ مَكَانَ كُلِّ دِينَارٍ : « وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ »
حَتَّى بَلَغَ عَشْرِينَ دِينَاراً ، فَلَمَّا أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ . . أَخَذْتُ بِرَأْسِ النَّاضِحِ فَأَتَيْتُ
بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : « يَا بِلَالُ ؛ أَعْطِهِ مِنْ الْغَنِيمَةِ عَشْرِينَ
دِينَاراً وَقَالَ : أَنْطَلِقْ بِنَاضِحِكَ فَأَذْهَبْ بِهِ إِلَى أَهْلِكَ » .

(ناضحكم إذا أتيت المدينة) أي : ناضح أهل بيتك ؛ لأنني أسلم لك في
المدينة ، والناضح : هو البعير الذي يستقى عليه الماء .

قال جابر : ف (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة ثانية : أ (فتبعه
بدينارين ، والله يغفر لك ؟ قال) جابر : (فما زال) رسول الله صلى الله عليه
وسلم (يزيدني) في ثمن الجمل (ديناراً ديناراً) أي : شيئاً فشيئاً (و) ما زال
(يقول مكان) أي : بعد (كل دينار) لفظة : (والله يغفر لك) يا جابر ؛ أي : وما
زال يكرر ديناراً (حتى بلغ) ما ذكره (عشرين ديناراً) .

قال جابر : (فلما أتيت المدينة . . أخذت برأس الناضح) أي : بخطامه
(فأتيت به) أي : بالناضح (النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال) النبي صلى الله
عليه وسلم لبلال مؤذنه : (يا بلال ؛ أعطه) أي : أعط جابراً (من) خمس
مال (الغنيمة عشرين ديناراً ، وقال) لي النبي صلى الله عليه وسلم : (انطلق
بناضحك) أي : خذ ناضحك (فاذهب به إلى أهلك) أي : إلى عيالك ، قال
السندي : « ناضحك » أي : جملك (هو ناضحكم) فيه استعمال الجمع في
خطاب المفرد ؛ للتعظيم ، وهو قليل في اللغة العربية القديمة .

(فتبعه ؟) لهذا مبني على أنه ظهر له شراؤه بأزيد ثانياً وثالثاً وهكذا ، إلا
أنه أراد الشراء بالزائد ، إلا أنه ذكر الناقص أولاً ثم زاد ؛ كما هو المنهي عنه في
الحديث المتقدم .

(۱۳) - ۲۱۷۰ - (۳) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ
قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَنبَأَنَا الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبٍ،

(من الغنيمة) لعل المراد : من خمس الغنيمة . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري تعليقاً في كتاب الشروط ، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى .. جاز ، ومسلم في كتاب الرضاع ، باب استحباب نكاح البكر ، وفي كتاب المساقاة ، باب بيع البعير واستثناء ركوبه مطولاً ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب البيع يكون فيه الشرط فيصح البيع والشرط .

فدرجة هذا الحديث : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ،
وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٣) - ٢١٧٠ - (٣) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروى عنه : (ق) .

(وسهل بن أبي سهل) زنجلة بن أبي الصغدي أبو عمرو الخياط الحافظ ،
 صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه :
 (ق) .

(قالوا : حدثنا عبيد الله بن موسى) بن أبي المختار بإذام العبسي الكوفي ، ثقة كان يتشيع ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا الربيع بن حبيب) بن الملاح الكوفى العيسى مولاهم الأحول ،

عَنْ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّوْمِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَعَنْ ذَبْحِ ذَوَاتِ الدَّرِّ .

صدوق ضعف بسبب روايته عن نوفل بن عبد الملك ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن نوفل بن عبد الملك) بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي ، مستور ، من السادسة ، وله رواية مرسلة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هشام بن عبد مناف الهاشمي النوفلي أبي محمد ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ق) .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف نوفل بن عبد الملك والربيع بن حبيب .

(قال) علي : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السوم) أي : سوم البضاعة لشرائها (قبل طلوع الشمس) .

قال السندي : معناه : نهى عن الاشتغال بالتجارة في هذا الوقت الشريف الذي حقه أن يصرف في ذكر الله تعالى .

والمراد بالسوم : أن يساوم سلعته ، ويحتمل أن المراد : الرعي ؛ أي : نهى عن رعي الإبل في ذلك الوقت ؛ لأنه قد يصيبها في ذلك الوقت الوباء ، وذلك معروف عند أهل الإبل .

(و) نهى أيضاً (عن ذبح ذوات الدر) أي : صواحيب اللبن من البهيمة ، والدر - بفتح الدال وتشديد الراء - : اللبن ، أي بهيمة كانت ؛ إبلًا كانت أو بقرة أو شاة . انتهى منه .

.....
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف (١) (٢٢٩) ؛
لضعف سنده ، ولا شاهد له ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨) - (٧١٨) - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَيْمَانِ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ

(١٤) - ٢١٧١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ
وَأَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ثَلَاثَةٌ »

(٨) - (٧١٨) - (باب ما جاء في كراهية الأيمان في الشراء والبيع)

(١٤) - ٢١٧١ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد) بن
إسحاق الطنافسي الكوفي .

(وأحمد بن سنان) بن أسد بن حبان - بكسر المهملة بعدها موحدة -
أبو جعفر القطان الواسطي ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع
 وخمسين ومئتين (٢٥٩ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(قالوا : حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة
 ثبت ، من كبار التاسعة ، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، مات سنة خمس
 وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) سليمان بن مهران (الأعمش) الأسدي الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من
 الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي صالح) ذكوان السمان ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة
 (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاثة) أنفار

لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يَزْكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ؛ رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ يَمْنَعُهُ ابْنُ السَّبِيلِ ،
.....

(لا يكلمهم الله عز وجل يوم القيامة) كلام رضا (ولا ينظر إليهم) نظر رضا (ولا يزكيهم) أي : لا يطهرهم من ذنوبهم بالغفران ، وهذا كناية عن غضبه عليهم (ولهم عذاب أليم) أي : وجع شديد .

أحدهم : (رجل) جالس (على فضل ماء) أي : على ماء فاضل عن حاجته وكفايته كائن ذلك الماء (بالفلاة) أي : بالمفاضة ، والفلاة - بفتح الفاء - هي المفاضة والقفر التي لا أنيس بها (يمنعه) أي : يمنع ذلك الماء (ابن السبيل) وفي رواية مسلم : (من ابن السبيل) بزيادة : (من) أي : من المسافر المار على ذلك الماء ؛ أي : يمنع ابن السبيل من شرب ذلك الماء الفاضل عن حاجته .

قال النووي : ولا يشك في غلظ تحريم ما فعل وشدة قبحه ، فإذا كان من يمنع فضل الماء الماشية عاصياً .. فكيف بمن يمنعه الآدمي المحترم ؟! فإن الكلام فيه ، فلو كان ابن السبيل غير محترم ؛ كالحربي والمرتد .. لم يجب بذل الماء له . انتهى .

قال القرطبي : قوله : « ورجل على فضل ماء بالفلاة ... » إلى آخره ، يعني بفضل الماء : ما فضل عن كفاية السابق للماء وأخذ حاجته منه ، فمن كان كذلك ، فمنع ما زاد على ذلك .. تعلق به هذا الوعيد .

وابن السبيل : هو المسافر ، والسبيل : الطريق ، وسمي المسافر بذلك ؛ لأن الطريق تبرزه وتظهره ، فكأنها ولدته ، وقيل : سمي بذلك ؛ لملازمته إياه ؛ كما يقال في الغراب : ابن دابة ؛ لملازمته دابة البعير ؛ أي : دُبْرُه لينقُرْها ، والبعير الدَّبْرُ : هو الذي تقرحت دأْبَتُه ، والدابة من البعير : هو الموضع الذي تقع عليه ظِلْفَةُ الرَّحْلِ فيَعْقِرُهُ ، والفلاة : القفر ؛ كما مر آنفاً .

وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا سِلْعَةً بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَأَخْذَهَا بِكَذَا وَكَذَا فَصَدَّقَهُ
وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا
.....

وهذا هو الماء الذي قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن منعه بقوله : « لا
يمنع فضل الماء ؛ ليمنع به الكلاء » رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي
وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

وقد أجمع المسلمون على تحريم منع ذلك ؛ لأنه منع ما لا حق له فيه من
مستحقه ، وربما أتلفه أو أتلف ماله وبهيئته ، فلو منعه هذا الماء حتى مات
عطشاً . . اقتُصَّ منه عند مالك ؛ لأنه قتله ؛ كما لو قتله بالجوع أو بالسلاح .

(و) ثانيهم : (رجل بايع) أي : ساوم (رجلاً) آخر وباع له (سلعة) أي :
بضاعة معروضة للبيع (بعد) صلاة (العصر ، فحلف) للرجل الثاني ؛ وهو
المشتري (بالله) أي : باسم الله أو بصفته ؛ ليغره على أنه (لأخذها) أي : لأخذ
تلك السلعة واشتراها من مالكها (ب) ثمن قدره (كذا) أي : ألف ريال مثلاً (و)
قدره (كذا) أي : خمس مئة ، مع أنه أخذها بألف ريال فقط (فصَدَّقَه) أي :
فصدق المشتري البائع على أنه أخذها بألف وخمس مئة ، فأعطاه ألفين بزيادة
خمس مئة على ما زعمه ؛ من أنه اشتراها بألف وخمس مئة ؛ أي : بزيادة ألف
ريال في الحقيقة (وهو) أي : والحال أنه أخذ تلك السلعة (على غير ذلك)
المذكور الذي ذكره وأشار إليه بقوله كذا وكذا ؛ وهو ألف وخمس مئة .

والمعنى : أنه اشتراه بألف ، ويزعم أنه اشتراها بألف وخمس مئة ، ويبيعها
بألفين ، ومعنى الكلام : أنه حلف له بعد صلاة العصر على أعين الناس ، فالتقييد
بذلك ؛ لأنه وقت اجتماعهم وتكاثرهم ، ولأنه وقت تلاقي ملائكة الليل والنهار ،
وفي ذلك تكثير الشهود منهم على كذب الحالف أو صدقه ، فيكون أخوف .

(و) ثالثهم : (رجل بايع) وعاهد (إماماً) وسلطاناً على الإمامة ، حالة كونه

لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا ؛ فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا .. وَفَى لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا .. لَمْ يَفِ لَهُ » .

(١٥) - ٢١٧٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ

(لا يبايعه) أي : لا يريد مبايعته (إلا لدنيا) أي : إلا لأجل نيل حظوظ الدنيا منه من المال والجاه وغيرهما لا لاتفاق الكلمة (فإن أعطاه) الإمام (منها) أي : من الدنيا .. (وفى له) أي : للإمام العهد ؛ أي : بر ونفذ تلك البيعة ، فلا ينقضها ولا يخدعه (وإن لم يعطه) الإمام (منها) أي : من الدنيا .. (لم يف) ذلك الرجل البيعة (له) أي : للإمام ، بل ينقضها ويسعى في إبطالها .

وقال القاضي : استحق ذلك الوعيد ؛ لغشه الإمام والمسلمين ؛ لأنه يظن أنه إنما بايعةً ديانةً ، وهو قصدٌ ضد ذلك مع ما يُثيرُ من الفتن ، لا سيما إذا كان متبوعاً مطاعاً . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب المساقاة ، باب إثم من منع ابن السبيل من الماء ، ومسلم في كتاب الأيمان ، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد لحديث أبي هريرة بحديث أبي ذر رضي الله تعالى عنهما ، فقال : (١٥) - ٢١٧٢ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئة . يروي عنه : (ق) .

(ومحمد بن إسماعيل) بن البختری - بفتح الموحدة والمثناة بينهما خاء

قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ الْمَسْعُودِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ ، عَنْ خَرَشَةَ بْنِ
الْحُرِّ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

معجمة ساكنة - الحساني - بمهملتين - أبو عبد الله الواسطي ، نزيل بغداد ،
صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي
عنه : (ت ق) .

كلاهما (قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، من التاسعة ،
مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن المسعودي) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي ،
صدوق اختلط قبل موته ، وضابطه : أن من سمع منه ببغداد . . فبعد الاختلاط ،
من السابعة ، مات سنة ستين ، وقيل : سنة خمس وستين ومئة (١٦٥ هـ) . يروي
عنه : (عم) .

(عن علي بن مدرك) - بضم الميم على صيغة اسم الفاعل - النخعي
أبي مدرك الكوفي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن خرشة) بفتحات وبالشين المعجمة (ابن الحر) - بضم المهملة وتشديد
الراء - الفزاري ، كان يتيماً في حجر عمر ، قال أبو داود : له صحبة ، وقال
العجلي : ثقة ، من كبار التابعين ، فيكون من الثانية ، مات سنة أربع وسبعين
(٧٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي ذر) الغفاري جندب بن جنادة المدني الربذي رضي الله تعالى
عنه .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ خَرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

(ح) أي : حول المؤلف السند (و) قال : (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدى البصرى ، لقبه بNDAR ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ربيب شعبة ، لقبه غندار ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ، ثقة إمام أئمة الجرح والتعديل ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن علي بن مدرك) النخعي الكوفي .

(عن أبي زرعة) هرم (بن عمرو بن جرير) بن عبد الله البجلي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن خرشة بن الحر ، عن أبي ذر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سباعياته ؛ ففيه نزول ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، غرضه بسوقه : بيان متابعة أبي زرعة لعلي بن مدرك في رواية هذا الحديث عن خرشة بن الحر .

(قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (ثلاثة) أنفار (لا يكلمهم الله) سبحانه وتعالى (يوم القيامة) تكليم رضاً عنهم ، بل يكلمهم تكليم سخط وغضب عليهم ؛ كما في جاء في « صحيح البخاري » : « يقول الله لمانع الماء : اليوم أمنعك فضلي ؛ كما منعت فضل ما لم تعمل يداك » رواه البخاري رقم (٢٣٦٩)

وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يَزْكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ

من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، وكما حكى الله تعالى أنه يقول للكافرين : ﴿ اٰخَسَوْاْ فِيْهَا وَلَا تَكَلِّمُوْنَ ﴾ ^(١) ، وقيل معناه : لا يكلمهم بلا واسطة استهانةً بهم ، وقيل : معنى ذلك : الإعراض عنهم والغضب عليهم .

(ولا ينظر إليهم) نظر رحمة ورضاً ، بل ينظر إليهم نظر سخط وغضب ، ونظر الله تعالى إلى عباده : رحمته لهم ، وعطفه عليهم ، وإحسانه إليهم ، وهذا النظر هو المنفي في هذا الحديث ، فمعنى : « لا ينظر إليهم » : لا يرحمهم ؛ من إطلاق السبب وإرادة المسبب ، وإلا . . فالله تعالى يرى كل موجود في الدنيا والآخرة ، لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء ، يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور .

(ولا يزكيهم) أي : لا يطهرهم من ذنوبهم ؛ لعظم جرمهم ، وقيل : لا يشي عليهم ، ومن لا يشي عليه سبحانه . . يعذبه (ولهم) أي : ولأولئك الثلاثة (عذاب أليم) أي : شديد الألم الموجه ؛ أي : لهم عذاب أليم مؤبد لا ينقطع على كفرهم إن استحلوا ذلك ، فلا إيمان لهم ، أو : عذاب شديد على جرمهم ؛ مجازاةً عليه إن لم يستحلوا ذلك ، فإيمانهم باقٍ صحيح ، وقيل : معنى (أليم) : مؤلم ، قال الواحدي : هو العذاب الذي يخلص ألمه إلى قلوبهم .

والعذاب لغةً : كل ما يعيي الإنسان ويشق عليه ، قال : وأصل العذاب في لغة العرب ؛ من العذب ؛ وهو المنع ، يقال : عذبت عذباً ؛ إذا منعت ، وعذب عذوباً ؛ أي : امتنع ، وسمي الماء عذباً ؛ لأنه يمنع العطش ، فسمي العذاب عذاباً ؛ لأنه يمنع المعاقب من معاودته مثل جرمه ، ويمنع غيره من مثل فعله ، والله أعلم . انتهى « نووي » .

(١) سورة المؤمنون : (١٠٨) .

فَقُلْتُ : مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ فَقَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا ؟ قَالَ : « أَلْمُسْبِلُ إِزَارَهُ ،

قال أبو ذر : (فقلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (من هم) أي : من هؤلاء الذين وصفتهم بما ذكر (يا رسول الله ؛ ف) إنهم (قد خابوا) أي : خاب هؤلاء الثلاثة وحرموا عن نيل المقاصد التي هي رضا الله تعالى وإحسانه ورحمته (وخسروا) في صفقتهم بطردهم عن رحمته تعالى واستحقاقهم لعذابه ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم :

أحدهم : (المسبيل) أي : المرخي (إزاره) أي : الجار طرفه على الأرض خيلاء ؛ أي : كبيراً وعجباً ؛ كما في الحديث الآخر : (لا ينظر الله عز وجل إلى الذي يجزر إزاره خيلاء) ، والخيلاء : الكبر ، والإزار : ما يتحزم به .

وكانت العرب لا تعرف السراويلات ، وإنما تعرف الأزر ؛ لأنه لباس أبيهم إسماعيل ، ذكر ابن عبد ربه أن أعرابياً وجد سراويل ، فأخرج يديه من ساقيه ، وجعل يلتمس من يخرج رأسه ، فلم يجد ، فرمى به ، وقال : إنه لقميص شيطان . وخص الإزار بالذكر ؛ لأنه أكثر لباس العرب ، ويشهد لذلك قوله في الآخر : « من جر ثوبه » ، فعم جميع ما يلبس ، فحكم الإزار والرداء والثوب في ذلك سواء ، وقد روى أبو داود من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الإسبال في الإزار والقميص والعمامة ؛ فمن جر شيئاً منها خيلاء .. لم ينظر الله إليه يوم القيامة » رواه أبو داود (٤٠٩٤) ، وفي طريق أخرى قال ابن عمر : ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإزار .. فهو في القميص . رواه أبو داود (٤٠٩٥) .

قال القرطبي رحمه الله تعالى : وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم الحد الأحسن والجائز في الإزار الذي لا يجوز تعديه ، فقال فيما رواه أبو داود والنسائي من حديث أبي سعيد الخدري : « أزره المؤمن إلى أنصاف ساقيه ، لا

وَأَلْمَنَّا عَطَاءً ،
.....

جناح عليه فيما بينه وبين الكعبيين ، وما أسفل ذلك . . ففي النار » رواه أبو داوود (٤٠٩٣) ، والنسائي في « السنن الكبرى » (٩٧١٥) .

والخيلاء : الكبر والعجب ، ويدل هذا الحديث بمفهومه على أن من جر ثوبه على غير وجه الخيلاء . . لم يدخل في هذا الوعيد ، ولما سمع أبو بكر هذا الحديث . . قال : يا رسول الله ؛ إن جانب إزاري يسترخي ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « لست منهم يا أبا بكر » . أخرجه البخاري من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما (٦٠٦٢) إذ كان جره إياه لغير الخيلاء ، بل لأنه لا يثبت على عاتقه . انتهى منه .

قال الأبى : وجر كل شيء بحسبه ؛ فجر السراويل والقميص . . إطالتهما إلى أسفل من الكعبيين ، وإطالة الكم إلى أطراف أصابع اليدين ؛ ففي العتبية رأى عمر رجلاً أطال كُمَيْهِ ، فقطعهما عليه على أطراف أصابعه . انتهى منه .
والوعيد المرتب على الجر والخيلاء إنما هو على الجر بالفعل لا على الجر بالإمكان .

فائدة

وأول من جر الثوب قارون صاحب موسى بن عمران عليه السلام . انتهى من « حقائق الريحان » نقلاً عن « روح البيان » .

(و) ثانيهم : (المنان) أي : كثير مَنّ (عطائه) وتعداده على من يعطيه ؛ وهو فعال من المن ، وهو من صيغ المبالغة ، فلا يتناول الوعيد المذكور إلا من كثر مَنُّه ، وهو في ذلك كذلك ، بخلاف إبطاله الصدقة ، وقد فسر في الحديث الآخر ، فقال : « هو الذي لا يعطي شيئاً إلا مَنُّه » ؛ أي : إلا امتن به

.....
على المعطى له ، ولا شك في أن الامتنان بالعطاء مبطل لأجر الصدقة والعطاء مؤذ للمعطى له ، ولذلك قال تعالى : ﴿ لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ﴾^(١) .

وإنما كان المن كذلك ؛ لأنه لا يكون غالباً إلا عن البخل والعجب والكبر ونسيان منة الله تعالى فيما أنعم به عليه ، فالبخيل يعظم في نفسه العطية وإن كانت حقيرة في نفسها .

والعجب يحمله على النظر لنفسه بعين العظمة ، وأنه منعم بماله على المعطى له ومتفضل عليه ، وأن له عليه حقاً يجب عليه مراعاته ، والكبر يحمله على أن يحتقر المعطى له وإن كان في نفسه فاضلاً ، وموجب ذلك كله الجهل ونسيان منة الله تعالى عليه فيما أنعم به عليه ؛ إذ قد أنعم عليه مما يعطي ، ولم يجعله ممن يسأل ، ولو نظر ببصيرته . . لعلم أن المنة للأخذ ؛ لما يزيل عن المعطي من إثم المنع وذم المانع ومن الذنوب ، ولما يحصل له من الأجر الجزيل والثناء الجميل ، ولبسط هذا موضع آخر ، فلا تطيل الكلام فيه .

وقيل : المنان في هذا الحديث : هو من المن الذي هو القطع ؛ كما قال الله تعالى : ﴿ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾^(٢) ؛ أي : غير مقطوع .

فيكون معناه : البخيل بقطعه عطاء ما يجب عليه للمستحق ؛ كما قد جاء في حديث آخر : « البخيل المنان » ، رواه أحمد من حديث أبي ذر رضي الله تعالى عنه ، فنعت به ؛ لأن المن يستلزم القطع ؛ لأن المان لا يمن إلا بما عظم في عينه وشح بإخراجه ، والجواد لا يستعظم فلا يمن ، ويدل على أنه يستلزمه قوله :
وإنَّ امرأً أهْدَى إِلَيَّ صَنِيعَةً وَذَكَرْنِيهَا مَرَّةً لَبْخِيلُ

(١) سورة البقرة : (٢٦٤) .

(٢) سورة فصلت : (٨) .

وإذا كان التذكير بالنعمة يستلزم البخل . . فكيف باليمن الذي هو أخص منه؟! وإنما كان أخص منه ؛ لأنه تقرير بالنعمة على من أسديت إليه ، والمعنى الأول أظهر ؛ لقوله : « لا يعطي شيئاً إلا منه » .

(و) ثلثهم : (المنفق) أي : المروج (سلعته) المعروضة للبيع (بالحلف الكاذب) أي : باليمين الفاجرة ، فهو بمعنى الرواية الأخرى : « بالحلف الفاجر » ، ويقال : « الحلف » بكسر اللام وإسكانها مع الحاء المهملة .

قال القرطبي : قوله : « والمنفق سلعته بالحلف الكاذب » الرواية في (المنفق) بفتح النون وكسر الفاء المشددة ، وهو مضاعف نفقَ البيعُ ينفُقُ نفاقاً ؛ إذا خرج ونفدَ ، وهو ضد كسد ، غير أن نفقَ المخفف لازم ، فإذا شدد . . عُدي إلى المفعول ، ومفعوله هنا : (سلعته) ، وقد وصف (الحلف) وهي مؤنثة بالكاذب وهو وصف مذكر ، وكأنه ذهب بالحلف مذهب القول ، فذكره ، أو مذهب المصدر ، وهو مثل قولهم : أتاني كتابه فمزقتها ، ذهب بالكتاب مذهب الصحيفة ، والله تعالى أعلم . انتهى منه .

وممن ذكر الإسكان : ابن السكيت في أول كتابه « إصلاح المنطق » . انتهى « نووي » .

وقال القاضي : وقد جمعت هذه اليمين الكذب والغرور ؛ أي : غروره إياه بيمينه وأخذ مال الغير بغير حق ، والاستخفاف بحق الله تعالى ، فعلى القول في حد الكبيرة : إنه ما توعدها عليها ، تكون تلك الثلاث كبائر ؛ لترتيبه الوعيد عليها إن لم يستحلها ، وإلا . . فقد أخرجته من الملة وسلبته الإيمان .

وبشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار ، وأبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في إسبال

(١٦) - ٢١٧٣ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ح
وَحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
إِسْحَاقَ ،
.....

الإزار ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب فيمن حلف على سلعة كاذباً ، والنسائي
في كتاب الزكاة ، باب المنان بما أعطى .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث أبي قتادة الأنصاري
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦) - ٢١٧٣ - (٣) (حدثنا يحيى بن خلف) الباهلي أبو سلمة البصري
الجوباري - بجيم مضمومة وواو ساكنة ثم موحدة - صدوق ، من العاشرة ، مات
سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م د ق) .

(حدثنا عبد الأعلى) بن عبد الأعلى السامي البصري ، ثقة ، من الثامنة ،
مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق
من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ
عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي - بالنون - الحمصي ، صدوق
في روايته عن أهل بلده مغلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو
اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

كلاهما (قالا : حدثنا محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولا هم المدني ،

عَنْ مَعْبِدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِيَّاكُمْ وَالْحَلْفَ فِي الْبَيْعِ ؛ فَإِنَّهُ يُنْفَقُ ثُمَّ يَمْحَقُ » .

صديق بل ثقة ؛ كما في « التهذيب » ، من الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن معبد بن كعب بن مالك) الأنصاري السلمي - بفتحيتين - المدني ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (خ م س ق) .

(عن أبي قتادة) الأنصاري السلمي الحارث بن ربيعي المدني رضي الله تعالى عنه ، مات سنة أربع وخمسين (٥٤ هـ) على الأصح . يروي عنه : (ع) .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .

(قال) أبو قتادة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إياكم والحلف في البيع) أي : باعدوا أنفسكم عن الحلف في البيع ؛ (فإنه) أي : فإن الحلف فيه (ينفق) أي : يروج السلعة في الحال (ثم يمحق) أي : يزيل البركة في البيع في المستقبل إن كان على الكذب .

قوله : « إياكم » منصوب بفعل محذوف وجوباً ؛ لقيام المعطوف مقامه .

قوله : « والحلف » معطوف على إياكم ؛ أي : باعدوا أنفسكم أيها المسلمون عن كثرة الحلف « في البيع » أي : اتقوا كثرة اليمين ولو كنتم صادقين ؛ لأنه ربما يقع كذباً .

وفي رواية مسلم : (وكثرة الحلف) فقيد الكثرة فيها احتراز عن القلة ؛ فإنه يحتاج إليه ، فلا يدخل تحت التحذير . قاله ملا علي .

والتحذير عندهم : تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه « فإنه » أي : فإن الحلف أو إكثاره « ينفق » البيع ويروجه من التنفيق بمعنى الترويج « ثم » بعد

.....

تنفيقه أولاً « يمحَق » بفتح حرف المضارعة ؛ من باب منع ؛ مثل قوله تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾ ^(١) ؛ أي : يمحَق بركة البيع .

قال القرطبي : وإنما حذر عن كثرة الحلف ؛ لأن الغالب ممن كثرت أيمانه وقوعه في الكذب والفجور ، وإن سلم من ذلك على بعده . . لم يسلم من الحنث أو الندم ؛ لأن اليمين حنث أو ندامة ، وإن سلم من ذلك . . لم يسلم من مدح السلعة المحلوف عليها والإفراط في تزيينها ؛ ليروجها على المشتري مع ما في ذلك من ذكر الله تعالى لا على جهة التعظيم ، بل على جهة مدح السلعة ، فاليمين على ذلك تعظيم للسلع ، لا تعظيم لله تعالى ، وهذه كلها أنواع من المفاسد لا يقدم عليها إلا من عقله ودينه فاسد . انتهى من « المفهم » .

وقد دل الحديثان على كراهية الحلف في البيع ؛ لأن الحلف إن كان كاذباً . . فهو عين الحرام ، وإن كان صادقاً ؛ فإن الرجل إذا اعتاد ذلك . . تدرج إلى الكاذب منه ، فكره ذلك سداً للذريعة ، ولأن حقيقة الحلف هو جعل الشيء في ذمة الله أو شهادته ، وكل ذلك لا يناسب في أمور دنيوية تافهة .

قال الدهلوي : ويكره إكثار الحلف في البيع ؛ لشيئين :

كونه مظنةً لتغريب المتعاملين .

وكونه سبباً لزوال تعظيم اسم الله عن القلب .

والحلف الكاذب منفقة للسلعة ؛ لأن مبني الإنفاق على تدليس المشتري ، وممحققة للبركة ؛ لأن مبني البركة على توجه دعاء الملائكة إليه ، وقد تباعدت بالمعصية ، بل دعت عليه . انتهى من « التكملة » .

(١) سورة البقرة : (٢٧٦) .

.....
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم ؛ أخرجه في كتاب المساقاة ،
باب النهي عن الحلف في البيع ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب المنفق سلته
بالحلف الكاذب .

ودرجته أنه : صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد
به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٩) - (٧١٩) - بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ بَاعَ نَخْلًا مُؤَبَّرًا أَوْ عَبْدًا لَهُ مَالٌ

(١٧) - (٢١٧٤) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنِ اشْتَرَى نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ .. فَثَمَرْتُهَا لِلْبَائِعِ .. »

(٩) - (٧١٩) - (بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ بَاعَ نَخْلًا مُؤَبَّرًا أَوْ عَبْدًا لَهُ مَالٌ)

(١٧) - (٢١٧٤) - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا مالك بن أنس) الإمام المدني الأصبحي ، ثقة متقن ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) مالك : (حدثني نافع) مولى ابن عمر .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من اشترى نخلاً قد أبرت) ولقحت ؛ من التأبير ؛ وهو التلقيح ؛ وهو أن يشق طلع الإناث ويؤخذ من طلع الذكور فيوضع فيها ؛ ليكون الثمر بإذن الله أجود (فثمرتها) أي : ثمرة تلك النخلة (للبائع) أي : لبائع النخلة إلا أن يشترط المبتاع ؛ أي : المشتري أن تكون تلك الثمرة له في عقد البيع ، فتكون الثمرة المؤبرة حينئذ للمشتري مع النخل ؛ وفاء للشرط .

وجملة قوله : « قد أبرت » صفة لنخلاً ؛ أي : من باع نخلاً قد أبرت ولقحت وشققت طلعتها ؛ لذر طلع الذكور فيها ؛ ليكون ثمرها أجود .

إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

والتأبير : هو التلقيح ، والتلقيح : هو شق طلع النخلة الأنثى فيذر فيه شيء من طلع النخل الذكر ، فتصلح ثمرته باذن الله تعالى ، ويقال : أبرت النخل ، من بابي ضرب وقتل ، فيكون التأبير - كما في « المصباح » - مبالغة فيه ، قال العيني : وتأبير كل شيء بحسبه وبما جرت به عادتهم فيه مما يثبت ثمره ويعقده ، وقد يعبر بالتأبير عن ظهور الثمرة وعن انعقادها وإن لم يفعل فيها شيء . انتهى .

ولا يبعد أن يكون التأبير في هذا الحديث كنايةً عن ظهور ثمرتها ؛ لكونه لازماً له غالباً فثمرتها للبائع ، ومن أجل هذا الحديث أجمع العلماء على أن النخل إذا بيع بعد التأبير . . فالثمرة للبائع (إلا أن يشترط) ها (المبتاع) أي : المشتري أن تكون له في العقد ؛ كأن يقول في القبول : قبلت بيعها بشرط أن تكون الثمرة لي .

وفيه دليل على أن الشرط إذا لم يكن مخالفاً لمقتضى العقد . . لا يفسد به البيع ؛ فإن اشتراط الثمر في بيع النخل زيادة في المبيع حقيقةً ، ولا يخالف مقتضى عقد البيع ، فجاز هذا الاشتراط ، وأما إذا باع قبل التأبير . . فقد ذكروا فيه خلافاً بين الحنفية والشافعية .

وأن الشافعية يجعلون الثمرة للمشتري في تلك الصورة أيضاً ، ويستدلون بمفهوم حديث الباب ، والحنفية والأوزاعي يجعلونها للبائع في تلك الصورة أيضاً ، ولا يعتبرون المفهوم ، والحكم عند الحنفية فيما قبل التأبير وما بعده سواء ، وقد جرت في هذا الخلاف أبحاث طويلة ، فلتراجع كتب الفروع ؛ فإنها مشحونة بها .

قال القرطبي : قوله : « إلا أن يشترط المبتاع » يعني : الثمر المؤبر لا يدخل مع الأصول في البيع إلا بالشرط ، وصح اشتراطه ؛ لأنه عين موجودة يحاط بها

(١٧) - ٢١٧٤ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،

أَمِنْ سَقُوطِهَا غَالِبًا ، بِخِلَافِ الَّتِي لَمْ تَوْبِرْ ؛ إِذْ لَيْسَ سَقُوطُهَا مَأْمُونًا ، فَلَمْ يَتَحَقَّقْ لَهَا وَجُودٌ ، فَلَا يَجُوزُ لِلْبَائِعِ اشْتِرَاطُهَا وَلَا اسْتِثْنَاؤُهَا ؛ لِأَنَّهَا كَالْجَنِينِ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَنَا ؛ يَعْنِي : الْمَالَكِيَّةُ .

وَقِيلَ : يَجُوزُ اسْتِثْنَاؤُهَا ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَخَرَجَ هَذَا الْخِلَافُ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمُسْتَثْنَى ؛ هَلْ يَبْقَى عَلَى مَلِكِ الْبَائِعِ أَوْ هُوَ مُشْتَرَى مِنَ الْمُسْتَشْتَرِي ؟ انْتَهَى مِنَ « الْمَفْهَمِ » .

وَشَارَكَ الْمَوْلَفُ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ : الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ ، بَابُ مِنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ وَأَرْضًا مَزْرُوعَةً ، وَفِي كِتَابِ الشُّرُوطِ ، بَابُ إِذَا بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ ، بَابُ مِنْ بَاعَ نَخْلًا عَلَيْهَا ثَمَرٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَاتِ ، بَابُ فِي الْعَبْدِ وَلَهُ مَالُهُ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ ، بَابُ النَّخْلِ يَبَاعُ أَصْلُهَا وَيُسْتَثْنَى الْمُسْتَشْتَرِي ثَمَرُهَا ، وَأَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » .

فَهَذَا الْحَدِيثُ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الصَّحَّةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، وَغَرَضُهُ بَسُوقُهُ : الِاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرْجُمَةِ .



ثُمَّ ذَكَرَ الْمَوْلَفُ الْمَتَابَعَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَ :

(١٧) - ٢١٧٤ - (م) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ) بْنُ الْمَهَاجِرِ التَّجِيبِيِّ مَوْلَاهُمُ الْمِصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ ، مِنَ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٤٢ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م ق) .

(أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَهْمِيِّ أَبُو الْحَارِثِ الْمِصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ فَفِيهِ إِمَامٌ مَشْهُورٌ قَرِينُ مَالِكٍ ، مِنَ السَّابِعَةِ ، مَاتَ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةً (١٧٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ .
 (١٨) - ٢١٧٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ
 ح وَحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
 الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ

(عن نافع عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند أيضاً من رباعيته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ،
 غرضه : بيان متابعة الليث لمالك في رواية هذا الحديث عن نافع ، وساق الليث
 (بنحوه) أي : بنحو حديث مالك وقريبه لفظاً ومعنى .



ثم استدل المؤلف على الجزء الثاني من الترجمة بحديث آخر لابن عمر
 رضي الله عنهما مع الاستشهاد به للحديث الأول في الجزء الأول منها ، فقال :
 (١٨) - ٢١٧٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ
 ح وَحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار
 العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ
 عم) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ جَمِيعاً) أي : كل من الليث وسفيان روى .

(عن) محمد (ابن شهاب الزهري ، عن سالم بن عبد الله بن عمر) ثقة ،
 من الثالثة ، مات في آخر سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه :
 (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتَ . . فَشَمَرْتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ ، وَمَنْ ابْتِاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ . . فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من باع نخلاً قد أبرت) ولقحت . .
(فشمرتها) باقية (للذي باعها إلا أن يشترط) ها (المبتاع) أي : المشتري في عقد البيع أن تكون له (ومن ابتاع) واشترى (عبداً و) الحال أنه (له مال . . فماله) أي : مال ذلك العبد باقٍ (لـ) سيده (الذي باعه) فلا يدخل تحت بيعه (إلا أن يشترط) هـ (المبتاع) أي : المشتري أن يكون له تبعاً للعبد .

أي : إلا أن يشترط المشتري في عقد البيع أن يكون ذلك المال له ؛ بأن يقول : اشتريت العبد مع ماله ، وكذا الحكم في شراء الجارية .

استدل مالك بهذا الحديث على أن العبد يملك المال ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أضاف المال إلى العبد ، والأصل في الإضافة التملك ، ولكنه إذا بيع . . يكون ماله للبائع ، وقال أبو حنيفة : العبد لا يملك ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « العبد لا يملك إلا الطلاق » .

ويحمل الإضافة في هذا الحديث على الاختصاص ؛ كما في جل الفرس ، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « فماله للذي باعه » لأنه أضاف المال إليهما في حالة واحدة ، ويمتنع أن يكون الشيء الواحد في حالة واحدة ملكاً لاثنتين ، فتكون إضافته إلى العبد مجازاً ، ولأجل هذا قالوا : العبد إذا بيع . . لا يدخل ثوبه الذي عليه في البيع إلا أن يشترطه المبتاع ، وقال بعضهم : يدخل سائر عورته فقط ، والأصح أنه لا يدخل ؛ لظاهر الحديث . انتهى من « المبارك » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الشرب والمساقاة ،

(١٩) - ٢١٧٦ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ ،
.....

باب الرجل يكون له ممر أو شرب أو حائط أو نخل ، ومسلم في كتاب البيوع والإيجارات ، باب في العبد يباع وله مال ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في ابتياع النخل بعد التأبير والعبد له مال ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب العبد يباع ويستثنى المشتري ماله ، والدارمي ، ومالك .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عمر الأول ؛ أعني : الذي روى عنه نافع .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٩) - ٢١٧٦ - (٣) (حدثنا محمد بن الوليد) بن عبد الحميد القرشي

البُسرِيُّ - بضم الموحدة وسكون المهملة - البصري ، يلقب بحمدان ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (خ م س ق) .

(حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ، ربيب شعبة ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج إمام أئمة الجرح ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد ربه بن سعيد) بن قيس الأنصاري أخى يحيى المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ بَاعَ نَخْلًا وَبَاعَ عَبْدًا .. جَمَعَهُمَا جَمِيعًا » .

(٢٠) - ٢١٧٧ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ خَالِدٍ النُّمَيْرِيُّ أَبُو الْمُغَلِّسِ ، حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ،

(عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنه) صلى الله عليه وسلم (قال : من باع نخلاً ، وباع عبداً) حالة كون نافع (جمعهما) أي : جمع النخل والعبد (جميعاً) في هذه الرواية ، بخلاف روايته في أول الباب ؛ فإنه أفرد فيها النخل ، ولم يذكر العبد .

وهذه الرواية انفرد بها ابن ماجه ، ولكن الحديث صحيح بما قبله ، ولصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث ابن عمر الأول بحديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢٠) - ٢١٧٧ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ خَالِدٍ (بن عبد الملك بن قدامة (النميري) بالتصغير (أبو المغلس) البصري ، مقبول ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا الفضيل بن سليمان) النميري - بالنون مصغراً - أبو سليمان البصري ، صدوق له خطأ كثير ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) ، وقيل : غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن موسى بن عقبة) بن أبي عياش - بتحتانية ومعجمة - الأسدي مولى

حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَمَرِ النَّخْلِ لِمَنْ أَبْرَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ ، وَأَنْ مَالَ الْمَمْلُوكِ لِمَنْ بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ .

آل الزبير ، ثقة فقيه إمام في المغازي ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة (١٤١ هـ) ، وقيل : بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(حدثني إسحاق بن يحيى بن الوليد) بن عباد بن الصامت ، أرسل عن عباد بن الصامت ، وهو مجهول الحال ، قتل سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . من الخامسة . يروي عنه : (ق) .

(عن) جده الثاني (عباد بن الصامت) بن قيس الأنصاري الخزرجي أبي الوليد المدني أحد النقباء ، بدري مشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة أربع وثلاثين ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف إسحاق بن يحيى بن الوليد ، وأيضاً لم يدرك عباد بن الصامت ، قاله البخاري في « التاريخ الكبير » ، والترمذي ، وابن حبان في « الثقات » ، وابن عدي في « الكامل » .

(قال) عباد : (قضى) وحكم (رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمر النخل لمن أبرها) ولقحها (إلا أن يشترط المبتاع) والمشتري لنفسه في عقد البيع (و) قضى أيضاً (أن مال) العبد (المملوك) وكذا الأمة باقي (لمن باعه إلا أن يشترط المبتاع) والمشتري كونه لنفسه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الحاكم في « المستدرک » في كتاب الأحكام ، عن أبي بكر بن إسحاق عن عبد الله بن أحمد ابن حنبل عن أبي كامل الجحدري عن فضيل بن سليمان به ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ورواه البيهقي في « الكبرى » عن الحاكم .

قلت : وله شاهد في « الصحيحين » وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر ،
ورواه أبو داود من حديث جابر .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله ؛ يعني : حديث ابن عمر ، وسنده
ضعيف ؛ لما تقدم آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : خمسة أحاديث :

الأول : حديث ابن عمر ، ذكره للاستدلال به على الجزء الأول من الترجمة .
والثاني : حديثه أيضاً ، ذكره للمتابعة .

والثالث : حديث آخر لابن عمر ، ذكره للاستدلال به على الجزء الأخير من
الترجمة ، مع الاستشهاد به لحديثه الأول في الجزء الأول منها .
والرابع : حديث آخر له ، ذكره للاستشهاد .

والخامس : حديث عبادة بن الصامت ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٠) - (٧٢٠) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحُهَا

(٢١) - ٢١٧٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا » ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ .

(١٠) - (٧٢٠) - (باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها)

(٢١) - ٢١٧٨ - (١) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي المصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تبيعوا) أيها الناس (الثمرة) على الشجرة وحدها بدون الشجرة (حتى يبدو) ويظهر (صلاحها) أي : صلاحيتها للأكل ؛ أي : يظهر حمرتها وصفرتها .

قال القسطلاني : وبدو الصلاح في كل شيء : هو صيرورته إلى الصفة التي يطلب فيها غالباً ، ومقتضاه : جوازه وصحته بعد بدوه ولو بغير شرط القطع ؛ بأن يطلق أو يشترط إبقاءه أو قطعه .

والمعنى الفارق بينهما ؛ أي : بين بدو الصلاح وقبله : أمن العاهة بعده غالباً ، وقبله تسرع إليه ؛ لضعفه . انتهى .

(نهى البائع) أي : لئلا يأكل مال أخيه بالباطل (و) نهى (المشتري)

.....

أي : لثلا يضيع ماله ، وإلى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ذهب الجمهور ، وصحح أبو حنيفة رحمه الله البيع على الإطلاق قبل بدو الصلاح وبعده ، وأبطله بشرط الإبقاء قبله وبعده ، كذا صرح به أهل مذهبه ، خلافاً لما نقله عنه النووي في « شرح مسلم » .

ويدو الصلاح في شجرة ولو في حبة واحدة يستتبع الكل إذا اتحد البستان والعقد والجنس ، فيتبع ما لم يبد صلاحه ما بدا صلاحه ، إذا اتحدا فيهما الثلاثة ، واكتفي بدو صلاح بعضه ؛ لأن الله تعالى امتن علينا ، فجعل الثمار لا تطيب دفعة واحدة ؛ إطالةً لزمن التفكه بها ، فلو اعتبرنا في البيع طيب الجميع . . لأدئى إلى ألا يباع شيء قبل كمال صلاحه ، أو تباع الحبة بعد الحبة ، وفي كل منهما حرج لا يخفى .

ويجوز البيع قبل الصلاح بشرط القطع إذا كان المقطوع منتفعاً به ؛ كالحصرم إجماعاً ، ذكره القسطلاني في « شرح البخاري » . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب فيما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٢٢) - ٢١٧٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢٢) - ٢١٧٩ - (٢) (حدثنا أحمد بن عيسى) بن حسان (المصري) المعروف بابن التستري - بضميتين بينهما مهملة ساكنة - صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (خ م س ق) .

(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي المصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يونس بن يزيد) الأيلي الأموي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع وخمسين ومئة على الصحيح ، وقيل : سنة ستين . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن شهاب) من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

قال ابن شهاب : (حدثني سعيد بن المسيب) من الثانية ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(وأبو سلمة) عبد الله (بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومئة .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ » .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه) أي : صلاحيته للأكل .

قوله : « حتى يبدو صلاحه » أي : للانتفاع به ونضجه باصفاره فيما يصفر ، واحمراره فيما يحمر ، ولينه فيما يلين ، وتموه فيما يتموه ؛ كما سيأتي اختلاف العلماء في تفصيله وتفسيره .

قال القرطبي : وهل هذا النهي محمول على ظاهره من التحريم ؛ وهو مذهب الجمهور ، أو على الكراهة ؛ وهو مذهب أبي حنيفة ؟ وعليه فلو وقع بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها . . فسخه الجمهور ، وصححه أبو حنيفة إذا ظهرت ، وبناء على أصله في رد أخبار الأحاد للقياس .

والصحيح مذهب الجمهور ؛ للتمسك بظاهر النهي ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « أرأيت إن منع الله الثمرة ، بم يأكل أحدكم مال أخيه بغير حق ؟ ! » ، ولأنه غرر ، وبيع الغرر محرم . انتهى منه .

قال القسطلاني : وبدو الصلاح في الأشياء : صيرورتها إلى الصفة التي تطلب فيها غالباً ؛ ففي الثمار : ظهور أول الحلاوة ، ففي غير المتلون : بأن يتموه ويلين ، وفي المتلون : بانقلاب اللون ؛ كأن احمر أو اصفر أو اسود ، وفي نحو القثاء : بأن يجنى مثله غالباً للأكل ، وفي الحبوب : باشتدادها ، وفي ورق التوت : بتناهيه . انتهى من « الإرشاد » .

قوله : « حتى يبدو » يقال : بدا يبدو بدواً - بفتح الباء وسكون الدال وتخفيف الواو - وبدواً - بضم الباء والدال وتشديد الواو - كلاهما مصدر بمعنى الظهور ؛ كما في « تاج العروس » ، وصلاح الشيء : ضد فساده .

.....
واعلم : أنه اختلف العلماء في بدو صلاح الثمرة : وبدو الصلاح عند الحنفية :
أن تأمن الثمرة من العاهة والفساد ؛ كما صرح به ابن الهمام في « فتح القدير »
مع « الكفاية » .

وقال العيني - من الأحناف - : إن بدو الصلاح متفاوت بتفاوت الثمار ؛
فبدو صلاح التين : أن يطيب وتوجد فيه الحلاوة ، ويظهر السواد في أسوده ،
والبياض في أبيضه ، وكذلك العنب الأسود بدو صلاحه : أن ينحو إلى السواد ،
وأن ينحو أبيضه إلى البياض مع النضج ، وكذلك الزيتون بدو صلاحه : أن ينحو
إلى السواد ، وبدو صلاح القثاء والفُقُوس : أن ينعقد ويبلغ مبلغاً يوجد له طعم .
وأما البطيخ .. فإن ينحو ناحية الاصفرار والطيب ، وأما الموز .. فروى أشهب
ونافع عن مالك أنه يباع إذا بلغ شجره نهايته قبل أن يطيب ؛ فإنه لا يطيب حتى
يُنزَع ، وأما الجزر واللفت والفجل والثوم والبصل .. فبدو صلاحه : إذا استقل
ورقه وتم وانتفع به ، ولم يكن في قلعه فساد ، والبر وال فول والجلبان والحمص
والعدس : إذا يبس ، والياسمين وسائر الأنوار : أن يفتح أكاممه ويظهر نوره ،
والفصيل والقصب والقرط : إذا بلغ أنه يرعى دون فساد ، كذا في « عمدة القاري »
في باب بيع المزبنة (٥٣٩/٥) .

وأما الشافعية .. ففسروه بظهور مبادئ النضج والحلاوة ؛ كما ذكر الرملي
في « نهاية المحتاج » ، وقال الشبرايملي في « حاشيته » عليه : قسمه الماوردي
ثمانية أقسام :

أحدها : اللون ؛ كصفرة المشمش ، وحمرة العنب ، وسواد الإجاص ، وبياض
التفاح أو حمرة ، ونحو ذلك .

ثانيها : الطعم ؛ كحلاوة قصب السكر ، وحموضة الرمان إذا زالت المرارة .

ثالثها : النضج في التين والبطيخ ونحوهما ؛ وذلك بأن تلين صلابته .

رابعها : بالقوة والاشتداد ؛ كالقمح والشعير .

خامسها : بالطول والامتلاء ؛ كالعلف والبقول .

سادسها : بالكبر ؛ كالقثاء .

سابعها : بانشقاق كمامه ؛ كالقطن والجوز .

ثامنها : بانفتاحه ؛ كالورد وورق التوت ، راجع « نهاية المحتاج » مع

« حاشيته » للشبراملسي والرشيدي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب من

باع ثماره أو نخله أو أرضه ، وفي كتاب البيوع ، باب بيع المزبنة وفي غيرهما ،

ومسلم في كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، والترمذي

في تعليقه على حديث ابن عمر في كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع

الثمرة قبل بدو صلاحها ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع الثمرة قبل أن

يبدو صلاحها .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :

الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر بحديث جابر رضي الله تعالى

عنهم ، فقال :

(٢٣) - ٢١٨٠ - (٣) (حدثنا هشام بن عمار) السلمي الدمشقي ،

صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي

عنه : (خ عم) .

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ .

(حدثنا سفيان) بن عيينة .

(عن) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج ، عن عطاء) بن أبي رباح .

(عن جابر) بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه)

ويظهر نضجه ، قال الحافظ في « الفتح » (٣٣١/٤) : واختلف السلف في قوله : « حتى يبدو صلاحه » هل المراد به جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلاً جاز بيع ثمرة جميع البساتين ، وإن لم يبد الصلاح فيها ، أو لا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة ، أو لا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة ، أو في كل شجرة على حدة ؟ على أقوال ؛ والأول : قول الليث ، وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً ، والثاني : قول أحمد ، وعنه رواية كالرابع والثالث قول الشافعية .

ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير ببدا الصلاح ؛ لأنه دال على الاكتفاء بمسمى الإزهاء من غير اشتراط تكامله ، فيؤخذ الاكتفاء بزهو بعض الثمر وبزهو بعض الشجرة ، مع حصول المعنى ؛ وهو الأمن من العاهة ، ولولا حصول المعنى لكانت تسميتها مزهيةً بإزهاء بعضها قد لا يكتفى به ؛ لكونه على خلاف الحقيقة ، وأيضاً فلو قيل : بإزهاء الجميع لأدنى إلى فساد أو أكثره ، وقد منَّ الله تعالى بكون الثمار لا تطيب دفعة واحدة ؛ ليطول زمن التفكه بها ، والله أعلم . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع

(٢٤) - ٢١٨١ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، حَدَّثَنَا
حَمَّادٌ ، عَنْ حُمَيْدٍ ،
.....

الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الثمار
قبل أن يبدو صلاحها ، وأبو داود في كتاب البيوع ، باب في بيع الثمار قبل أن
يبدو صلاحها .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث ابن عمر بحديث أنس بن مالك رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٢٤) - ٢١٨١ - (٤) (حدثنا محمد بن المثنى) بن عبيد العزيز البصري ،
ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(حدثنا حجاج) بن المنهال الأنماطي أبو محمد السلمي مولاهم البصري ،
ثقة فاضل ، من التاسعة ، مات سنة ست عشرة أو سبع عشرة ومئتين (٢١٧ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حماد) بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة ، ثقة عابد أثبت الناس
في ثابت ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه :
(م عم) .

(عن حميد) الطويل بن أبي الحميد ، اختلف في اسم أبيه على عشرة
أقوال : منها : أنه تير ، وقيل : تيرويه ، أو زادويه ، أو داور إلى غير ذلك ، ثقة
مدلس ، وعابه زائدة ؛ لدخوله في شيء من أمر الأمراء ، من الخامسة ، مات سنة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزْهُو ، وَعَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ .

اثنتين ، ويقال : ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نَهَى تحريم عند الجمهور (عن

بيع الثمرة حتى تزهو) أي : حتى يظهر صلاحها ؛ من زها النخل يزهو زهواً ؛ من باب غزا ؛ إذا ظهرت ثمرته وأزهى يزهي ؛ إذا احمر أو اصفر .

قال الجوهري : الزهو بفتح الزاي ، وأهل الحجاز يقولون : بضمها ؛ وهو البسر

الملون ، يقال : إذا ظهرت الحمرة أو الصفرة في الثمر . . فقد ظهر فيه الزهو .

وقد يقال : زهى الثمر وأزهى لغة . انتهى « نووي » .

وبالجملة : فالمراد من الزهو في الحديث : بدو الصلاح والأمن من الآفات ؛

فإن الحديث يفسر بعضه بعضاً .

والمعنى : نهى عن بيع ثمرة النخل نهى تحريم حتى يبدو صلاحها ،

ومقتضاه : جوازه وصحته بعد بدوه ولو بغير شرط القطع ؛ بأن يطلق أو يشترط إبقاءه أو قطعه .

والمعنى الفارق بينهما : أمن العاهة بعده غالباً ، وقبله تسرع إليه الآفة ؛

لضعفه . انتهى من « الإرشاد » .

(و) نهى (عن بيع العنب حتى يسود) - بتشديد الدال - أي : حتى يبدو

صلاحه ، وزاد مالك في « الموطأ » : فإنه إذا اسود . . ينجو من العاهة والآفة (و)

نهى (عن بيع الحب حتى يشتد) اشتداد الحب قوته وصلابته .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الثمار ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث ابن سلمة ، ورواه أحمد في « مسنده » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً في « الصحيحين » ، وغرضه : الاستشهاد به .

تتمة

واعلم : أن بيع الثمار قبل ظهورها باطل إجماعاً ، ولا خلاف فيه ؛ لكونه بيع المعدوم ، وأما بيعها بعد الظهور قبل بدو صلاحها . . فله صور ثلاثة :

الأولى : أن يشترط البائع على المشتري أن يقطعها فوراً ولا يتركها على الأشجار ، وهذه الصورة جائزة بإجماع الأئمة الأربعة ، وجمهور فقهاء الأمصار إلا ما حكاه الحافظ في « الفتح » (٣٢٩/٤) عن ابن أبي ليلى والثوري أنهما يقولان بطلان هذه الصورة أيضاً .

والصورة الثانية : أن يشترط المشتري ترك الثمار على الأشجار حتى يحين الجذأذ ، وهذه الصورة باطلة بالإجماع ، ولا يصح البيع فيها عند أحد إلا ما حكاه الحافظ في « الفتح » عن يزيد بن أبي حبيب أنه يقول بجواز هذه الصورة أيضاً .

والصورة الثالثة : أن يقع البيع مطلقاً ، ولا يشترط فيه قطع ولا ترك ، فهذه الصورة على خلاف بين الأئمة ؛ فقال مالك والشافعي وأحمد : البيع فيها باطل ، واستدلوا بعموم حديث الباب ؛ فإنه ينهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها

.....

مطلقاً ، وقال أبو حنيفة : البيع فيها جائز كالصورة الأولى ، ويجوز للبائع أن يُجبرَ المشتري على قطع الثمار في الحال . انتهى من « التكملة » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١١) - (٧٢١) - بَابُ بَيْعِ الثَّمَارِ سِنِينَ وَالْجَائِحَةِ

(٢٥) - ٢١٨٢ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا :
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ السِّنِينَ .

(١١) - (٧٢١) - (باب بيع الثمار سنين والجائحة)

(٢٥) - ٢١٨٢ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ،
صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي
عنه : (خ عم) .

(ومحمد بن الصباح) بن سفيان الجرجرائي أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من
العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

كلاهما (قالا : حدثنا سفيان) بن عيينة ، ثقة إمام ، من الثامنة ، مات سنة
ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حميد) بن قيس المكي (الأعرج) أبي صفوان القاري ، ليس به
بأس ، من السادسة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي
عنه : (ع) .

(عن سليمان بن عتيق) المدني ، صدوق ، من الرابعة ، ومن قال فيه :
ابن عتيك . . فقد وهم . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن جابر بن عبد الله) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين) قال السندي : هو
أن يبيع ثمرة نخلة أو نخلات بأعيانها سنتين أو ثلاثة أو أكثر ؛ فإنه يبيع شيئاً

(٢٦) - ٢١٨٣ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ ،

لا وجود له حال العقد . انتهى ؛ أي : نهى عن بيع ثمر الشجر المعين مدة سنين ثلاثاً أو أربعاً .

وفي رواية مسلم : (نهى عن بيع الثمر سنين) وهو أن يبيع ثمر النخلة أو النخلات بأعيانها سنتين أو ثلاثاً ؛ فإنه بيع المعدوم .

وفي رواية : (نهى عن بيع المعاومة) مفاعلة من العام بمعنى السنة ؛ كالمسانهة من السنة ، والمشاهرة من الشهر .

وفسرت في « مسلم » ببيع السنين ؛ وهي بيع ما تثمره شجرة مخصوصة سنة أو سنتين أو ثلاثاً أو أربعاً نهى عنه ؛ لأنه غرر ولا يصح ؛ لأنه بيع ما لم يخلقه الله تعالى . انتهى من « جامع الأصول » ، و« بذل المجهود » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب البيوع ، باب كراء الأرض ، وأبو داود في كتاب البيوع ، باب في بيع السنين ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع الثمر سنين .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الجزء الأول من الترجمة .



ثم استدل المؤلف على الجزء الثاني من الترجمة بحديث آخر لجابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٦) - ٢١٨٣ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ (بن واقد الحضرمي أبو عبد الرحمن الدمشقي القاضي رمي بالقدر ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ بَاعَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ . . . فَلَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْئًا ، . . . »

(حدثنا ثور بن يزيد) - بزيادة الياء في أول اسم أبيه - أبو خالد الحمصي ، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر ، من السابعة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(عن) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الزبير) المكي الأسدي مولاهم محمد بن مسلم بن تدرس ، صدوق مدلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من باع ثمرًا) - بالثاء المثلثة - على رؤوس الشجر (فأصابته) أي : فأتلفت وأهلك ذلك الثمر (جائحة) أي : آفة سماوية مستأصلة للثمر ؛ كمطر أو برد أو جراد أو ريح أو حريق ، قال في « النيل » : ولا خلاف أن البرد والقحط والعطش جائحة ، وكذلك كل ما كان آفة سماوية .

وأما ما كان من الآدميين ؛ كالسرقة . . ففيه خلاف ؛ منهم من لم يره جائحة ؛ لقوله في حديث أنس : « إذا منع الله الثمرة » ، ومنهم من قال : إنه جائحة ؛ تشبيهاً بالآفة السماوية (فلا يأخذ) البائع (من مال أخيه) المشتري منه ذلك الثمر الذي أتلفته الجائحة (شيئاً) قليلاً ولا كثيراً في مقابلة ذلك الثمر الذي

عَلَامَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ ؟ » .

أُتْلِفَتِ الْجَائِحَةُ ؛ أَي : لَا يَحِلُّ لِلْبَائِعِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمَشْتَرِي فِي مَقَابِلَةِ الثَّمَرِ الْهَالِكِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ مِنْ ثَمَرِهِ عَلَى شَيْءٍ (عَلَام) أَي : عَلَى أَي شَيْءٍ وَبِأَي سَبَبٍ (يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ) أَيُّهَا الْبَائِعُونَ (مَالَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ) الَّذِي اشْتَرَى الثَّمَرِ التَّالِفَ ؟!

ظَاهِرُهُ : حَرَمَةُ الْأَخْذِ ، وَوَجُوبُ وَضْعِ الْجَائِحَةِ ، وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، وَحَمَلَهُ الْفُقَهَاءُ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْرُوفِ وَالْإِحْسَانِ مُحْتَاجِينَ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ : أَنَّ رَجُلًا أَصِيبَ فِي ثَمَارِ ابْتَاعِهَا ، فَكَثُرَ دِينُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ » ، وَلَوْ كَانَتِ الْجَوَائِحُ مَوْضُوعَةً . . لَمْ يَصِرْ مَدْيُونًا بِبَيْعِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى صُورَةِ عَدَمِ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ إِلَى الْمَشْتَرِي ، فَمَا هَلَكَ فِيهَا . . يَكُونُ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ بِالْإِتِفَاقِ ، أَفَادَهُ ابْنُ الْمَلِكِ .

قَوْلُهُ : « عَلَامَ » بِحَذْفِ أَلْفٍ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ ؛ لِدُخُولِ الْجَارِ عَلَيْهَا ؛ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ (مَا) الْمَوْصُولَةِ ؛ مِثْلَ قَوْلِهِمْ : فِيمَ ، بِمَ ، عَمَ ، حَتَامَ .

وَلَمَّا كَانَتْ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الْهَمْزَةِ وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ . . نَاسِبٌ أَنْ يَقْدَرَ أَعْلَامَ أَبَيِّمَ يَأْخُذُ ؟ وَالْهَمْزَةُ لِلْإِنْكَارِ ، فَالْمَعْنَى : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ بَاطِلًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَلَفَتِ الثَّمَرَةُ . . لَا يَبْقَى لِلْمَشْتَرِي فِي مَقَابِلَةِ مَا دَفَعَهُ شَيْءٌ .

وَفِيهِ إِجْرَاءُ الْحُكْمِ عَلَى الْغَالِبِ ؛ لِأَنَّهُ تَطَرَّقَ التَّلَفُ إِلَى مَا بَدَأَ صِلَاحَهُ مُمْكِنٌ ، وَعَدَمُ تَطَرُّقِهِ إِلَى مَا لَمْ يَبْدَأْ صِلَاحَهُ مُمْكِنٌ ، فَنِيْطُ الْحُكْمُ بِالْغَالِبِ فِي الْحَالِيْنَ . انْتَهَى مِنْ « الْإِرْشَادِ » .

وَشَارَكَ الْمَوْئَلَفُ فِي رَوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ : مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ ، بَابِ

.....

الجوائح ، وأبو داوود في كتاب البيوع ، باب في وضع الجائحة ، والنسائي
في كتاب البيوع ، باب وضع الجائحة .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الجزء الثاني من الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين ، وكلاهما للاستدلال ؛ كما مر .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٢) - (٧٢٢) - بَابُ الرَّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ

(٢٧) - ٢١٨٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ
حَرْبٍ ،
.....

(١٢) - (٧٢٢) - (بَابُ الرَّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ)

أي : الزيادة في الميزان عند دفع حقوق الناس إليهم ؛ لأنها صدقة خفية .



(٢٧) - ٢١٨٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن
إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل :
خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(ومحمد بن إسماعيل) بن البختري - بفتح الموحدة والمثناة بينهما خاء
معجمة ساكنة - الحساني - بمهملتين - أبو عبد الله الواسطي نزيل بغداد ،
صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي
عنه : (ت ق) .

(قالوا) جميعاً : (حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من
التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا سفیان) بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة حجة إمام ، من
السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ) بن أَوْسِ بْنِ خَالِدِ الْذَهْلِيِّ الْبَكْرِيِّ أَبِي الْمَغِيرَةِ
الكوفي ، صدوق تغير بأخرة ، فكان ربما يلحق ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث
وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ سُوَيْدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ : جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَفَةُ الْعَبْدِيِّ بَزًّا مِنْ هَجَرَ ،

(عن سويد بن قيس) أبي صفوان بن عميرة ، صحابي له حديث السراويل ،
نزل الكوفة رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) سويد : (جلبت أنا) قال في « القاموس » : جلبه يجلبه واجتلبه ؛ إذا
ساقه من موضع إلى موضع آخر . انتهى .

(ومخرقة العبدى) معطوف على ضمير الفاعل بعد التأكيد بضمير منفصل ،
وهو بالفاء : (مخرقة) ، وفي بعض النسخ : (مخرمة) بالميم مكان الفاء .

قال القاري : بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة فراء ثم فاء ، ويقال : مخرمة
بالميم بدل الفاء ، والصحيح الأول ، كذا في « الاستيعاب » . انتهى .

أي : جَلَبْتُ أَنَا ومخرقة العبدى (بزاً) - بتشديد الزاي - قال في « القاموس » :
البز : الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها ، وبائعه : البزاز ، وحرفته : البزازة .
انتهى ، قال القاري في « المرقاة » : قال محمد رحمه الله تعالى في « السير » : البز
عند أهل الكوفة : ثياب الكتان والقطن ، لا ثياب الصوف والخز .

(من هجر) - بفتحيتين - موضع قريب من المدينة ، وهو مصروف ، قاله
القاري ، وقال في « القاموس » : هجر - محركة - : بلد باليمن ، بينه وبين عُشَرَ
يوم وليلة ، مذكر مصروف ، وقد يؤنث ويمنع ، واسم لجميع أرض البحرين ،
ومنه المثل : « كَمَبْضَعِ تَمَرٍ إِلَى هَجَرَ » ، وقرية كانت قُرْبَ المدينة ، وإليها تنسب
القلال ، ويقال : إذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر . . لم يحمل الخبث ؛ كما عند
الفقهاء ، أو تنسب إلى هجر اليمن . انتهى .

وفي رواية أبي داود : جلبت أنا ومخرقة العبدى بزاً من هجر ، فأتينا به
مكة ؛ أي : فأتينا بذلك البز إلى مكة . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَاوَمَنَا سَرَاوِيلَ وَعِنْدَنَا وَزَانٌ يَزِنُ بِالْأَجْرِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا وَزَانُ ؛ زِنْ وَأَرْجِحْ » .

(فجعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية النسائي : (ونحن بمنى) ، وفي رواية أبي داود زيادة : (يمشي) ، والجملة حال من الرسول ؛ أي : جاءنا حالة كونه ماشياً برجليه (فساومنا سراويل) أي : وعندنا في ذلك البز سراويل ، فطلب منا شراء سراويل بعدما سألنا قيمته ، وقلنا له : قيمته أربعة دراهم (وعندنا) أي : عندي وعند مخرفة (وزان يزن) لنا أثمان البضاعة (بالأجر) الذي نعطيه إياه (ف) سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمن السراويل أربعة دراهم إلى الوزان و (قال له) أي : للوزان (النبي صلى الله عليه وسلم : يا وزان ؛ زن) هذه الدراهم ثمن السراويل (وأرجح) في الوزن ؛ أي : زد ما وزنته لهم على أربعة دراهم ؛ لتكون لهم الزيادة على ثمنهم ، وهذا موضع الترجمة .

قوله : (فساومنا بسراويل) ، وفي رواية النسائي : (فاشترى منا سراويل) .

قوله : (وأرجح) - بفتح الهمزة وكسر الجيم - وفي « القاموس » : رجع الميزان يرجح - بتثنية الجيم - رجوحاً ورجحاناً : مال ، وأرجح له ورجح : أعطاه راجحاً .

قال الخطابي : فيه دليل على جواز أخذ الأجرة على الوزن والكيل ، وفي معناه : أجرة القسام والحاسب ، وكان سعيد بن المسيب ينهى عن أجرة القسام ، وكرهها أحمد ابن حنبل ، فكان في مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم وأمره إياه به كالدليل على أن وزن الثمن على المشتري ، وإذا كان الوزن عليه ؛ لأن الإيفاء يلزمه . . فقد دل على أن أجرة الوزان عليه ، وإذا كان ذلك على المشتري . . فقياسه في السلعة المبيعة أن يكون على البائع . انتهى ، انتهى من « العون » .

قال السيوطي : ذكر بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى السراويل ولم يلبسها ، وفي « الهدي النبوي » لابن القيم الجوزي : أنه لبسها ، فقل : إنه سبق قلم ، لكن في « مسند أبي يعلى » و « المعجم الأوسط » للطبراني بسند ضعيف عن أبي هريرة قال : دخلت يوماً السوق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجلس إلى البزازين ، فاشترى سراويل بأربعة دراهم ، قلت : يا رسول الله ؛ وإنك لتلبس السراويل ، فقال : « أجل ، في السفر والحضر ، والليل والنهار ؛ فإني أمرت بالستر ، فلم أجد شيئاً أستر منه » كذا في « فتح الودود » . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب في الرجحان في الوزن والوزن بالأجر ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في الرجحان في الوزن ، قال أبو عيسى : حديث سويد هذا حديث حسن صحيح ، وأهل العلم يستحبون الرجحان في الوزن ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب الرجحان في الوزن ، والدارمي والطبراني وغيرهم .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث سويد بن قيس رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٢٧) - ٢١٨٤ - (م) (حدثنا محمد بن بشار) بن دار العبدي البصري .

(ومحمد بن الوليد) بن عبد الحميد القرشي البصري ، لقبه حمدان ، ثقة ،

من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين ، أو بعدها . يروي عنه : (خ م س ق) .

قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكاً أَبَا صَفْوَانَ بْنَ عُمَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلَ سَرَاوِيلَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ، فَوَزَنَ لِي فَأَرْجَحَ لِي.

(قالا : حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري .

(حدثنا شعبة ، عن سماك بن حرب ، قال : سمعت مالكا أبا صفوان بن عميرة) هو نفس سويد بن قيس رضي الله تعالى عنه ؛ كما سيأتي بيانه قريباً .
وهذا السند من خماسياته ، غرضه : بيان متابعة شعبة لسفيان الثوري في الرواية عن سماك بن حرب .

(قال) مالك : (بعث من رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : له (رجل سراويل) فيه قلب ؛ أي : سراويل ذي رجلين (قبل الهجرة ، فوزن) النبي صلى الله عليه وسلم (لي) ثمن السراويل (فأرجح لي) أي : زاد لي في ثمنه عند الوزن ؛ أي : أعطاني الزيادة على حقي .

قوله : (حدثنا شعبة . . .) إلى آخره ، فخالف شعبة سفيان ؛ فإنه رواه عن سماك عن سويد بن قيس ، قال أبو داود في « سننه » بعد ذكر رواية سفيان ، ورواية شعبة كليهما ما لفظه : والقول قول سفيان ؛ فإنه حدثنا ابن أبي رزمة قال : سمعت أبي يقول : قال رجل لشعبة : خالفك سفيان يا شعبة ، فقال شعبة للرجل : دَمَعْتَنِي ، وبلغني عن يحيى بن معين قال : كل من خالف سفيان . . فalcول قول سفيان ، حدثنا أحمد ابن حنبل أخبرنا وكيع عن شعبة قال : كان سفيان أحفظ مني . انتهى .

وقال المنذري في « تلخيص السنن » : وقال أبو أحمد الكرابيسي أبو صفوان مالك بن عميرة ، ويقال له : سويد بن قيس : باع من النبي صلى الله عليه وسلم ، فأرجح له في الثمن .

(٢٨) - ٢١٨٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا وَزَنْتُمْ »

وقال أبو عمر النمري أبو صفوان مالك بن عميرة ، ويقال له : سويد بن قيس ، وذكر له هذا الحديث ، ولهذا يدل على أنه عندهما رجل واحد كنيته أبو صفوان ، واختلف في اسمه . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوزي » .



ثم استشهد المؤلف لحديث سويد بن قيس بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢٨) - ٢١٨٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الصمد) بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولا هم أبو سهل البصري ، صدوق ثبت في شعبة ، من التاسعة ، مات سنة سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج .

(عن محارب) بضم الميم وكسر الراء (ابن دثار) - بكسر المهملة وتخفيف المثناة - السدوسي الكوفي القاضي ، ثقة إمام زاهد ، من الرابعة ، مات سنة ست عشرة ومئة (١١٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) بن عمرو الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما . ولهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا وزنتم) أيها الناس

الموزونات ؛ لأداء حقوق الناس . . (فأرجحوا) من الإرجاح ؛ أي : زيدوا في الموزون على قدر حقوقهم ؛ فإن من خياركم أحسنكم قضاءً .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الدارمي في « مسنده » .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٣) - (٧٢٣) - بَابُ التَّوْقِي فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ

(٢٩) - ٢١٨٦ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرِ بْنِ الْحَكَمِ
وَمُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلِ بْنِ خُوَيْلِدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، حَدَّثَنِي
أَبِي حَدَّثَنِي يَزِيدُ النَّحْوِيُّ أَنَّ عِكْرَمَةَ

(١٣) - (٧٢٣) - (باب التوقي في الكيل والوزن)

أي : التحري والاحتياط فيهما ؛ لثلا ينقص فيهما .



(٢٩) - ٢١٨٦ - (١) (حدثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم) العبدی
أبو محمد النيسابوري ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين
(٢٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (خ م د ق) .

(ومحمد بن عقيل) مكبراً (ابن خويلد) بن معاوية الخزاعي النيسابوري ،
صدوق ، حدث من حفظه بأحاديث فأخطأ في بعضها ، من الحادية عشرة ، مات
سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(قالوا : حدثنا علي بن الحسين بن واقد) المروزي ، صدوق يهمل ، من
العاشرة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(حدثني أبي) الحسين بن واقد المروزي أبو عبد الله القاضي ، ثقة له
أوهام ، من السابعة ، مات سنة تسع ، ويقال : سبع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) .
يروى عنه : (م عم) .

(حدثني يزيد) بن أبي سعيد (النحوي) أبو الحسن القرشي مولا هم المروزي
ثقة عابد ، من السادسة ، قتل ظلماً سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي
عنه : (عم) .

(أن عكرمة) أبا عبد الله الهاشمي مولا هم مولى ابن عباس ، ثقة ثبت عالم

حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ ..
كَانُوا مِنْ أَخْبَثِ النَّاسِ كَيْلًا ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : (وَيَلُ لِلْمُطَفِّينَ)
فَأَحْسَنُوا الْكَيْلَ بَعْدَ ذَلِكَ .

بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) وقيل بعد ذلك . يروي
عنه : (ع) .

(حدثه) أي : حدث ليزيد النحوي (عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن محمد بن عقيل وعلي بن
الحسين مختلف فيهما ، وباقي رجال الإسناد ثقات . انتهى « زوائد » .

(قال) ابن عباس : (لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة) .. وجد
أهلها أنهم (كانوا من أخبث الناس) وأخسهم وأنقصهم (كَيْلًا) في المكيلات ،
ووزناً في الموزونات ؛ (فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ) بسببهم قوله : (وَيَلُ لِلْمُطَفِّينَ) .
(فَأَحْسَنُوا الْكَيْلَ) والوزن ؛ أي : أتموهم (بعد ذلك) أي : بعد نزول هذه
السورة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه ابن حبان في « صحيحه » ،
والطبراني في « الكبير » ، والحاكم في « المستدرک » وقال : هذا حديث صحيح
الإسناد .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لما قد علمت آنفاً ، وغرضه : الاستدلال
به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٤) - (٧٢٤) - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْغَشِّ

(٣٠) - ٢١٨٧ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ
الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعَاماً ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ

(١٤) - (٧٢٤) - (بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْغَشِّ)

(٣٠) - ٢١٨٧ - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير السلمي الدمشقي ،
صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي
عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة .

(عن العلاء بن عبد الرحمن) بن يعقوب الحرقي مولا هم أبي شبل المدني ،
صدوق ربما وهم ، من الخامسة ، مات سنة بضع وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي
عنه : (م عم) .

(عن أبيه) عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني مولى الحرقة
- بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف - ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م
عم) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعَاماً)
أي : برأ في السوق (فأدخل) رسول الله صلى الله عليه وسلم (يده) الشريفة
(فيه) أي : في ذلك الطعام ، وفي رواية أبي داود زيادة : (مر برجل يبيع طعاماً ،
فسأله كيف تبيع ؟ فأخبره ، فأوحى إليه : أن أدخل يدك فيه ، فأدخل يده فيه ،

فَإِذَا هُوَ مَغْشُوشٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّ » .

فإذا هو (أي : ذلك الطعام (مبلول) داخله ؛ أي : أصابته بلة ، هكذا في رواية أبي داود .

وفي رواية ابن ماجه : (فإذا هو مغشوش) أي : مخلوط داخله بما فيه الغش ؛ وهو المبلول (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس منا) أي من أهل هدينا وسيرتنا (من غش) أي : من فعل فعلاً فيه غش ؛ من الغش - بكسر المعجمة - وهو ضد النصح ، من الغشش ؛ وهو المشروب الكدر ؛ أي : ليس على خلقنا وسنتنا .

قال الخطابي : معناه : ليس على سيرتنا ومذهبنا ؛ يريد : أن من غش أخاه وترك مناصحته . . فإنه قد ترك اتباعي والتمسك بسنتي .

وقد ذهب بعضهم إلى أنه أراد بذلك نفيه عن الإسلام ، وليس هذا التأويل بصحيح ، وإنما وجهه ما ذكرت لك ، وهذا كما يقول الرجل لصاحبه : أنا منك وإليك ؛ يريد بذلك : المتابعة والموافقة ، ويشهد لذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَافُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ^(١) . انتهى .

والحديث دليل : على تحريم الغش ، وهو مجمع عليه . انتهى من « العون » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الإيمان ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من غشنا . . فليس منا » ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب النهي عن الغش ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية الغش ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ؛ كرهوا الغش ، وقالوا : الغش حرام ، والدارمي ، وأحمد .

(١) سورة إبراهيم : (٣٦) .

(٣١) - ٢١٨٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ،
حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي دَاوُودَ ، عَنْ أَبِي الْحَمَرَاءِ
الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أبي الحمراء رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٣١) - ٢١٨٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ
الفضل بن دكين ، اسمه عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولا هم الأحول الملائي
- بضم الميم - مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ثمانى عشرة
ومئتين (٢١٨ هـ) ، وقيل : تسع عشرة ومئتين . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السبيعي أبو إسرائيل
الكوفي ، صدوق يهم قليلاً ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئة
(١٥٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي داود) نفع بن الحارث الأعمى أحد الضعفاء المتروكين ، مشهور
بكنيته ، كوفي متروك ، من الخامسة ، وقد كذبه ابن معين . يروي عنه : (ت
ق) .

(عن أبي الحمراء) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه رضي الله
تعالى عنه ، اسمه هلال بن الحارث ، أو هلال بن ظفر ، نزل حمص . يروي عنه :
(ق) .

وفي أغلب النسخ زيادة : (عن أبي إسحاق) بين يونس وبين أبي داود ،
فهو تحريف من النساخ ؛ لأن أبا إسحاق من الثالثة ، فكيف يروي عن أبي داود

قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِجَنَابِ رَجُلٍ عِنْدَهُ طَعَامٌ فِي وَعَاءٍ ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ فَقَالَ : « لَعَلَّكَ غَشَشْتَ ، مَنْ غَشَّنَا .. فَلَيْسَ مِنَّا » .

الكذاب وهو من الخامسة؟! والصواب : إسقاطه ؛ كما أسقطناه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا داود ، وهو كذاب ..

« قال » أبو الحمراء : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مر) في السوق « بجنابات » جمع جنبة ، بمعنى : الجانب ؛ أي : بجوانب (رجل) من المسلمين « عنده » أي : عند ذلك الرجل (طعام) محفوظ (في وعاء) أي : في كيس كالجيونيا (فأدخل) رسول الله صلى الله عليه وسلم (يده) الشريفة (فيه) أي : في ذلك الطعام المحفوظ في الوعاء ، فوصلت يده إلى بلل .

« فقال » رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجل صاحب الطعام : « ما هذا البلل الذي في الطعام ؟ » فقال الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « أصابته مطر ، فقال : « هلا جعلت هذا المبلول في ظاهره لا في داخله ؛ ليراه الناس ؟! » (لعلك) أيها الرجل (غششت) الناس ؛ أي : أردت غش الناس وخذاعهم .

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من غشنا) أي : من أراد غشنا .. (فليس منا) أي : ليس عمله من عملنا ، وليست سيرته من سيرتنا ؛ لأن المسلم لا يغش أخاه المسلم ، بل ينصح له بقدر طاقته ؛ لأنها من حقوق الإخوة .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح المتن ؛ لأن له شاهداً من حديث أبي هريرة المذكور قبله ، ضعيف السند ؛ لما قد علمت ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٥) - (٧٢٥) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ

(٣٢) - ٢١٨٩ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ ابْتَاعَ طَعَاماً . . فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .

(١٥) - (٧٢٥) - (بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ)

أي : بيع المشتري قبل أن يقبضه من بائعه .



(٣٢) - ٢١٨٩ - (١) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني أبو محمد ، صدوق في نفسه إلا أنه عمي ، فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) وله مئة سنة . يروي عنه : (م ق) .

(حدثنا مالك بن أنس) الإمام الأصبحي المدني ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ابتاع طعاماً) واشترى من بائعه . . (فلا يبعه) لغيره (حتى يستوفيه) ويقبضه من بائعه وافيّاً كاملاً وزناً أو كيلاً .
والمعروف : أن الاستيفاء والقبض بمعنى واحد ، وفرق بعضهم بينهما لغةً ؛ بأن الاستيفاء يتحقق بمجرد الاكتيال أو الاتزان أو العد ، ولا يلزمه قبض المشتري ، وأما القبض . . فهو أن يدخل الشيء في حرزه وضمانه ، كذا يظهر من كلام الحافظ في « الفتح » (٢٩٣/٤) .

(٣٣) - ٢١٩٠ - (٢) حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى اللَّيْثِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ح وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الضَّرِيرُ ،
.....

ولا خلاف في أن الاستيفاء ها هنا بمعنى : القبض ؛ كما صرح مسلم في بعض روايته ، وكذا البخاري في رواية الإسماعيلي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب الكيل على البائع والمعطي ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب بيع الطعام قبل أن يستوفي ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع ما يشتري من الطعام جزأاً قبل أن ينقل من مكانه .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٣) - ٢١٩٠ - (٢) (حدثنا عمران بن موسى) القزاز (الليثي) أبو عمرو البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد الأربعين ومئتين . يروي عنه : (ت س ق) .

(حدثنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(ح وحدثنا بشر بن معاذ) العقدي - بفتحيتين - أبو سهل البصري (الضرير) صدوق ، من العاشرة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ ،
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ ابْتِغَاءَ طَعَاماً . .
فَلَا يَبْغُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » ،
.....

(حدثنا أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الشكري الواسطي البزاز مشهور
بكنيته ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة خمس ، أو ست وسبعين ومئة
(١٧٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وحماد بن زيد) بن درهم .

كلاهما (قالا : حدثنا عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ثبت ، من
الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن طاووس) بن كيسان اليماني الحميري مولاهم الفارسي ، ثقة فقيه
فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي
عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات
أثبتات .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ابتاع) واشترى
(طعاماً) أو غيره ؛ كالقماش والفرش والبسط . . (فلا يبعه) بصيغة النهي ؛ أي :
فلا يبيع ذلك الطعام (حتى يستوفيه) أي : حتى يقبضه من البائع كاملاً وزناً أو
كيلاً أو عدداً أو ذرعاً ، قال السندي : وأحسب كل شيء مثل الطعام ، فتخصيص
الطعام حينئذ بالذكر للاهتمام به ؛ لكونه مدار التقوي ، ولكثرة الحاجة إليه ،
بخلاف غيره .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث صحيح ، والعمل على هذا عند

قَالَ أَبُو عَوَانَةَ فِي حَدِيثِهِ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : (وَأَخْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَ الطَّعَامِ) .
(٣٤) - ٢١٩١ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ،

أكثر أهل العلم ؛ كرهوا بيع الطعام حتى يقبضه المشتري من البائع ، وقد رخص بعض أهل العلم فيمن ابتاع شيئاً مما لا يكال ولا يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب أن يبيعه قبل أن يستوفيه ، وإنما التشديد عند أهل العلم في الطعام وهو قول أحمد وإسحاق .

(قال أبو عوانة) وهو من كلام بشر بن معاذ ؛ أي : قال أبو عوانة بالسند السابق (في حديثه) وروايته عن عمرو بن دينار : قال عمرو : (قال) لنا (ابن عباس : وأحسب) أي : أظن (كل شيء) من المبيعات (مثل الطعام) في حرمة بيعه قبل قبضه من البائع ؛ لعدم استقرار ملكه ، فلذلك كان ضمانه قبل القبض على البائع .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في البيوع ، باب بيع الطعام قبل أن يقبض ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، وأبو داود في كتاب البيوع ، باب في بيع الطعام قبل أن يستوفى ، والنسائي في كتاب البيوع ، والترمذي في كتاب البيوع .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لما قبله ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٤) - ٢١٩١ - (٣) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ ؛ صَاعُ الْبَائِعِ وَصَاعُ الْمُشْتَرِي .

الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن عبد الرحمن (بن أبي ليلى) الأنصاري الكوفي القاضي أبي عبد الرحمن ، صدوق سيىء الحفظ جداً ، من السابعة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبي الزبير) المكي محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري المدني رضي الله عنهما . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه ابن أبي ليلى ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) جابر : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام) أي : نهى عن أن يبيع المشتري لآخر (حتى يجري فيه) ويقع (الصاعان ؛ صاع البائع) الأول للإقباض (وصاع المشتري) إذا أراد بيعه لآخر .

قال السندي : (نهى عن بيع الطعام) أي : إذا باع الطعام من اشتراه . . فلا يجوز له أن يبيع حتى يقبضه أولاً بالكيل ، ثم يكيل لمن اشترى منه ، فحمل الحديث على ما إذا كان كل من البيع والشراء بالكيل لا بالمجازفة .

.....

والمقصود : أنه كما لا يصح بيعه قبل قبضه بالكيل . . كذا لا يصح الاكتفاء في البيع الثاني بالكيل في البيع الأول ، بل لا بد من كيل آخر عند البيع الثاني . وأما إذا كان أحدهما مجازفةً . . فلا حاجة إلى الكيل أصلاً ، وقال : بل إذا كان الأول بالكيل . . فلا يجوز له أن يبيع حتى يجري فيه صاع من اشترى منه وصاعه . انتهى منه .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث ابن عمر وابن عباس المذكورين في هذا الباب ، رواهما الشيخان وغيرهما .
فالحديث درجته : أنه صحيح المتن بغيره ، ضعيف السند ؛ لما قد علمت من ابن أبي ليلى ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٦) - (٧٢٦) - بَابُ بَيْعِ الْمُجَازَفَةِ

(٣٥) - ٢١٩٢ - (١) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافًا ، فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ .

(١٦) - (٧٢٦) - (باب بيع المجازفة)

(٣٥) - ٢١٩٢ - (١) (حدثنا سهل بن أبي سهل) زنجلة بن أبي الصغدي الرازي أبو عمرو الخياط ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله) بن عمر بن حفص المدني العمري ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (كنا) معاشر الصحابة (نشترى الطعام) في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (من الركبان) أي : من الجماعة الذين يجلبون الطعام من خارج ، سواء كانوا ركباناً أو رجالاً ، والتقيد بالركبان ؛ نظراً للغالب ؛ أي : نشترىه منهم (جزافاً) أي : بلا كيل ولا وزن تخميناً بالقدر (فهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم (أن نبيعه) أي : أن نبيع ذلك الطعام في مكانه الذي كان فيه عند شرائنا (حتى نقله) ونحوه (من مكانه) الذي كان

.....
فيه عند الشراء إلى مكان آخر ؛ ليحصل بذلك الإقباض والقبض .

قوله : (جزافاً) بتثليث الجيم ، ولكن الكسر أفصح وأقيس ؛ لأنه مصدر قياسي لجازف الرباعي ؛ كقاتل قتالاً ، ومعناه : الشراء بدون كيل ولا وزن ، وهو معرب من لفظ الفارسية كزاف ، ومن ثم جعله بعضهم مضموم الجيم ؛ لأن الكاف الفارسية في أصل الكلمة مضمومة ، ولكن بعدما عربوه وبنوا منه فعلاً أجزوا فيه القياس الصرفي ؛ وهو كسر الجيم ، فصار أفصح ؛ كما يظهر من « تاج العروس » للزبيدي .

ثم قد اتفق العلماء على أن ذكر الجزاف في الحديث بيان للواقع ، وليس قيداً ؛ كحرمة البيع قبل القبض ، فيحرم البيع قبل القبض فيما بيع مكايلة أو موازنة لما يحرم فيما بيع مجازفة ؛ لأن ألفاظ الحديث في جميع المرويات السابقة عامة تشمل المجازفات والمكايلات جميعاً ؛ ولأنه قد روي هذا الحديث عن ابن عمر بلفظ : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه) أخرجه أبو داود والنسائي ، فقد جاء فيه التنصيص على أن بيع المكيل قبل القبض حرام أيضاً ، فتبين أن ذكر الجزاف في حديث الباب ليس قيداً للحكم ، وإنما هو لبيان ما كانوا يفعلونه في الغالب .

ودل هذا الحديث بإشارته على جواز البيع مجازفة ؛ لأن الحديث لم ينه عن المجازفة ، وإنما وقع النهي عن بيع المبيع قبل قبضه .

وقد اتفق العلماء على جواز أصل المجازفة في البيع على اختلاف بينهم في تفاصيلها ؛ أما الحنفية . . فجواز المجازفة عندهم مقيد بغير الأموال الربوية إذا بيعت بجنسها ؛ فأما الأموال الربوية . . فلا يجوز فيها المجازفة إذا بيعت بجنسها ؛ لأنه يحتمل التفاضل وهو ربا ، وعدم الجواز في الأموال الربوية مقيد

(٣٦) - ٢١٩٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الرَّقِّيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ ،
.....

أيضاً بما يدخل تحت الكيل منها ، وأما ما لا يدخل تحت الكيل ؛ كحفنة بحفنتين . . فيجوز ، إلا ما روي عن محمد أنه كره التمرة بالتمرتين ، وقال : ما حرم في الكثير . . حرم في القليل ، راجع كتبهم . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب البيوع ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث عثمان رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٦) - ٢١٩٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الرَّقِّيُّ (العطار ، ثقة ، من

العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) المكي أبو عبد الرحمن المقرئ ، أصله من البصرة أو من الأهواز ، ثقة فاضل أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) وقد قارب المئة ، وهو من كبار شيوخ البخاري . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي المصري القاضي ، وهو ثقة فيما روى عنه العبادلة ؛ عبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الله بن يزيد المقرئ المكي ، راجع « التهذيب » ، من السابعة ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) وقد ناف على الثمانين . يروي عنه : (م د ت ق) .

عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ :
كُنْتُ أَبِيعُ التَّمْرَ فِي السُّوقِ فَأَقُولُ : كِلْتُ فِي وَسْقِي هَذَا كَذَا ، فَأَذْفَعُ أَوْسَاقَ
التَّمْرِ بِكِيلِهِ وَأَخْذُ شِقِّي ، فَدَخَلَنِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « إِذَا سَمَيْتَ الْكِيلَ .. فَكِلْهُ » .

(عن موسى بن وردان) العامري مولا هم أبي عمر المصري مدني الأصل ،
صدوق ربما أخطأ ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي
عنه : (د ت ق) .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة ، من الثانية ، من
سادة التابعين ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .
(عن عثمان بن عفان) الأموي المدني ذي النورين أمير المؤمنين رضي الله
تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عثمان : (كنت أبيع التمر في السوق) المدني (فأقول) لمن أراد
الشراء مني جملةً : (كلت في وسقي) الذي اشتريت به عن بائعي (هذا كذا)
أي : بوسقين أو ثلاثة مثلاً (فأدفع أوساق التمر) لمن اشترى مني (بكيله)
الأول الذي كالني به بائعي بلا إعادة كيل ثانياً عند بيعي (وأخذُ شِقِّي) أي :
ربحي ؛ أي : بما ربحني على رأس المال ، قال عثمان : (فدخلني) أي : وقع في
قلبي (من ذلك) الذي فعلت من بيعه بالكيل الأول بلا إعادة كيل ثانياً (شيء)
من الشك في جوازه (فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن ذلك الذي
فعلت : هل يجوز أم لا ؟

(فقال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالي : (إذا سميت)
وعينت (الكيل) الذي اشتريت به من بائعك .. (فكله) أي : فأعد كيله عندما

.....

تسلمه للمشتري منك ، ولا تكتف بالكيل الأول .

قال السندي : (في وسقي) - بفتح الواو وسكون السين - : المقدار المعين المعلوم عندهم ، ولعل المراد : أنه كان يبيع بكيل البائع الأول ، ويقول للمشتري : إني كنت فيه عند الشراء قدر هذا من الكيل ، ولا يكيل له ، والمشتري منه يعتمد على قوله ، فيأخذه من غير كيل جديد ، فأشار له صلى الله عليه وسلم في الجواب إلى أنك إذا عقدت البيع على الكيل . . فكله ثانياً ، ولا تعتمد على الكيل الأول ، (وأخذ شفي) - بكسر الشين وتشديد الفاء - أي : ربحي ، والله أعلم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ لأن ابن لهيعة لا يضر ؛ كما مر آنفاً ، ولأن له شاهداً من حديث رواه مسلم وغيره .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٧) - (٧٢٧) - بَابُ مَا يُرْجَى فِي كَيْلِ الطَّعَامِ مِنَ الْبَرَكَةِ

(٣٧) - ٢١٩٤ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْيَحْصِبِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ الْمَازِنِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١٧) - (٧٢٧) - (باب ما يرجى في كيل الطعام من البركة)

(٣٧) - ٢١٩٤ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي - بالنون - أبو عتبة الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(حدثنا محمد بن عبد الرحمن) بن عرق - بكسر المهملة وسكون الراء بعدها قاف - (اليحصبي) أبو الوليد الحمصي ، صدوق ، من الخامسة . يروي عنه : (د ق) .

(عن عبد الله بن بسر) بضم الموحدة وسكون المهملة (المازني) صحابي صغير ولأبيه صحبة ، مات سنة ثمان وثمانين ، وقيل : ست وتسعين (٩٦ هـ) وله مئة سنة ، وهو آخر من مات بالشام من الصحابة رضي الله تعالى عنه وعنهم أجمعين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ولا يضر السند إسماعيل بن عياش ؛ لأنه روى هنا عن أهل بلده .

(قال) عبد الله بن بسر : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يَقُولُ : « كَيْلُوا طَعَامَكُمْ .. يُبَارِكُ لَكُمْ فِيهِ » .

(٣٨) - ٢١٩٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ

دِينَارِ الْحِمَصِيِّ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ ،

يقول : « كيلوا طعامكم .. يبارك لكم فيه » .

قال المظهري : الغرض من كيل الطعام معرفة مقدار ما يبيع الرجل ويشترى ؛
لئلا يكون مجهولاً ، وكذا إذا لم يكن ينفق منه على العيال ؛ ليعرف ما يدخر
لتمام السنة ، فأمرُوا بالكيل ؛ ليكونوا على علم ويقين ، ومن راعى أمره صلى الله
عليه وسلم .. يجد بركة عظيمة في الدنيا ، وأجرأ عظيماً في الآخرة . انتهى
« سندی » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن بسر بحديث أبي أيوب الأنصاري
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٨) - ٢١٩٥ - (٢) حَدَّثَنَا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار

(الحمصي) أبو حفص القرشي مولاهم ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمسين
ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا بقية بن الوليد) بن صائد الكلاعي الميتمي الحمصي ، صدوق كثير
التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) .
يروي عنه : (م عم) .

(عن بحير) بفتح الموحدة وكسر المهملة (ابن سعد) السحولي - بمهملتين -
أبي خالد الحمصي ، ثقة ثبت ، من السادسة . يروي عنه : (عم) .

عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « كِيلُوا طَعَامَكُمْ .. يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ » .

(عن خالد بن معدان) الكلاعي - بفتح الكاف - الحمصي أبي عبد الله ، ثقة عابد يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن المقدم بن معدي كرب) بن عمرو الكندي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، نزل الشام ، ومات سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(عن أبي أيوب) الأنصاري خالد بن زيد بن كليب ، من كبار الصحابة شهد بدرًا ، ونزل النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة عليه ، مات غازياً بالروم سنة خمسين (٥٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ولا يضر السند بقية بن الوليد ؛ لأنه روى عن ثقة ، فهو ثقة .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كيلوا طعامكم .. يبارك لكم فيه ») .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٨) - (٧٢٨) - بَابُ الْأَسْوَاقِ وَدُخُولِهَا

(٣٩) - ٢١٩٦ - (١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ وَعَلِيُّ ابْنَا الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَرَادِ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ

(١٨) - (٧٢٨) - (باب الأسواق ودخولها)

(٣٩) - ٢١٩٦ - (١) (حدثنا إبراهيم بن المنذر) بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن خالد بن حزام الأسدي (الحزامي) - بالزاي - صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن ، من العاشرة ، مات سنة ست وثلاثين ومئتين (٢٣٦ هـ) . يروي عنه : (خ ت س ق) .

(حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن سعيد) الصواف المدني مولى مزينة ، لين الحديث ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(حدثني صفوان بن سليم) - مصغراً - المدني أبو عبد الله الزهري مولاهم ، ثقة مفت عابد رمي بالقدر ، من الرابعة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثني محمد وعلي ابنا الحسن بن أبي الحسن البراد) أما محمد بن الحسن بن أبي الحسن البراد . . فهو مدني مستور ، من السابعة . يروي عنه : (ق) ، وأما علي بن الحسن بن أبي الحسن البراد - بالموحدة والراء المشددة - فهو مدني مقبول ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(أن الزبير بن المنذر بن أبي أسيد) مصغراً (الساعدي) مستور ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

حَدَّثَهُمَا ، أَنَّ أَبَاهُ الْمُنْذِرَ حَدَّثَهُ ، عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ ، أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَهَبَ إِلَى سُوقِ النَّبِيطِ فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ : « لَيْسَ هَذَا لَكُمْ بِسُوقٍ » ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى سُوقٍ

(حدثهما) أي : حدث لمحمد وعلي ابني الحسن (أن أباه) أي : أن أبا الزبير (المنذر) بن أبي أسيد - بالضم - الأنصاري الساعدي ، ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فسماه المنذر ، فعد في الصحابة لذلك . يروي عنه : (خ ق) .

(حدثه) أي : حدث الزبير (عن أبي أسيد) الأنصاري الساعدي مالك بن ربيعة بن البَدَن - بفتح الموحدة والمهملة بعدها نون - مشهور بكنيته ، شهد بدرًا وغيرها ، ومات سنة ثلاثين رضي الله تعالى عنه ، وقيل : بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

وقوله : (أن أبا أسيد) إظهار في مقام الإضمار ، والحق أن يقال : إنه ؛ أي : إن أبا أسيد (حدثه) أي : حدث المنذر بن أبي أسيد (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى سوق النبيط) .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لضعف رواته ؛ إسحاق بن إبراهيم ، ومحمد وعلي ابنا الحسن ، وشيخهما الزبير بن المنذر .

قال السندي : النبيط : اسم موضع ، وأيضاً لفظه يطلق على الفلاحين من أخلاط الناس ، ويقصد به عادة غير العرب . انتهى .

ومعنى سوق النبيط : هو سوق الأكارين والزراعيين (فنظر) رسول الله صلى الله عليه وسلم (إليه) أي : إلى ذلك السوق (فقال) رسول الله بعدما نظر جوانبها وداخلها ، والسوق يذكر ويؤنث : (ليس هذا لكم بسوق) أي : ليس هذا المكان بسوق صالح لكم ، (ثم ذهب) صلى الله عليه وسلم (إلى سوق) آخر

فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ : « لَيْسَ هَذَا لَكُمْ بِسُوقٍ » ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى هَذَا السُّوقِ فَطَافَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ : « هَذَا سُوقُكُمْ فَلَا يُنْتَقَصَنَّ ، وَلَا يُضْرَبَنَّ عَلَيْهِ خَرَاجٌ » .

(٤٠) - ٢١٩٧ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ الْعُرُوقِيُّ ،

(فنظر إليه) أي : إلى هذا السوق ؛ أي : إلى أطرافها وحدودها وداخلها (فقال : ليس هذا) المكان (لكم بسوق) أي : بسوق صالح لكم .

(ثم) بعد أن نظر هذا الآخر (رجع إلى هذا السوق) الذي نظر إليه أولاً (فطاف) أي : جال (فيه) أي : في هذا السوق الأول الذي رجع إليه (ثم) بعدما تجول فيه (قال : هذا) المكان هو (سوقكم) الذي هو صالح لكم وفيه خير لكم .

(فَلَا يُنْتَقَصَنَّ) بالبناء للمفعول ، وهو بالصاد ؛ من الانتقاص ؛ أي : لا ينقصن هذا المكان عن السوق ببناء الدور فيه ، أو بجعله بساتين ، وروي بالضاد المعجمة بالبناء للمفعول أيضاً من الانتقاص ؛ أي : لا يُبْطَلَنَّ هذا السوق ، بل تدوم لكم (ولا يضربن) بالبناء للمفعول أيضاً ؛ أي : لا يجعلن (عليه) أي : على أهله (خراج) بأن يقال : كل من يبيع ويشترى فيها . . فعليه كذا وكذا يومياً أو شهرياً أو سنوياً ، والمعنى : أنه ينبغي للحاكم ذلك . انتهى « سندی » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (٢) (٢٣٠) ؛ لضعف سنده ولا شاهد له ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة ، والله أعلم .



ثم استأنس المؤلف للترجمة ثانياً بحديث سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٤٠) - ٢١٩٧ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ الْعُرُوقِيُّ (- بالقاف -

حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْسُ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا عَوْنُ الْعَقِيلِيِّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ
النَّهْدِيِّ ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
« مَنْ غَدَا إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ .. غَدَا بِرَايَةِ الْإِيمَانِ ، »

الناجي - بالنون والجيم - البصري ، صدوق يغرب ، من الحادية عشرة . يروي
عنه : (د س ق) .

(حدثنا أبي) المستمر الناجي - بالنون والجيم - العروقي والد إبراهيم ،
بصري مقبول ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبيس بن ميمون) التيمي أبو عبيدة الخزاز البصري العطار ، ضعيف ،
من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عون) بن أبي شداد (العقيلي) - بفتح أوله - وقيل : العبدى ،
أبو معمر البصري ، مقبول ، من الخامسة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبي عثمان) عبد الرحمن بن مل - بتثليث الميم ولام مشددة -
(النهدي) - بفتح النون وسكون الهاء - مشهور بكنيته ، ثقة ثبت عابد مخضرم ،
من كبار الثانية ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سلمان) الخير الفارسي أبي عبد الله ، أصله من أصبهان ، وقيل : من
رامهرمز ، أول مشاهده الخندق ، مات سنة أربع وثلاثين (٣٤ هـ) ، بلغ ثلاث
مئة سنة .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه عبيس بن
ميمون ، وهو متروك متفق على ضعفه .

(قال) سلمان : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من غدا)
وبكر (إلى صلاة الصبح .. غدا) أي : بكر (ب) أخذ (راية الإيمان) أي : بعلمه

وَمَنْ غَدَا إِلَى السُّوقِ . . غَدَا بِرَايَةِ إِبْلِيسَ .

(٤١) - ٢١٩٨ - (٣) حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الضَّرِيرُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ،

(ومن غدا) وبكر (إلى السوق . . غدا) وبكر (ب) أخذ (راية إبليس) فينبغي ألا يدخل السوق إلا لضرورة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛ كما مر آنفاً ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فهو ضعيف متناً وسنداً (٣) (٢٣١) .



ثم استدلل المؤلف على الترجمة بحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٤١) - ٢١٩٨ - (٣) (حدثنا بشر بن معاذ الضريير) العقدي - بفتح المهملة والقاف - أبو سهل البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة بضع وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(حدثنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي البصري ، ثقة ثبت فقيه ، من الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن دينار مولى آل الزبير) وقهرمانهم أبي يحيى البصري الأعور ، ضعيف ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) ، والقهرمان - بفتح القاف وسكون الهاء وفتح الراء - قال الجزري في «النهاية» : هو الخازن والوكيل ، والحافظ لما تحت يده ، والقائم بأمور الرجل ، هو لغة فارسية .

(عن سالم بن عبد الله بن عمر) ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات في آخر سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَدْخُلُ السُّوقَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخَيِّي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ كُلُّهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . . . كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ ، »

(عن أبيه) عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه .

(عن جده) عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن عمرو بن دينار مختلف فيه .

(قال) عمر بن الخطاب : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال حين يدخل السوق) قال الطيبي : خصه بالذكر ؛ لأنه مكان الغفلة عن ذكر الله ، والاشتغال بالتجارة ، فهو موضع سلطنة الشيطان ومجمع جنوده ، فالذاكر هناك يحارب الشيطان ويهزم جنوده ، فهو خليف بما ذكر من الثواب . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

أي : من قال سراً أو جهراً : (لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير كله) وكذا الشر كله (وهو على كل شيء قدير) أي : مَشِيءٌ (قديرٌ) أي : تام القدرة .

قال الطيبي : فمن ذكر الله فيه . . دخل في زمرة من قال تعالى في حقهم : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(١) .

(كتب الله له) أي : أثبت له ، أو أمر بالكتابة لأجله (ألف ألف حسنة ، ومحا عنه) بالمغفرة ، أو أمر بالمحو عن صحيفته (ألف ألف سيئة) أي : إن

(١) سورة النور : (٣٧) .

وَبَنَى لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » .

كانت ، وإلا . . تزداد في الحسنه بقدر ذلك (وبني له بيتاً في الجنة) أي : أمر بالبناء له . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الدعوات باب ما يقول إذا دخل السوق ، قال أبو عيسى : وعمر بن دينار هذا . . شيخ بصري ، وقد تكلم فيه أصحاب الحديث من غير هذا الوجه ، ورواه بهذا اللفظ ابن أبي الدنيا والحاكم ، وصحاحه كلاهما ، ورواه الحاكم من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً أيضاً ، وقال : صحيح الإسناد .

وقال الشوكاني في « تحفة الذاكرين » : والحديث أقل أحواله أن يكون حسناً ، وإن كان في ذكر العدد على هذه الصفة نكارة . انتهى .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأولان للاستئناس ، والأخير للاستدلال .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٩) - (٧٢٩) - بَابُ مَا يُرْجَى مِنَ الْبُرْكََةِ فِي الْبُكُورِ

(٤٢) - ٢١٩٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ حَدِيدٍ ، عَنْ صَخْرِ الْغَامِدِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ ؛ بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا » ،

(١٩) - (٧٢٩) - (باب ما يرجى من البركة في البكور)

(٤٢) - ٢١٩٩ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا هشيم) - مصغراً - ابن بشير - بوزن عظيم - السلمي الواسطي ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن يعلى بن عطاء) العامري ، ويقال : الليثي الطائفي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (م عم) .
(عن عماره بن حديد) البجلي - بفتح الموحدة والجيم - مجهول ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .
(عن صخر) بن وداعة - بفتح الواو - (الغامدي) - بالمعجمة - حجازي سكن الطائف ، صحابي مقل رضي الله تعالى عنه ، قال الأزدي : ما روى عنه إلا عماره بن حديد .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عماره بن حديد ، فهو مختلف فيه ، قال أبو زرعة : لا يعرف ، وقال أبو حاتم : مجهول ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، له عندهم حديث واحد ، روى عن صخر الغامدي ، وعنه يعلى بن عطاء . انتهى « تهذيب » .

(قال) صخر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم ؛ بارك لأمتي في بكورها) أي : فيما يأتون به ويفعلونه أول النهار وصباحها ، والإضافة فيه لأدنى ملابسة .

قَالَ : وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بَعَثَهُمْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ، قَالَ : وَكَانَ صَخْرٌ رَجُلًا تَاجِرًا ، فَكَانَ يَبْعَثُ تِجَارَتَهُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ، فَأَثَرِي وَكَثُرَ مَالُهُ .

(قال) صخر بالسند السابق : (وكان) رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا بعث سريةً أو جيشاً) أي : إذا أراد بعثهما ، قال في « النهاية » : السرية : طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربع مئة تبعث إلى العدو ، وتجمع على السرايا ، والجيش ألف وما فوقه من الألوف (بعثهم في أول النهار) لما فيه من البركة .

(قال) عمارة : (وكان صخر رجلاً تاجراً) أي : يُقَلِّبُ ماله لغرض الربح (فكان) صخر (يبعث تجارتَهُ) أي : مالها (في أول النهار فَأَثَرِي) أي : صار ذا ثروة ؛ أي : مال كثير ؛ بسبب مراعاة السنة النبوية ، وإجابة هذا الدعاء منه صلى الله عليه وسلم ، كذا في « اللامعات » (وكثر ماله) عطف تفسير لما قبله .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الجهاد ، باب في الابتكار في السفر ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في التبكير بالتجارة ، قال أبو عيسى : حديث صخر الغامدي حديث حسن ، ولا نعرف لصخر الغامدي عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث .

قال المنذري كما قال أبو عمر : قد رواه جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ منهم : علي وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وأنس بن مالك وعبد الله بن سلام والنواس بن سمعان وعمران بن حصين وجابر بن عبد الله ، وبعض أسانيده جيد ، ونبيط بن شريط ، وزاد في حديثه : « يوم خميسها » ، وبريدة وأنس بن عبد الله وعائشة ، وغيرهم من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

وفي كثير من أسانيدها مقال ، وبعضها حسن ، وقد جمعتها في جزء ، وقد بسطت الكلام عليها . انتهى من « التحفة » .

(٤٣) - ٢٢٠٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعُثْمَانِيُّ ،
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ الْمَدَنِيُّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ
 أَبِيهِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

فهذه الأحاديث وإن كان في أسانيدھا مقال ، فقد بلغت بكثرتها إلى درجة
 الصحة ، فنقول : درجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لكثرة شواهدہ ، وغرضه :
 الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث صخر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
 عنهما ، فقال :

(٤٣) - ٢٢٠٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ (بن خالد
 الأموي (العثماني) المدني نزيل مكة ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة
 إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .
 (حدثنا محمد بن ميمون المدني) صدوق له أوھام ، من التاسعة . يروي
 عنه : (ق) .

(عن عبد الرحمن بن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان الأموي مولاھم
 المدني ، صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد ، وكان فقيهاً ، من السابعة ، مات
 سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) عبد الله بن ذكوان الأموي المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة
 ثلاثين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز الهاشمي مولاھم المدني ، ثقة ، من
 الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اَللَّهُمَّ ؛ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ » .

(٤٤) - ٢٢٠١ - (٣) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْجُدْعَانِيِّ ،
.....

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف عبد الرحمن بن أبي الزناد ، ومحمد بن ميمون ، ومحمد بن عثمان ، كلهم من الضعفاء .
(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ بارك لأمتي في بكورها يوم الخميس ») .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح بما قبله ، وسنده ضعيف ؛ لما تقدم أنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث صخر الغامدي بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٤٤) - ٢٢٠١ - (٣) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ (المدني نزيل مكة ، صدوق ، ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ) بن علي الهاشمي الجعفري ، صدوق ، من التاسعة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن عبد الرحمن بن أبي بكر) اسمه محمد بن زيد ابن جدعان (الجدعاني) نسبة إلى جده جدعان المدني ، ضعيف ، من السابعة . يروي عنه :

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « اَللَّهُمَّ ؛ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا » .

(ت ق) .

(عن نافع) مولى ابن عمر .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الرحمن بن أبي بكر الجديعاني ، وهو متفق على ضعفه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم ؛ بارك لأمتي في بكورها ») .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وهو صحيح بما قبله ، وسنده ضعيف ؛ لما ذكر ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٠) - (٧٣٠) - بَابُ بَيْعِ الْمُصْرَاةِ

(٤٥) - ٢٢٠٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ ابْتَاعَ مُصْرَاةً »

(٢٠) - (٧٣٠) - (باب بيع المصرة)

(٤٥) - ٢٢٠٢ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن حسان) الأزدي القردوسي أبي عبد الله البصري ، ثقة ثبت ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن سيرين) الأنصاري أبي بكر البصري ، ثقة ثبت عابد ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ابتاع) واشترى بهيمة (مصراة) أي : متروكة الحلب أياماً ؛ تغريراً للمشتري بكثرة لبنها شاة كانت أو بقرة أو ناقة .

قال في « النهاية » : المصرة وكذا المحفلة : الشاة أو البقرة أو الناقة لا

فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ؛ فَإِنْ رَدَّهَا . . رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ لَا سَمْرَاءَ »
يَعْنِي : الْحِنْطَةُ .

يحلبها صاحبها أياماً حتى يجتمع لبنها في ضرعها ، فإذا احتلبها المشتري . .
ظنها غزيرة اللبن ، فزاد في ثمنها ، ثم يظهر له بعد ذلك نقص لبنها عن أيام
تصريتها ، سميت مصراة ؛ لأن اللبن صري في ضرعها ؛ أي : جمع . انتهى ،
فالمصراة والمحفلة سواء في المعنى .

(فهو) أي : ذلك المشتري ملتبس (بالخيار) فيها بين إمساكها وردها
(ثلاثة أيام) إن شاء . . أمسكها بلا رد ، وإن شاء . . ردها على البائع بعيب
التصرية (فإن ردها) أي : اختار ردها . . (رد معها صاعاً من تمر لا سمراء ؛
يعني) النبي صلى الله عليه وسلم بالسمراء : (الحنطة) .

قوله : « صاعاً من تمر » أي : صاعاً مما هو غالب عيش البلد .

قوله : « لا سمراء » أي : لا حنطة ، سميت بها ؛ لكون لونها السمرة .

ومعنى قوله : « لا سمراء » أي : لا تتعين السمراء بعينها للرد ، بل الصاع من
الطعام الذي هو من غالب قوت البلد يكفي ، أو المعنى : أنه لا بد أن يكون من
غير السمراء ، والأول أقرب .

قال السندي في « حواشي النسائي » : وفي « المفهم » : قوله : « لا سمراء » هو
معطوف على « صاعاً » ، وهمزته للتأنيث ، فلذلك لم تصرف ، والسمراء : قمحة
الشام ، والبيضاء : قمحة مصر ، وقيل : البيضاء : الشعير ، والسمراء : القمح
مطلقاً ، وإنما نفاها ؛ تخفيفاً ورفعاً للخرج ، وهو يشهد لقول مالك . انتهى منه .
قال النووي : واختلف أصحابنا في خيار مشتري المصراة ؛ هل هو على الفور
بعد العلم ، أو يمتد ثلاثة أيام ؛ لظاهر هذه الأحاديث ؟

والأصح عندهم أنه على الفور ، ويحملون التقييد بثلاثة أيام في بعض

.....
الأحاديث على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في ثلاثة أيام ؛ لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك ؛ فإنه إذا نقص شيئاً في اليوم الثاني عن الأول . . احتمال كون النقص لعارض من سوء مرعاها في ذلك اليوم أو غير ذلك ، فإذا استمر كذلك ثلاثة أيام . . علم أنها مصراة . انتهى منه .

قوله : « ردها وصاعاً من تمر » أخذ بظاهر الحديث الأئمة الثلاثة وأبو يوسف وابن أبي ليلى والجمهور ، فقالوا : التصرية عيب يرد به المبيع ، متفق عليه عندهم .

ثم اختلفوا في تفاصيله : فقال الشافعي : يجب رد صاع تمر بدل اللبن المحلوب قل اللبن أو كثر ، ولا يجوز أداء غيره ، وقال بعض المالكية : يجب صاع من غالب قوت البلد ، وقال أبو يوسف : تجب قيمة اللبن بالغة ما بلغت ، وخالفهم أبو حنيفة ومحمد ، فقالا : التصرية ليست بعيب يجوز الرد ، وإنما يجوز للمشتري أن يرجع بنقصان قيمة المبيع ، ولا خيار في الرد . انتهى من « التكملة » .

قال السندي : وأخذ بظاهر هذا الحديث غالب أهل العلم .

قال ابن عبد البر : إن لبن التصرية اختلط باللبن الطارئ في ملك المشتري ، فلم يتهياً تقويم ما للبائع منه ؛ لأن ما لا يعرف غير ممكن تقويمه ، فحكم صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر قطعاً للنزاع .

والحاصل : أن الطعام بدل اللبن الموجود في الضرع حال البيع ، وأما الحادث بعد ذلك . . فقد حدث على ملك المشتري ؛ لأنه في ضمانه ، وقد أخذ الجمهور بالحديث ، ومن لا يأخذ به . . يعتذر عنه بأن المعلوم من قواعد الدين هو الضمان بالقيمة أو المثل أو الثمن ، وهذا الضمان ليس شيئاً من ذلك ولا يثبت

.....
بحديث الآحاد على خلاف ذلك المعلوم قطعاً ، وقالوا : الحديث من رواه أبو هريرة ، وهو غير فقيه .

وأجاب الجمهور بأن له نظائر كالدية ؛ فإنها مئة بعير ، ولا يختلف باختلاف حال القتل ، والغرة في الجناية على الجنين ، وكل ذلك شرع قطعاً للنزاع .

وأما الحديث . . فقد جاء من رواية ابن عمر ، ورواه أبو داود بوجه ، والطبراني بآخر من رواية أنس أخرجه أبو يعلى ، ومن رواية عمرو بن عوف أخرجه البيهقي في « الخلافات » ، وقد رواه ابن مسعود موقوفاً ؛ كما في « صحيح البخاري » ، وابن مسعود من أجلاء الفقهاء بالاتفاق .

وقولهم : (أبو هريرة غير فقيه) . . ضعيف جداً ؛ فقد ذكره في « الإصابة » من فقهاء الصحابة ، وذكر أنه كان يفتي ، ومن يتتبع كتب الحديث . . يجده حقاً بلا ريب . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب إن شاء رد المصرة ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب حكم بيع المصرة ، وأبو داود في كتاب البيوع ، باب من اشترى مصرة فكرهها ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في المصرة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب البيع ، باب النهي عن المصرة .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



نُـمَّ اسْتَأْنَسَ الْمُؤَلِّفُ لِلتَّرْجَمَةِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ،
فَقَالَ :

(٤٦) - ٢٢٠٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ سَعِيدِ الْحَنْفِيِّ ، حَدَّثَنَا جُمَيْعُ بْنُ عُمَيْرِ التَّيْمِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ؛ مَنْ بَاعَ مُحَفَّلَةً »

(٤٦) - ٢٢٠٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ (الأموي البصري ، واسم أبي الشوارب : محمد بن عبد الرحمن بن أبي عثمان ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حَدَّثَنَا عبد الواحد بن زياد) العبدى مولا هم البصري ، ثقة ، في حديثه عن الأعمش وحده مقال ، من الثامنة ، مات سنة ست وسبعين ومئة (١٧٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا صدقة بن سعيد الحنفي) الكوفي ، مقبول ، من السادسة . يروي عنه : (د س ق) .

(حَدَّثَنَا جُمَيْعُ بْنُ عُمَيْرِ التَّيْمِيِّ) أبو الأسود الكوفي ، صدوق يخطئ ويتشيع ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

قال ابن نمير : هو من أكذب الناس ، وقال ابن حبان : كان رافضياً يضع الحديث . انتهى من « العون » .

(حَدَّثَنَا عبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه جميع بن عمير ، وهو ضعيف ؛ كما مر آنفاً .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أيها الناس ؛ من باع) أي : اشترى (محفلة) - بضم الميم وفتح الحاء المهملة والفاء المشددة -

فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ؛ فَإِنْ رَدَّهَا . . رَدَّ مَعَهَا مِثْلِي لَبْنَهَا ، أَوْ قَالَ : مِثْلَ لَبْنِهَا قَمْحًا » .

من التحفيل ؛ وهو التجميع ، قال الخطابي : المحفلة : هي المصرة ، وسميت محفلة ؛ لحفول اللبن واجتماعه في ضرعها . . (فهو) أي : فذلك المبتاع للمحفلة ملتبس (بالخيار) أي : بالاختيار بين إبقائها لنفسه وبين ردها على البائع (ثلاثة أيام) فقط لا فوق .

(فإن ردها) على البائع ؛ أي : أراد ردها على البائع . . (رد معها مثلي لبنها) أي : ضعفي لبنها قمحاً (أو قال) النبي صلى الله عليه وسلم أو الراوي أو من دونه ، والشك من الراوي أو ممن دونه ؛ أي : أو قال النبي صلى الله عليه وسلم : رد معها (مثل لبنها قمحاً) وقوله : « قمحاً » تمييز للمثلين أو للمثل .

وفي رواية أبي داود تقديم المثل على المثلين ؛ كما في بعض نسخ « ابن ماجه » ، فهو أولى وأوضح ؛ لأنه من باب الترقى ، وعلى رواية ابن ماجه : فهو من باب التنزل ، وقوله : « قمحاً » - بفتح فسكون - أي : حنطة .

فإن قلت : كيف التوفيق بين هذا الحديث وبين الحديث الأول من الباب ؛ لأن بينهما معارضة ؟

قلت : أجاب الحافظ بأن إسناد هذا الحديث ضعيف ، فلا يصلح لمعارضة الأول ، فالحكم للأول ، وقال ابن قدامة : إن هذا الحديث متروك الظاهر ، فلا يعمل به بالاتفاق . انتهى من « العون » مع تصرف .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود فقط في كتاب البيوع والإجارات ، باب من اشترى مصرة .

قال السندي : قوله : « من باع محفلة » باع هنا بمعنى : اشترى .

(٤٧) - ٢٢٠٤ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا
الْمَسْعُودِيُّ ، عَنْ جَابِرٍ ،
.....

قوله : « مثل لبنها ... » إلى آخره ، لعل هذا كان في أول الأمر ، ثم جاء
التحديد قطعاً للنزاع ، ولذلك ما أخذ الناس بهذا الحديث .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف متناً وسنداً (٤) (٢٣٢) ، وغرضه :
الاستئناس به للترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة ثانياً بحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ،
فقال :

(٤٧) - ٢٢٠٤ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (بن البختری - بفتح
الموحدة والمثناة بينهما خاء معجمة ساكنة - الحساني - بمهملتين - أبو عبد الله
الواسطي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين
(٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي
المسعودي ، صدوق اختلط قبل موته ، وضابطه : أن من سمع منه ببغداد . . فبعد
الاختلاط ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة ، وقيل : سنة خمس وستين ومئة
(١٦٥ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن جابر) بن يزيد بن الحارث الجعفي أبي عبد الله الكوفي ، ضعيف
رافضي ، من الخامسة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) ، وقيل : سنة
اثنين وثلاثين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

عَنْ أَبِي الضُّحَى ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ : أَشْهَدُ عَلَى
الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ حَدَّثَنَا قَالَ : « بَيْعُ
الْمُحَفَّلَاتِ خِلَابَةٌ ، وَلَا تَحِلُّ الْخِلَابَةُ لِمُسْلِمٍ » .

(عن أبي الضحى) مسلم بن صبيح - مصغراً - الهمداني الكوفي العطار ،
مشهور بكنيته ، ثقة فاضل ، من الرابعة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبي عائشة الكوفي ،
ثقة عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال : سنة ثلاث وستين
(٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن مسعود) الهذلي الكوفي رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه جابراً الجعفي ، وهو
متفق على ضعفه .

(أنه) أي : أن ابن مسعود (قال : أشهد على) النبي (الصادق) فيما
أخبر للخلق (المصدوق) فيما أخبر عن الخالق (أبي القاسم صلى الله عليه
وسلم أنه حدثنا) معاصر الصحابة (قال) في حديثه لنا : (بيع المحفلات)
بصيغة اسم المفعول جمع محفلة بمعنى مصراة ؛ كما مر (خلافة) أي :
خيانة وخداع وغش للمشتري بالتلبيس عليه حال البهيمة المباعة (ولا تحل
الخلافة) والغش (لمسلم) ولا ذمي ولا مستأمن ولا معاهد ، بخلاف الحربي
والمرتد .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف سنداً ومتناً (٥)
(٢٣٣) ، وغرضه : الاستئناس به .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢١) - (٧٣١) - بَابُ الْخَرَجِ بِالضَّمَانِ

(٤٨) - ٢٢٠٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ ، عَنْ مَخْلَدِ بْنِ خُفَّافِ بْنِ إِيمَاءَ بْنِ رُحْصَةَ الْغَفَارِيِّ ،
.....

(٢١) - (٧٣١) - (باب الخراج بالضمان)

أي : خراج العبدِ وغلته وجزيته الذي جعل عليه مُستحقٌّ للمشتري ؛ بسبب كونه في ضمانه وملكيه إذا رده المشتري بعيب بعدما عمل واكتسب وهو في ملكه ، فهو باقٍ له ، بل يرد العبدَ فقط دون كسبه ؛ لأنه اكتسب وهو مملوك له .



(٤٨) - ٢٢٠٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِي بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرُّؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث (بن أبي ذئب) هشام بن شعبة القرشي العامري المدني أحد الأئمة الأعلام أبي الحارث المدني ، ثقة فقيه فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ، وقيل : تسع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مخلد بن خفاف) بضم الخاء المعجمة وفاءين الأولى منهما خفيفة (ابن إيماء بن رُحْصَةَ) بضم الراء وفتح المهملة (الغفاري) مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) قال أبو حاتم : ليس لهذا إسناداً تقوم بمثله الحجة .

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ خَرَاجَ الْعَبْدِ بِضَمَانِهِ .

(عن عروة بن الزبير) ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ)
على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه مخلد بن خفاف ، وهو مختلف فيه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى) وحكم (أن خراج العبد) وهو ما يحصل ويخرج من غلة العبد المشتري - بفتح الراء - من كسبه وعمله من الأجرة ؛ وذلك بأن اشترى عبداً ، ثم استغله وآجره زماناً ، ثم اطلع منه على عيب ، فله رده على البائع واسترداد ثمنه ، ويكون للمشتري ما استغله ؛ لأن المبيع لو تلف في يده . . لكان ذلك المبيع في ضمانه وخسارته ، ولم يكن له على البائع شيء ؛ أي : مستحق له ذلك الخراج (بضمانه) أي : بسبب كون ذلك العبد في ضمانه وخسارته ، فلا يرجع بثمنه على البائع ؛ أي : كون العبد في ضمانه وملكه سبب لملك خراجه وكسبه . انتهى من « السندي » .

وقال في « النهاية » : يريد بالخراج : ما يحصل من غلة العين المبتاعة عبداً كان أو أمة أو ملكاً آخر ؛ وذلك بأن يشتريه فيستغله زماناً ، ثم يعثر منه على عيب قديم لم يطلعه البائع عليه أو لم يعرفه ، فله رد العين المبيعة وأخذ الثمن ، ويكون للمشتري ما استغله ؛ لأن المبيع لو كان تلف في يده . . لكان في ضمانه ، ولم يكن على البائع شيء ، والباء في قوله : (بالضمان) متعلقة بمحذوف ؛ تقديره : الخراج مستحق بالضمان ؛ أي : بسببه . انتهى .

وقال في « السبل » : الخراج : هو الغلة والكرء ، ومعناه : أن المبيع إذا كان

له دخل وغلة . . فإن مالك الرقبة الذي هو ضامن لها يملك خراجها لضمان أصلها ، فإذا ابتاع رجل أرضاً فاستعملها ، أو ماشيةً فنتجها ، أو دابةً فركبها ، أو عبداً فاستخدمه ، ثم وجد فيه عيباً . . فله أن يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما انتفع به ؛ لأنها لو تلفت فيما بين مدة الفسخ والعقد . . لكانت في ضمان المشتري ، فوجب أن يكون الخراج له . انتهى ، وكذا في « معالم السنن » . انتهى من « العون » .

وشأرك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجارات ، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه ، والعمل على هذا عند أهل العلم . والنسائي في كتاب البيوع ، باب الخراج بالضمان ، وابن الجارود في « المنتقى » ، والحاكم في « المستدرک » ، وابن حبان في « صحيحه » ، وأحمد في « مسنده » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وإن كان سنده حسناً ؛ لأن له شواهد بأسانيد صحيحة ، وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٤٩) - ٢٢٠٦ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الزَّنَجِيُّ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى عَبْدًا فَاسْتَغْلَهُ ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَرَدَّهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّهُ قَدْ اسْتَغَلَ غَلَامِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْخَرَجُ بِالْضَّمَانِ » .

(حدثنا مسلم بن خالد) المخزومي مولا هم المكي المعروف بـ (الزنجي) فقيه ، صدوق كثير الأوهام ، من الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا هشام بن عروة) من الخامسة .

(عن أبيه) عروة .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه مسلم بن خالد ، وهو كثير الأوهام ، فهو مختلف فيه .

(أن رجلاً) من المسلمين ، لم أر من ذكر اسمه (اشترى عبداً ، فاستغله) أي : فأشغله وأكسبه واستخدمه واستفاد به ، فحصل منه الغلة والفائدة ، فأقام ذلك العبد عنده ما شاء الله أن يقيم ؛ كما في رواية أبي داود (ثم وجد به عيباً ، فردّه) أي : رد ذلك العبد على البائع ، فخاصمه البائع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال) البائع في مخاصمته : (يا رسول الله ؛ إنه) أي : إن هذا المشتري (قد استغل غلامي) أي : قد استفاد بغلامي وأخذ منه غلته (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) للبائع : (الخراج بالضمان) أي : إن الخراج مستحق للمشتري بسبب كون المشتري - بفتح الراء - في ضمانه وملكه .

قال أبو داود بعدما روى هذا الحديث : (هذا إسناد ليس بذاك) قال المنذري : يشير أبو داود بهذا الكلام إلى ما أشار إليه البخاري من تضعيف

.....

مسلم بن خالد الزنجي ، وقد أخرج هذا الحديث الترمذي في « جامعہ » من حديث عمر بن علي المقدمي عن هشام بن عروة مختصراً أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان ، وقال : هذا حديث صحيح غريب من حديث هشام بن عروة ، وقال أيضاً : استغرب محمد بن إسماعيل - يعني : البخاري - هذا الحديث من حديث عمر بن علي ، قلت له : تراه تدليساً ؟ قال : لا .

وحكى البيهقي عن الترمذي أنه ذكره لمحمد بن إسماعيل البخاري ، وكأنه أعجبه ، هذا آخر كلامه .

وعمر بن علي هو أبو حفص عمر بن علي المقدمي البصري ، وقد اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه ، ورواه عن عمر بن علي أبو سلمة يحيى بن خلف الجوباري ، وهو ممن يروي عنه مسلم في « صحيحه » ، وهذا إسناد جيد ، ولهذا صححه الترمذي ، وهو غريب ؛ كما أشار إليه البخاري والترمذي ، والله عز وجل أعلم . انتهى كلام المنذري ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب فيمن يشتري العبد ويستغله ، ثم يجد به عيباً .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وإن كان سنده حسناً ؛ لأن له شواهد ، وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، وكلاهما لعائشة رضي الله عنها .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٢) - (٧٣٢) - بَابُ عَهْدَةِ الرَّقِيقِ

(٥٠) - ٢٢٠٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ
.....

(٢٢) - (٧٣٢) - (بَابُ عَهْدَةِ الرَّقِيقِ)

أي : مطالبة البائع بالرقيق ؛ ليردَّ عليه ثلاثة أيام .



(٥٠) - ٢٢٠٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (الهمداني الكوفي ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الكلابي أبو محمد الكوفي ، يقال : اسمه عبد الرحمن ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد) بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبي النضر البصري ، ثقة حافظ له تصانيف ، ولكنه كثير التدليس واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن ، اسمه يسار الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَهْدَةُ الرَّقِيقِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ » .

روى الحسن (إن شاء الله) تعالى (عن سمرة بن جندب) بن هلال الفزاري حليف الأنصار الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين (٥٨ هـ) . يروي عنه : (ع) ، وأتى بالمشيئة إشارة إلى الشك في سماعه من سمرة ؛ لأن سماع الحسن من سمرة مختلف فيه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن سماع الحسن من سمرة مختلف فيه .

(قال) سمرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عهدة الرقيق) أي : مطالبة البائع برد الرقيق المباع عليه بلا ظهور عيب فيه (ثلاثة أيام) وبعدها فلا يطالب بالرد عليه بلا عيب ، وإلا . . فيرد عليه إجباراً إن كان قديماً .

قال الخطابي : معناه : أن يشتري العبد أو الجارية ، ولا يشترط البراءة من العيب ، فما أصاب المشتري ووجد به من عيب في الأيام الثلاثة . . فهو من مال البائع ، ويرد عليه بلا بينة ، على أن هذا العيب كان به عند الشراء ، فإن وجد به عيباً بعد الثلاث . . لم يرد إلا بينة ، هكذا فسر قتادة فيما ذكره أبو داود عنه .

قال الخطابي : وإلى هذا ذهب مالك بن أنس ، وقال : وهذا إذا لم يشترط البائع البراءة من العيب ، قال : وعهدة الرقيق السنة : من الجنون والجذام والبرص ، فإذا مضت السنة . . فقد برئ البائع من العهدة كلها ، قال : ولا عهدة إلا في الرقيق خاصة ، وهذا قول أهل المدينة ؛ كابن المسيب والزهري ؛ أعني : عهدة السنة في كل داء عضال .

وكان الشافعي لا يعتبر الثلاث والسنة في شيء منهما ، وينظر إلى العيب ، فإن كان مما يحدث مثله في مثل المدة التي اشتراه فيها إلى وقت الخصومة . .

(٥١) - ٢٢٠٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ

يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ،
.....

فالقول قول البائع مع يمينه ، وإن كان لا يمكن حدوثه في تلك المدة التي اشتراه فيها إلى وقت الخصومة . . رده على البائع ، وضعف أحمد ابن حنبل عهدة الثلاث في الرقيق ، وقال : لا يثبت في العهدة حديث ، وقالوا : لم يسمع الحسن من عقبة بن عامر شيئاً ؛ فالحديث مشكوك فيه ، فمرة قال : عن سمرة ، ومرة قال : عن عقبة . انتهى . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب عهدة الرقيق .

فدرجة الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث سمرة بحديث عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥١) - ٢٢٠٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ (بن الفرات القزويني البجلي

أبو حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا هشيم) بن بشير السلمي الواسطي ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يونس بن عبيد) بن دينار العبدي أبي عُبيد البصري ، ثقة ثبت فاضل ورع ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« لَا عَهْدَةَ بَعْدَ أَرْبَعٍ » .

(عن الحسن) بن أبي الحسن يسار الأنصاري مولا هم البصري ، ثقة ثبت
فاضل ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عقبة بن عامر) الجهني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، كان
فقيهاً فاضلاً ، مات في قرب الستين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأنه منقطع ؛ لأن الحسن لم
يصح سماعه من عقبة بن عامر ، ذكر ذلك ابن المديني وأبو حاتم الرازي ، فهو
منقطع ، وقد وقع فيه الاضطراب أيضاً ، وأخرجه الإمام أحمد في « مسنده » ،
وفيه : عهدة الرقيق أربع ليالٍ ، وأخرجه ابن ماجه في « سننه » ، وفيه : لا عهدة
بعد أربع ، وقال فيه أيضاً : عن سمرة أو عقبة على الشك ، فوقع الاضطراب في
متنه وسنده ، وقالوا : لم يسمع الحسن من عقبة شيئاً ، فالحديث مشكوك فيه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا عهدة) ولا مطالبة في الرقيق
(بعد أربع) والمعنى : العهدة في ثلاث ليالٍ لا في أربع ليالٍ ، فهو موافق في
المعنى الرواية الأولى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع من
طريق قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب بلفظ : عهدة الرقيق ثلاثة أيام ،
هذا قول أهل المدينة ؛ كابن المسيب والزهري ، ولفظ أبي داود أخرجه
الدارمي .

فدرجة هذا الحديث : ضعيف سنده ؛ لانقطاعه بلا خلاف ، حسن متنه بما
قبله ، وغرضه : الاستشهاد به .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٣) - (٧٣٣) - بَابُ : مَنْ بَاعَ عَيْبًا . . فَلْيَبِئْهُ

(٥٢) - ٢٢٠٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ،
حَدَّثَنَا أَبِي ، سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَيُّوبَ ، يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَاسَةَ ،
.....

(٢٣) - (٧٣٣) - (باب : من باع عيباً . . فليبيئه)

(٥٢) - ٢٢٠٩ - (١) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى البصرى ، ثقة ، من
العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا وهب بن جرير) بن حازم بن زيد أبو عبد الله الأزدي البصري ، ثقة ،
من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبي) جرير بن حازم بن زيد الأزدي البصري والد وهب ، ثقة ، لكن
في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، من السادسة ، مات
سنة سبعين ومئة (١٧٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(سمعت يحيى بن أيوب) الغافقي - بمعجمة ثم فاء وقاف - أبا العباس
المصري ، صدوق ربما أخطأ ، من السابعة ، مات سنة ثمان وستين ومئة
(١٦٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(يحدث عن يزيد بن أبي حبيب) المصري أبي رجاء ، واسم أبيه سويد ،
ثقة فقيه وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن شماس) - بتثليث المعجمة وتخفيف الميم بعدها
مهملة - المهري - بفتح الميم وسكون الهاء - المصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات
سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
« الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ ، لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعاً فِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيْنَهُ
لَهُ » .

(عن عقبة بن عامر) الجهني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سباعاته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عقبة : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : المسلم
أخو المسلم) في الدين ؛ كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ ^(١) ، فينبغي
أن يعاشروا معاشرتهم في التحاب والتصافي والتناصح ، والاجتناب عن
التجافي والتحاقر والتجانس والتواطن والتناسب . انتهى من « المبارك »
بزيادة ، ومن حديث الصحيحين : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه
بعضاً » ، وفيه الحث على التعاضد في غير الإثم ، والنهي عن التنافر
والتعادي والتقاتل .

ف (لا يحل لمسلم) متمسك بدينه (باع من أخيه) المسلم ؛ أي : لأخيه
المسلم ؛ أي : أراد أن يبيع لأخيه المسلم (بيعاً) مصدر بمعنى اسم المفعول ؛
أي : مبيعاً (فيه عيب) وهو ما ينقص القيمة (إلا بينه) أي : بين ذلك العيب
(له) أي : لذلك الأخ المسلم ؛ أي : لا يحل له أن يبيعه إلا إذا بينه ذلك العيب ؛
لأن كتمان ذلك العيب حرام ؛ لأنه من الغش المنهي عنه ، والاستثناء فيه من
أعم الأحوال . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب النكاح ، باب
تحريم الخطبة على خطبة حتى يأذن أو يترك .

(١) سورة الحجرات : (١١) .

(٥٣) - ٢٢١٠ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الزُّهَّارِ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ
الْوَلِيدِ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ مَكْحُولٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ
وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ
.....

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة ، وغرضه :
الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث عقبة بن عامر بحديث وائلة بن الأسقع رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٥٣) - ٢٢١٠ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الزُّهَّارِ (بن أبان العرضي
- بضم المهملة وسكون الراء بعدها معجمة - أبو الحارث الحمصي نزيل
سلمية ، متروك ، كذبه أبو حاتم ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ) بن صائد الكلاعي الحمصي ، صدوق كثير التدليس
عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه :
(م عم) .

(عن معاوية بن يحيى) الطرابلسي أبي مطيع ، أصله من دمشق أو حمص ،
صدوق له أوهام ، من السابعة . يروي عنه : (س ق) .

(عن مكحول) أبي عبد الله الشامي ، ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور ، من
الخامسة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(وسليمان بن موسى) الأموي مولاهم الدمشقي الأشدق ، صدوق فقيه ، في
حديثه بعض لين ، وخولط قبل موته بقليل ، من الخامسة . يروي عنه : (م عم) .
كلاهما (عن وائلة بن الأسقع) - بالقاف - ابن كعب الليثي الصحابي المشهور

قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ بَاعَ عَيْبًا لَمْ يُبَيِّنْهُ . . لَمْ يَزَلْ فِي مَقْتِ اللَّهِ وَلَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَلْعَنُهُ » .

رضي الله تعالى عنه ، نزل الشام وعاش إلى سنة خمس وثمانين (٨٥ هـ) ، وله مئة وخمس سنين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه بقية ، وهو ضعيف إذا دلس عن الضعفاء ، وشيخه معاوية بن يحيى ضعيف ، وعبد الوهاب الذي روى عنه متروك ، كذبه أبو حاتم .

(قال) واثلة : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من باع عيباً) أي : مبيعاً ذا عيب (لم يبينه) أي : لم يبين عيبه للمشتري ، قال السندي : أي : باع سلعة أو شيئاً فيه عيب لم يبين ذلك العيب للمشتري . . (لم يزل) كائناً (في مقت الله) أي : في غضب من الله تعالى (ولم تزل الملائكة تلعنه) أي : تدعو عليه باللعنة والطرده من رحمة الله تعالى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح بما قبله ؛ لأن معناه ملازم لمعنى ما قبله ؛ لأن المقت واللعنة يلزم الحرمة المفهومة مما قبله ، فهذا الحديث ضعيف السند ، صحيح المتن ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٤) - (٧٣٤) - بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ السَّبْيِ

(٥٤) - ٢٢١١ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،

(٢٤) - (٧٣٤) - (باب النهي عن التفريق بين السبي)

(٥٤) - ٢٢١١ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(ومحمد بن إسماعيل) بن البختری - بفتحيتين بينهما خاء معجمة ساكنة - أبو عبد الله الواسطي نزيل بغداد صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

كلاهما (قالا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة حجة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن يزيد بن الحارث الجعفي أبي عبد الله الكوفي ، ضعيف رافضي ، من الخامسة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) ، وقيل : سنة اثنتين وثلاثين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن القاسم بن عبد الرحمن) بن عبد الله بن مسعود المسعودي أبي عبد الرحمن الكوفي ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (خ عم) .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَى بِالسَّبْيِ .. أَعْطَى أَهْلَ الْبَيْتِ جَمِيعاً ؛ كَرَاهِيَةً أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمْ .

(عن أبيه) عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي ، ثقة ، من صغار الثانية ، مات سنة تسع وسبعين ، وقد سمع من أبيه لكن شيئاً يسيراً . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن مسعود) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه جابر بن يزيد الجعفي ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) عبد الله : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى) - بضم الهمزة بالبناء للمفعول - أي : إذا أتاه الجيش (بالسبي) أي : بأسرى الكفار من أولادهم ونسائهم .. (أعطى أهل البيت) الواحد ؛ أي : الأقارب منهم (جميعاً) لرجل واحد من الصحابة ؛ أي : أعطى من كان بينهم قرابة - بحيث يصعب عليهم الفراق - لرجل واحد من المسلمين ؛ أي : وضعهم في بيت واحد من المسلمين ؛ كالبناات والوالدة وأولادها الصغار ؛ (كراهية أن يفرق بينهم) لصعوبة الفراق عليهم ، وهذا من كمال شففته صلى الله عليه وسلم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فالحديث : صحيح بما بعده ، وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لما تقدم ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن مسعود بحديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥٥) - ٢٢١٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، عَنْ
حَمَّادٍ ، أَنبَأَنَا الْحَجَّاجُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ ، عَنْ عَلِيٍّ

(٥٥) - ٢٢١٢ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان
وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عفان) بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري ،
ثقة ثبت ، من كبار العاشرة ، مات بعد سنة تسع عشرة ومئتين . يروي عنه :
(ع) .

(عن حماد) بن سلمة بن دينار الربعي أبي سلمة البصري ، ثقة عابد أثبت
الناس في ثابت ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي
عنه : (م عم) .

(أنبأنا الحجاج) بن دينار الواسطي ، لا بأس به ، وله ذكر في مقدمة
« مسلم » ، قال أبو زرعة : صالح صدوق مستقيم الحديث لا بأس به ، من
السابعة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن الحكم) بن عتيبة - مصغراً - أبي محمد الكندي الكوفي ، ثقة ثبت
فقيه إلا أنه ربما دلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) ،
أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن ميمون بن أبي شبيب) الربعي أبي نصر الكوفي ، صدوق كثير
الإرسال ، وثقه ابن حبان ، من الثالثة ، مات قبل المئة ؛ سنة ثلاث وثمانين في
وقعة الجماجم (٨٣ هـ) . يروي عنه : (مق عم) .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من : سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا ، فَقَالَ : « مَا فَعَلَ الْغُلَامَانِ ؟ » ، قُلْتُ : بَعْتُ أَحَدَهُمَا ، قَالَ : « رُدَّهُ » .

(قال) علي : (وهب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غلامين أخوين) من السبي (فبعث أحدهما ، فقال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما فعل الغلامان ؟) قال : (قلت) له صلى الله عليه وسلم : (بعث أحدهما) وبقي الآخر عندي ، ف (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (رده) أي : رد الذي بعث إليك بفسخ البيع ؛ لثلا يحصل التفريق بينهما ، وفي رواية الترمذي : (رده رده) بالتكرار للتأكيد .

قال الشوكاني : وهو من رواية ميمون بن أبي شبيب عن علي رضي الله تعالى عنه ، وقد أعله أبو داود بالانقطاع بينهما ، والأصل الاتصال ، ووثقه ابن حبان ، وأخرجه الحاكم وصحح إسناده ، ورجحه البيهقي لشواهدة . انتهى .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، وقد كره بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم التفريق بين السبي في البيع ، وكذا في غير البيع ؛ كالهبة .

قال الشوكاني : في أحاديث الباب دليل على تحريم التفريق بين الوالدة والولد وبين الأخوين ، أما بين الوالدة وولدها . . فقد حكى في « البحر » عن الإمام يحيى أنه إجماع ، حتى يستغني الولد بنفسه .

وقد اختلف في انعقاد البيع : فذهب الشافعي إلى أنه لا ينعقد ، وقال أبو حنيفة - وهو قول للشافعي أيضاً - : إنه ينعقد ، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يحرم التفريق بين الأب والابن .

وأجاب عن ذلك صاحب « البحر » بأنه مقيس على الأم ، ولا يخفى أن

.....

حديث أبي موسى المذكور في الباب - يعني : الحديث التالي لهذا - يشمل الأب ، فالتعويل عليه إن صح . . أولى من التعويل على القياس .

وأما بقية القرابة . . فذهب الهادوية والحنفية إلى أنه يحرم التفريق بينهم قياساً ، وقال الإمام يحيى والشافعي : لا يحرم ، والذي يدل عليه النص هو تحريم التفريق بين الإخوة ، وأما بين من عداهم من الأرحام . . فإلحاقه بالقياس فيه نظراً ؛ لأنه لا تحصل منهم بالمفارقة مشقة ؛ كما تحصل بالمفارقة بين الوالد والولد ، وبين الأخ وأخيه ، فلا إلحاق ؛ لوجود الفارق ، فينبغي الوقوف على ما تناوله النص .

وظاهر الأحاديث أنه يحرم التفريق ، سواء كان بالبيع أو بغيره مما فيه مشقة تساوي مشقة التفريق بالبيع إلا التفريق الذي لا اختيار فيه للمفرق ؛ كالقسمة . انتهى كلام الشوكاني .

قلت : المراد بحديث أبي موسى الذي أشار إليه الشوكاني : حديثه الذي أخرجه ابن ماجه والدارقطني عنه ، قال : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الوالد وولده وبين الأخ وأخيه) .

قال الترمذي : ورخص بعض أهل العلم التفريق بين المولّدات الذين ولدوا في أرض الإسلام ، والقول الأول أصح ؛ يعني : صحيح ؛ فإنه يدل عليه أحاديث الباب .

وأما من رخص في التفريق مطلقاً . . فأحاديث الباب حجة عليه ، وروي عن إبراهيم النخعي أنه فرق بين والدته وولدها في البيع ، فقليل له في ذلك ، فقال : إني قد استأذنتها في ذلك فرضيت .

واعلم : أنه قد استدل على جواز التفريق بعد البلوغ بحديث سلمة بن

.....

الأكوع ، فأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود عنه ، قال : (خرجنا مع أبي بكر أمره علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فغزونا فزارة ، فلما دنونا من الماء .. أمرنا أبو بكر فعرسنا ...) الحديث ، وفيه قال : (فجئت بهم أسوقهم إلى أبي بكر ، وفيهم امرأة من فزارة ، عليها قشع - القشع بوزن فلس : الجلد اليابس . انتهى « م خ » - من آدم ، ومعها ابنة لها من أحسن العرب وأجمله ، فنفلني أبو بكر ابنتها ، فلم أكشف لها ثوباً ، حتى قدمت المدينة ، ثم بت فلم أكشف لها ثوباً) ، وفيه : (فقلت : هي لك يا رسول الله ، فبعث بها إلى أهل مكة وفي أيديهم أسارى من المسلمين ، ففداهم بتلك المرأة) .

قال صاحب « المنتقى » بعد ذكر هذا الحديث ما لفظه : وهو حجة في جواز التفريق بعد البلوغ . انتهى .

قال الشوكاني : قوله : (فلم أكشف لها ثوباً) كناية عن عدم الجماع ، والظاهر أن البنت قد كانت بلغت ، وقد حكى في « الغيث » الإجماع على جواز التفريق بعد البلوغ ، فإن صح .. فهو المستند لا هذا الحديث ؛ لأن كون بلوغها هو الظاهر غير مسلم ، إلا أن يقال : إنه حمل الحديث على ذلك ؛ للجمع بين الأدلة .

وقد استدل على جواز التفريق بين البالغين بما أخرجه الدارقطني والحاكم من حديث عبادة بن الصامت بلفظ : « لا تفرق بين الأم ولدها » ، قيل : إلى متى ؟ قال : « حتى يبلغ الغلام ، وتحيض الجارية » ، وهذا نص على المطلوب صريح لولا أن في إسناده عبد الله بن عمرو الواقفي ، وهو ضعيف ، وقد رماه علي ابن المديني بالكذب ، ولم يروه عن سعيد بن عبد العزيز غيره ، وقد

(٥٦) - ٢٢١٣ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْهَيَّاجِ ، حَدَّثَنَا
عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ،
.....

استشهد له الدارقطني بحديث سلمة المذكور ، ولا شك أن مجموع ما ذكر
من الإجماع وحديث سلمة وهذا الحديث . . منتهى للاستدلال به على جواز
التفرقة بين الكبير والصغير . انتهى كلام الشوكاني ، فتفكر وتأمل . انتهى من
« تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب البيوع ، باب ما
جاء في كراهية الفرق بين الأخوين أو بين الوالدة وولدها بالبيع ، وقال أبو عيسى :
هذا حديث حسن غريب .

قلت : فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ،
وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن مسعود .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن مسعود بحديث أبي موسى رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٥٦) - ٢٢١٣ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْهَيَّاجِ (الهمداني
أو الأسدي الكوفي ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمس وخمسين ومئتين
(٢٥٥ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(حدثنا عبيد الله بن موسى) بن أبي المختار ، اسمه باذام العبسي
- بسكون الموحدة - الكوفي أبو محمد ، ثقة كان يتشيع ، من التاسعة ،
قال أبو حاتم : كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم ، واستصغر في سفيان
الثوري ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) على الصحيح . يروي عنه :
(ع) .

أَنْبَأَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ طَلِيقِ بْنِ عِمْرَانَ ، عَنْ أَبِي بُزْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا ، وَبَيْنَ الْأَخِ وَبَيْنَ أَخِيهِ .

(أنبأنا إبراهيم بن إسماعيل) بن مجمع الأنصاري أبو إسحاق المدني ، ضعيف ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن طليق) بالتصغير (ابن عمران) بن حصين ، ويقال : طليق بن محمد بن عمران ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، له عنده حديث : (لعن رسول الله من فرق بين الوالدة وولدها) ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبي بردة) عامر بن عبد الله بن قيس أبي موسى الأشعري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري الكوفي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة خمسين ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) أبو موسى : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الوالدة وولدها ، وبين الأخ وبين أخيه) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الإمام أحمد وأبو بكر ابن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي والدارقطني والحاكم ، كلهم من طريق عبيد الله بن موسى ، ورواه الدارقطني أيضاً من طريق ابن ماجه ، وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب المذكور قبله .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله ؛ ولأن له شواهد ، ضعيف السند ؛
لما قد علمت ، غرضه بسوقه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٥) - (٧٣٥) - بَابُ شِرَاءِ الرِّقِيقِ

(٥٧) - ٢٢١٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ لَيْثٍ صَاحِبُ الْكَرَابِيسِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ : قَالَ لِي الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ :

(٢٥) - (٧٣٥) - (بَابُ شِرَاءِ الرِّقِيقِ)

(٥٧) - ٢٢١٤ - (١) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي البصري ، بن دار ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عباد بن ليث صاحب الكرابيسي) ويقال له : الكرابيسي أيضاً ، والكرابيس جمع كرباس - بالكسر - : ثوب من القطن الأبيض ، معرب فارسيته بالفتح ، غيروه لعزة فعلال ، والنسبة إليها كرابيسي ؛ كأنه شبه بالأنصاري ، وإلا . . فالقياس كرباسي ، كذا في « القاموس » . أبو الحسن البصري ، صدوق يخطئ ، من التاسعة . يروي عنه : (ت س ق) .

(حدثنا عبد المجيد بن) أبي يزيد (وهب) العقيلي البصري ، وثقه ابن معين ، من الرابعة . يروي عنه : (عم) .

(قال) عبد المجيد : (قال لي العداء) بفتح أوله وتشديد الدال آخره همزة (بن خالد بن هوذة) - بفتح الهاء وسكون الواو - ابن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة العامري الصحابي المشهور قليل الحديث رضي الله تعالى عنه ، أسلم هو وأبوه جميعاً بعد حنين ، وتأخرت وفاته إلى بعد المئة . يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أَلَا نَقْرَأُكَ كِتَابًا كَتَبَهُ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : قُلْتُ : بَلَى ، فَأَخْرَجَ لِي كِتَابًا فَإِذَا فِيهِ : « هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هُوْذَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خَبِثَةَ بَيْعِ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ » .

قال العداء لعبد المجيد : (ألا نقرأك) أي : ألا نملي عليك (كتاباً) أي : وثيقة (كتبه لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال) عبد المجيد : (قلت) له : (بلى) أقرأه علي ، قال عبد المجيد : (فأخرج) العداء (لي كتاباً) أي : مكتوباً من حقييته (فإذا فيه) أي : في ذلك الكتاب (هذا) المبيع المكتوب : (ما اشترى العداء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى) العداء (منه) أي : من محمد رسول الله (عبداً أو أمة) بالشك ممن روى عن الراوي ؛ أي : مبيعاً (لا داء) فيه (ولا غائلة ولا خبيثة) باعه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (بيع المسلم للمسلم) أي : البيع الصحيح لا الفاسد .

قوله : (لا داء) قال المطرزي : المراد به : الباطن ، سواء ظهر منه شيء أم لا ؛ كوجع الكبد والسعال .

وقال ابن المنير : (لا داء) أي : يكتمه البائع ، وإلا . . فلو كان بالعبد داء وبينه البائع . . كان من بيع المسلم للمسلم ، ومحصله : أنه لم يُرد بقوله : (لا داء) نفي الداء مطلقاً ، بل نفي داءٍ مخصوص ، وهو ما لم يطلع عليه .

(ولا غائلة) قيل : المراد بها : الإباق ، وقال ابن بطلان : هو من قولهم : اغتالني فلان ؛ إذا احتال بحيلة سلب بها مالي .

(ولا خبيثة) - بكسر الخاء المعجمة وبضمها وسكون الموحدة وبعدها مثثة - قيل : المراد به : الأخلاق الخبيثة ؛ كالإباق ، وقال صاحب « العين » :

.....

هي الدنية ، وقيل : المراد : الحرام ؛ كما عبر عن الحلال بالطيب .
وقيل : الداء : ما كان في الخلق - بفتح الخاء - والخبثة : ما كان في الخلق
- بضمها - والغائلة : سكوت البائع عن بيان ما يعلم من مكروه في المبيع ، قاله
ابن العربي ، كذا في « النيل » .

(بيع المسلم المسلم) المسلم الأول بالجذر فاعل ، من إضافة المصدر إلى
فاعله ، والثاني بالنصب مفعول ، على رواية إسقاط اللام الجارة من المسلم
الثاني ؛ كرواية الترمذي ، وإلا . . فرواية ابن ماجه بالجذر باللام ، فلا إشكال
عليها .

والمعنى : أن هذا البيع . . بيع المسلم المسلم ، ليس فيه شيء مما ذكر ؛ من
الداء والغائلة والخبثة . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب
البيوع ، باب إذا بين المتبايعان ولم يكتما ونصحا تعليقاً ، والترمذي في كتاب
البيوع ، باب ما جاء في كتابة الشروط ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن
غريب ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، والدارقطني في « سننه » ، في كتاب
البيوع .

قال السندي : (عبداً أو أمة) هو شك من عباد بن ليث ؛ كما ذكره أبو الحسن
الطوسي في « الأحكام » ، فقال في السند : فقال عباد : « أنا أشك » .
(لا داء) قال السيوطي في « حاشية الترمذي » : هو المرض .

وقال في « حاشية الكتاب » : هو العيب الباطن في السلعة الذي لم يطلع عليه
المشتري .

(ولا غائلة) - بالعين المعجمة - هو الإباق والسرقة والزنا ، قاله الأصمعي

(٥٨) - ٢٢١٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ
الْأَحْمَرُ ،

نقلًا عن سعيد بن أبي عروبة . وقال الأصمعي أيضاً نقلًا عنه : وسألته (عن
الخبثة) ، فقال : ينبغي على أهل عهد المسلمين .

وقال السيوطي أيضاً : (ولا خبثة) : هو ما كان في الخلق ، (والغائلة) : سكوت
البائع عما يعلم في المبيع من مكروه ، كذا ذكره السيوطي في « حاشية الترمذي » .
وقال في « حاشية الكتاب » : الغائلة : أن يكون مسروقاً ، فإذا ظهر واستحققه
مالكه . . غال مال مشتره الذي أداه في ثمنه ؛ أي : أتلفه وأهلكه .

(بيع المسلم) قال العراقي : الأشهر في الرواية نصب (بيع) فإما أن يكون
على إسقاط حرف التشبيه ؛ يريد : كبيع المسلم ، وإما أن يكون مصدراً معنوياً
لاشترئ من غير لفظه ، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ تقديره : أي :
هو . انتهى من « السندي » .

قلت : فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث العداء بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٥٨) - ٢٢١٥ - (٢) (حدثنا عبد الله بن سعيد) بن حصين الكندي
أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين
ومتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو خالد الأحمر) سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، صدوق يخطئ ،
من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا اشْتَرَيْ أَحَدُكُمْ الْجَارِيَةَ . . فليقل : اَللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ ، وَلِيدُعُ بِالْبَرَكَةِ ، وَإِذَا اشْتَرَيْ أَحَدُكُمْ بَعِيرًا . . فليأخذ بِذُرْوَةِ سَنَامِهِ

(عن) محمد (بن عجلان) المدني ، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانية عشر ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله ، صدوق ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح . يروي عنه : (ع) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن رجاله أكثرهم صدوقون ، وقد اختلف في حديث عمرو بن شعيب .

(قال) عبد الله : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا اشتري أحدكم الجارية) أي : الأمة أو العبد . . (فليقل) في دعائه : (اللهم ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا) أي : خير ذاتها (وخير ما جبلتها عليه) أي : خلقتها وطبعتها عليه من الأخلاق البهية (وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه) من الأخلاق الرديئة (وليدع) الله (بالبركة) فيها .

(وإذا اشتري أحدكم بعيراً . . فليأخذ بذروة سنامه) والذروة - بتثنية الذال المعجمة - : أعلى السنام ، وسنام الإبل : الحذبة واللحمة التي في ظهورها

وَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَهٖ ، وَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ » .

(وليدع بالبركة) فيه (وليقل) في الدعاء فيه (مثل ذلك) أي : مثل ما قال في الجارية ؛ يعني قوله : اللهم ؛ إني أسألك خيرها وخير ما جبلته عليه ... إلى آخره .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب في جامع النكاح .
ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث العداء .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٦) - (٧٣٦) - بَابُ الصَّرْفِ وَمَا لَا يَجُوزُ مُتَفَاضِلًا يَدًا بِيَدٍ

(٥٩) - ٢٢١٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ،
.....

(٢٦) - (٧٣٦) - (باب الصرف وما لا يجوز متفاضلاً يداً بيد)

والصرف : هو بيع الذهب بالفضة وبالعكس ، قاله العيني .



(٥٩) - ٢٢١٦ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة) العباسي الكوفي ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(وهشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(ونصر بن علي) بن نصر بن علي بن صهبان الجهمي البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(ومحمد بن الصباح) بن سفيان الجرجرائي التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(قالوا) أي : قال من هؤلاء الخمسة : (حدثنا سفيان بن عيينة) الهلالي

عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّثَانِ النَّصْرِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ
الْخَطَّابِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا
إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، »

الكوفي ثم المكي ، ثقة متقن ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة
(١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم ابن شهاب (الزهري) المدني ، ثقة إمام حجة ، من
الرابعة ، من صغار التابعين ، مات سنة خمس وعشرين ، وقيل : قبل ذلك بسنة
أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن مالك بن أوس بن الحدثان) بفتح المهملتين والمثلثة (النصري) -
بالنون - أبي سعيد المدني ، له رؤية ، وروى عن عمر بن الخطاب ، مات سنة
اثنين وتسعين (٩٢ هـ) ، وقيل : سنة إحدى وتسعين . يروي عنه : (ع) .
(قال) مالك بن أوس : (سمعت عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه
(يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(الذهب بالذهب) أي : بيع الذهب بالذهب ، ويدخل في الذهب جميع
أنواعه ؛ من مضروب ومنقوش ، وجيد وردي ، وصحيح ومكسر ، وحلي وتبر ،
وخالص ومغشوش (رباً) أي : فيه ربا نسيئة في جميع الأحوال (إلا) في حالة
كونه مقولاً فيه : (هاء) أي : خذ المبيع (وهاء) أي : وهات ثمنه .
وهاء : فيه لغتان ؛ المد والقصر ، والمد أفصح وأشهر ، والهمزة مفتوحة ،
ويجوز كسر الهمزة ؛ نحو : هات ، وسكونها مع القصر ، وهو اسم فعل بمعنى :
خذ هذا ، ويقول به صاحبه مثله ، ومعناه : التقابض ، أفاده النووي .
وحقها ألا تقع بعد إلا ؛ كما لا يقع بعدها خذ ، فإذا وقع بعد إلا . . قدر

وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالتَّمْرُ
بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ .

قبله قول يكون به محكيًا ؛ أي : إلا مقولاً من المتعاقدين : خذ وخذ ؛ أي : يداً
بيد ، فمحلُّه النصبُ ، والمستثنى منه مقدر ؛ يعني : بيع الذهب بالذهب رباً في
جميع الحالات ، إلا حال الحضور والتقابض ، فكُنِيَ عنه بقوله : « هاء وهاء »
لأنه لازمه ، ذكره الزرقاني .

قال ملا علي : وفي الحديث دليل على صحة بيع المعاطاة ، ثم ذكر عن
« شرح ابن الهمام » أن سفيان الثوري جاء إلى صاحب الرمان ، فوضع عنده
فلساً ، وأخذ رمانة ، ولم يتكلم ومشى . انتهى .

وكذا يقال فيما بعده ؛ يعني قوله : (والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء) أي :
وبيع البر بالبر فيه ربا نسيئة في جميع الحالات ، إلا حال الحضور والتقابض
(والشعير بالشعير) فيه (ربا) نسيئة (إلا هاء وهاء) أي : في حال الحضور
والتقابض (والتمر بالتمر) فيه (ربا) نسيئة (إلا هاء وهاء) أي : إلا في حالة
الحضور والتقابض .

قال السندي : (هاء وهاء) هي اسم فعل بمعنى : خذ ؛ تقول : هاء درهماً ؛
أي : خذ درهماً ، فدرهماً منصوب باسم الفعل ؛ كما ينصب بالفعل ، وأصله
هاك - بالكاف - فقلبت الكاف همزة . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب
ما يذكر في بيع الطعام ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب
بالورق ، وأبو داود في كتاب البيوع ، باب في الصرف ، والترمذي في كتاب
البيوع ، باب ما جاء في الصرف ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ،
والعمل على هذا عند أهل العلم .

(٦٠) - ٢٢١٧ - (٢) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ خِدَاشٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا :
حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عُلْقَمَةَ التَّمِيمِيُّ ،

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمر بن الخطاب بحديث عبادة بن الصامت
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦٠) - ٢٢١٧ - (٢) (حدثنا حميد بن مسعدة) - بفتح الميم وسكون المهملة - ابن المبارك السامي - بالمهملة - أو الباهلي البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا يزيد بن زريع) - بتقديم الزاي مصغراً - البصري أبو معاوية ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا محمد بن خالد بن خدّاش) - بكسر الخاء المعجمة - المهلبی أبو بكر البصري نزيل بغداد الضرير ، صدوق يغرب ، من صغار العاشرة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا إسماعيل) بن إبراهيم بن مقسم الأسدي البصري المعروف بـ (ابن علي) اسم أمه ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (قالا) أي : كل من يزيد وإسماعيل : (حدثنا سلمة بن علقمة التميمي) أبو بشر البصري ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ أَنَّ مُسْلِمَ بْنَ يَسَارٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُبَيْدٍ حَدَّثَاهُ قَالَا :
جَمَعَ الْمَنْزِلُ بَيْنَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ
.....

(حدثنا محمد بن سيرين) الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة
ثبت عابد كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى ، من الثالثة ، مات سنة عشر
ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أن مسلم بن يسار) المصري أبا عثمان الطنبذي - بكسر المهملة والموحدة
بينهما نون ساكنة آخره معجمة - وفي « القاموس » : طنبذ - بوزن قنفذ - : بلدة
بمصر ، منها مسلم بن يسار الطنبذي ، تابعي محدث . انتهى .

والظاهر : أنه البصري الأموي أبو عبد الله الفقيه مولى بني أمية من فقهاء
البصرة وزهادها ، وكان رضيع عبد الملك بن مروان . روى عن : أبي هريرة ،
وابن عمر ، ويروي عنه : (مق د ت ق) ، وثقه ابن حبان . وقال أحمد : ثقة ،
وقال العجلي : تابعي ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة فاضلاً ورعاً عابداً ، وقال
ابن عون : كان مسلم بن يسار إذا كان في غير صلاة . . كأنه كان في صلاة ،
وإذا كان في صلاة . . كأنه وتد لا يتحرك شيء منه ؛ كما في « التهذيب »
(١٤١/١٠) ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الرابعة .

(وعبد الله بن عبيد) - مصغراً بغير إضافة - ابن عمير الليثي المكي ، ثقة ،
من الثالثة ، استشهد غازياً سنة ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (م
عم) .

(حدّثاه) أي : حدّثا لابن سيرين (قالوا) أي : قال مسلم بن يسار وعبد الله بن
عبيد : (جمع المنزل) أي : منزل ومكان تنزله الرفقة في السفر .

(بين عبادة بن الصامت) بن قيس بن أصرم بن فهر الأنصاري الخزرجي
الشامي ، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين (٣٤ هـ) ، وله اثنتان وسبعون سنة

وَمُعَاوِيَةَ إِمَّا فِي كَنِيسَةٍ وَإِمَّا فِي بَيْعَةٍ ، فَحَدَّثَهُمْ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ فَقَالَ :
 نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ ، وَالذَّهَبِ
 بِالذَّهَبِ ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ ، قَالَ أَحَدُهُمَا :
 وَالْمِلْحَ بِالْمِلْحِ ، وَلَمْ يَقُلْهُ الْآخَرُ ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَبِيعَ الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ وَالشَّعِيرَ بِالْبُرِّ
 يَدًا بِيَدٍ كَيْفَ شِئْنَا .

رضي الله تعالى عنه ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) .

(ومعاوية) بن أبي سفيان أميراً من جهة عمر ، لا خليفة ؛ فإن زمان خلافته
 متأخر عن ذلك بكثير رضي الله تعالى عنه (إماما) بنزولهما (في كنيسة) معبد
 اليهود (وإماما) بنزولهما (في بيعة) معبد النصاري (فحدثهم) أي : فحدث
 الناس (عباداً بن الصامت) .

هذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

(فقال) عباداً في حديثه : (نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
 الورق) والفضة (بالورق و) عن بيع (الذهب بالذهب ، والبر بالبر ، والشعير
 بالشعير ، والتمر بالتمر) قال ابن سيرين : اتفق مسلم بن يسار وعبد الله بن عبيد
 على هذه الخمسة المذكورة ، ولكنهما اختلفا في الملح : ف (قال أحدهما : و)
 نهى عن بيع (الملح بالمح ، ولم يقله) أي : ولم يذكر النهي عن بيع الملح
 بالمح (الآخر) منهما .

وقوله : (وأمرنا) أي : أذن لنا فيه ، ورخص لنا فيه . انتهى « سندي » ،
 معطوف على قوله : نهانا ؛ أي : وقال عباداً : وأمرنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم (أن نبيع البر بالشعير والشعير بالبر) حالة كون بيع أحدهما بالآخر (يداً
 بيد) أي : مقابضة حالاً لطمعهما ، وأن نبيع أحدهما بالآخر (كيف شئنا) أي :
 بأي حالة شئناها من التفاضل أو المساواة ؛ لاختلاف جنسهما .

.....

وفي الحديث دليل : على أن البر والشعير جنسان ؛ كما عليه الجمهور ، لا جنس واحد ؛ كما عليه مالك .

قوله : (وعن بيع الورق بالورق ، والذهب بالذهب) هذا إذا كانت خالصة ؛ فإن التفاضل في مبادلتها بجنسها عين الربا ، أما الدراهم والدنانير المغشوشة . . فقد ذكر فقهاء الأمصار أن الغش إن كا مغلوباً . . فلا عبرة به ، فيحرم التفاضل فيه ؛ كما في الذهب والفضة الخالصين ؛ لأنها لا تخلو عن قليل غش عادة ؛ لأنها لا تنطبع إلا مع الغش ، وقد يكون الغش خلقياً ؛ كما في الرديء منها ، فيلحق بها القليل بالرداءة ، فيكون الجيد والرديء سواء .

وأما إذا كان الغالب عليها الغش . . فليس في حكم الدراهم والدنانير الخالصة ؛ فإن بيعت بجنسها متفاضلاً . . جاز عند الأحناف ؛ صرفاً للجنس إلى خلاف الجنس ، فهي في حكم شيئين مختلفي الجنس ؛ كفضة وصفر ، ولكنه صرف حتى يشترط القبض في المجلس ؛ لوجود الفضة من الجانبين ، فإذا شرط القبض في الفضة . . يشترط في الصفر ؛ لأنه لا يتميز منه إلا بالضرر . انتهى من « التكملة » .

وأما الشافعية . . فالعلة عندهم جوهرية الثمن ، فيختص الربا بالذهب والفضة ، فليست الفلوس في حكمهما ؛ فقد صرح علماؤهم بأنه لا ربا في الفلوس ، وإن راجت رواج النقود ، فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً ؛ كما في « نهاية المحتاج » للرملي (٤١٨/٣) و« تحفة المحتاج » لابن حجر المكي مع « حاشيته للشرواني » (٢٧٩/٤) .

وأما المالكية . . فيعتبرون الفلوس كالدراهم والدنانير سواء بسواء مهما كانت مادتها واحدة حتى لو راجت فلوس الجلد . . كان لها حكم الذهب والفضة .

وأما الحنفية . . فالفلوس عندهم عددية ، فليست من الأموال الربوية ، والذي يظهر أن فلوس مملكة واحدة كلها جنس واحد ، والتماثل فيها بالقيمة لا بالوزن والعدد ، وفلوس ممالك مختلفة أجناس مختلفة ؛ كالهلات السعودية ، والبيسات الباكستانية ، فلا يشترط فيها التماثل ؛ لعدم اتحاد الجنس .

وأما الأوراق النقدية التي تسمى نوطاً . . فالمختار فيها أنها بمنزلة الدراهم والدنانير ، فتجب فيها الزكاة إذا بلغت نصاباً بقيمتها من الدراهم أو الدنانير وحال عليها الحول ، وتجري فيها أحكام الربا .

ويجوز فيها التفاضل عند اختلافه ، واختلاف الجنس فيها باختلاف دولتها ؛ كما مر آنفاً ، فلا يجوز صرف أبي عشرة من الريالات السعودية بإحدى عشرة من الريالات المتفرقة ، أو تسع منها ؛ كما يفعله بعض الغشاشين من الصيارفة ؛ لاشتراطه المماثلة بينهما قيمةً .

وأما إذا اختلف جنس الأوراق . . فيجوز فيها التفاضل مع اشتراط التقابض والحلول ؛ كبيع أبي عشرة من الريال السعودي بعشرين من الريالات الأثيوبية مثلاً ؛ لاختلاف الجنس باختلاف دولتها ؛ نظير الذهب بالفضة . انتهى من « الكوكب » .

قوله : (والبر بالبر والشعير بالشعير) دليل على أنهما جنسان مختلفان ؛ كمخالفة التمر للبر ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والثوري وابن علي وفقهاء أهل الحديث ، وذهب مالك والأوزاعي والليث ومعظم علماء المدينة والشام إلى أنهما صنف واحد ، وهو مروى عن عمر وسعيد وغيرهما من السلف ، متمسكين بتقاربهما في المنبت والمحصد والمقصود ؛ لأن كل واحد منهما

.....

في معنى الآخر ، والاختلاف الذي بينهما إنما هو من باب مخالفة جيد الشيء لردئته . انتهى من « المفهم » .

وقد تقدم القول في النقود والقول هنا في الأطعمة ، ولم يختلف في جريان الربا في هذه الأصناف الأربعة المذكورة هنا ، لكن هل تعلق الربا بأسمائها أم بمعانيها ؟

فأهل الظاهر قصره على أسمائها ، فلا يجري الربا عندهم في غير هذه الأصناف الأربعة ، وفقهاء الأمصار من الحجازيين وغيرهم رأوا أن ذلك متعلق بمعانيها ، وتمسكوا في ذلك بما تقدم ، وبأن الدقيق يجري فيه حكم الربا بالاتفاق ، ولا يصدق عليه اسم شيء من تلك الأصناف المذكورة في الحديث .

فإن قيل : دقيق كل صنف منها مردود إلى حبه في حكمه .

قلنا : فهذا اعتراف بأن الحكم لم يتعلق بأسمائها بل بمعانيها ، والله تعالى أعلم .

وقد اختلفوا في تعيين ذلك المعنى : فقال أبو حنيفة : إن علة ذلك كونه مكيلاً أو موزوناً جنساً ، وذهب الشافعي في القديم إلى أن المعنى : هو أنه مأكول مكيل أو موزون جنساً ، وفي الجديد : هو أنه مطعوم جنساً ، وحكي عن ربيعة أن العلة هي كونه جنساً تجب فيه الزكاة ، واختلفت عبارات أصحابنا ، وأحسن ما في ذلك هو كونه مقتاتاً مدخراً للعيش غالباً جنساً ، وليبيان الأرجح من هذه العلل والفروع المبنية عليها علم الخلاف ، وكتب الفروع . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ، ولكن ليس فيه ذكر جمع المنزل بين عبادة ومعاقبة إما في كنيسة وإما في بيعة ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجارات ،

(٦١) - ٢٢١٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ

عُبَيْدٍ ،
.....

باب في الصرف ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع الشعر بالشعر ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب رقم (١٢٤٠) قال : وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة وبلال وأنس .

قال أبو عيسى : حديث عبادة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ؛ لا يرون أن يباع البر بالبر إلا مثلاً بمثل ، والشعر بالشعر إلا مثلاً بمثل ، فإذا اختلف الأصناف .. فلا بأس أن يباع متفاضلاً إذا كان يداً بيد ، وهذا قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ، قال الشافعي : والحجة في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « بيعوا الشعر بالبر كيف شئتم يداً بيد » ، قال أبو عيسى : وقد كره بعض أهل العلم أن تباع الحنطة بالشعر إلا مثلاً بمثل ، وهو قول مالك بن أنس ، والقول الأول أصح .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عمر بن الخطاب .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عمر بن الخطاب بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦١) - ٢٢١٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ

عُبَيْدٍ (بن أبي أمية الكوفي أبو يوسف الطنافسي ، ثقة إلا أن في حديثه عن الثوري ليناً ، من كبار التاسعة ، مات سنة بضع ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ، وَالذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ ، مِثْلًا بِمِثْلِ » .

(حدثنا فضيل بن غزوان) - بفتح المعجمة وسكون الزاي - ابن جرير الضبي مولا هم أبو الفضل الكوفي ، ثقة ، من كبار السابعة ، مات بعد سنة أربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الرحمن (بن أبي نعم) - بضم النون وسكون العين المهملة - البجلي أبي الحكم الكوفي ، صدوق ، من الثالثة ، مات قبل المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الفضة بالفضة) قال السندي : بالنصب ؛ أي : بيعوا الفضة بالفضة ، والأمر للجواز أو للإيجاب بالنظر إلى قيد مثلاً ؛ أي : يجب عليكم مراعاة المماثلة إذا بعتم ، وبالرفع : الفضة تباع بالفضة ، وكذا ما بعده (والذهب بالذهب ، والشعير بالشعير ، والحنطة بالحنطة مثلاً) مقابلاً (بمثل) أي : مثلاً مقابلاً بمماثله ؛ يعني : يشترط التماثل بين العوضين .

فالحديث يدل على وجوب تحقيق المماثلة في بيع الربوي بجنسه ، وذلك لا يكون إلا بمعيار معلوم مقداره بالشرع أو بالعادة وزناً أو كيلاً ، والأولى عند مالك أن تجعل ذهبك في كفة ، ويجعل ذهبه في كفة ، فإذا استوى . . أخذ وأعطى ، وكذلك يكون الكيل واحداً ، ويجوز بصنجة واحدة معلومة المقدار بالعادة أو التحقيق ، ولا يجوز عند مالك والشافعي الصرف ولا في غيره من البيوع أن يتعاملا بمعيار مجهول يتفقان عليه ؛ لجهل كل واحد منهما بما يصير إليه حالة العقد .

(٦٢) - ٢٢١٩ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب المساقاة ، باب
الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع الدرهم
بالدرهم ، وأحمد في « المسند » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عمر بن حدير أبي سعيد الخدري رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٦٢) - ٢٢١٩ - (٤) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني
الكوفي ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(حدثنا عبدة بن سليمان) الكلابي أبو محمد الكوفي ، ثقة ثبت ، من صغار
الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه :
(ع) .

(عن محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، صدوق له
أوهام ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ،
من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي سعيد) الخدري رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْزُقُنَا تَمْرًا مِنْ تَمْرِ الْجَمْعِ ، فَتَسْتَبْدِلُ بِهِ تَمْرًا هُوَ أَطْيَبُ مِنْهُ وَنَزِيدُ فِي السَّعْرِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَصْلُحُ صَاعُ تَمْرٍ بِصَاعَيْنِ ، وَلَا دِرْهَمٌ بِدِرْهَمَيْنِ ، وَالْدِّرْهَمُ بِالْدِّرْهَمِ وَالْدِّينَارُ بِالْدِّينَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا إِلَّا وَزْنًا » .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو سعيد : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يرزقنا تمرًا) أي : يعطينا رزقنا تمرًا (من تمر الجمع) قال السندي : قيل : هو كل لون أي نوع من النخيل ؛ أي : من التمر لا يعرف اسمه ، فهو جمع ، وقيل : الجمع تمر مختلط من أنواع متفرقة وليس مرغوباً فيه ولا يخلط إلا لردائته (فنتسبدل به) أي : نبيع بذلك الجمع الرديء (تمرًا) أي : بتمر (هو أطيب) وأجود (منه) أي : من ذلك الجمع (ونزید) لصاحب الأطيب (في السعر) أي : في سعر أطيبه ؛ أي : نزيد له من تمرنا الجمع في مقابلة تمره الأطيب ، قال السندي : (ونزید في السعر) أي : فيما نعطي من مقابلة الأطيب من الجمع .

(فقال) لنا (رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يصلح) أي : لا يجوز ولا يصح (صاع تمر بصاعين) أي : لا يصح بيع صاع تمر - ولو كان أجود - بصاعين منه - ولو كان أردأ - (ولا) بيع (درهم بدرهمين ، والدراهم) يباع (بالدراهم ، والدینار) يباع (بالدينار) مثلاً بمثل (لا فضل) ولا زيادة ولا مفاضلة (بينهما) أي : بين العوضين ، لا يباع أحدهما بالآخر (إلا) متماثلاً (وزناً) لاتحاد الجنس .

قوله : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : يرزقنا تمرًا من تمر الجمع) أي : يعطي لنا ويقسم التمر الرديء في رزقنا وسهمنا ، وكان هذا العطاء مما يقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم مما أفاء الله عليهم من خيبر ؛

.....

لضيق العيش ، والجمع الخلط - بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام - أي :
المخلوط من التمر من أنواع مختلفة ، وإنما خلط لردائته وهذا الخلط لا
يعد غشاً ؛ لأنه متميز ظاهر ، بخلاف خلط اللبن بالماء ؛ فإنه لا يظهر . انتهى
« قسطلاني » .

وفي الحديث : دليل على أن الذي ارتكب المحذور لجهالة معذور في أحكام
الآخرة ، ولذلك لم يلزمه النبي صلى الله عليه وسلم على فعله السابق ، وإنما أمره
في المستقبل ألا يعود ، ولكنه غير معذور في أحكام الدنيا ، فلا يصح العقد
الباطل أو الفاسد بعذر الجهالة ، ولذلك أمره النبي صلى الله عليه وسلم برد هذا
التمر ، وفسخ البيع فيما سيأتي من طريق أبي نضرة في « صحيح مسلم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب
بيع الخلط من التمر ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل ،
والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع الفضة بالذهب .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٧) - (٧٣٧) - بَابُ مَنْ قَالَ لَا رَبَّ إِلَّا فِي النَّسِئَةِ

(٦٣) - ٢٢٢٠ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : « أَلَدَّزَهُمْ بِالْدِّينَارِ وَالْدِّينَارُ بِالْدِّينَارِ » ،

(٢٧) - (٧٣٧) - (بَابُ مَنْ قَالَ : لَا رَبَّ إِلَّا فِي النَّسِئَةِ)

(٦٣) - ٢٢٢٠ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بن سفيان الجرجرائي أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السمان ثقة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله تعالى عنه .

(قَالَ) أبو هريرة : (سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ) سعد بن مالك الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ومن لطائفه : أن فيه رواية صحابي عن صحابي .

أي : سمعته (يقول : الدرهم) لا يباع إلا (بالدرهم) فقط ؛ لاشتراط المماثلة عند اتحاد الجنس (والدينار) لا يباع إلا (بالدينار) فقط بلا زيادة ، ولا يصح بيع الدرهم بدرهمين ، ولا بيع الدينار بدينارين ؛ والمقصود : المنع من الزيادة في أحد العوضين .

فَقُلْتُ : إِنِّي سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ قَالَ : أَمَا إِنِّي لَقَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ : أَخْبِرْنِي عَنْ هَذَا الَّذِي تَقُولُ فِي الصَّرْفِ : أَشَيْءٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَمْ شَيْءٌ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : مَا وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ » .

قال أبو هريرة : (فقلت) لأبي سعيد : (إني سمعت ابن عباس يقول غير ذلك) أي : غير ما تقوله من جواز الفضل في أحد العوضين ، وإنما الحرمة في النسيئة ، ف (قال) لي أبو سعيد : (أما) أي : انتبه يا أبا هريرة واستمع مني ما أقول (إني لقيت ابن عباس ، فقلت) له : (أخبرني عن) شأن (هذا) الحكم (الذي تقول في الصرف) أي : في بيع النقد بالنقد من جواز المفاضلة بين العوضين عند اتحاد الجنس : (أشيء) أي : هل هذا الحكم الذي تقوله وتفتيه للناس هو شيء (سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أم) هو (شيء وجدته في كتاب الله) تعالى واستنبطته منه ؟ (فقال) لي ابن عباس في جواب سؤالي : أنا (ما وجدته) أي : ما وجدت هذا الحكم (في كتاب الله ، ولا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن أخبرني أسامة بن زيد) بن حارثة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنما الربا) أي : إنما حرمة الربا (في النسيئة) - بوزن الكريمة - أي : في تأخير قبض أحد العوضين .

قال النووي : أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهر هذا الحديث ، ثم قال : قال قوم : إنه منسوخ ، وتأوله آخرون على أن المراد : لا ربا في الأجناس المختلفة إلا في النسيئة ؛ أي : إنما الربا في الأجناس المختلفة في النسيئة ؛ أي : في تأخير أحد العوضين لا في التفاضل .

.....

قال الخطابي : هذا محمول على أن أسامة سمع كلمة من آخر الحديث فحفظها ، فلم يدرك أوله ؛ كان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الجنسين متفاضلاً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ؛ يعني : إذا اختلف الجنسان جاز فيهما التفاضل إذا كانت يدأ بيد ، وإنما يدخلها الربا إذا كانت نسيئة . انتهى من « المبارك » .

والمعنى : إنما الربا في النسيئة لا في الفضل ، والتعريف فيه للعهد ؛ أي : الربا الذي عرف كونه في النقيدين والمطعوم أو المكيل أو الموزون على اختلاف فيه . . ثابت في النسيئة . انتهى « مرقاة » أي : في تأخير أحد العوضين عن العقد لا في المفاضلة فيه .

قوله : (أشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وجدته في كتاب الله عز وجل ؟) قال القرطبي : هو سؤال منكر طالب للدليل ؛ إذ لا دليل على الأحكام إلا الكتاب والسنة . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع الدينار بالدينار نساءً ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة . فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

فصل

في بيان حد الربا وأقسامه وعلمته

والربا : بكسر الراء مع القصر ، ويفتحها مع المد ، ويقال فيه : رما - بالميم

بدل الباء - وهو حينئذ أيضاً بكسر الراء وفتحها مع القصر والمد فيهما ؛ ففيه ثمان لغات ، ويكتب بالألف والواو معاً ؛ كما في المصحف العثماني ؛ نظراً للأصل والبدل معاً ؛ فإن أصله ربو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، وبالياء وحدها في غير خط المصحف ؛ نظراً لإمالة عند بعض القراء ، وإن كان واوياً .

وهو لغة : الزيادة ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ﴾ ^(١) ؛ أي : زادت ونمت ، ويقال : ربا الشيء ؛ إذا زاد ، سواء كانت الزيادة بعقدٍ أو لا ، وسواء كانت في العوضين أو في أحدهما .

وشرعاً : عقد على مقابلة عوض مخصوص بآخر غير معلوم التماثل حالة العقد بمعيار الشرع .

وقولنا : (عقد) خرج به ما إذا لم يكن هناك عقد ؛ كما لو باع معاطاة ، وهو الواقع في أيامنا غالباً ، فلا يكون رباً ، وإن كان حراماً ، لكن أقل من حرمة الربا .
وقولنا : (عوض مخصوص) وهو الجنس الربوي الذي هو النقد والمطعوم ، ودخل في النقد النوط العصري ؛ لأنه بدل عن النقد ، فلا ربا في غيرهما ؛ كنجاس ورمصاص وقماش .

وقولنا : (غير معلوم التماثل) يصدق بمعلوم التفاضل وبمجهول التماثل والتفاضل .

وقولنا : (في معيار الشرع) متعلق بالتماثل ، ومعيار الشرع : هو الكيل في المكيل ؛ كالثمار والحبوب ، والوزن في الموزون ؛ كالنقدين ، والعد في المعدود ، والذرع في المذروع ، ودخل بذلك ما لو كان معلوم التماثل ، لكن في

(١) سورة الحج : (٥) .

.....

غير معيار الشرع ؛ كوزن المكييل وكيل الموزون ؛ فإنه يصدق عليه أنه مجهول التماثل في معيار الشرع ؛ كما هو مبسوط في كتب الفروع .

ولا يكون الربا إلا في الذهب والفضة ؛ لكونهما قيم الأشياء ، وإلا في المطعومات ؛ لكونها مطعوماً ، وهي كل ما يقصد للطعم اقتياتاً ؛ كالبر والشعير والذرة ونحوها ، أو تفكهاً ؛ كالتمر والزبيب والتين ونحوها ، أو تداوياً ؛ كالملح والمصطكى والزنجبيل ونحوها .

ولا فرق بين ما يصلح البدن أو ما يصلح الغذاء ؛ فإن الأغذية تحفظ الصحة ، والأدوية ترد الصحة ، ولا ربا في حب الكتان ودهنه ، ودهن السمك ؛ لأنها لا تقصد للطعم .

والربا من أكبر الكبائر ؛ فإن أكبر الكبائر على الإطلاق : الشرك بالله ، ثم قتل النفس التي حرم الله تعالى قتلها إلا بالحق ، ثم الزنا ، ثم الربا ، ولم يحل في شريعة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ ﴾ ^(١) ؛ أي : في الكتب السابقة ، فهو من الشرائع القديمة ، ولم يؤذن الله تعالى في كتابه بالحرب على شيء سوى آكله ، ولذا قيل : إنه يدل على سوء الخاتمة - والعياذ بالله تعالى - وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه » متفق عليه .

والربا أربعة أقسام : ربا الفضل ؛ وهو بيع الربوي بجنسه مع زيادة في أحد العوضين .

وربا اليد : وهو بيع الربويين ولو مختلفي الجنس مع تأخير القبض لهما أو لأحدهما عن المجلس ، ونسب إلى اليد ؛ لأن القبض يكون بها أصالة .

(١) سورة النساء : (١٦١) .

(٦٤) - ٢٢٢١ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ ، أَنْبَأَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ،

وربا النساء - بفتح النون والمد - وهو بيع الربويين ، ولو مختلفي الجنس مع أجل ، ولو لحظة .

وربا القرض : وهو كل قرض جر نفعاً للمقرض غير نحو رهن ، لكن لا يحرم عند الشافعية إلا إذا شرط في عقده ، ولا يختص بالربويات ، بل يجري في غيرها ؛ كالعروض والحيوانات .

واعلم : أن علة الربا في النقود . . النقدية ؛ أي : كونها قيم الأشياء ، وفي الطعام . . المطعومية ؛ كما مر .

ويشترط لصحة التعاقد على الجنس الربوي نقداً كان أو طعاماً فيما إذا اتحد جنس العوضين ؛ كذهب بذهب ، وبر ببر . . ثلاثة شروط : المماثلة بين العوضين ، والتقابض في المجلس ، والحلول ؛ أي : عدم ذكر الأجل ولو دقيقة ، وفيما إذا اختلف الجنس ؛ كذهب بفضة ، وبر بشعير . . شرطان : التقابض في مجلس العقد ، والحلول ، فلا تشترط المماثلة ؛ لاختلاف الجنس ؛ كما هو مستفاد من الآتية والماضية ومبسوط في كتب الفقه . انتهى من « الكوكب » .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي سعيد بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٦٤) - ٢٢٢١ - (٢) (حدثنا أحمد بن عبدة) بن موسى الضبي أبو عبد الله البصري ، ثقة رمي بالنصب ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(أنبأنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيٍّ الرَّبْعِيِّ ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَأْمُرُ بِالصَّرْفِ ؛
يَعْنِي : ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَيُحَدِّثُ ذَلِكَ عَنْهُ ، ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ ، فَلَقِيْتُهُ
بِمَكَّةَ فَقُلْتُ : إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ رَجَعْتَ قَالَ : نَعَمْ ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ

فقيهه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن سليمان بن علي الربيعي) الأزدي البصري أبي عكاشة ، ثقة ، من
الخامسة . يروي عنه : (م س ق) .

(عن أبي الجوزاء) أوس بن عبد الله الربيعي - بفتح الموحدة - البصري
يرسل كثيراً ، ثقة ، من الثالثة ، مات دون المئة سنة ثلاث وثمانين (٨٣ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(قال) أبو الجوزاء : (سمعته) أي : سمعت ابن عباس (يأمر) الناس
(بالصرف) - بسكون الراء - من باب ضرب ؛ وهو بيع النقود بعضها ببعض ؛
أي : يرخّص فيه بالزيادة في أحد العوضين مع اتحاد الجنس .

قال سليمان بن علي : (يعني) أبو الجوزاء بضمير سمعته : (ابن عباس و)
كان أبو الجوزاء (يحدث ذلك) الصرف ؛ أي : الترخيص فيه بالزيادة مع اتحاد
الجنس (عنه) أي : عن ابن عباس ، قال أبو الجوزاء : (ثم) بعد سماعي ذلك
الصرف منه (بلغني) من بعض الناس (أنه) أي : أن ابن عباس (رجع عن
ذلك) أي : عن الترخيص في الصرف مع الزيادة .

قال أبو الجوزاء : (فلقيته) أي : لقيت ابن عباس (بمكة) المكرمة
(فقلت) له : (إنه) أي : إن الشأن والحال (بلغني أنك) يا ابن عباس
(رجعت) عن الترخيص في الصرف ، قال أبو الجوزاء : (قال) لي ابن عباس :
(نعم) رجعت عن ذلك الترخيص (إنما كان ذلك) الترخيص الواقع مني أولاً

رَأْيَا مِنِّي ، وَهَذَا أَبُو سَعِيدٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّرْفِ .

(رأياً) أي : اجتهداً وظناً واقعاً (مني) لا أصل له من الكتاب والسنة ، ثم قال ابن عباس : (وهذا) الصحابي (أبو سعيد) عطف بيان من المبتدأ أو بدل منه (يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه) صلى الله عليه وسلم (نهى عن الصرف) أي : بيع النقود بعضها ببعض بالزيادة في أحد العوضين مع اتحاد الجنس ، فهو حرام ، فلذلك رجعت عن الترخيص .

والحديث دليل على أنه رجع إلى الجماعات في القول بالحرمة ، لكن ظاهر قوله : (إنما كان ذلك رأياً مني) يخالف الحديث المذكور قبل هذا الحديث ، إلا أن يقال : اعتقاد ظاهر ذلك الحديث ؛ وهو قوله : (إنما الربا في النسيئة) وترك الالتفات إلى تأويل الجمهور له كان رأياً ، ثم رجع عن ذلك إلى تأويل ذلك الحديث بحديث أبي سعيد الخدري ، والله أعلم . انتهى من « السندي » . وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي سعيد .

قوله : (يأمر بالصرف) هو مصدر صرف يصرف صرفاً ؛ من باب ضرب ؛ إذا دفع ذهباً وأخذ فضة أو عكسه ، وحقيقته الشرعية : هي بيع النقود بعضها ببعض (والنساء) - بفتح النون والمد - تأخير قبض العوضين أو أحدهما عن المجلس .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٨) - (٧٣٨) - بَابُ صَرْفِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ

(٦٥) - ٢٢٢٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّثَانِ يَقُولُ : سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» ،

(٢٨) - (٧٣٨) - (بَابُ صَرْفِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ)

(٦٥) - ٢٢٢٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّثَانِ (- بفتح المهملتين والمثلثة - النصرى - بالنون - أبا سعيد المدني ، له رؤية ، مات سنة اثنتين وتسعين (٩٢ هـ) ، وقيل : سنة إحدى وتسعين . يروي عنه : (ع) .

(يقول : سمعت عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (يقول) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذهب) أي : بيع الذهب (بالورق رباً) في جميع الحالات (إلا) في حالة كونه مقولاً فيه من المتعاقدين (هاء وهاء) أي : خذ وخذ ؛ أي : يبدأ بيد ؛ أي : إلا في حالة كونهما متقابضين في مجلس العقد ، و (هاء) فيه لغتان : المد والقصر ، والمد أفصح وأشهر ، والهمزة مفتوحة ، ويجوز كسر الهمزة في المد ؛ نحو : هات ، وسكونها في القصر ؛ وهو اسم فعل أمر بمعنى : خذ ، ويقول به الآخر مثله ، ومعناه : التقابض .

والصرف : هو البيع إذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الأثمان ، سمي به ؛ للحاجة إلى النقل في بدليه من يد إلى يد ، والصرف هو النقل والرد لغةً ، كذا في « الهداية » .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ يَقُولُ : أَلْذَّهَبُ بِالْوَرَقِ أَحْفَظُ .

(٦٥) - ٢٢٢٢ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ،

وقوله : « إلا هاء وهاء » أي : مقبوضين ومأخوذین في المجلس قبل التفرق ؛ بأن يقول أحدهما : خذ هذا ، فيقول الآخر مثله ، و (ها) بالمد والقصر اسم فعل بمعنى : خذ ، والمد أفصح وأشهر ؛ كما مر آنفاً .

قال الخطابي : وأصحاب الحديث يقولون : (ها وها) مقصورين ، والصواب مدهما ونصب الهمزة منهما ؛ وهو من قول الرجل لصاحبه إذا ناوله الشيء : هاك ؛ أي : خذ ، فأسقطوا الكاف منه ، وعوضوه المدة بدلاً من الكاف . انتهى من « العون » .

والحديث من المتفق عليه ، تقدم تخريجه للمؤلف في أول باب الصرف وما لا يجوز متفاضلاً ، وأخرجه مسلم مطولاً .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قال المؤلف محمد بن ماجه رحمه الله تعالى : (قال) لنا شيخنا : (أبو بكر ابن أبي شيبه : سمعت سفيان يقول : الذهب بالورق) أي : يروي لنا بهذا اللفظ (احفظو) ه عني ولا تغيروه ، هكذا في رواية ابن ماجه ، وإنما قال هذا الكلام ؛ لأنه وقع في بعض الرواية : (الذهب بالذهب) ، وفي بعضها : (الذهب بالفضة) ، وفي بعضها : (الورق بالذهب) . انتهى من « العون » .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٦٥) - ٢٢٢٢ - (م) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي مولا هم

أَنْبَأَنَا أَلَلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ قَالَ : أَقْبَلْتُ أَقُولُ : مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ ، فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : أَرْنَا ذَهَبَكَ ، ثُمَّ أَتَيْنَا إِذَا جَاءَ خَازِنُنَا نُعْطِكَ وَرَقَكَ ، فَقَالَ عُمَرُ : كَلَّا وَاللَّهِ ، لَتُعْطِيَنَّ وَرَقَهُ أَوْ لَتَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبُهُ ؛

المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) .
يروى عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ،
ثقة ثبت فقيه مشهور ، من السابعة ، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومئة
(١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن شهاب ، عن مالك بن أوس بن الحدثان ، قال) مالك بن أوس :
(أقبلت) أي : حضرت مجلس عمر بن الخطاب في زمن خلافته ، والحال أنني
(أقول) للناس المجتمعين في مجلس عمر : (من يصطرف) أي : من يصرف
ويبيع لي (الدراهم) التي عنده بالذهب الذي عندي .

(فقال طلحة بن عبيد الله) بن عثمان بن عمرو بن كعب بن تيم بن مرة
التيمي أبو محمد المدني ، أحد العشرة ، وستة الشورى ، وأحد الثمانية الذين
سبقوا إلى الإسلام رضي الله تعالى عنهم أجمعين (وهو) أي : والحال أن طلحة
جالس (عند عمر بن الخطاب : أَرْنَا ذَهَبَكَ) الذي تريد صرفه بالفضة (ثم)
بعدما أبصرتنا ذهبك اصبر حتى يجيء خادمنا ، ف (آتينا إذا جاء خازننا ..
نعطك ورقك) أي : دراهمك التي تريد شراءها بدل الذهب الذي تركته عندنا .

(فقال عمر) بن الخطاب لطلحة : (كلاً) أي : ارتدع وامتنع يا طلحة عما
قلت (والله ؛ لتعطينه) أي : لتعطين مالك بن أوس (ورقه) الذي يريد شراء
منك إن كان عندك (أو لتردن إليه) أي : إلى مالك بن أوس (ذهبه) الذي

فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَلْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ » .
 (٦٦) - ٢٢٢٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّافِعِيُّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ
 الْعَبَّاسِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ ،

أخذت منه (فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الورق) أي : بيع الورق
 (بالذهب رباً) أي : فيه ربا نسيئة في جميع الأحوال (إلا) في حالة كونه مقولاً
 فيه : (هاء) أي : خذ المبيع (وهاء) أي : هات ثمنه .

وسند هذا الحديث من خماسياته ، غرضه بسوقه : بيان متابعة الليث بن
 سعد لسفيان بن عيينة ، وفائدتها : تقوية السند الأول ؛ لأن سفيان ربما يدلّس ،
 وقد تغير حفظه بأخرة ، وهذه الرواية من المتفق عليها أيضاً .
 فالحديث في أعلى درجات الصحة ، وغرضه : بيان المتابعة .
 وكرر المتن ؛ لما بين المتنين من المخالفة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمر بن حدير علي بن أبي طالب رضي الله
 تعالى عنهما ، فقال :

(٦٦) - ٢٢٢٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّافِعِيُّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ
 مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ (المطلبي المكي ابن عم الإمام الشافعي ، صدوق ، من
 العاشرة ، مات سنة سبع أو ثمان وثلاثين ومئتين (٢٣٨ هـ) . يروي عنه :
 (س ق) .

(حدثني أبي) محمد بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي المكي عم
 الإمام الشافعي ، صدوق ، من العاشرة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه العباس بن عثمان بن شافع) المطلبي جد الإمام الشافعي لا يعرف
 حاله ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالْدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا ؛ فَمَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ بِوَرَقٍ .. فَلْيُضْطَرِّفْهَا بِذَهَبٍ ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ بِذَهَبٍ .. فَلْيُضْطَرِّفْهَا بِالْوَرَقِ ، »

(عن عمر بن محمد بن علي بن أبي طالب) مجهول الحال ، من السادسة .
يروى عنه : (ق) .

(عن أبيه) محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبي القاسم ابن الحنفية المدني ، ثقة عالم ، من الثانية ، مات بعد الثمانين . يروي عنه : (ع) .
(عن جده) علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ، قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف ، محمد بن العباس قال فيه ابن حبان في « الثقات » : يروي المقاطيع عن أبيه . انتهى .

وأبوه العباس بن عثمان مجهول ، وعمر بن محمد بن علي لم أر من جرحه ولا من وثقه . انتهى من « البوصيري » .

(قال) علي : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الدينار) يباع (بالدينار والدرهم) يباع (بالدرهم) حالة كونهما (لا فضل) أي : لا تفاضل (بينهما) أي : بين الدينارين ولا بين الدرهمين ؛ (فمن كانت له حاجة بورق .. فليضطرفها) أي : فليصرف تلك الفضة ؛ من الاضطراف ، وكان أصله بالتاء ، فأبدلت التاء بالطاء ؛ أي : فليشتر تلك الفضة التي احتاج إليها (بذهب) في يده إن لم يرض التساوي بين الدرهمين .

(ومن كانت له حاجة بذهب .. فليضطرفها) أي : فليشتر ذلك الذهب الذي احتاج إليه ، والصواب تذكير الضمير ؛ كما فسرناه ، (بالورق) أي : بالفضة التي

في يده إذا لم يرض التساوي بين الدينارين (والصرف) أي : والحال أن صرف الدينار بالدينار ، وكذا الدرهم مقول فيه : (هاء وهاء) أي : خذ المبيع ، وهات ثمنه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث عمر بن الخطاب رواه الأئمة الستة ، ورواه مسلم في « صحيحه » من حديث أبي سعيد ومالك في « الموطأ » من حديث عثمان بن عفان ، ورواه مالك والنسائي من حديث ابن عمر .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ؛ لأن له شاهداً ؛ كما ذكرناه ، وسنده ضعيف ؛ لما قد علمت ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٩) - (٧٣٩) - بَابُ اقْتِضَاءِ الذَّهَبِ مِنَ الْوَرَقِ وَالْوَرَقِ مِنَ الذَّهَبِ

(٦٧) - (٢٢٢٤) - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ وَسُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ ابْنُ ثَعْلَبَةَ الْحِمَايِيُّ قَالُوا : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِيسِيُّ ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ
.....

(٢٩) - (٧٣٩) - (باب اقتضاء الذهب من الورق ، والورق من الذهب)

أي : أخذ الذهب بدل الورق ، وبالعكس .



(٦٧) - (٢٢٢٤) - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ (بن الشهيد الحَبِيبِيُّ أَبُو يَعْقُوبَ البصري الشهيد) ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(وسفيان بن وكيع) بن الجراح الرُّؤَاسِي الكوفي ، كان صدوقاً إلا أنه ابْتُلي بورَّاقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنُصِحَ له فلم يَقْبَلْ ، فسقط حديثه ، من العاشرة . يروي عنه : (ت ق) .

(ومحمد بن عبيد) بن محمد (بن ثعلبة) العامري الكوفي (الحماني) - بكسر المهملة وتشديد الميم - مقبول ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .

(قالوا) أي : قال كل من الثلاثة : (حدثنا عمر بن عبيد) بن أبي أمية (الطنافسي) - بفتح الطاء والنون وبعد الألف فاء مكسورة ثم سين مهملة - الكوفي ، صدوق ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عطاء بن السائب) أبو محمد ، ويقال : أبو السائب الثقفي الكوفي ،

أَوْ سِمَاكَ وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا سِمَاكَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كُنْتُ
أَبِيعُ الْإِبِلَ ، فَكُنْتُ أَخْذُ الذَّهَبَ مِنَ الْفِضَّةِ وَالْفِضَّةَ مِنَ الذَّهَبِ ، وَالْدَّنَانِيرَ مِنَ
الدَّرَاهِمِ

صدوق اختلط ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي
عنه : (خ عم) .

(أو) قال عمر بن عبيد : حدثنا (سمالك) بن حرب بن أوس الذهلي البكري
أبو المغيرة الكوفي ، صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير
بأخرة ، فكان ربما يلحقن ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) .
يروي عنه : (م عم) .

والشك : من عمر بن عبيد ، قال عمر بن عبيد : (ولا أعلمه) أي : ولا أظن
من روى لي هذا الحديث (إلا) أنه كان (سمالك) بن حرب ؛ فقد حدثني
سمالك بن حرب .

(عن سعيد بن جبير) الأسدي مولاهم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة .
يروي عنه : (ع) ، قتل سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن عمر : (كنت أبيع الإبل) وفي رواية أبي داود زيادة :
(بالبيع) بالموحدة ، قال في « فتح الودود » : يريد به : ببيع الغرقد ،
وقيل : بالنقيع ؛ وهو موضع قريب من المدينة ؛ أي : كنت أبيع الإبل
تارةً بالفضة (فكنت آخذ الذهب من الفضة) أي : بدل الفضة (و) تارة
كنت أبيعها بالذهب وآخذ (الفضة من الذهب) أي : بدل الذهب (و)
تارةً أبيعها بالدراهم وآخذ (الدنانير من الدراهم) أي : بدل الدراهم ،

وَالْدَرَاهِمَ مِنَ الدَّنَانِيرِ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « إِذَا أَخَذْتَ أَحَدَهُمَا وَأَعْطَيْتَ الْآخَرَ . . فَلَا تُفَارِقْ صَاحِبَكَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ لِبَسٌ » .

(و) تارة أبيعها بالدنانير وأخذ (الدراهم من الدنانير) أي : بدل الدنانير .

قال ابن عمر : (فسألت النبي صلى الله عليه وسلم) عن حكم ما فعلته (فقال) لي النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا أخذت أحدهما) أي : أحد الذهب والفضة ، أو أحد الدنانير والدراهم من صاحبك (وأعطيت الآخر) منهما له . . (فلا تفارق صاحبك) عن مجلس الاستبدال (و) الحال أن (بينك وبينه لبس) أي : علة ؛ أي : شيء غير مقبوض ؛ كما في « العون » .

قال السندي : قوله : « فلا تفارق صاحبك » أي : يجوز أخذ الدراهم بدل الدنانير ، وبالعكس بشرط التقابض في المجلس ؛ بحيث لا يبقى بينهما شيء غير مقبوض ، قيل : وذلك ؛ لأنه لو استبدل عن الدين شيئاً مؤجلاً . . لا يجوز ؛ لأنه من بيع الكالئ بالكالئ ، وقد نهى عنه ، قلت : وعلى هذا ، لو استبدل بعض الدين وأبقى بعضه على حاله ، ثم استبدل عند قبض البدل . . فينبغي أن يكون جائزاً أيضاً . انتهى منه .

قال الخطابي : واشترط ألا يتفرقا وبينهما شيء ؛ لأن اقتضاء الدراهم من الدنانير صرف ، وعقد الصرف لا يصح إلا بالتقابض .

وقد اختلف الناس في اقتضاء الدراهم من الدنانير : فذهب أكثر أهل العلم إلى جوازه ، ومنع من ذلك أبو سلمة بن عبد الرحمن وابن شبرمة ، وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك إلا بسعر يومه ، ولم يعتبر غيره السعر ، ولم يبالوا كان ذلك بأعلى أو أرخص من سعر اليوم ، والصواب ما ذهب إليه ، وهو منصوص في

.....
الحديث ؛ كما في رواية أبي داوود ؛ حيث قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء » انتهى ، انتهى من « العون » .

وعبارة الترمذي مع شرحه : (عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر قال : كنت أبيع الإبل بالبيع) - بالموحدة - والمراد به : بيع الغرقد ؛ فإنهم يقيمون فيه قبل أن يتخذ مقبرة ، وروي : النقيع - بالنون والقاف - وهو موضع قريب المدينة يستنقع فيه الماء ؛ أي : يجتمع ، كذا في « النهاية » .

(فأبيع بالدنانير) أي : تارة (فأخذ مكانها) أي : مكان الدنانير (الورق) أي : الفضة ، وهو بفتح الواو وكسر الراء وسكونها على المشهور ، ويجوز فتحهما ، وقيل : بكسر الواو : المضروبة منها ، وبفتحها : المال (وأبيع بالورق) أي : تارة أخرى (فقال : لا بأس به بالقيمة) أي : لا بأس أن تأخذ بدل الدنانير الورق وبالعكس بشرط التقابض في المجلس ؛ أي : في مجلس الاستبدال ، وفي « المشكاة » : لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء .

قال ابن الملك : أي : شيء من علة الاستبدال ؛ وهو التقابض في المجلس في بيع النقد بالنقد ، ولو مع اختلاف الجنس . انتهى .

قال الطيبي رحمه الله : فإنما نكره ؛ أي : نكر لفظ شيء وأبهمه ؛ للعلم بالمراد به ، وإن تقابض النقدين في المجلس مما هو مشهور لا يلتبس على كل أحد ، كذا في « المرقاة » .

والضمير المنصوب في قوله : (أن تأخذها) .. راجع إلى أحد النقدين من الدراهم والدنانير على البديل ؛ كما ذكره الطيبي رحمه الله .

.....

قال الشوكاني في « النيل » : فيه دليل على جواز الاستبدال عن الثمن الذي في الذمة بغيره ، وظاهره أنهما غير حاضرين جميعاً ، بل الحاضر أحدهما وهو غير اللازم ، فيدل على أن ما في الذمة كالحاضر . انتهى من « التحفة » .

وقال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر ، وروى داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير عن ابن عمر موقوفاً ، ولكن إذا تعارض الرفع والوقف . . قدم الرفع ؛ لما فيه من زيادة علم ، وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد والحاكم وصححه ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم .

قال في « النيل » : وهو محكي عن عمر وابنه عبد الله والحسن والحكم وطاووس والزهري ومالك والشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد ، وغيرهم .

وروي عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب وأحد قولي الشافعي أنه مكروه ؛ أي : الاستبدال المذكور ، والحديث يرد عليهم .

واختلف الأولون : فمنهم من قال : يشترط أن يكون بسعر يومها ؛ كما وقع في الحديث ، وهو مذهب أحمد ، وقال أبو حنيفة والشافعي : إنه يجوز بسعر يومها وأعلى وأرخص ، وهو خلاف ما في الحديث من قوله : « بسعر يومها » ، وهو أخص من حديث : « إذا اختلفت هذه الأصناف . . فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » فيبنى العام على الخاص . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب في

(٦٧) - ٢٢٢٤ - (م) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ،

اقتضاء الذهب من الورق ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في الصرف ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع الفضة بالذهب وبالعكس .
 ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولكثرة شواهدة ؛ كما بينها ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث ابن عمر هذا ، فقال :

(٦٧) - ٢٢٢٤ - (م) (حدثنا يحيى بن حكيم) المقومى أبو سعيد البصري ، ثقة حافظ عابد مصنف ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا يعقوب بن إسحاق) بن زيد الحضرمي مولا هم أبو محمد المقرئ النحوي ، صدوق ، من صغار التاسعة ، مات سنة خمس ومئتين (٢٠٥ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا حماد بن سلمة) بن دينار البصري أبو سلمة ، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه في آخره ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن سماك بن حرب) بن أوس الذهلي الكوفي ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن سعيد بن جبير) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، قتل قبل المئة سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .

(عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، غرضه : بيان متابعة حماد بن سلمة لعمر بن عبيد في الرواية عن سماك بن حرب ، وفائدتها : تقوية السند الأول ، وساق حماد بن سلمة (نحوه) أي : نحو حديث عمر بن عبيد ؛ أي : قريبه لفظاً ومعنى .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول : حديث ابن عمر ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديثه أيضاً ، ذكره للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٠) - (٧٤٠) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ كَسْرِ الدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ

(٦٨) - ٢٢٢٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالُوا : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَاءٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،
.....

(٣٠) - (٧٤٠) - (باب النهي عن كسر الدراهم والدنانير)

(٦٨) - ٢٢٢٥ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وسويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل ، صدوق في نفسه إلا أنه عمي ، فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(وهارون بن إسحاق) بن محمد بن مالك الهمداني - بسكون الميم - أبو القاسم الكوفي ، صدوق ، من صغار العاشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(قالوا) أي : قال كل من الثلاثة : (حدثنا المعتمر بن سليمان) بن طرخان التيمي البصري ، ثقة ، من كبار التاسعة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقد جاوز الثمانين . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن فضاء) - بفتح الفاء والمعجمة مع المد - الأزدي أبي بحر البصري المعبر للرؤيا ، ضعيف ، من السادسة ، لا يحتج بحديثه . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن أبيه) فضاء - بالمد - ابن خالد الجهضمي البصري ، مجهول ، من الرابعة ؛ كما في هامش « التقريب » ، وفي « التقريب » : من السابعة ، وهو سبق قلم . يروي عنه : (د ت ق) .

عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَسْرِ سِكَّةِ الْمُسْلِمِينَ الْجَائِزَةِ بَيْنَهُمْ إِلَّا مِنْ بَأْسٍ .

(عن علقمة بن عبد الله) بن سنان ، وقيل : اسم جده عمرو أخو بكر بن عبد الله المزني البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) عبد الله بن سنان بن نبیشة بن سلمة المزني والد علقمة ، وقيل : هو عبد الله بن عمرو بن هلال الصحابي الفاضل ، نزل البصرة ، وكان أحد البكائين رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (د ت ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه محمد بن فضاء ، وهو ضعيف ، وأبوه فضاء بن خالد مجهول .

(قال) عبد الله بن سنان : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسر سكة المسلمين) - بكسر السين وتشديد الكاف - قال في « النهاية » : يعني : الدراهم والدنانير المضروبة ، يسمى كل واحد منهما بسكة ؛ لأنه طبع بسكة الحديد . انتهى .

وسكة الحديد : هي الحديد المنقوشة التي تطبع عليها الدراهم والدنانير (الجائزة بينهم) أي : المستعملة عندهم النافقة في معاملتهم (إلا من بأس) أي : إلا لأجل أمر يقتضي كسرها ؛ كردائها ؛ كأن تكون زيوفاً وفلوساً أو شك في صحة نقدها ، قال الخطابي : واختلفوا في علة النهي : فقال بعضهم : إنما كره كسرها ؛ لما فيها من اسم الله سبحانه ، وقال بعضهم : كره من أجل الوضيعة ، وفيه تضييع المال ، وبلغني عن أبي العباس بن سريج أنه قال : كانوا يقرضون الدراهم ويأخذون أطرافها ، فنهوا عنه .

وزعم بعض أهل العلم أنه إنما كره قطعها وكسرها من أجل التدنيق ، وقال

.....
الحسن البصري : لعن الله الدانق وأول من أحدث الدانق . انتهى ملخصاً .

وفي « النيل » : وفي معنى كسر الدراهم : كسر الدنانير والفلوس التي عليها سكة الإمام ، لا سيما إذا كان التعامل بذلك جارياً بين المسلمين كثيراً .

والحكمة في النهي : ما في الكسر من الضرر بإضاعة المال ؛ لما يحصل من النقصان في الدراهم ونحوها إذا كسرت وأبطلت المعاملة بها .

قال ابن رسلان في « شرح السنن » : لو أبطل السلطان المعاملة بالدراهم التي ضربها السلطان الذي قبله ، وأخرج غيرها .. جاز كسر تلك الدراهم التي أبطلت وسبكها ؛ لإخراج الفضة التي فيها ، وقد يحصل في سبكها وكسرها ربح كثير لفاعله . انتهى .

قال الشوكاني : ولا يخفى أن الشارع لم يأذن في الكسر إلا إذا كان بها بأس ومجرد الإبدال لنفع البعض ربما أفضى إلى الضرر بالكثير من الناس ، فالجزم بالجواز من غير تقييد بانتفاء الضرر لا ينبغي . انتهى .

قال أبو العباس بن سريج : إنهم كانوا يقرضون أطراف الدراهم والدنانير بالمقراض ، ويخرجونها عن السعر الذي يأخذونها به ، ويجمعون من تلك القراض شيئاً كثيراً بالسبك ؛ كما هو معهود في المملكة الشامية وغيرها ، وهذه الفعلة هي التي نهى الله تعالى عنها قوم شعيب عليه السلام بقوله : ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾ فقالوا : أنهنانا ﴿ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا ﴾ يعني : الدراهم والدنانير ﴿ مَا شَتَّوْا ﴾^(١) من القرض ، ولم ينتهوا عن ذلك ، فأخذتهم الصيحة . انتهى ، انتهى من « العون » .

(١) سورة هود : (٨٥ - ٨٦) .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داوود في كتاب البيوع ، باب في
كسر الدراهم ، أخرج بسند ابن ماجه .
فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ، فهو ضعيف متناً وسنداً
(٦) (٢٣٤) ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣١) - (٧٤١) - بَابُ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ

(٦٩) - ٢٢٢٦ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَا : حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ أَنَّ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ مَوْلَى لِبْنِي زُهْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ

(٣١) - (٧٤١) - (بَابُ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ)

(٦٩) - ٢٢٢٦ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة مشهور ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(وإسحاق بن سليمان) الرازي أبو يحيى كوفي الأصل ، ثقة فاضل ، من التاسعة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (قالا : حدثنا مالك بن أنس) ثقة إمام مشهور ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن يزيد) المخزومي المدني المقرئ الأعور (مولى الأسود بن سفيان) من شيوخ مالك ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أن زيد) بن عياش - بتحتانية ومعجمة - (أبا عياش) المدني (مولى لبني زهرة) صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(أخبره) أي : أخبر لعبد الله بن يزيد (أنه) أي : أبا عياش (سأل سعد بن أبي وقاص) مالك بن وهيب بن مناف بن زهرة بن كلاب الزهري أبا إسحاق

عَنِ اشْتِرَاءِ الْبَيْضَاءِ بِالسَّلْتِ ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ : أَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟ قَالَ : الْبَيْضَاءُ ،

المدني الصحابي المشهور ، من العشرة المبشرة رضي الله تعالى عنهم ، مات سنة خمس وخمسين (٥٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أي : سأله (عن) حكم (اشتراء البيضاء) أي : الشعير ، قال السندي : البيضاء : الشعير ؛ كما أن السمراء هو البر (بالسلت) هل يجوز أم لا ؟ والسلت : حب بين الحنطة والشعير لا قشر له كقشر الشعير ، فهو كالحنطة في ملاسته ، وكالشعير في طبعه وبرودته ، ولتقارب الشعير والسلت يُعدَّان جنساً واحداً . انتهى من « النهاية » .

كما عدهما الجوهري جنساً واحداً ، فلذلك منع سعيد من بيع أحدهما بالآخر مع فضل أحدهما ، وفسر مالك الفضل بالكثرة في الكيل . انتهى « سندي » ، قال الخطابي : البيضاء : نوع من البر أبيض اللون وفيه رخاوة ، يكون ببلاد مصر ، والسلت : نوع من البر ، وهو أدق منه حباً ، وقال بعضهم : البيضاء : هو الرطيب من السلت ، والأول أعرف ، إلا أن هذا القول أليق بمعنى الحديث ، وعليه يتبيَّن موضعه النسيئة من الرطب بالتمر ، وإذا كان الرطيب منها جنساً واليابس جنساً آخر . . لم يصح النسيئة . انتهى .

وقال في « المجمع » : السلت : ضرب من الشعير أبيض لا قشر له ، وقيل : هو نوع من الحنطة ، والأول أصح ؛ لأن البيضاء هي الحنطة . انتهى .

(فقال له) أي : لأبي عياش (سعدٌ) بن أبي وقاص : (أَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟)

أي : أية واحد من البيضاء والسلت أفضل وأنفع قوتاً ؟ (قال) أبو عياش : فقلت لسعد في جواب سؤاله : (البيضاء) أفضل وأنفع قوتاً من السلت .

فَنَهَانِي عَنْهُ وَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ
اِشْتِرَاءِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ فَقَالَ : « أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ ؟ » ، قَالُوا : نَعَمْ ،
فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ .

قال أبو عياش : (فنهاني) سعد (عنه) أي : عن اشتراء البيضاء بالسلت ؛
لأن أفضلية أحدهما يدل على اختلاف الجنس ، قال أبو عياش : (وقال) سعد
استدلالاً على ما قاله في جوابه لي : (إني سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم سئل عن اشتراء الرطب بالتمر ، فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم
لسائله عن ذلك : (أينقص الرطب) أي : هل ينقص الرطب (إذا يبس ؟) أي :
إذا كان يابساً تمرّاً عن كيل ذلك التمر الذي كان في مقابله .

(قالوا) أي : قال الحاضرون عنده صلى الله عليه وسلم جميعاً في جواب
استفهامه : (نعم) ينقص الرطب إذا يبس عن كيل ذلك التمر (فنهى) رسول الله
صلى الله عليه وسلم (عن ذلك) أي : عن اشتراء الرطب بالتمر ؛ لعدم علم
المماثلة بينهما حالة العقد مع اتحاد الجنس ، وكذلك اشتراء البيضاء ؛ أي :
الرطيب من الشعير بالسلت لا يجوز ؛ لعدم علم المماثلة حالة العقد مع اتحاد
الجنس .

وقال الخطابي : وقد تكلم بعض الناس في إسناده إلى سعد بن أبي وقاص ،
وقال : زيد أبو عياش راويه ضعيف ، ومثل هذا الحديث على أصل الشافعي لا
يجوز أن يحتج به ، وليس الأمر على ما توهمه ، وأبو عياش مولى لبني زهرة
معروف ، وقد ذكره مالك في « الموطأ » ، وهو لا يروي عن رجل متروك الحديث
بوجه ، وهذا من شأن مالك وعادته معلوم . هذا آخر كلامه .

وقد حكى عن بعضهم أنه قال : زيد أبو عياش مجهول ، وكيف يكون مجهولاً
وقد روى عنه اثنان ثقتان ؛ عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، وعمران بن

.....

أبي أنس؟! وهما ممن احتج به مسلم في « صحيحه » ، وقد عرفه أئمة هذا الشأن ، وهذا الإمام مالك رحمه الله تعالى قد أخرج حديثه في « موطئه » مع شدة تحريره في الرجال ونقده وتتبعه لأحوالهم ، والترمذي قد أخرج حديثه وصححه ؛ كما ذكرناه ، وصحح حديثه أيضاً الحاكم أبو عبد الله النيسابوري ، وقد ذكره مسلم بن الحجاج في كتاب « الكنى » ، وذكر أنه سمع من سعد بن أبي وقاص ، وذكره أيضاً الحافظ أبو أحمد الكرابيسي في كتاب « الكنى » ، وذكر أنه سمع من سعد بن أبي وقاص ، وذكره النسائي أيضاً في كتاب « الكنى » ، وما علمت أحداً ضعفه ، والله عز وجل أعلم . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب في التمر بالتمر ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في اشتراء التمر بالرطب ، ومالك في « الموطأ » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٢) - (٧٤٢) - بَابُ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ

(٧٠) - ٢٢٢٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُزَابَنَةِ ، وَالْمُزَابَنَةُ : أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ ثَمَرَ حَائِطِهِ إِنْ كَانَتْ نَخْلًا بِتَمْرٍ كَيْلًا ،

(٣٢) - (٧٤٢) - (باب المزابة والمحاكلة)

وسياتي تفسير المزابة في الحديث ، وأما المحاقلة . : فهي بيع الزرع في سنبله ؛ أي : غير المحصول بالحب الصافي كيلاً ، وسياتي أيضاً في آخر الحديث .



(٧٠) - ٢٢٢٧ - (١) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي مولا هم المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري ، ثقة ثبت إمام مشهور قرين مالك ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن عبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رواته كلهم ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابة) قال

ابن عمر : وقال النبي صلى الله عليه وسلم : (والمزابة : أن يبيع الرجل ثمر

حائطه) أي : بستانه غير المجذوذ بخَرْصِهِ (إن كانت) الثمرة (نخلاً) أي :

رطباً (بتمر) يابس على الأرض حالة كون التمر (كيلاً) أي : مكيلاً بكيل معلوم

وَإِنْ كَانَتْ كَرْمًا أَنْ يَبَّيْعَهُ بَرْبِيبٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَتْ زَرْعًا أَنْ يَبَّيْعَهُ بِكَيْلِ
طَعَامٍ ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ .

(وإن كانت) الثمرة (كرمًا) أي : عنبًا : (أن يبيعه) أي : أن يبيع ثمر حائطه
غير المجذوذ بخرصه (بزبيب) يابس حالة كونه (كيلًا) أي : مكيلاً بكيل
معلوم .

وفسر المحاقلة أيضاً بقوله : (وإن كانت) غلته (زرعًا : أن يبيعه) أي : أن
يبيع الحبوب غير المحصود (بكيل طعام) أي : بطعام وحبوب مصفاة من التبن
كيلًا ؛ أي : مكيلاً بكيل معلوم .

قال ابن عمر : (نهى) رسول الله صلى الله عليه وسلم (عن ذلك) المذكور
(كله) أي : من الثمار والحبوب كلها ؛ لعدم علم المماثلة حالة العقد .

قوله : (أن يبيع الرجل) أو المرأة (ثمر حائطه) - بفتح المثلثة والميم -
والمراد : ثمر النخل (بتمر) بفتح المثناة وسكون الميم (كيلًا) بالنصب على
التمييز ، وليس قيداً ؛ يعني : نهى عن بيع الثمر المخروص على الأشجار بالتمر
المجذوذ المكيل .

قوله : (وإن كانت كرمًا) - بسكون الراء - وهي شجر العنب ، والمراد به
ها هنا : العنب ؛ كما هو المصرح به في بعض روايات مسلم : (أن يبيعه بزبيب
كيلًا) يعني : نهى عن بيع الثمر المخروص على الأشجار بالزبيب المجذوذ
المكيل .

والعلة في النهي عن ذلك : هو الربا ؛ لعدم التساوي .

ولا يعارض هذا الحديث حديث أبي هريرة المذكور في « الصحيحين » في
كتاب الأدب : « لا تسموا العنب الكرم » لأن النهي في حديث أبي هريرة محمول
على التنزيه .

.....

وتسميته في هذا الحديث كرمًا ؛ لبيان الجواز ، قاله الحافظ في « الفتح »
(٣٢٢/٤) وهذا على تقدير أن تفسير المزابنة صادر من النبي صلى الله عليه
وسلم ؛ كما مرت الإشارة إليه آنفًا ، أما على القول بأنه من الصحابي . . فلا
حجة على الجواز ، ويحمل النهي على الحقيقة . انتهى من « الإرشاد » .

والنهي أيضاً عن تسمية العنب كرمًا ؛ لتأكيد تحريم الخمر ؛ لأن في التسمية
به تقريراً لما كانوا يتوهمونه من تكريم شاربها . انتهى من بعض الهوامش .
قال القرطبي : والمراد من الحديث : أن يكون أحدهما بالكيل والآخر
بالجفاف ؛ للجهل بالمقدار في الجنس ، فيدخله الخطر ، وإذا كان هذا ممنوعاً
للجهل من جهة واحدة . . فالجهل من جهتين ؛ كجفاف بجفاف . . أدخل في
المنع وأولى .

وهذا الحديث يشهد للشافعي على تفسيره للمزابنة ؛ فإنه ما ذكر في الحديث
إلا النخل والعنب ، وكلاهما يحرم الربا في نقده ، وألحق بهما ما في معناهما .
وأما مالك . . ففهم أن المنع فيهما إنما كان من حيث الغرر اللاحق في
الجنس الواحد ، فعده لكل جنس وجد فيه ذلك المعنى ، والله تعالى أعلم .
انتهى من « المفهم » .

وهذا الذي ذكره ابن عمر معنى المزابنة شرعاً ، ووزنها مفاعلة ، ولا تكون
إلا بين اثنين .

وأصلها في اللغة : الدفع الشديد ، ومنه وصفت الحرب بالزبون ؛ لشدة الدفع
فيها ، وبه سمي الشرطي زبنًا ؛ لأنه يدفع الناس بعنف وشدة ، ومنه زين الناقة
الإناء عند الحلب ، ولما كان كل من المتبايعين يدفع الآخر في هذه المبايعة
عن حقه . . سميت بذلك ، هذا معنى المزابنة لغةً .

(٧١) - ٢٢٢٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ،
عَنْ أَيُّوبَ ،
.....

وأما معناها شرعاً . . فقد جاء تفسيرها في هذه الأحاديث بالفاظ مختلفة ؛ كما مرت حاصلها عند الشافعي ؛ بيع مجهول بمجهول ، أو معلوم من جنس ما يحرم الربا في نقده ، وخالفه مالك في هذا القيد ، فقال سواء كان مما يحرم الربا في نقده أو لا ، مطعوماً أو غير مطعوم . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع الزرع بالطعام كيلاً ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ، ومالك في « الموطأ » ، في كتاب البيوع ، باب في المزبنة والمحاولة ، وأحمد والدارمي .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث جابر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٧١) - ٢٢٢٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ (الرقاشي - بتخفيف القاف والشين المعجمة - النواء - بنون وواو مشددة وهمز آخره - صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) بن درهم الأزدي البصري ، ثقة ثبت ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أيوب) بن أبي تميمه كيسان السخيتاني العنزي البصري ثقة ثبت ، من

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ .

الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الزبير) المكي محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي ، صدوق ، من

الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وسعيد بن مينا) مولى البختری ابن أبي ذباب الحجازي المكي أو المدني ،

يكنى أبا الوليد ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (خ م د ت ق) .

كلاهما (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة) نهى

تحريم ، والمحاقلة : هي بيع الزرع في سنبله ؛ أي : غير المحصول بالحبِّ

الصافي كيلاً ، والمزابنة : هي بيع الثمر على رؤوس النخل كيلاً ؛ وقد تقدما في

الحديث قبل هذا الحديث .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب البيوع ، باب

النهي عن المحاقلة والمزابنة ، وأبو داود في كتاب البيوع ، باب في المخاربة ،

والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في المخاربة والمعاومة ، والنسائي في

كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الثنيا حتى يعلم .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :

الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر بحديث رافع بن خديج رضي الله

تعالى عنهم ، فقال :

(٧٢) - ٢٢٢٩ - (٣) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ،
عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ
قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ .

(٧٢) - ٢٢٢٩ - (٣) (حدثنا هناد بن السري) - بفتح المهملة وكسر الراء
المخففة - ابن مصعب التميمي أبو السري الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات
سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) ، وله إحدى وتسعون سنة . يروي عنه :
(م عم) .

(حدثنا أبو الأحوص) سلام بن سليم الحنفي مولا هم الكوفي ، ثقة متقن
صاحب حديث ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن طارق بن عبد الرحمن) البجلي الأحمسي الكوفي ، صدوق له أوهام ،
من الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة ، من كبار
التابعين ، من الثانية ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن رافع بن خديج) بن عدي الأنصاري الأوسي الحارثي أبي عبد الله
المدني ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثلاث أو أربع
وسبعين ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) رافع : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة) .

قال السندي : المحاقلة : كراء الأرض للزراعة ، وقد تقدم معناها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع
والإجارات ، باب في التشديد في ذلك ، والنسائي في كتاب البيوع .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٣) - (٧٤٣) - بَابُ بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا

(٧٣) - ٢٢٣٠ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا :
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ
ثَابِتٍ
.....

(٣٣) - (٧٤٣) - (باب بيع العرايا بخرصها تمراً)

أي : باب جواز بيع ثمار النخلات العرية بعد خرصها بقدر مخروصها تمراً .



(٧٣) - ٢٢٣٠ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي
الخطيب ، صدوق مقري ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(ومحمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني التاجر ، صدوق ، من العاشرة ،
مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

كلاهما (قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سالم) بن عبد الله .
(عن أبيه) عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما .

قال ابن عمر : (حدثني زيد بن ثابت) بن الضحاك بن لوذان الأنصاري
الخرزجي أبو سعيد المدني الصحابي المشهور ، كاتب الوحي لرسول الله
صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنه ، قال مسروق : كان من الراسخين
في العلم ، مات سنة خمس أو ثمان وأربعين (٤٨ هـ) ، وقيل : بعد الخمسين .
يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ومن
لطائفه : أن فيه رواية صحابي عن صحابي ، وتابعي عن تابعي .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص (أي : أذن) بيع ثمر (العرايا) الذي لم يجذ عنها بقدر مخروصها تمرأ بعدما نهى عن المزبنة .

قال النووي : العرايا جمع عرية ؛ كقضايا جمع قضية ، والعرية : أن يخرص الخارص ثمر نخلات ، فيقول : هذا الرطب الذي عليها إذا يبس .. يحصل منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً ، فيبيعه لغيره بثلاثة أوسق تمر ، ويتقابضان في المجلس ، فيسلم المشتري التمر ، ويسلم البائع النخل ، وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق .

ولا يجوز فيما زاد عليها ، وفي جوازه في خمسة أوسق قولان للشافعي ؛ أحدهما لا يجوز ، والأصح جوازه للأغنياء والفقراء ، وأنه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار ، وفيه قول ضعيف أنه مختص بالفقراء ، وقول أنه لا يختص بالرطب والعنب . انتهى ، انتهى من « العون » .

قال الخطابي : العرايا مستثناة من جملة النهي عن المزبنة ، ألا تراه يقول : « رخص في بيع العرايا » ؟! والرخصة إنما تقع بعد الحظر والمنع ، وقد قال بذلك أكثر الفقهاء ؛ مالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد .

وامتنع من القول به أصحاب الرأي ، وذهبوا إلى عموم النهي الوارد في تحريم المزبنة ، وفسروا العرية بما لا يليق بمعنى الحديث . انتهى ، انتهى منه .

وقال يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين : العرايا : نخل كانت توهب للمساكين ، فلا يستطيعون أن ينتظروا بها ، رخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من التمر ، كذا في « صحيح البخاري » ، قال الحافظ : هذا وصله الإمام أحمد في حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعاً في العرايا .

.....

قال الحافظ : وصور العرية كثيرة ؛ وهذه إحداها ، قال : منها : أن يقول الرجل لصاحب حائط : بَغْنِي ثَمَرَ نخلات بأعيانها بخرصها من التمر ، فيخرصها ويبيعه ، ويقبض منه التمر ، ويسلم إليه النخلات بالتخلية ، فينتفع برطبها .

ومنها : أن يهبه إياها ويتضرر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب تمراً ، أو لا يحب أكلها رطباً ؛ لاحتياجه إلى التمر ، فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره بتمرٍ يأخذ معجلاً .

ومنها : أن يبيع الرجل ثمر حائطه بعد بدو صلاحه ، ويستثني منه نخلات معلومة يُبْقِيها لنفسه أو لعياله ، وهي التي عفي له عن خرصها في الصدقة .

وسميت عرايا ؛ لأنها أعريت وتركت من أن تخرص في الصدقة ، فرخص لأهل الحاجة الذين لا نَقْدَ لهم وعندهم من تمر قوتهم أن يبتاعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها .

ومنها : أن يُعْري عامل الصدقة لصاحب الحاجة من حائطه بنخلات معلومة لا يخرصها في الصدقة ، وهاتان الصورتان من العرايا لا بيع فيهما .

وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي .

وفي « التحفة » أيضاً : العرايا جمع العرية ؛ وهي عطية ثمر النخل دون الرقبة ، كانت العرب في الجذب يتطوع أهل النخل بذلك على من لا ثمر له ؛ كما يتطوع صاحب الشاة أو الناقة بالمنيحة ؛ وهي عطية اللبن دون الرقبة .

والعرية فعيلة بمعنى فعولة أو فاعلة ، يقال : عرى الرجل - بفتح العين والراء - بالتعدية يعرفها ؛ إذا أفردا عن غيرها ؛ بأن أعطاها لآخر على سبيل المنحة ؛ ليأكل ثمرها وتبقى رقبتها لمعطيها .

ويقال : عريت النخل - بفتح العين وكسر الراء - تعرى ؛ من باب رضي على

(٧٣) - ٢٢٣٠ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ،
.....

أنه قاصر ، فكانها عريت عن حكم أخواتها واستثنيت بالعطية .

واختلف في المراد بها شرعاً : فقال مالك : والعرية : أن يعري الرجل الرجل النخلة ؛ أي : يهبها له أو يهب له ثمرها ، ثم يتأذى بدخوله عليه ، فرخص له أن : يشتري رطبها منه بتمر ؛ كذا نقل البخاري في « صحيحه » عنه . انتهى منه .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع المزبنة ، باب تفسير العرايا ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب بيع العرايا بخرصها تمرأ ، وبيع العرايا بالرطب ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب في العرايا والرخصة في ذلك .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٧٣) - ٢٢٣٠ - (م) (حدثنا محمد بن رُمح) بن المهاجر التجيبي مولاهم المصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن المصري ، عالمها وفقهها ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري المدني أبي سعيد القاضي المدني ،

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا ، قَالَ يَحْيَى : الْعَرِيَّةُ : أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ ثَمَرَ النَّخْلَاتِ بِطَعَامِ أَهْلِهِ رُطْبًا بِخَرْصِهَا تَمْرًا .

ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن عبد الله بن عمر أنه قال : حدثني زيد بن ثابت) بن الضحاك .

وهذا السند من سداسياته ، غرضه : بيان متابعة نافع لسالم في رواية هذا الحديث عن ابن عمر ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص) وأذن ؛ من الإرخاص بمعنى : الترخيص المذكور أولاً (في بيع) ثمر (العرية بخرصها) أي : بقدر مخروصها (تَمْرًا) قال الليث بن سعد بالسند السابق : (قال) لنا شيخنا (يحيى) بن سعيد : شراء (العرية : أن يشتري الرجل ثمر النخلات) أي : رطبها الذي لم يجذ منها (بطعام) أي : لإطعام (أهله) وعياله (رُطْبًا بخرصها تَمْرًا) .

وقوله : (بخرصها تَمْرًا) متعلق بقوله : أن يشتري ؛ أي : أن يشتري ثمر النخلات الرطب بقدر مخروصها من التمر .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٤) - (٧٤٤) - بَابُ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً

(٧٤) - ٢٢٣١ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بَنُ
سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ
جُنْدُبٍ

(٣٤) - (٧٤٤) - (باب الحيوان بالحيوان نسيئة)

(٧٤) - ٢٢٣١ - (١) (حدثنا عبد الله بن سعيد) بن حصين الكندي
أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين
ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا عبدة بن سليمان) الكلابي ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة
سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن سعيد بن أبي عروبة) مهران اليشكري مولاهم أبي النضر البصري ، ثقة
حافظ له تصانيف ، ولكنه كثير التدليس ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، من
السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة مدلس ، من الرابعة ، مات
سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن الحسن) بن أبي الحسن ؛ اسمه يسار الأنصاري مولاهم البصري ، ثقة
فقيه فاضل يرسل ويدلس كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) .
يروى عنه : (ع) ، وفي سماعه من سمرة خلاف .

(عن سمرة بن جندب) بن هلال الفزاري الصحابي المشهور رضي الله تعالى
عنه ، حليف الأنصار ، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين (٥٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة)

- بوزن كريمة منصوب على التمييز - أي : مؤجلاً في الطرفين أو في أحدهما ، وبه قال أبو حنيفة ؛ ترجيحاً للمحرم على ما سيأتي من المبيح ، ومن لا يقول به . . يحمل النسيئة على الطرفين ، كذا في « فتح الودود » .

قال الخطابي : وجهه عندي : أن يكون إنما نهى عما كان منه نسيئة في الطرفين ؛ لأنه يكون من باب بيع الكالئ بالكالئ ، وهو لا يصح بالإجماع ؛ لأنه من بيع المعدوم بالمعدوم .

قوله : « نسيئة » - بفتح النون وكسر السين وفتح الهمزة - قال في « القاموس » : نسأ به البيع وأنسأته ؛ بعته بنسيئة - بالضم - وبَنَسِيَّةً كَأَخْرَةٍ .

وقال في « مجمع البحار » : فيه ثلاث لغات : نسيئة بوزن كريمة ، وبالإدغام ، وبحذف الهمزة وكسر النون . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، قال أبو عيسى : حديث سمرة حديث حسن صحيح ، وسماع الحسن من سمرة صحيح ، هكذا قال علي بن المديني وغيره ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة ، وبه يقول أحمد ، وأخرجه النسائي في كتاب البيوع ، باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة .

وقد رخص بعض أهل العلم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة من أصحاب

.....

النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو قول الشافعى وإسحاق ، وقال الشافعى : وأما قوله : (نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة) . . فهو غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال الخطابى : الحسن عن سمرة مختلف فى اتصاله عند أهل الحديث ، وحكى عن يحيى بن معين أنه قال : الحسن عن سمرة صحيفة ، وقال محمد بن إسماعيل - يعنى : البخارى - : حديث النهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة من طريق عكرمة عن ابن عباس . . رواه الثقات عن ابن عباس موقوفاً ، أو عكرمة عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسل ، قال : وحديث زياد بن جبير عن ابن عمر إنما هو زياد بن جبير عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسل ، وطرق هذا الحديث واهية ليست بالقوية . انتهى كلامه ، انتهى من « العون » .

قلت : وأحاديث النهى وإن كان كل واحد منها لا يخلو عن مقال ، لكنها ثبتت من طريق ثلاثة من الصحابة ؛ سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس ، وبعضها يقوى بعضاً ، فهي أرجح من حديث واحد غير خالٍ من المقال ؛ وهو حديث عبد الله بن عمرو ، ولا سيما وقد صحح الترمذى وابن الجارود حديث سمرة ؛ فإن ذلك مرجح آخر .

وأيضاً قد تقرر فى الأصول أن دليل التحريم أرجح من دليل الإباحة ، وهذا أيضاً مرجح ثالث ، كذا فى « النيل » .

فحديث النهى مرجح على حديث الإباحة ؛ وهو حديث عبد الله بن عمرو بثلاث مرجحات .

فحديث سمرة حديث حسن صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

(٧٥) - ٢٢٣٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ

غِيَاثٍ وَأَبُو خَالِدٍ ،
.....

وأما حديث عبد الله بن عمرو الذي يدل على الإباحة . . فإنه قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبعث جيشاً على إبل كانت عندي ، قال : فحملت الناس عليها حتى نفدت الإبل ، وبقيت بقية من الناس ، قال : فقلت : يا رسول الله ؛ الإبل قد نفدت ، وقد بقيت بقية من الناس لا ظهر لهم ، فقال لي : « ابتع علينا إبلاً بقلائن من إبل الصدقة إلى محلها حتى تُنْفَذَ هذا البعث » قال : وكنت ابتاع البعير بقلوصين وثلاث قلائن من إبل الصدقة حتى نَفَذْتُ ذلك البعث ، فلما جاءت إبل الصدقة . . أداها رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه أحمد وأبو داود .

قال الشوكاني في « النيل » : في إسناده محمد بن إسحاق ، وفيه مقال معروف . انتهى من « تحفة الأحوزي » بتصرف .



ثم استشهد المؤلف لحديث سمرة بحديث جابر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧٥) - ٢٢٣٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ (بن حصين الكندي

الكوفي أبو سعيد الأشج ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حفص بن غياث) بن طلق النخعي الكوفي ، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وأبو خالد) الأحمر سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، صدوق يخطئ ، من

عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا بَأْسَ بِالْحَيَوَانِ وَاحِدًا بِاثْنَيْنِ يَدًا بِيَدٍ » ، وَكَرِهَهُ نَسِيئَةً .

الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (عن حججاج) بن أرطاة بن ثور النخعي الكوفي ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي الزبير) المكي ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من : خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حججاج بن أرطاة ، وهو ضعيف .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا بأس) أي : لا منع (ب) بيع (الحيوان) أي : لا مانع من بيع الحيوان بالحيوان حالة كون الذي يباع (واحداً) يباع (باثنين) فأكثر ؛ كبيع بقلوصين إذا كان البيع (يداً بيد) أي : إذا كان العوضان متقابضين ؛ أي : مقبوضين في مجلس العقد لا مؤجلين جميعاً أو مؤجلاً أحدهما (وكرهه) أي : وكره صلى الله عليه وسلم بيع الحيوان بالحيوان إذا كان بيعهما (نسيئة) أي : مؤجلين جميعاً ، أو مؤجلاً أحدهما ؛ أي : إذا لم يكن بيعهما يداً بيد ، وهذا محل الاستشهاد لحديث سمرة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي ، وقال : حديث جابر حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ؛ أنه لا بأس ببيع بعبدين يداً بيد ، واختلفوا فيه إذا كان نسيئاً ؛ وفي الحديث دليل على جواز

بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً إذا كان يداً بيد ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإنما الخلاف في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ؛ لأن له سنداً صحيحاً روى به الترمذي ، وإن كان سند ابن ماجه ضعيفاً ؛ لما قد علمت ، فدرجته : أنه صحيح المتن ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٥) - (٧٤٥) - بَابُ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ مُتَفَاضِلًا يَدًا بِيَدٍ

(٧٦) - ٢٢٣٣ - (١) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا
الْحُسَيْنُ بْنُ عُزْرَةَ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
مَهْدِيٍّ قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ،
.....

(٣٥) - (٧٤٥) - (باب الحيوان بالحيوان متفاضلاً يداً بيد)

(٧٦) - ٢٢٣٣ - (١) (حدثنا نصر بن علي) بن نصر بن علي بن صهبان
الأزدی (الجهضمي) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين ،
أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا الحسين بن عروة) البصري ، صدوق يهم ، من العاشرة . يروي عنه :
(ق) .

(ح وحدثنا أبو عمر حفص بن عمر) بن عبد العزيز الدوري المقرئ الضرير
الأصغر صاحب الكسائي ، لا بأس به ، من العاشرة ، مات سنة ست أو ثمان
وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان العنبري مولا هم أبو سعيد البصري ،
ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ، قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه ،
من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كل من حسين بن عروة وعبد الرحمن بن مهدي (قالوا : حدثنا حماد بن
سلمة) بن دينار البصري ، ثقة ثبت ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين
ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن ثابت) بن أسلم البناني البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة
بضع وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى صَفِيَّةَ بَسْبَعَةَ أَرْوُسٍ ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : مِنْ دَحِيَّةَ الْكَلْبِيِّ

(عن أنس) بن مالك الأنصاري البصري رضي الله تعالى عنه ، مات سنة اثنتين ، وقيل : ثلاث وتسعين . يروي عنه : (ع) .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى صفية) بنت حبي الإسرائيلية إحدى أمهات المؤمنين رضي الله تعالى عنهما ؛ أي : اشتراها (بسبعة أروُس) أي : أنفس من السبايا (قال عبد الرحمن) بن مهدي ؛ أي : زاد في روايته لفظة : اشتراها (من دحية) بن خليفة بن فروة بن فضالة (الكلبي) الصحابي الشهير رضي الله تعالى عنه ، نزل المزة ، ومات في خلافة معاوية .

وفي قوله : (بسبعة أروُس) دلالة على أن ربا الفضل لا يجري في الحيوان . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٦) - (٧٤٦) - بَابُ التَّغْلِيظِ فِي الرِّبَا

(٧٧) - (٢٢٣٤) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي الصَّلْتِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَتَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي عَلَى قَوْمٍ بَطُونُهُمْ كَالْبُيُوتِ ، فِيهَا

(٣٦) - (٧٤٦) - (باب التغليظ في الربا)

(٧٧) - (٢٢٣٤) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى (الأشيب - بمعجمة ثم تحتانية - أبو علي البغدادي قاضي الموصل وغيرها ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع أو عشر ومئتين (٢١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد) بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري المعروف بعلي بن زيد ابن جدعان ، ضعيف ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي الصلت) مجهول ، من الثالثة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه علي بن زيد ، وهو متفق على ضعفه ، وفيه أيضاً أبو الصلت ، وهو مجهول .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتيت) أي : مررت (ليلة أسري بي) - بالبناء للمجهول - أي : أسري بي من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، ثم عرج بي إلى السماوات ؛ أي : مررت تلك الليلة (على قوم بطونهم) في الكبر والسعة (كالبيوت) والدور الواسعة (فيها) أي : في بطونهم

الْحَيَاتُ تُرَى مِنْ خَارِجِ بَطُونِهِمْ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرَائِيلُ ؟ قَالَ :
هَؤُلَاءِ أَكَلَةُ الرَّبَا .

(٧٨) - ٢٢٣٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
إِدْرِيسَ ،

(الحيات) العظام والشعابين (ترى) - بالبناء للمجهول - أي : ترى وتبصر تلك
الحيات (من خارج بطونهم) في داخلها ؛ لعظمها .

(ف) قال النبي صلى الله عليه وسلم : (قلت) لجبريل عليه السلام : (من
هؤلاء) الذين في بطونهم الحيات (يا جبرائيل ؟) ف (قال) لي جبرائيل :
(هؤلاء) الذين رأيتهم هم (أكلة الربا) - بقصر الهمزة - جمع آكل ؛ نظير
كملة جمع كامل ، يعذبون بتلك الحيات .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛
كما قد علمت آنفاً ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فالحديث ضعيف متناً
وسنداً (٧) (٢٣٥) .



ثم استأنس المؤلف ثانياً للترجمة بحديث آخر لأبي هريرة رضي الله تعالى
عنه ، فقال :

(٧٨) - ٢٢٣٥ - (٢) (حدثنا عبد الله بن سعيد) بن حصين الكندي
أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين
ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الله بن إدريس) بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي - بسكون
الواو - أبو محمد الكوفي ، ثقة فقيه عابد ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وتسعين
ومئة (١٩٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الْرَبَا سَبْعُونَ حُوبًا ، أَيْسَرُهَا أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ» .

(عن أبي معشر) نجيح بن عبد الرحمن السندي - بكسر المهملة وسكون النون - المدني مشهور بكنيته ، ضعيف ، من السادسة ، أسن واختلط ، مات سنة سبعين ومئة (١٧٠ هـ) ، وقيل : اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال . يروي عنه : (عم) .

(عن سعيد) بن أبي سعيد كيسان (المقبري) أبي سعد المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ، مات في حدود الأربعين ومئة (١٤٠ هـ) ، وقيل قبلها ، وقيل بعدها .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا معشر ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الربا سبعون حوباً) بضم الحاء المهملة : الإثم ، ولكن المراد به هنا : سبعون نوعاً من الإثم ، والمراد بذكر العدد : التكثير لا التقييد بخصوص هذا العدد ، وبهذا التأويل يظهر التوفيق بين هذا الحديث وبين الحديث الآتي من قوله : (ثلاثة وسبعون نوعاً) لأن المراد في كل منهما : بيان كثرة أنواعه لا التقييد بخصوص العدد ، فلا معارضة بينهما (أيسرها) أي : أخف تلك الآثام السبعين وأقلها عقوبة . . مثل (أن ينكح الرجل أمه) أي : عقوبة ذلك الأيسر مثل عقوبة وطء الرجل والدته ، والمراد بنكاحها : العقد أو الجماع ، فالحديث يدل على أن الربا أشد عقوبة من الزنا بالأم الذي هو أقبح أنواع الزنا وأشدّها عقوبة .

(٧٩) - ٢٢٣٦ - (٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الصَّيْرَفِيُّ أَبُو حَفْصٍ ،
حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ شُعْبَةَ ،
.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ،
فهو ضعيف متناً وسنداً (٨) (٢٣٦) .

وقد ذكر ابن الجوزي متنه في « الموضوعات » من حديث أبي هريرة أيضاً ،
قاله البوصيري .



ثم استدل المؤلف على الترجمة بحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ،
فقال :

(٧٩) - ٢٢٣٦ - (٣) (حدثنا عمرو بن علي) بن بحر بن كنيز - بنون
وزاي - مكبراً (الصيرفي) بمعنى الصراف ؛ وهو بائع النقد بالنقد ، يجمع على
صيافة (أبو حفص) الفلاس الباهلي البصري ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات
سنة تسع وأربعين ومئتين (٢٤٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) محمد بن إبراهيم (بن أبي عدي) وقد ينسب محمد إلى جده
أبي عدي ، فيقال : محمد ابن أبي عدي ؛ وقيل : هو - أي : أبو عدي - كنية
إبراهيم ؛ أي : كنية والده إبراهيم ، فيكون عطف بيان عنه ، فليس جد محمد ، بل
كنية أبيه ، وقيل : اسم أبي عدي : محمد ، فيكون الراوي محمد بن إبراهيم بن
محمد أبي عدي ، هكذا يفهم من كلامهم ؛ أي : حدثنا محمد بن إبراهيم
أبو عمرو البصري ، ثقة من التاسعة ، تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة ، مات
سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن شعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ، ثقة مشهور إمام أئمة
الجرح والتعديل ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ زُبَيْدٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَلَرَّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ أَبَا » .

(عن زبيد) - بموحدة مصغراً - ابن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب الياامي - بالتحانية - أبي عبد الرحمن الكوفي ، ثقة ثبت عابد ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وعشرين ومئة (١٢٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة ثبت مشهور ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الوداعي أبي عائشة الكوفي ، ثقة فقيه عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الربا ثلاثة وسبعون باباً) أي : نوعاً بالنظر إلى شدتها وخفتها ، قال السيوطي : قال العراقي في « تخريج الإحياء » : المشهور أنه (الرِّبَا) بالباء الموحدة وتصحَّفَ عَلَى الْغَزَالِي (الرِّبَا) بالمشنة التحتانية ، فأورده في باب ذم الجاه ؛ وقال : (والرِّبَا بضع وسبعون باباً ، والشركُ مثلُ ذلك) وهذه الزيادة قد يُستدلُّ بها على أنه (الربا) بالمشنة ؛ لاقتراحه بالشرك .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٨٠) - ٢٢٣٧ - (٤) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : إِنَّ آخِرَ مَا نَزَلَتْ آيَةُ الرَّبِّ ، وَإِنَّ
.....

ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن مسعود بحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨٠) - ٢٢٣٧ - (٤) (حدثنا نصر بن علي) بن نصر الأزدي (الجهضمي) ثقة متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا خالد بن الحارث) بن عبيد بن سليم الهجيمي - مصغراً - أبو عثمان البصري ، ثقة ثبت ، يقال له : خالد الصدق ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ومئة (١٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سعيد) بن أبي عروبة مهران الشكري البصري ، ثقة ثبت ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي أبي الخطاب البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة ، من الثانية ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عمر : (إن آخر ما نزلت) من الآيات القرآنية في الحلال والحرام - والله أعلم - قيل : أراد بذلك ؛ أنَّها محكمةٌ غيرُ منسوخة (آية الربا ، وإن

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُبِضَ وَلَمْ يُفَسِّرْهَا لَنَا فَدَعَوْا الرَّبَّاءَ .
 (٨١) - ٢٢٣٨ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ

رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض (وتوفي) (و) الحال أنه (لم يفسرها لنا)
 تفسيراً جامعاً لتمام الجزئيات مغنياً عن كلفة القياس ، وإلا . . فالتفسير قد جاء ،
 ومراده : أنه لا بد في باب الربا من الاحتياط (فدعوا) أي : فاتركوا أكل الربا
 بجميع أنواعها في النقود والمطعومات من ربا النسيئة والمفاضلة ؛ أي : دعوا
 (الربا) الصريح (و) دعوا (الرية) أي : دعوا كل ما شككتم أنه من الربا .
 والرية - بكسر الراء بعدها مثناة ساكنة ثم موحدة - في « الصحاح » : الريب :
 الشك ، والاسم الرية - بالكسر - وهي التهمة ، والمراد : أن ما اشتبه فيه الأمر
 ينبغي تركه تورعاً في هذا الباب ، والله أعلم بالصواب . انتهى « سندي » .
 وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
 وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن مسعود .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن مسعود بحديث آخر له رضي الله
 تعالى عنه ، فقال :

(٨١) - ٢٢٣٨ - (٥) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدى البصري
 أبو بكر بن دار ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) .
 يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة
 ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شعبة ، حدثنا سماك بن حرب) بن أوس بن خالد الهذلي البكري

قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبَهُ .

الكوفي ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(قال) سماك : (سمعت عبد الرحمن بن عبد الله) بن مسعود الهذلي الكوفي ، ثقة ، من صغار الثانية ، مات سنة تسع وسبعين (٧٩ هـ) ، وقد سمع من أبيه لكن شيئاً يسيراً . يروي عنه : (ع) .
حالة كونه (يحدث عن) عن والده (عبد الله بن مسعود) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن آكل الربا) أي : أخذه ولو لم يأكل ، وإنما خص بالأكل ؛ لأنه أعظم أنواع الانتفاع ؛ كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ ^(١) ، (وموكله) أي : معطيه لمن يأخذه ، وإن لم يأكل منه ؛ نظراً إلى أن الأكل هو الأغلب أو الأعظم ؛ كما مر آنفاً . انتهى « مرقاة » .
وفي معنى المعطي : المعين عليه ؛ يعني : الذي يؤدي الربا إلى غيره ؛ فإثم عقد الربا والتعامل به سواء في كل من الآخذ والمعطي ، ثم أخذ الربا أشد من الإعطاء ؛ لما فيه من التمتع بالحرام ، ولهذا جاز إعطاؤه عند الضرورة الشديدة ؛ كما في « شرح الأشباه والنظائر » للحموي وغيره .

(و) لعن (شاهديه) أي : الشاهدين على عقد الربا ، والمراد : من يتحمل الشهادة على عقد الربا وإن لم يؤدها ، وفي معناهما : من حضره فأقره (و) لعن (كاتبه) أي : كاتب وثيقة عقد الربا ؛ لأن كتابة عقد الربا إعانة عليه ، ومن هنا

(١) سورة النساء : (١٠) .

.....

ظهر أن التوظيف في البنوك الربوية لا يجوز ، فإن كان عمل الموظف في البنك مما يعين على الربا ؛ كالكتابة أو الحساب . . فذلك حرام لوجهين ؛ الأول : الإعانة على المعصية ، والثاني : أخذ الأجرة من المال الحرام ؛ فإن معظم دخل البنوك حرام مستجلب بالربا .

وأما إذا كان العمل لا علاقة له بالربا . . فإنه للوجه الثاني فحسب ، فإذا وجد بنك معظم دخله حلال . . جاز فيه التوظيف للنوع الثاني من الأعمال ، والله أعلم .

قال القرطبي : وإنما سوى بين هؤلاء الأربعة في اللعنة ؛ لأنه لا يحصل عقد الربا إلا بمجموعهم ، ويجب على السلطان إذا وقع له أحد من هؤلاء أن يغلظ العقوبة عليهم في أبدانهم بالضرب والإهانة ، وبإتلاف مال الربا عليهم بالصدقة ؛ كما يفعل المسلم إذا أجر نفسه في عمل الخمر ؛ فإنه يتصدق بالأجرة وبثمن الخمر إذا باعها المسلم ، ويدل على صحة ما ذكرناه قوله تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾^(١) ؛ أي : يفسخ عقده ويرفع بركته ، وتتمام المحق بإتلاف ماله . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب المساقاة ، باب لعن آكل الربا ومؤكله ، والترمذي في كتاب البيوع ، قال : وفي الباب عن عمر وعلي وجابر وأبي جحيفة ، قال أبو عيسى : حديث عبد الله حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب إحلال المطلقة وما فيه من التغليب .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



(١) سورة البقرة : (٢٧٦) .

(٨٢) - ٢٢٣٩ - (٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
أَبْنُ عَلِيَّةَ ، حَدَّثَنَا دَاوُودُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي خَيْرَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
.....

ثم استأنس المؤلف ثالثاً لحديث عبد الله بحديث أبي هريرة رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٨٢) - ٢٢٣٩ - (٦) (حدثنا عبد الله بن سعيد) بن حصين الكندي
الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(حدثنا إسماعيل) بن إبراهيم بن مقسم الأسدي البصري المعروف
بـ (ابن عليّة) اسم أمه ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة
(١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا داوود بن أبي هند) دينار بن عذافر القشيري مولاهم أبو بكر
البصري ، ثقة متقن كان يهمل بأخرة ، من الخامسة ، مات سنة أربعين ومئة
(١٤٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

(عن سعيد بن أبي خيرة) - بفتح المعجمة بعدها تحتانية ساكنة - البصري ،
مقبول ، من السادسة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه
فاضل مشهور ، رأس أهل الطبقة الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن الحسن لم يسمع من
أبي هريرة ، فالسند منقطع .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا ، فَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ . . أَصَابَهُ مِنْ غُبَارِهِ » .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) : والله (ليأتين على الناس زمان لا يبقى منهم أحد إلا أكل الربا) أي : أخذه (فمن لم يأكل) الربا ولم يأخذه . . (أصابه) أي : وصل إليه شيء (من غباره) وآثاره وبقاياه من نحو جيرانه أو صديقه أو قريبه بسبب العزومة أو الضيافة أو الوليمة مثلاً .

قوله : « إلا أكل الربا » ، وقال القاري : بصيغة اسم الفاعل أو الماضي ، وعلى صيغة اسم الفاعل نسخة لابن ماجه ، فعلى هذه النسخة يصح فيما بَعْدَ (إِلَّا) نَصْبُهُ عَلَى الاستثناء ، ورفعُهُ عَلَى الإبدال من المستثنى منه ؛ لأن الاستثناء من المنفي التام ، وهذه النسخة هي الصواب ، وفي نسخ أخرى لابن ماجه ورواية أبي داود بصيغة الفعل الماضي : (إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا) ، وعلى هذه النسخة فالمستثنى من أعم الأوصاف ؛ والتقدير : لا يبقى أحد موصوفاً بصفة من الأوصاف إلا موصوفاً بصفة أَكَلَ الرَّبَا ، فهذا كناية عن انتشار الربا في الناس في آخر الزمان ؛ كهذا العصر الفاسد ؛ بحيث إنه يأكله كل أحد (فمن لم يأكل) . . ويأخذه بنفسه بعقد الربا . . (أصابه) أي : وصل إليه (شيء من غباره) أي : من غبار الربا وآثاره ، وفي رواية أبي داود : (من بخاره) والمعنى واحد ؛ أي : يصل إليه أثره ؛ بأن يكون شاهداً في عقد الربا ، أو كاتباً ، أو آكلاً من ضيافة ، أو هَدِيَّةً .

والمعنى : أنه لو فرض أن أحداً سلم من حقيقته . . لم يسلم من آثاره وإن قلَّتْ جداً ، قاله القاري . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجارت ،

(٨٣) - ٢٢٤٠ - (٧) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ
عَوْنٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ،
.....

باب في اجتناب الشبهات ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب اجتناب الشبهات في
الكسب ، ولكن روي أيضاً بهذا السند المنقطع عن أبي هريرة .
فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (٩) (٢٣٧) ؛ لضعف سنده ؛ كما مر
آنفاً ، وغرضه : الاستئناس به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث ابن مسعود بحديث آخر له رضي الله
تعالى عنه ، فقال :

(٨٣) - ٢٢٤٠ - (٧) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ (بن عبد الله بن الزبرقان
البغدادي ، أبو محمد بن أبي طالب أخو يحيى ، أصله من واسط ، صدوق ،
من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه :
(ق) .

(حَدَّثَنَا عمرو بن عون) بن أوس الواسطي أبو عثمان البزار البصري ، ثقة
ثبت ، من العاشرة ، مات سنة خمس وعشرين ومئتين (٢٢٥ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حَدَّثَنَا يحيى) بن زكريا (بن أبي زائدة) خالد بن ميمون الهمداني الوادعي
أبو سعيد الكوفي ، ثقة متقن ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين
ومئة (١٨٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو يوسف الكوفي ،
ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه :
(ع) .

عَنْ رُكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ عَمِيلَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنَ الرَّبَا . . إِلَّا كَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِ إِلَى قَلَّةٍ » .

(عن ركين) - مصغراً بالراء - وفي بعض النسخ دكين ، وهو خطأ المطابع (ابن الربيع بن عميلة) - مكبراً - الفزاري أبو الربيع الكوفي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) الربيع بن عميلة - بفتح المهملة مكبراً - الكوفي ، ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (م عم) .

(عن ابن مسعود) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما أحد أكثر من) أكل (الربا . . إلا كان) أي : صار (عاقبة أمره إلى قلة) وفقير ؛ كما قال تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزَيِّدُ الصَّدَقَاتِ ﴾ ^(١) .

قال السندي : أي : أكثر ماله وجمعه من الربا .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وفي « الزوائد » : إسناده صحيح ؛ لأن رجاله ثقات ؛ لأن العباس بن جعفر وثقه ابن أبي حاتم وابن المديني ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم ، لكن رواه الإمام أحمد في « مسنده » من حديث ابن مسعود أيضاً ، والحاكم في كتاب الرقاق ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في « مسنده » من طريق شريك عن الركين بإسناده ومثله سواء ،

(١) سورة البقرة : (٢٧٦) .

.....

وأبو يعلى الموصلي ؛ حدثنا بشر بن الوليد ، حدثنا شريك عن الركين بن الربيع عن أبيه .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : سبعة أحاديث :
واحد للاستدلال ، وثلاثة للاستشهاد ، وثلاثة للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٧) - (٧٤٧) - بَابُ السَّلَفِ فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ وَوَزْنِ مَعْلُومٍ
إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ

.....

(٣٧) - (٧٤٧) - بَابُ السَّلَفِ فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ وَوَزْنِ مَعْلُومٍ
إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ

والسلف - بفتحيتين - كالسلم وزناً ومعنى ، قال الجزري في « النهاية » :
السلم : هو أن تعطي ذهباً أو فضة في سلعة معلومة إلى أجل معلوم ، فكأنك قد
أَسَلَمْتَ الثمنَ إلى صاحب السلعة وَسَلَّمْتَهُ إليه . انتهى .
فالثمن المعجل يسمى رأس المال ، والمبيع المؤجل هو المسلم فيه ،
ومعطي الثمن يسمى المسلم - بكسر اللام - وصاحب المبيع يسمى المسلم
إليه - بفتحها - وقيل : في تعريف السلم عند الفقهاء : هو بيع شيء موصوف في
الذمة بثمن حال .

وأركانها خمسة :

- ١ - المسلم - بكسر اللام - .
- ٢ - والمسلم - بفتحها - وهو رأس مال السلم .
- ٣ - والمسلم فيه - بفتحها أيضاً - .
- ٤ - والمسلم إليه - بفتحها أيضاً - .
- ٥ - وصيغة .

والقياس يأبى عن جواز هذا العقد ؛ لأنه داخل في بيع ما ليس عنده ، إلا أنه
جُوزَ ؛ لورود الأحاديث الصحيحة بذلك ، وآية المداينة في سورة البقرة دالة على

(٨٤) - ٢٢٤١ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ

جوازه ؛ كما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما . انتهى من « التحفة »
بزيادة ؛ وهو الحديث المذكور في صدر الباب .



(٨٤) - ٢٢٤١ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن) عبد الله (بن أبي نجيح) يسار المكي أبو يسار الثقفي مولا هم ، ثقة رمي بالقدر وربما دلس ، من السادسة مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن كثير) الداري المكي أبي معبد القارئ أحد الأئمة ، صدوق ، من السادسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي المنهال) المكي نزيلها عبد الرحمن بن مطعم البنانى - بضم الموحدة ونونين الأولى مخففة - البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عباس : (قدم النبي صلى الله عليه وسلم) من مكة - كما في رواية مسلم - إلى المدينة المنورة مهاجراً إليها (وهم) أي : والحال أن أهل المدينة (يسلفون) من الإسلاف ؛ وهو إعطاء الثمن في مبيع إلى مدة ؛ أي :

فِي التَّمْرِ السَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ فَقَالَ : « مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ . . فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ » .

يعطون الثمن في الحال ، ويأخذون السلعة في المال ؛ أي : وهم يسلمون الدراهم مثلاً (في التمر) مؤجلاً (السنتين والثلاث) أي : مؤجلاً تسليمه للسلم إلى سنة أو إلى سنتين أو إلى ثلاث ، وقد سبق آنفاً أن السلف والسلم - بفتحيتين - فيهما متحدان لفظاً ومعنى .

وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق ، والسلم لغة أهل الحجاز ؛ وهما لغة : التسليم والتعجيل ؛ لما فيه من تعجيل رأس المال في مجلس العقد ، وشرعاً : بيع أجل بعاجل ، وعرفه بعضهم : بأنه بيع موصوف ملتزم في الذمة مؤجلاً بأجل معلوم ، واتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكى عن ابن المسيب ، كذا في « فتح الباري » .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من أسلف) أي : من أراد أن يعقد عقد السلم (في تمر) مثلاً . . (فليسلف) أي : فليسلم (في كيل معلوم) إن كان المسلم فيه من المكيل ؛ كالتمر والزبيب والحبوب (ووزن معلوم) إن كان من الموزون ؛ كالنقدين وما كبر من الثمار على تمر ؛ كالبرتقال والتفاح مؤجلاً تسليمه (إلى أجل معلوم) والواو في قوله : « ووزن معلوم » بمعنى : (أو) ، وإلا . . فيلزم الجمع في السلم الواحد بين الكيل والوزن ، وليس كذلك بالإجماع . انتهى من « المبارك » .

وفي هذه دلالة على وجوب الكيل أو الوزن وتعيين الأجل في المكيل والموزون ، وأن جهالة أحدهما مفسدة للبيع ، قال النووي في « شرح مسلم » : فيه جواز السلم ، وأنه يشترط أن يكون قدره معلوماً بكيل أو وزن أو غيرهما مما يضبط به ، فإن كان مذكوراً ؛ كالثوب . . اشترط ذكر ذرات

معلومة ، وإن كان معدوداً ؛ كالحيوان .. اشترط ذكر عدد معلوم .

ومعنى الحديث : أنه إن أسلم في مكيل .. فليكن كيله معلوماً ، وإن كان موزوناً .. فليكن وزنه معلوماً ، وإن كان مؤجلاً .. فليكن أجله معلوماً ، ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم مؤجلاً ، بل يجوز حالاً ؛ لأنه إذا جاز مؤجلاً مع الغرر .. فجواز الحال أولى ؛ لأنه أبعد من الغرر ، وليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل ، بل معناه : إن كان أجل .. فليكن معلوماً .

وقد اختلف العلماء في جواز السلم الحال مع إجماعهم على جواز المؤجل : فَجَوَّزَ الحالَّ الشافعيُّ وآخرون ، ومنَعَهُ مالك وأبو حنيفة وآخرون ، وأجمعوا على اشتراط وصفه بما يضبطه به . انتهى كلام النووي ، انتهى من « تحفة الأحوذى » . وقوله : « في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم » استدل به ابن حزم في « المحلى » (١٠٦/٩) على أن السلم لا يجوز إلا في المكيلات أو الموزونات . وقال جمهور الفقهاء : إنه يجوز في المذروعات والمعدودات المتقاربة أيضاً بشرط تعيين الذرع أو العدد ؛ لأن خصوصية الكيل أو الوزن لا دخل لهما في جواز السلم ، وإنما المجوز هو كون المسلم فيه معلوماً ، وهو متحقق في المذروعات والمعدودات المتقاربة .

فإن قيل : إن السلم إنما شرع على خلاف القياس ، فلا يُقَاسُ عليه غيره .

فالجواب : أن جواز السلم في المذروعات لا يحتاج فيه إلى قياس واجتهاد ، وإنما ثَبَّتَ بدلالة النص في حديث الباب ؛ للقطع بأنَّ سببَ شرعيته هو الحاجةُ الماسَّةُ إلى أخذ العاجل بالآجل ، وهي ثابتة من البرَّازين في المذروع ؛ كما في أصحاب المكيلات والموزونات ، يفهمُ ذلك كُلُّ من سمع سبب المشروعية المنقولَ في أثناء الأحاديث ، سواء كان له رتبة الاجتهاد أو لم يكن ، فلذا كان

(٨٥) - ٢٢٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا

الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ،
.....

ثبوت السلم في المذروعات بدلالة النصوص المتضمنة للسبب ، كذا حققه
الحافظ في « الفتح » . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب السلم ، باب
السلم في وزن معلوم ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب السلم ، وأبو داود
في كتاب البيوع والإجارت ، باب في السلف في الطعام والتمر ، والترمذي في
كتاب البيوع ، باب ما جاء في السلف في الطعام والتمر ، قال أبو عيسى : حديث
ابن عباس حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ؛ أجازوا السلم في الطعام والثياب وغير ذلك
مما يعرف حده وصفته .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث عبد الله بن سلام رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٨٥) - ٢٢٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ (المدني نزيل
مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين
ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولاهم الدمشقي ، ثقة لكنه كثير التدليس
والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة
(١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ :
إِنَّ بَنِي فَلَانٍ أَسْلَمُوا لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ ، وَإِنَّهُمْ قَدْ جَاعُوا فَأَخَافُ أَنْ يَزْتَدُّوا ،
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ عِنْدَهُ ؟ » ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ :
عِنْدِي كَذَا وَكَذَا لِشَيْءٍ

(عن محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام) ومنهم من زاد بين
حمزة ويوسف محمداً ، صدوق ، من السادسة ، وثقه ابن حبان . يروي عنه : (ق) .
(عن أبيه) حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام ، مقبول ، من السابعة .
يروي عنه : (ق) .

(عن جده عبد الله بن سلام) الإسرائيلي أبي يوسف حليف بني الخزرج ،
الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه له أحاديث وفضل ، مات بالمدينة سنة
ثلاث وأربعين (٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ، ولا يقدر فيه الوليد بن
مسلم ؛ لأنه وإن كان مدلساً .. فتدليسه عن الثقات غالباً ؛ كالأوزاعي .

(قال) عبد الله بن سلام : (جاء رجل) من المسلمين ، ولم أر من ذكر اسمه
(إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال) ذلك الرجل : (إن بني فلان) لم أر من
عينهم ؛ يعني : من الأنصار (أسلموا) أي : أسلفوا دنائيرهم في الثمار (لقوم
من اليهود) لبيعوا لهم ثمارهم (وإنهم) أي : والحال إن بني فلان (قد جاعوا)
أي : أخذهم الجوع والفقر (فأخاف) أنا على بني فلان الذين أسلفوا إلى اليهود
(أن يرتدوا) عن دينهم دين الإسلام بسبب مصادقة اليهود ومصاحبتهم .

(فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من عنده) تلك الدنانير التي أسلفوها
في الثمار ؟ (فقال رجل من اليهود : عندي كذا وكذا) كناية (لشيء) أي : عن

قَدْ سَمَّاهُ ، أَرَاهُ قَالَ : ثَلَاثُ مِئَةِ دِينَارٍ بِسَعْرِ كَذَا وَكَذَا مِنْ حَائِطِ بَنِي فُلَانٍ ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « بِسَعْرِ كَذَا وَكَذَا إِلَى أَجَلٍ كَذَا وَكَذَا ،
وَلَيْسَ مِنْ حَائِطِ بَنِي فُلَانٍ » .

شيء (قد سمَّاه) أي : قد سمى وعيَّن ذلك الرجل اليهودي ، قال عبد الله بن
سلام : (أَرَاهُ) أي : أَظُنُّ ذلك الرجل اليهودي (قال) في تعيين ما عنده من
رأس مال سلمهم إليه : عندي (ثلاث مئة دينار) من رأس مال سلمهم إليَّ
(بسعر) أي : في تحصيل ثمر سعره ؛ أي : قيمته (كذا وكذا) كائن ذلك
الثمر (من) ثمر (حائط) وبستان (بني فلان) يعني : قومًا من اليهود أو
غيرهم .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) : لا حرج ولا بأس في سلمهم إن
كان سلمهم (بسعر كذا وكذا) أي : في ثمر سعره كذا وكذا مؤجلاً تسليمه (إلى
أجل كذا وكذا) أي : إلى أجل معلوم (وليس) أي : والحال أنه ليس ذلك الثمر
مقيداً بكونه (من) خصوص ثمر (حائط) وبستان (بني فلان) لخروجه حينئذ
من كونه ملتزماً في الذمة .

قوله : (إلى أجل كذا وكذا) فيه إشعار بأن الأجل لا بد من تعيينه ، وكذا
أشعر بقوله : (وليس من حائط بني فلان) بأنه لا ينبغي تعيين أنه من ثمرة
البستان الفلاني أو النخل الفلاني ؛ إذ قد لا يثمر ذلك البستان في تلك السنة ،
فيحصل الإشكال والتخاصم بينهم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ،
أو صحيح بما قبله وإن كان سنده حسناً ، وعلى كل فغرضه بسوقه : الاستشهاد
به لحديث ابن عباس .



(٨٦) - ٢٢٤٣ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : يَحْيَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي الْمَجَالِدِ ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : عَنْ ابْنِ أَبِي الْمَجَالِدِ
.....

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس بحديث عبد الله بن أبي أوفى
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٨٦) - ٢٢٤٣ - (٣) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي البصري ،
ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ القطان التميمي البصري ، ثقة متقن من
أئمة الجرح والتعديل ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(وعبد الرحمن بن مهدي) بن حسان الأزدي البصري ، ثقة ، من التاسعة ،
مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (قالا : حدثنا شعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ، ثقة
متقن إمام أئمة الجرح والتعديل ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(قال يحيى) القطان في روايته عن شعبة : حدثنا شعبة ، (عن عبد الله بن
أبي المجالد) بتصريح اسم ابن أبي المجالد - بالجيم - مولى عبد الله بن
أبي أوفى ، ويقال : اسم أبي المجالد محمد ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه :
(خ د س ق) .

(وقال عبد الرحمن) بن مهدي : (عن ابن أبي المجالد) بلا تصريح باسمه
عبد الله .

قَالَ : اُمْتَرَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ وَأَبُو بُزْدَةَ فِي السَّلَامِ ، فَأَرْسَلُونِي إِلَى
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(قال) عبد الله بن أبي المجالد : (امترى) وتنازع واختلف (عبد الله بن
شداد) بن الهاد الليثي أبو الوليد المدني ، ولد على عهد النبي صلى الله عليه
وسلم ، وذكره العجلي من كبار التابعين الثقات ، وكان معدوداً في الفقهاء ، مات
بالكوفة مقتولاً سنة إحدى وثمانين (٨١ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .
(وأبو بردة) بن أبي موسى الأشعري ، وفي بعض النسخ : (وأبو برزة)
- بفتح أوله وبالزاي - الأسلمي نضلة بن عبيد الصحابي المشهور بكنيته ، أسلم
قبل الفتح ، وغزا سبع غزوات ، ثم نزل البصرة وغزا خراسان ، ومات بها سنة
خمس وستين (٦٥ هـ) على الصحيح رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ع) .
والصواب الأول ، كما في البخاري وغيره .

أي : اختلفا (في) جواز (السلم) إلى من ليس عنده المسلم فيه في تلك
الحالة هل يجوز أم لا ؟

(فأرسلوني) أرسلاني هما ومن معهما (إلى عبد الله بن أبي أوفى)
علقمة بن الحارث الأسلمي الصحابي المشهور ، شهد الحديبية ، وعمر بعد
النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) وهو آخر من مات
بالكوفة من الصحابة . يروي عنه : (ع) ، قال ابن أبي المجالد : (فسألته) أي :
فسألت ابن أبي أوفى عن حكم السلم هل يجوز أم لا ؟

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(فقال) ابن أبي أوفى : (كنا) معاشر الصحابة (نسلم) أي : نسلف
(على) أي : في (عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن حياته

وَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فِي الْحَنْظَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ وَالتَّمْرِ عِنْدَ قَوْمٍ مَا عِنْدَهُمْ ، فَسَأَلْتُ ابْنَ أَبْزَى فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ .

(و) في (عهد أبي بكر) الصديق (وعمر) بن الخطاب ؛ أي : نسلم (في) حبوب (الحنطة والشعير و) ثمار (الزبيب والتمر) أي : نسلم رأس مال السلم (عند قوم) أي : إلى قوم ، والحال أنه (ما عندهم) أصلاً الحنطة والشعير والزبيب ؛ أي : ليس عندهم أصل من أصول الحنطة والشعير والتمر والزبيب . وفي رواية عند أهل السنن غير الترمذي : (كنا نسلف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزيت والتمر ، وما نراه عندهم) ، قال عبد الله بن أبي المجالد : (فسألت) عبد الرحمن (بن أبزى) - بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها زاي مقصوراً - الخزاعي مولاهم الصحابي الصغير رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ع) .

(فقال) ابن أبزى في جواب سؤالي : (مثل ذلك) أي : مثل ما قال لي ابن أبي أوفى في جواب سؤالي ؛ يعني قوله : كنا نسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . إلى آخره .

وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول الأجل : فذهب إلى جوازه الجمهور ، قالوا : ولا يضر انقطاعه قبل الحلول ، وقال أبو حنيفة : لا يصح فيما ينقطع قبل حلوله ، بل لا بد أن يكون موجوداً من العقد إلى المحل ، ووافقه الثوري والأوزاعي ؛ فلو أسلم في شيء فانقطع في محله . . لم ينفسخ عند الجمهور ، وفي وجه للشافعية ينفسخ ، واستدل أبو حنيفة ومن معه بحديث ابن عمر الآتي في باب (إذا أسلم في نخل بعينه لم يطلع) ، ويأتي ما أجاب به الجمهور عنه هناك ، إن شاء الله تعالى . انتهى من « العون » .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب السلم ، باب السلم في وزن معلوم ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجارت ، باب في السلم ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب السلم في الطعام .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٨) - (٧٤٨) - بَابُ : مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ .. فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَّا إِلَى غَيْرِهِ

(٨٧) - ٢٢٤٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا

شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ ، عَنْ سَعْدٍ ،

(٣٨) - (٧٤٨) - (بَابُ : مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ .. فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَّا إِلَى غَيْرِهِ)

(٨٧) - ٢٢٤٤ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ) الهمداني

الكوفي أبو عبد الرحمن ، لقبه درة العراق ، ثقة حافظ فاضل ، من العاشرة ،
مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ) بن قيس السكوني أبو بدر الكوفي ، صدوق

ورع له أوهام ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ) الجعفي الكوفي ، ثقة ، من السابعة . يروي عنه :

(م عم) ، وروى هو بنفسه عن عطية بن سعد العوفي .

وقول ابن ماجه هنا في أغلب نسخه : (عن سعد) بن الأخرم - بخاء معجمة

وراء مهملة - الطائي الكوفي مختلف في صحبته ، روى عن ابن مسعود حديث :

« لا تتخذوا الضيعة » ، ويروي عنه : (ت) ، وابنه المغيرة ، أخرج عنه الترمذي

هذا الحديث المذكور وحسنه ، وقال في « التهذيب » : قلت : وذكره مسلم في

الطبقة الأولى من أهل الكوفة ، وذكره ابن حبان في الصحابة ، ثم أعاد ذكره في

التابعين من الثقات . انتهى من « التهذيب » .

وكذا قول أبي داود أيضاً : (عن سعد) وزاد أبو داود لفظة : (يعني :

الطائي) تحريف من النسخ ؛ أي : وقول ابن ماجه وأبي داود هنا : (عن سعد)

بين زياد بن خيثمة وبين عطية .. تحريف من النسخ ، أو سبق قلم منهما ؛ لأن

عَنْ عَطِيَّةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَسْلَفْتَ فِي شَيْءٍ .. فَلَا تَصْرِفْهُ إِلَّا إِلَى غَيْرِهِ » .

زياد بن خيثمة لا يروي عن سعد بن الأخرم الطائي ، بل يروي زياد عن عطية بلا واسطة ، ولا يروي عن سعد المذكور ، والصواب إسقاط قولهما : (عن سعد) في الكتابين ، ويدل على ما قلنا ما في السند التالي من إسقاطه ، بل لم يرو عن سعد المذكور من أصحاب الأمهات الست إلا الترمذي فقط . راجع « التهذيب » و« التقریب » .

أي : روى زياد بن خيثمة (عن عطية) بن سعد بن جنادة - بضم الجيم بعدها نون خفيفة - العوفي - بفتح المهملة وسكون الواو بعدها فاء - الجدلي - بفتحيتين - أبي الحسن الكوفي . روى عن : أبي سعيد الخدري ، ويروي عنه : (د ت ق) ، وزياد بن خيثمة الجعفي ، صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً مدلساً ، من الثالثة ، مات سنة إحدى عشرة ومئة (١١١ هـ) .

(عن أبي سعيد) الخدري سعد بن مالك رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه : عطية العوفي ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) أبو سعيد : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أسلفت) أي : أسلمت (في شيء) موصوف في الذمة .. (فلا تصرفه) أي : فلا تصرف ذلك الشيء الذي أسلمت فيه ولا تغيره (إلى غيره) أي : إلى غير ذلك الشيء .

وقوله : « فلا تصرفه » بصيغة النهي ، وقيل : بالنفي ، والضمير البارز إلى شيء (إلى غيره) أي : بالبيع والهبة قبل أن تقبضه ، قال السندي : أي : بأن يبدل المبيع قبل القبض بغيره ؛ أي : لا يبدل المبيع قبل القبض بشيء آخر ؛ أي : لا تأخذ بدل المسلم فيه غيره قبل قبضه .

.....

قال الخطابي : وإذا أسلفه ديناراً في قفيز حنطة إلى شهر ، فحل الأجل ، فأعوزه البر . . فإن أبا حنيفة يذهب إلى أنه لا يجوز أن يبيعه عرضاً بالدينار ، ولكن يرجع برأس المال عليه قولاً بعموم الخبر ، وظاهره عند الشافعي يجوز أن يشتري منه عرضاً بالدينار إذا تقايلاً وقبضه قبل التفرق ؛ لئلا يكون ديناً بدين ، فأما قبل الإقالة . . فلا يجوز ، وهو معنى النهي عن صرف السلف إلى غيره عنده . انتهى .

قال العلقمي : والحديث ضعيف ، واستدل به على أنه لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه من جنسه ونوعه ؛ لأنه بيع للمبيع قبل قبضه ، وهو ممنوع ، وروى الدارقطني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أسلف في شيء . . فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه أو رأس ماله ، وهو ضعيف أيضاً .

وعلم من منع الاستبدال أنه لا يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا التولية فيه ولا الشركة ولا المصالحة ، وهو كذلك ، ولو جعله صداقاً لبنت المسلم إليه . . لم يجز ، وكذا إن كان المسلم إليه امرأة فتزوجها عليه أو خالها . . لم يصح . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب السلف لا يُحوَّل بلفظ مَنْ أسلف في شيء . . الحديث ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٣٠/٦) .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛ كما مر آنفاً ، وقال المنذري : عطية بن سعد لا يحتج بحديثه ، وغرضه : الاستئناس به ، فالحديث : ضعيف متناً وسنداً (١٠) (٢٣٨) .



(٨٧) - ٢٢٤٤ - (م) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ
الْوَلِيدِ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ خَيْثَمَةَ ، عَنْ عَطِيَّةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدًا .

ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى
عنه ، فقال :

(٨٧) - ٢٢٤٤ - (م) (حدثنا عبد الله بن سعيد) بن حصين الكندي
أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين
ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا شجاع بن الوليد) الكوفي ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة أربع
ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن زياد بن خيثمة) الجعفي الكوفي ، ثقة ، من السابعة . يروي عنه : (م)
(عم) .

(عن عطية) بن سعد العوفي الكوفي ، ضعيف ، من الثالثة ، مات سنة إحدى
عشرة ومئة (١١١ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .
(عن أبي سعيد) الخدري رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف (١٠) (٢٣٨) (م) ؛ لأن
فيه عطية ، وهو ضعيف ، وغرضه بسوق هذا السند : بيان متابعة عبد الله بن
سعيد لمحمد بن عبد الله بن نمير في رواية هذا الحديث عن شجاع بن
الوليد ، وفائدتها : بيان كثرة طرقه .

(قال) أبو سعيد : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ...) الحديث
(فذكر) عبد الله بن سعيد (مثله) أي : مثل حديث عبد الله بن نمير لفظاً
ومعنى (و) لكن (لم يذكر) عبد الله بن سعيد (سعد) بن الأخرم الطائي في

روايته ، وهذا السند يدل على أن ذكر سعد في السند الأول تصحيف أو سبق
قلم أو تحريف .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول : حديث أبي سعيد الخدري ، ذكره للاستئناس .
والثاني : حديثه أيضاً ، ذكره للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٩) - (٧٤٩) - بَابُ إِذَا أَسْلَمَ فِي نَخْلٍ بِعَيْنِهِ لَمْ يُطْلَعْ

(٨٨) - ٢٢٤٥ - (١) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ،
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ النَّجْرَانِيِّ قَالَ : قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَسْلِمُ

(٣٩) - (٧٤٩) - بَابُ إِذَا أَسْلَمَ فِي نَخْلٍ بِعَيْنِهِ لَمْ يُطْلَعْ

(٨٨) - ٢٢٤٥ - (١) (حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ) - بكسر الراء المخففة -
ابن مصعب التميمي أبو السري الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث
وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ) سلام بن سليم الحنفي مولا هم الكوفي ، ثقة متقن
صاحب حديث ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) الهمداني السبيعي عمرو بن عبد الله بن عبيد ، ثقة مكثّر
عابد ، من الثالثة ، اختلط بأخرة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ) ،
وقيل : قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ النَّجْرَانِيِّ) ولفظ أبي داود : (عَنْ رَجُلٍ نَجْرَانِي) - بالفتح والسكون
وبالراء - نسبة إلى نجران ؛ ناحية بين اليمن وهجر ، قاله السيوطي . انتهى من
« العون » .

روى عن ابن عمر ، وعنه أبو إسحاق السبيعي ، قال عثمان الدارمي : مجهول ،
وكذا قال ابن عدي . انتهى « تهذيب » ، من الرابعة . يروي عنه : (د ق) .

(قَالَ) النجرائي : (قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه النجرائي ، وهو مجهول .
(أَسْلِمَ) - بضم الهمزة وكسر اللام - على صيغة المضارع المسند إلى

فِي نَخْلٍ قَبْلَ أَنْ يُطْلَعَ ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ : لِمَ ؟ قَالَ : إِنَّ رَجُلًا أَسْلَمَ فِي حَدِيقَةِ نَخْلٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يُطْلَعَ النَّخْلُ فَلَمْ يُطْلَعَ النَّخْلُ شَيْئًا ذَلِكَ الْعَامَ ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي : هُوَ لِي حَتَّى يُطْلَعَ ، وَقَالَ الْبَائِعُ : إِنَّمَا بَعْتُكَ النَّخْلَ هَذِهِ السَّنَةَ ، فَأَخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

المتكلم ، وهو على تقدير همزة الاستفهام ؛ أي : هل أسلم (في) ثمر (نخل) قبل أن يطلع (ويظهر بلحه) ؛ أي : هل يجوز لي السلم فيه أم لا ؟ (قال) ابن عمر للنجراني : (لا) تُسَلِّم فيه حتى يطلع ثمره .

قال النجراني : (قلت) لابن عمر : (لم ؟) فاللام حرف جر ، و (ما) استفهامية حذفت منها ألفها ؛ فرقاً بينها وبين (ما) الموصولة ؛ أي : لم لا أسلم فيها قبل اطلاعه ؟ (قال) ابن عمر : إنما نهيتك عن ذلك ؛ ل (أن رجلاً) من المسلمين (أسلم) أي : أعطى رأس مال السلم (في) ثمر (حديقة) أي : بستان (نخل) معينة تلك الحديقة (في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يطلع النخل) - بضم الياء - من الاطلاع ، وفي « الصحاح » : أطلع النخل ؛ إذا خرج طلعه ؛ أي : أسلم في ثمرها قبل أن يطلع شيء منه .

(فلم يطلع) ويثمر (النخل شيئاً) من الثمر في (ذلك العام) أي : في تلك السنة (فقال المشتري) أي : المسلم : (هو) أي : ثمر هذه الحديقة (لي) أي : حق لي (حتى يطلع) أي : حين يطلع ويظهر ثمرها ولو بعد سنين ؛ فحتى بمعنى حين (وقال البائع) أي : المسلم إليه للمسلم (إنما بعتك النخل) أي : ثمرها في (هذه السنة) أي : ما تثمرها في هذه السنة فقط لا في غيرها (فاختصما) أي : فترافع المسلم والمسلم إليه (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليحكم بينهما .

فَقَالَ لِلْبَائِعِ : « أَخَذَ مِنْ نَخْلِكَ شَيْئاً ؟ » ، قَالَ : لَا ، قَالَ : « فِيمَ تَسْتَحِلُّ مَالَهُ ؟ أَرُدُّدُ عَلَيْهِ مَا أَخَذْتَ مِنْهُ ، وَلَا تُسْلِمُوا فِي نَخْلٍ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ » .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (للبائع) أي : للمسلم إليه هل (أخذ) المشتري (من) ثمر (نخلك شيئاً) قليلاً ولا كثيراً ؟ (قال) البائع للنبي صلى الله عليه وسلم : (لا) أي : ما أخذ شيئاً من نخلي ، ف (قال) النبي صلى الله عليه وسلم للبائع : (فِيمَ) أي : فبأي شيء (تستحل ماله ؟) أي : بأي مقابلة تأخذه ؟ (اردد) أيها البائع (عليه) أي : على المشتري (ما أخذت منه) أي : من المشتري من رأس مال السلم ، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم - كما في رواية أبي داود - : (ولا تسلموا) أيها المسلمون (في) ثمر (نخل حتى يبدو صلاحه) ويبدو صلاحه يكون بصلاحيته للأكل .

قال السندي : وظاهر هذا الحديث يعطي جواز السلف في ثمار قرية معينة بعد بدو صلاحها ، وقد منعه علماؤنا الحنفية ، ولعلمهم يعتذرون بعدم اعتبار دلالة المفهوم ، لكن المشهور اعتبار مفهوم الغاية ، والله أعلم . انتهى منه .

واستدل الإمام أبو حنيفة بهذا الحديث على أنه لا يصح السلم فيما ينقطع قبل حلول الأجل ، بل لا بد أن يكون موجوداً من العقد إلى المحل .

قال العلامة الشوكاني : ولو صح هذا الحديث . . لكان المصير إليه أولى ؛ لأنه صريح في الدلالة على المطلوب ، بخلاف حديث عبد الله بن أبي أوفى - يعني : المذكور في الباب السابق - فليس فيه إلا مظنة التقرير منه صلى الله عليه وسلم مع ملاحظة تنزيل الاستفصال منزلة العموم ، ولكن حديث ابن عمر هذا في إسناده رجل مجهول ، ومثل هذا لا تقوم به حجة .

قال القائلون بالجواز : ولو صح هذا الحديث . . لحمل على بيع الأعيان ، أو على السلم الحال عند من يقول به ، أو على ما قرب أجله ، قالوا : ومما يدل

على الجواز . . ما تقدم من أنهم كانوا يسلفون في الثمار السنتين والثلاث ، ومن المعلوم أن الثمار لا تبقى هذه المدة ، ولو اشترط الوجود . . لم يصح السلم في الرطب إلى هذه المدة ، وهذا أولى ما يُتمسك به . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في السلم في ثمرة بعينها ، أخرجه بهذا السند أيضاً .
فدرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛ لما تقدم ، فالحديث ضعيف متناً
وسنداً (١١) (٢٣٩) ، وغرضه : الاستئناس به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الضعيف .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٠) - (٧٥٠) - بَابُ السَّلَامِ فِي الْحَيَوَانِ

(٨٩) - ٢٢٤٦ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ ،
حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ

(٤٠) - (٧٥٠) - (باب السلم في الحيوان)

(٨٩) - ٢٢٤٦ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ،
صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) .
يروى عنه : (خ عم) .

(حدثنا مسلم بن خالد) المخزومي مولاهم المكي المعروف بالزنجي ، فقيه
صدوق كثير الأوهام ، من الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) أو
بعدها . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا زيد بن أسلم) العدوي مولاهم ؛ مولى عمر بن الخطاب أبو عبد الله
المدني ، ثقة عالم وكان يرسل ، من الثالثة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة
(١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عطاء بن يسار) الهلالي مولاهم ؛ مولى ميمونة أم المؤمنين رضي الله
تعالى عنها المدني ، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة ، من صغار الثانية ، مات
سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي رافع) إبراهيم القبطي الهاشمي مولاهم ؛ مولى رسول الله صلى الله
عليه وسلم رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف) أي : استقرض (من رجل) لم

بُكَرًا وَقَالَ : « إِذَا جَاءَتْ إِبِلُ الصَّدَقَةِ . . قَضَيْنَاكَ » ، فَلَمَّا قَدِمَتْ . . قَالَ :
« يَا أَبَا رَافِعٍ ؛ أَقْضِ هَذَا الرَّجُلَ بَكْرَهُ » ، فَلَمْ أَجِدْ إِلَّا رَبَاعِيًا فَصَاعِدًا ،

أر من ذكر اسمه ؛ أي : اقترض منه ، والسين والتاء فيه زائدتان ، وفيه دليل على جواز الأخذ بالدين ، ولم يختلف العلماء في جواز الاقتراض عند الحاجة إليه ، ولا نقص على طالبه ، ولا تشريب ولا منة تلحق فيه ، ولو كان فيه شيء من ذلك . . لما استسلف النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه كان أنزه الناس وأبعدهم من تلك الأمور (بكرًا) والبكر - بفتح الباء وسكون الكاف - : الصغيرة من الإبل ؛ كالغلام من الآدميين ، والأنثى بكرة وقلوص ، وهي الصغيرة ؛ كالجارية منهم .

وهذا الحديث دليل على جواز قرض الحيوان ، وهو مذهب الجمهور ، ومنع ذلك الكوفيون ، وهذا الحديث الصحيح حجة عليهم ، واستثنى من الحيوان أكثر العلماء الجواري ، فمنعوا قرضهن ؛ لأنه يؤدي إلى عارية الفروج ، وأجاز ذلك بعض المالكية بشرط أن يرد غيرها ، وأجاز ذلك مطلقاً الطبري والمزني وداوود الأصبهاني ، وقصر بعض الظاهرية جواز القرض على ماله مثل من المكيل والموزون ، وهذا الحديث حجة عليهم . انتهى من « المفهم » .

(وقال) النبي صلى الله عليه وسلم للمقرض له : (إذا جاءت إبل الصدقة . . قضيناك) أي : أدينك بدل قرضك (فلما قدمت) إبل الصدقة ؛ أي : الزكاة . . (قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (يا أبا رافع ؛ اقض) أي : أد (هذا الرجل) المقرض لنا (بكرة) أي : مثل بكرة الصغير الذي اقترضناه ، فطلب أبو رافع في إبل الصدقة التي جاءت إليه صلى الله عليه وسلم مثل بكرة (ف) لم يجد أبو رافع مثل بكرة في إبل الصدقة .

فقال أبو رافع لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (لم أجد) يا رسول الله في إبل الصدقة (إلا رباعياً فصاعداً) أي : فما فوق الرباعي ، فلم أجد فيها مثل

فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « أَعْطِهِ ؛ فَإِنَّ خَيْرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً » .

بكره ، والرباعي - مخفف الياء - من الإبل : ما استكمل ست سنين ودخل في السابعة ، سمي بذلك ؛ لأنه أطلع وأنبت رباعيته بعدما سقطت .
والرباعية بوزن الثمانية : السن التي بين الثنية والناب ، وهي أربع رباعيات - مخفف الياء - والذكر : رباع ، والأنثى : رباعية .

قال أبو رافع : (فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم) بأنني لم أجِد في إبل الصدقة إلا رباعياً فصاعداً (فقال) لي النبي صلى الله عليه وسلم : (أعطه) أي : أعط الرجل إياه ؛ أي : رباعياً (فإن خير الناس) وأفضلهم وأكرمهم (أحسنهم) أحسن الناس (قضاءً) أي : قضاء الدين برد الأجود في الصفة ، أو الأرجح في الميزان .

وقيل : فيه دليل على أن رد الأجود في القرض أو الدين من السنة ومكارم الأخلاق ، وليس هو من قرض جر منفعة ؛ لأن الممتنع منه ما كان مشروطاً في عقد القرض ، وأما إذا لم يكن مشروطاً فيه وتبرع به المديون . . فلا بأس بأخذه ولا بإعطائه . انتهى من « الكوكب » .

قال السندي : ولعله صلى الله عليه وسلم أدى من الصدقة بالشراء منها ؛ وقيل : إنَّ من استقرضه منه كان مستحقاً أصلاً للصدقة أيضاً ؛ بأن كان من العاملين فيها ، فيكون الفضل صدقة عليه ، فلا يرد أنه كيف قضى من إبل الصدقة أجود مما يستحقه الغريم ، وليس لناظر الصدقات التبرع منها ، وكذا اندفع أن الصدقة لا تحل له صلى الله عليه وسلم ، فكيف قضى منها ؟ وفيه أن رد القرض بالأجود من غير شرط من السنة ومكارم الأخلاق ، وكذا فيه جواز القرض للحيوان ، وعليه الجمهور ، وعند أبي حنيفة لا يجوز ، وقد تقدم دليله ،

ويؤيده أن استقراض الجارية للوطء ثم ردها بعينها لا يجوز اتفاقاً ، والله أعلم .
انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب البيوع ، باب من استلف شيئاً فقصى خيراً منه ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجارت ، باب في حسن القضاء ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في استقراض البعير ، والنسائي في كتاب البيوع .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .

قال القرطبي : واختلف أرباب التأويل في استسلاف النبي صلى الله عليه وسلم هذا البكر وقضائه عنه من مال الصدقة ؛ هل كان ذلك السلف لنفسه أو لغيره ؟ فمنهم من قال : كان لنفسه ، وكان هذا قبل أن تحرم عليه الصدقة ، وهذا فاسد ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم لم تزل الصدقة محرمة عليه منذ قدوم المدينة ، وكان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، ومن جملة علاماته صلى الله عليه وسلم المذكورة في الكتب السابقة ؛ بدليل قصة سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه ؛ فإنه عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة جاءه سلمان بتمر ، فقدمه إليه ، وقال : كل ، فقال : « ما هذا ؟ » فقال : صدقة ، فقال لأصحابه : « كلوا » ، ولم يأكل ، وأتاه يوماً آخر بتمر ، وقال : هدية ، فأكل . رواه أحمد (٤٤١/٥ - ٤٤٤) ، وابن هشام في « السيرة » (٢١٤/١) ، والذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٥١٠/١) ، فقال سلمان : هذه واحدة ، ثم رأى خاتم النبوة ، فأسلم ، وقال : هذا واضح .

وقيل : استسلفه لغيره ممن يستحق أخذ الصدقة ، فلما جاءت الصدقة . . دفع

(٩٠) - ٢٢٤٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ
الْحُبَابِ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ،
.....

منها ، وقد استبعد لهذا من حيث إنه قضاء أزيد من القرض من مال الصدقة ،
وقال : إن خيركم أحسنكم قضاء ، فكيف يعطي زيادةً من مال ليس له ويجعل
ذلك من باب حسن القضاء ؟!

وقد أجيب عن هذا بأن قيل : كان الذي استقرض منه من أهل الصدقة ،
فدفع الرباعي بوجهين ؛ بوجه القرض ، وبوجه الاستحقاق ، وقيل : وجه ثالث ،
وهو أحسنها إن شاء الله تعالى ؛ وهو أن يكون استقرض البكر على ذمته ، فدفعه
لمستحق ، فكان غارماً ، فلما جاءت إبل الصدقة . . أخذ منها بما هو غارم جملأً
رباعياً ، فدفعه فيما كان عليه ، فكان أداء عما في ذمته وأحسن قضاء بما يملكه .
انتهى من « المفهم » .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي رافع بحديث العرياض بن سارية رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٩٠) - ٢٢٤٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العبسي الكوفي ثقة
ثبت ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه :
(خ م د س ق) .

(حدثنا زيد بن الحباب) - بضم المهملة وموحدين - أبو الحسين العكلي
- بضم المهملة وسكون الكاف - أصله من خراسان ، وكان بالكوفة ، ورحل في
الحديث فأكثر منه ، وهو صدوق يخطئ في حديث الثوري ، من التاسعة ، مات
سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا معاوية بن صالح) بن حدير - بالمهملة مصغراً - الحضرمي

حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ هَانِيٍّ قَالَ : سَمِعْتُ الْعَرَبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ يَقُولُ : كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ : أَقْضِنِي بَكْرِي ، فَأَعْطَاهُ بَعِيرًا مُسْنًا ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ هَذَا أَسْنٌ مِنْ بَعِيرِي ،

أبو عمرو الحمصي قاضي الأندلس ، صدوق له أوهام ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل : بعد السبعين ومئة . يروي عنه : (م عم) .

(حدثني سعيد بن هاني) الخولاني أبو عثمان المصري ، وقال العجلي : شامي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(قال) سعيد : (سمعت العرباض) بكسر أوله وسكون الراء بعدها موحدة وآخره معجمة (ابن سارية) السلمي أبا نجيح الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، كان من أهل الصفة ، ونزل حمص ومات بها بعد السبعين يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أي : سمعت العرباض حالة كونه (يقول : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم) يوماً من الأيام (فقال) له صلى الله عليه وسلم (أعرابي) أي : شخص من سكان البادية ، لم أر من ذكر اسمه : (اقضني) يا رسول الله ؛ أي : أدِّني بدلَ (بَكْرِي) الذي استقرضت مني (فأعطاه) أي : فأعطى ذلك الأعرابيَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم (بَعِيرًا مُسْنًا) أي : كبير السن من بكره (فقال الأعرابي) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ هذا) البعير الذي أديتنيه (أَسْنٌ) أي : أكبر سنًا (من بعيري) أي : من البكر الذي استقرضتنيه مني .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَيْرُ النَّاسِ خَيْرُهُمْ قَضَاءً » .

(فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وسلم) : خذه ؛ أي : خذ هذا الأسن الذي أديتُ لك ؛ فإن (خير الناس) وأفضلهم (خيرهم) أي : خير الناس وأجودهم (قضاء) للدين والقرض وأزيدهم على أصل الدين وزناً وكيلاً أو صفةً .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب البيوع ، باب استسلاف الحيوان واستقراضه .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤١) - (٧٥١) - بَابُ الشَّرَكَةِ وَالْمُضَارَبَةِ

(٩١) - ٢٢٤٨ - (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ وَأَبُو بَكْرِ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ قَالَا :
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ ، عَنْ
مُجَاهِدٍ ، عَنْ قَائِدِ السَّائِبِ ، عَنِ السَّائِبِ ،
.....

(٤١) - (٧٥١) - (بَابُ الشَّرَكَةِ وَالْمُضَارَبَةِ)

(٩١) - ٢٢٤٨ - (١) (حدثنا عثمان) قَدَّمَ ؛ لأنه أَسَنُ من أبي بكر بسنتين
(وأبو بكر ابنا أبي شيبه) العبسيان الكوفيان ، من العاشرة . يروي عنهما : (خ
م د س ق) .

كلاهما (قالوا : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان الأزدي البصري ،
ثقة متقن ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن سفیان) بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة إمام مشهور ، من
السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم بن مهاجر) بن جابر البجلي الكوفي ، صدوق لين الحفظ ، من
الخامسة . يروي عنه : (م عم) .

(عن مجاهد) بن جبر - بفتح الجيم وسكون الموحدة - أبي الحجاج
المخزومي مولاهم المكي ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، من الثالثة ، مات
سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة (١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قائد السائب) لهذا القائد مجهول ، (عن السائب) بن أبي السائب
صيفي بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي المكي ، الصحابي
رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (د س ق) ، كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم

قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُنْتُ شَرِيكِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَكُنْتُ خَيْرَ شَرِيكِ ؛

في التجارة قبل البعثة ، ثم أسلم وصحب . وفي إسناد هذا الحديث اضطراب . انتهى « تقريب » .

قال الحافظ في « الإصابة » : السائب بن أبي السائب اسمه : صيفي والد عبد الله بن السائب ، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه من طريق مجاهد عن قائد السائب عن السائب ، وقيل : عن مجاهد عن السائب بلا واسطة ، وروى ابن أبي شيبة من طريق يونس بن خباب عن مجاهد : (كنت أقود بالسائب ، فيقول لي : يا مجاهد ؛ أَدَلَكِ الشَّمْسُ ؟ فإذا قُلْتُ : نعم .. صَلَّى الظُّهْرَ . انتهى ، وهذا السند ليس فيه اضطراب .

وقال المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه ، والسائب هذا قد ذكر بعضهم أنه قتل كافراً يوم بدر ، قتله الزبير بن العوام ، وذكر بعضهم أن لا صحبة لأبيه ، وذكر بعضهم أنه أسلم وحسن إسلامه ؛ وهذا هو القول المعول عليه ، وقد ذكره غير واحد في كتب الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

وهذا الحديث اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً ، وذكر أبو عمر النمري أن هذا الحديث مضطرب جداً ؛ منهم من يجعله للسائب ابن أبي السائب ، ومنهم من يجعله لعبد الله ؛ يعني : عبد الله بن السائب ، وهذا اضطراب لا يقوم به حجة ، والسائب بن أبي السائب من المؤلفلة قلوبهم . انتهى من « العون » .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه قائد السائب ، وهو مجهول .

(قال) السائب بن أبي السائب (للنبي صلى الله عليه وسلم : كنت شريكى) في التجارة (في الجاهلية ، فكنت) أنت يا رسول الله (خير شريك) وأفضل

فَكُنْتُ لَا تُدَارِينِي وَلَا تُمَارِينِي .

رفيق ؛ (فكنت) يا رسول الله (لا تداريني) من درأ - بالهمز - إذا دفع ؛ أي : لا تدافعني مما أقول ولا ترده علي ، ولا تدافعني عما أفعل (ولا تماريني) من المراء ؛ وهو الجدل ؛ أي : ولا تنازعني في القول والعمل ، ولا تخالفني فيهما ، والمراد : أنه كان شريكاً موافقاً لا يخالف ولا ينازع .

وفي « النهاية » (١١/٢) : وأصله يدارئ ، مهموز ، وجاء في الحديث غير مهموز ؛ ليزاوج يماري . انتهى « سندي » مع زيادة .

قال الخطابي : يريد : لا تخالف ولا تمنع ، وأصل الدرء : الدفع ، ومنه قوله تعالى ﴿ فَأَذَرْنَاكُمْ فِيهَا ﴾ ^(١) ، يصفه صلى الله عليه وسلم بحسن الخلق والسهولة في المعاملة .

وقوله : (لا تماري) يريد : المراء والخصومة . انتهى ، انتهى من « العون » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأدب ، باب في كراهية المراء .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ وإن كان سند المؤلف وكذا سند أبي داود ضعيفاً ؛ لكون المجهول فيه وهو قائد السائب ؛ لأن له سنداً صحيحاً ، وهو سند رواية مجاهد عن السائب بلا واسطة ، ويشهد لهذا السند الصحيح رواية ابن أبي شيبه من طريق يونس بن خباب عن مجاهد : (كنت أقود بالسائب ، فيقول لي : يا مجاهد ؛ أدلكت الشمس ؟ ...) إلى آخره .

فالحديث : صحيح المتن ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستدلال به على الجزء الأول من الترجمة ؛ وهو المشاركة ، وبه يستدل الفقهاء على ثبوت الشركة ، والله أعلم .

(١) سورة البقرة : (٧٢) .

(٩٢) - ٢٢٤٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو السَّائِبِ سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ ، حَدَّثَنَا
أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ،

والشركة لغةً : الاختلاط ، وشرعاً : ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على
جهة الشيوع ، وقد تحدث الشركة قهراً ؛ كالإرث ، أو باختيار ؛ كالشراء .
وأما المضاربة : فهي قطع الرجل من أمواله دافعاً إلى الغير ؛ ليعامل فيه ،
ويقسم الربح ، قاله الطيبي ، وهي مأخوذة من الضرب في الأرض ؛ وهو السفر ؛
لما كان الربح يحصل في الغالب في السفر ، أو من الضرب في المال ؛ وهو
التصرف ، والعامل هو المضارب - بكسر الراء - وتسمى المضاربة في لغة أهل
الحجاز : قراضاً بكسر القاف .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بأثر ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، فقال :
(٩٢) - ٢٢٤٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو السَّائِبِ سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ (بن سلم
السوائي - بضم المهملة - الكوفي ، ثقة ربما خالف ، من العاشرة ، مات سنة
أربع وخمسين ومئتين (٢٥٤ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .
(حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ) - بفتحيتين : نسبة إلى موضع بالكوفة - عمر بن
سعد بن عبيد ، ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) .
يروى عنه : (م عم) .

(عن سفیان) بن سعيد الثوري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين
ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي إسحاق) السبيعي عمرو بن عبد الله الهمداني ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي عبيدة) - بضم المهملة - ابن عبد الله بن مسعود ، مشهور

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : أَشْتَرَكْتُ أَنَا وَسَعْدٌ وَعَمَّارٌ يَوْمَ بَدْرٍ فِيمَا نُصِيبُ ، فَلَمْ أَجِئْ
أَنَا وَلَا عَمَّارٌ بِشَيْءٍ ، وَجَاءَ سَعْدٌ بِرَجُلَيْنِ .

بكنيته ، والأشهر أنه لا اسم له غيرها ، ويقال : اسمه عامر كوفي ، ثقة ، من
كبار الثالثة ، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه ، مات بعد سنة ثمانين .
يروى عنه : (ع) .

(عن) والده (عبد الله) بن مسعود الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، إلا أن في
سماع أبي عبيدة من والده خلافاً ، والمشهور عدم سماعه منه ، فيكون السند
منقطعاً ، والمنقطع ضعيف .

(قال) عبد الله : (اشتركت أنا وسعد) بن أبي وقاص (وعمار) بن ياسر
(يوم) وقعة (بدر فيما نصيب) ونحصل من أسير المشركين (فلم أجيء)
وأت (أنا ولا عمار بشيء) من الأسير ولا السلب (وجاء سعد) بن أبي وقاص
(برجلين) أسيرين أسرهما من المشركين ، فاقترسناهما .

قال السندي : قوله : (اشتركت أنا ...) إلى آخره ، يدل على جواز الشركة
في المباح الذي يملكه الإنسان بالإحراز ؛ كالصيد والحطب . انتهى منه .

واستدل بهذا الحديث على جواز شركة الأبدان ؛ وهي أن يشترك العاملان
فيما يعملانه ، فيوكل كل واحد منهما صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه في قدر
معلوم مما استؤجر عليه ، ويعينان الصناعة ، وقد ذهب إلى صحتها مالك بشرط
اتحاد الصناعة ، وإلى صحتها ذهب أبو حنيفة وأصحابه .

وقال الشافعي : شركة الأبدان كلها باطلة ؛ لأن كل واحد منهما متميز ببدنه
ومنافعه ، فيختص بفوائده ، وهذا كما لو اشتركا في ماشيتهما وهي متميزة ؛
ليكون الدر والنسل بينهما ، فلا يصح .

(٩٣) - ٢٢٥٠ - (٣) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ ثَابِتٍ الْبَزَّارُ ، حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ الْقَاسِمِ ،
.....

وأجابت الشافعية عن هذا الحديث بأن غنائم بدر كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يدفعها لمن يشاء ، وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة وغيره ممن قال : إن الوكالة في المباحات لا تصح ، كذا في « النيل » .

قال المنذري : وهذا الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وهو منقطع ؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الأثر : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في الشركة على غير رأس مال ، والنسائي في كتاب المزارعة ، باب شركة الأبدان . فدرجته : أنه ضعيف (١٢) (٢٤٠) ؛ لكون سنده منقطعاً ، وغرضه : الاستئناس به .



ثم استأنس المؤلف ثانياً للترجمة بحديث صهيب رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٩٣) - ٢٢٥٠ - (٣) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ (بن محمد الهذلي أبو علي (الخلال) الحلواني - بضم المهملة - نزيل مكة ، ثقة حافظ له تصانيف ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (خ م د ت ق) .

(حدثنا بشر بن ثابت البزار) - آخره راء - البصري أبو محمد ، صدوق ، من التاسعة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا نصر بن القاسم) ويقال : نصير ، مجهول ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ دَاوُدَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ : الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ ، وَالْمُقَارَضَةُ ، وَإِخْلَاطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ » .

(عن عبد الرحمن بن داود) ويقال : عبد الرحيم بن داود عن صالح بن صهيب ، وقيل : داود بن علي ، مجهول ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .
(عن صالح بن صهيب) بن سنان الرومي ، مجهول الحال ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) صهيب بن سنان الرومي أبي يحيى المدني ، أصله من النمر ، ويقال : كان اسمه عبد الملك وصهيب لقبه ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، سابق الروم ، مات بالمدينة سنة ثمان وثلاثين (٣٨ هـ) في خلافة علي بن أبي طالب . وقيل : قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لكثرة المجاهيل فيه .
(قال) صهيب : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاث) من الأمور (فيهن البركة) والبركة : كثرة الخير معني لا حساً .

أحدها : (البيع) أي : بيع الشيء بثمن مؤجل (إلى أجل) معلوم (و) ثانيها : (المقارضة) وهي المعاملة في مال الغير بقدر معلوم من الربح (و) ثالثها : (إخلاط البر) جمع خلط بمعني مخلوط ، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : والبر المخلوط (بالشعير ل) أكل (البيت لا للبيع) .

أما المخلوط منهما . . فلا يصح بيعه إلا إذا علم قدر كل منهما واستوت قيمتهما ؛ لجهالة المبيع .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، قال الذهبي في « ميزان الاعتدال » :
إسناده مظلم ، ومتنه باطل ، وهذا المتن ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات »

.....

(٢٤٩/٢) باب البيع إلى أجل ، من طريق صالح بن صهيب به ، وقال : هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف جداً ، متناً وسنداً (١٣) (٢٤١) ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٢) - (٧٥٢) - بَابُ مَا لِلرَّجُلِ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ

(٩٤) - ٢٢٥١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا
أَبْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَمَّتِهِ ، عَنْ عَائِشَةَ
قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ
كَسْبِكُمْ ، وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ » .

(٤٢) - (٧٥٢) - بَابُ مَا لِلرَّجُلِ مِنْ مَالٍ وَلَدَهُ

(٩٤) - ٢٢٥١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا
زَكْرِيَا (بن أبي زائدة) خَالِدُ بْنُ مَيْمُونٍ الْهَمْدَانِيُّ - بِسْكَوْنِ الْمِيمِ - أَبُو سَعِيدٍ
الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ مَتَّقَنٌ ، وَثِقَهُ الْعَجَلِيُّ وَالنَّسَائِيُّ ، مِنْ كِبَارِ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ
أَوْ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً (١٨٤ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ) سَلِيمَانَ بْنِ مَهْرَانَ (الْأَعْمَشِ) الْكَاهِلِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ،
مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَمِيرٍ) التِّيمِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ ، مِنْ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ بَعْدَ
الْمِئَةِ ، وَقِيلَ : قَبْلَهَا بِسَنْتَيْنِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ عَمَّتِهِ) وَرَوَى عَنْ أُمِّهِ ، وَكِلَاهُمَا لَا يَعْرِفَانِ .
(عَنْ عَائِشَةَ) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .
وَهَذَا السَّنَدُ مِنْ سِدَاسِيَّاتِهِ ، وَحُكْمُهُ : الضَّعْفُ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ عَمَّةُ عُمَارَةَ ، وَهِيَ
مَجْهُولَةٌ .

(قَالَتْ) عَائِشَةُ : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ)
أَيُّ : أَحْلَاهُ وَأَهْنَأَهُ (مِنْ كَسْبِكُمْ) أَيُّ : مِمَّا اكْتَسَبْتُمُوهُ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةٍ ؛ لِقُرْبِهِ
لِلتَّوَكُّلِ ، وَكَذَلِكَ بِوَاسْطَةِ أَوْلَادِكُمْ ؛ كَمَا بَيْنَهُ بِقَوْلِهِ : (وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ)

.....
لأن ولد الرجل بعضه وحكم بعضه حكم نفسه ، سمي الولد كسباً مجازاً ، قاله المناوي .

وفي رواية عند أحمد : « إن ولد الرجل من أطيّب كسبه ، فكلوا من أموالهم هنيئاً » ، وفي حديث جابر الآتي : « أنت ومالك لأبيك » .

قال ابن رسلان : اللام للإباحة لا للتملك ؛ لأن مال الولد له وزكاته عليه ، وهو موروث عنه . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب الرجل يأكل من مال ولده ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده ، وقال : هذا حديث حسن ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب الحث على الكسب ، وأحمد ، وابن أبي شيبة ، قال أبو عيسى : وفي الباب عن جابر ؛ كما سيأتي للمؤلف .

قال ابن القطان : إسناده صحيح ، وقال المنذري : رجاله ثقات ، وقال الدارقطني : تفرد به عيسى بن يونس بن أبي إسحاق ، كذا في « النيل » .

وفي الباب أيضاً حديث عبد الله بن عمرو ؛ كما سيأتي للمؤلف أيضاً ، وأخرجه أبو داود وأحمد ، وأخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن الجارود .

وفي الباب أيضاً عن سمرة عند البزار ، وعن عمر عند البزار أيضاً ، وعن ابن مسعود عند الطبراني ، وعن ابن عمر عند أبي يعلى .

قال أبو عيسى : وحديث عائشة حديث حسن ، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن عمارة بن عمير عن أمه عن عائشة ، وأكثرهم قالوا : عن عمته عن عائشة ، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ؛ قالوا : إن يد الوالد مبسوطة في مال ولده ، يأخذ ما شاء ،

وقال بعضهم : لا يأخذ من ماله إلا عند الحاجة إليه . هذا آخر كلام الترمذي .
وهذا الحديث أخرجه الخمسة ، كذا في « المنتقى » ، وقال الشوكاني :
أخرجه أيضاً ابن حبان في « صحيحه » ، والحاكم ، وصححه أبو حاتم وأبو
زرعة ، وأعله ابن القطان بأنه عن عمارة عن عمته تارة ، وعن عمارة عن أمه
أخرى ، وكلتاها لا يعرفان . انتهى .

قال الشوكاني : وبمجموع هذه الطرق ينتهض للاحتجاج به ، فيدل على أن
الرجل مشارك لولده في ماله ، فيجوز له الأكل منه ، سواء أذن الولد أو لم يأذن ،
ويجوز له أن يتصرف فيه أيضاً ؛ كما يتصرف في ماله ، ما لم يكن ذلك على
وجه السرف والسفه .

قلت : فقد ظهر لنا مما ذكره أن حديث عائشة : صحيح المتن بغيره ،
ضعيف السند ، غرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .

قال الخطابي : وفي هذا الحديث من الفقه : أن نفقة الوالدين واجبة على
الولد إذا كان واجداً لها ، واختلفوا في صفة من تجب لهم النفقة من الآباء
والأمهات : فقال الشافعي : إنما يجب ذلك للأب الفقير الزمن ، فإن كان له مال
أو كان صحيح البدن غير زمن . . فلا نفقة له عليه .

وقال سائر الفقهاء : نفقة الوالدين واجبة على الولد ، ولا أعلم أن أحداً منهم
اشترط فيهم الزمانة ؛ كما اشترط الشافعي . انتهى ، انتهى من « العون » .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث جابر رضي الله تعالى عنهما ،
فقال :

(٩٥) - ٢٢٥٢ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ،

حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا ، وَإِنَّ أَبِي يُرِيدُ أَنْ يَجْتَاحَ مَالِي ، فَقَالَ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ » .

صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) .
يروى عنه : (خ عم) .

(حدثنا عيسى بن يونس) بن أبي إسحاق السبيعي - بفتح السين وكسر الموحدة - أخو إسرائيل الكوفي ، نزل الشام مرابطاً ، ثقة مأمون ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل : سنة إحدى وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا يوسف بن إسحاق) ابن أبي إسحاق السبيعي ، وقد ينسب لجدّه ، ثقة من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله بن الهدير - بالتصغير - التيمي المدني ، ثقة فاضل من الثالثة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رجلاً) من المسلمين ، ولم أر من ذكر اسمه (قال : يا رسول الله ؛ إن لي مَالاً وولداً ، وإن أبي يريد أن يجتاح) بتقديم الجيم على الحاء المهملة (مالي) ويستأصله ويأخذ كله من أصله ويصرفه في حوائجه ؛ بحيث لا يبقى لي شيء منه (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجل : (« أنت ومالك لأبيك ») فليأخذه كيف شاء ، وظاهر هذا الحديث : أن للأب أن يفعل في مال

(٩٦) - ٢٢٥٣ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ

ابنه ما شاء ، كيف وقد جعل نفس الابن بمنزلة العبد مبالغة ؟! لكن الفقهاء جوزوا ذلك للضرورة .

قال الخطابي : معناه : يستأصله فيأتي عليه ، ويشبه أن يكون ما ذكره السائل من اجتياح والده ماله إنما هو بسبب النفقة عليه ، وأن مقدار ما يحتاج إليه للنفقة عليه شيء كثير لا يسعه عفو ماله والفضل منه إلا أن يجتاح أصله ويأتي عليه ، فلم يعذره النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يرخص له في ترك النفقة ، وقال له : أنت ومالك لوالدك ، على معنى أنه إذا احتاج إلى مالك . . أخذ منك قدر الحاجة ؛ كما يأخذ من مال نفسه ، وإذا لم يكن لك مال وكان لك كسب . . لزمك أن تكتسب وتنفق عليه ، فأما أن يكون أراد به إباحة ماله واعتراضه حتى يجتاحه ويأتي عليه ، لا على هذا الوجه . . فلا أعلم أحداً من الفقهاء ذهب إليه ، والله تعالى أعلم . انتهى من « العون » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً من حديث عائشة المذكور قبله ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٩٦) - ٢٢٥٣ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(ويحيى بن حكيم) المقومي - بتشديد الواو المكسورة - أبو سعيد البصري ،

قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنْبَأَنَا حَجَّاجٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ أَبِي اجْتَنَحَ مَالِي ،
.....

ثقة حافظ عابد مصنف ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) .
يروي عنه : (د س ق) .

كلاهما (قالوا : حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد
الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٥٦ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا حجاج) بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي القاضي أحد
الفقهاء ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين
ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،
من الخامسة ، مات سنة ثمانين ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .
(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ثبت
سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي الصحابي المشهور
أحد السابقين المكثرين من الصحابة رضي الله تعالى عنه وعنهم أجمعين .
يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ،
وهو ضعيف كثير الخطأ والتدليس .

(قال) عبد الله بن عمرو : (جاء رجل) من المسلمين (إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال) ذلك الرجل : (إن أبي) ووالدي (اجتاحت مالي) أي : استأصل

فَقَالَ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ » ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ ، فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » .

مالي وأخذ كله ولم يبق لي شيئاً ، ولي أهل وولد (فقال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنت) نفسك (ومالك لأبيك) فلم يقبل له عذره (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أولادكم من أطيب كسبكم ، فكلوا من أموالهم ») فإنها حلال لكم ؛ ككسب أنفسكم .

قال الطيبي : نفقة الوالدين على الولد واجبة إذا كانا محتاجين عاجزين عن السعي عند الشافعي ، وغيره لا يشترط ذلك .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح لغيره ؛ لأن له شاهداً من حديث عائشة وجابر ، وسنده ضعيف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٣) - (٧٥٣) - بَابُ مَا لِلْمَرْأَةِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا

(٩٧) - ٢٢٥٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو عُمَرَ الضَّرِيرُ قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : جَاءَتْ هِنْدٌ

(٤٣) - (٧٥٣) - (بَابُ مَا لِلْمَرْأَةِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا)

(٩٧) - ٢٢٥٤ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(وأبو عمر الضرير) حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري المقرئ الأصغر صاحب الكسائي ، لا بأس به ، من العاشرة ، مات سنة ست أو ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

كلهم (قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو في أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا هشام بن عروة) بن الزبير ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عروة بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (جاءت هند) بنت عتبة بن ربيعة زوج أبي سفيان

إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ ، لَا يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ، فَقَالَ : « خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ » .

أم معاوية ، أسلمت عام الفتح ؛ يعني : يوم الفتح بعد إسلام زوجها ؛ يعني : ليلة الفتح ، فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحهما (إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ؛ إن) زوجي (أبا سفيان) صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف (رجل شحيح) أي : بخيل حريص ، وهو أعم من البخل ؛ لأن البخل مختص بمنع المال ، والشح يعم منع كل شيء في جميع الأحوال ، كذا في « الفتح » .

(لا يعطيني) من النفقة (ما يكفيني وولدي) أي : مقدار ما يكفيني وأولادي (إلا ما أخذت من ماله وهو لا يعلم) أي : بغير علمه وإذنه (فقال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (خذي) من ماله (ما يكفيك وولدك بالمعروف) شرعاً ؛ أي : ما يعرفه الشرع .

قوله : (جاءت هند إلى النبي صلى الله عليه وسلم) قال القاضي : فيه خروج المرأة في حوائجها ، ولها أن تستفتي العلماء ، وأن كلامها في ذلك ليس بعورة . (فقالت : إن أبا سفيان) قال الحافظ : وفيه جواز ذكر الإنسان بالتعظيم ؛ كاللقب والكنية ، كذا قيل ، وفيه نظر ؛ لأن أبا سفيان كان مشهوراً بكنيته دون اسمه ، فلا يدل قولها إن أبا سفيان على إرادة التعظيم .

(رجل شحيح) فيه جواز ذكر الإنسان بما لا يعجبه إذا كان على وجه الاستفتاء والاشتكاء ونحو ذلك ، وهو أحد المواضع التي تباح فيها الغيبة ، وفيه جواز استماع كلام أحد الخصمين في غيبة الآخر .

(رجل شحيح) أي : بخيل ، قال في « النهاية » : المشهور في كتب اللغة :

.....
الفتح والتخفيف بوزن بخيل ، وفي كتب المحدثين : الكسر والتشديد بوزن
سكين .

والفرق بين الشح والبخل : أن الشح : البخل مع حرص ، والشح أعم من
البخل ؛ لأن البخل يختص بمنع المال ، والشح المنع بكل شيء من معروف ،
وقيل : الشح لازم ؛ كالطبع ، والبخل غير لازم .

قال القرطبي : لم ترد هند وصف أبي سفيان بالشح في جميع أحواله ، وإنما
وصفت حالها معه ، وأنه كان يقتر عليها وعلى أولادها ، وهذا لا يستلزم البخل
مطلقاً ؛ فإن كثيراً من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله ، ويؤثر الأجانب استئلافاً لهم .
(لا يعطيني ما يكفيني وولدي) فيه أنه من نسب إلى نفسه أمراً عليه فيه
غضاظة . . فليقرنه بما يقيم عذره في ذلك ، وفيه جواز سماع كلام الأجنبية عند
الحكم والإفتاء عند من يقول : إن صوتها عورة ، ويقول : جاز هنا للضرورة .

وفيه أن القول قول الزوجة في قبض النفقة ؛ لأنه لو كان القول قول الزوج : إنه
منفق . . لكلفت هذه المرأة بالبينة على إثبات عدم الكفاية ، وأجاب الماوردي
عنه : بأنه من باب تعليق الفتيا لا القضاء .

وفيه وجوب نفقة الزوجة ، وأنها مقدرة بالكفاية ، وهو قول أكثر العلماء ،
وهو قول الشافعي ، حكاه الجويني ، والمشهور عن الشافعي أنه قدرها بالأمداد ؛
فعلى الموسر كل يوم مدان ، والمتوسط مد ونصف ، والمعسر مد ، وتقريرها
بالأمداد رواية عن مالك أيضاً .

قال النووي في « شرح مسلم » : وهذا الحديث حجة على أصحابنا .

قلت : وليس بصريح في الرد عليهم ، لكن التقدير بالأمداد محتاج إلى
دليل ؛ فإن ثبت . . حملت الكفاية في حديث الباب على القدر المقدر بالأمداد ؛

.....

فكأنه كان يعطيها وهو موسر ما يعطي المتوسط ، فأذن لها في أخذ التكملة .
وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجة ، وهو قول الحنفية ، واختار الخصاف منهم
أنها معتبرة بحال الزوجين معاً ، قال صاحب « الهداية » : وعليه الفتوى ، والحجة
فيه ضم قوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ... ﴾ الآية ^(١) إلى هذا الحديث ،
وذهبت الشافعية إلى اعتبار حال الزوج تمسكاً بالآية ، وهو قول بعض الحنفية .
وفيه وجوب نفقة الأولاد بشرط الحاجة ، والأصح عند الشافعية : اعتبار
الصغر أو الزمانة .

وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج ، قال الخطابي : لأن أبا سفيان
كان رئيس قومه ، ويبعد أن يمنع زوجته وأولاده النفقة ، فكأنه كان يعطيها قدر
كفايتها وولدها دون من يخدمهم ، فأضافت ذلك إلى نفسها ؛ لأن خادمها داخل
في جملتها .

قلت : ويحتمل أن يتمسك لذلك بقوله في بعض طرقة : (أن أطعم من الذي
له عيالنا) واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ، ولو كان الابن كبيراً ،
وتعقب بأنها واقعة عين ولا عموم في الأفعال .

ويحتمل أن يكون المراد بقولها : (بني) بعضهم ؛ أي : من كان صغيراً أو
كبيراً زمناً ، لا جميعهم .

واستدل به أيضاً على أن من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه
له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذنه ، وهو قول الشافعي وجماعة ، وتسمى
مسألة الظفر ، والراجع عندهم : لا يأخذ غير جنس حقه إلا إذا تعذر جنس حقه ،
وعن أبي حنيفة المنع ، وعنه يأخذ جنس حقه ، ولا يأخذ من غير جنس حقه إلا

(١) سورة الطلاق : (٧) .

.....

أحد النقدين بدل الآخر ، وعن مالك ثلاث روايات ؛ كهذه الآراء ، وعن أحمد المنع مطلقاً .

قال الخطابي : يؤخذ من حديث هند جواز أخذ الجنس وغير الجنس ؛ لأن منزل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه ؛ من النفقة والكسوة وسائر المرافق اللازمة ، وقد أطلق الإذن لها في أخذ الكفاية من ماله ، قال : ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى : (وأنه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي) .

قلت : ولا دلالة فيه لما ادعاه من أن بيت الشحيح لا يحتوي على كل ما يحتاج إليه ؛ لأنها نفت الكفاية مطلقاً ، فتتناول جنس ما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه ، ودعواه أن منزل الشحيح كذلك . . مسلم ، لكن من أين له أن منزل أبي سفيان كان كذلك ؟ والذي يظهر من سياق القصة أن منزله كان فيه كل ما يحتاج إليه ، إلا أنه كان لا يمكنها إلا من القدر الذي أشارت إليه ، فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك بغير علمه .

واستدل به أيضاً على أن للمرأة مدخلاً في القيام على أولادها وكفالتهم والإنفاق عليهم .

وفيه اعتماد العرف في الأمور التي لا تحديد فيها من قبل الشرع ، وقال القرطبي : فيه اعتبار العرف في الشرعيات ، خلافاً لمن أنكر ذلك لفظاً وعمل به معنى ؛ كالشافعية ، كذا قال ، والشافعية إنما أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه النص الشرعي ، أو لم يرشد النص الشرعي إلى العرف ، هذا آخر كلام « الفتح » .

وقوله : « خذي » أمر إباحة ؛ بدليل قوله في الرواية الأخرى : « لا حرج » .

« بالمعروف » أي : بالقدر الذي عرف في العادة أنه الكفاية غير مسرفة .

قال القرطبي : وفي هذا الحديث أبواب من الفقه ؛ فمنها : وجوب نفقة الزوجة والأولاد على أبيهم ، وأن لأمهم طلب ذلك عند الحاكم ، وسماع الدعوى على الغائب والحكم عليه وإن كان قريب الغيبة إذا دَعَتْ حاجة الوقت إلى ذلك ، وهو قول الجمهور ، وقال الكوفيون : لا يقضى عليه بشيء .

وفيه أن المرأة لا يجوز لها أن تأخذ من مال زوجها شيئاً بغير إذنه قل ذلك أو كثر ، وهذا لا يختلف فيه ، ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم قال لهند في الرواية الأخرى لما قالت : (فهل علي جناح أن أطعم من الذي له عيالنا ؟) قال : « لا » ، ثم استثنى ، فقال : « إلا بالمعروف » ، فمنعها أن تأخذ من ماله شيئاً إلا القدر الذي يجب لها . انتهى من « المفهم » ، قال القاري : قوله : « بالمعروف » أي : بقدر ما يأمر به الشرع ويعرفه ؛ وهو الوسط المعتدل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النفقات ، باب إذا لم ينفق الرجل . . فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف ، ومسلم في كتاب الأقضية ، باب قضية هند ، وأبو داود في كتاب البيوع ، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يد غيره ، والنسائي في كتاب آداب القضاء ، باب قضاء الحاكم على الغائب إذا عرفه ، والدارمي .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة هذا بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٩٨) - ٢٢٥٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (الهمداني

حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ . . . »

الكوفي ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

قال : (حدثنا أبي) عبد الله بن نمير الهمداني أبو هشام الكوفي ، ثقة ، من كبار التاسعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) .

(وأبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من كبار التاسعة ، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما روي (عن) سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع ، ولكنه يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي وائل) شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وله مئة سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبي عائشة الكوفي ، ثقة فقيه عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أنفقت المرأة) على عيال زوجها وأضيافه ونحو ذلك ، أو تصدقت ؛ كما في رواية للبخاري ،

- وَقَالَ أَبِي فِي حَدِيثِهِ - : إِذَا أَطْعَمَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ . .
كَانَ لَهَا أَجْرُهَا وَلَهُ مِثْلُهُ بِمَا أُكْتَسَبَ ، وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً .

قال ابن نمير : هكذا قال أبو معاوية (وقال أبي) عبد الله بن نمير (في حديثه)
أي : في روايته : (إذا أطعمت المرأة من) طعام (بيت زوجها) أي : من الذخيرة
الموجودة في بيتها من مال زوجها المتصرفه بإذن زوجها الصريح أو العرفي ،
وعلمت رضاه بذلك حالة كونها (غير مفسدة) أي : غير مسرفة في الإنفاق ؛ بأن
لم تتجاوز العادة ، ولا يضر نقصانه .

وقيد بالطعام ؛ لأن الزوج يسمح به عادة ، بخلاف الدراهم والدنانير ؛ فإن
إنفاقها منها بغير إذنه الصريح لا يجوز ؛ فلو اضطرب العرف ، أو شكت في
رضاه ، أو كان شحيحاً يشح بذلك ، وعلمت ذلك من حاله ، أو شكت فيه . .
حرم عليها التصديق من ماله إلا بصريح أمره ، وليس في هذا الحديث تصريح
بجواز التصديق بغير إذنه . . (كان لها) أي : للمرأة (أجرها) بما أنفقت ؛ كما
في رواية مسلم ؛ أي : بإنفاقها غير مفسدة (وله) أي : ولزوجها (مثله) أي :
مثل أجرها (بما اكتسب) أي : بسبب اكتسابه ذلك المال .

وقوله : (ولها بما أنفقت) أي : بإنفاقها وتصدقها . . تفسير لقوله أولاً :
« كان لها أجرها » والأولى إسقاطه ؛ لأنه مكرر مع ما ذكر أولاً ؛ كما هو ساقط
في رواية مسلم (وللخازن) الذي يكون بيده حفظ الطعام المتصدق به (مثل
ذلك) أي : مثل ما لهما من الأجر ، لكن بالشروط المذكورة في حديث
أبي موسى المذكور في مسلم من قوله : « إن الخازن المسلم الذي ينفذ ما
أمر له به ، فيعطيه موفراً طيبة به نفسه ، فيدفعه إلى الذي أمر له به . . أحد
المتصدقين » (من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً) أي : من غير أن ينقص ما

.....

يعطي بعضهم من أجر ما يعطي البعض الآخر شيئاً قليلاً ولا كثيراً .
وقوله : « من أن ينقص » والأولى أن يكون فاعل ينقص ضميراً مستتراً فيه
يعود على الخازن .

وضمير الجمع في قوله : « من أجورهم » يعود على المرأة والرجل مراداً بالجمع
ما فوق الواحد ؛ أي : من غير أن ينقص ما يعطي الخازن من أجورهما شيئاً .
ولفظ رواية مسلم : (وللخازن مثل ذلك من غير أن ينقص بعضهم أجر بعض
شيئاً) ، ولفظ الترمذي : (ولا ينقص كل واحد منهم من أجر صاحبه شيئاً له
بما كسب ولها بما أنفقت) ، والمعنى عليه : أي : من غير أن ينقص أجر بعض
هؤلاء من أجر بعض آخر شيئاً من النقص .

وقوله : « شيئاً » منصوب على المفعولية المطلقة بينقص ، فهم في أصل الأجر
سواء وإن اختلف مقداره ، قال في « الفتح » : المراد عدم المساهمة والمزاحمة في
الأجر ، ويحتمل أن يراد : مساواة بعضهم بعضاً في الأجر ، والله أعلم . انتهى .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب أجر
المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة ، ومسلم في كتاب
الزكاة ، باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة ،
وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب المرأة تتصدق من بيت زوجها ، والترمذي في
كتاب الزكاة ، باب في نفقة المرأة من بيت زوجها ، قال أبو عيسى : هذا حديث
حسن صحيح .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



(٩٩) - ٢٢٥٦ - (٣) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، حَدَّثَنِي شَرْحِبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا تُنْفِقُ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِهَا شَيْئاً »

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة الأولى بحديث أبي أمامة الباهلي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٩) - ٢٢٥٦ - (٣) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقري ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي - بالنون - أبو عتبة الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(حدثني شرحبيل بن مسلم) بن حامد (الخولاني) الشامي ، صدوق فيه لين ، من الثالثة ، وقال في « الخلاصة » : وثقه العجلي وأحمد ، وضعفه ابن معين ، فهو مختلف فيه . يروي عنه : (د ت ق) .

(قال) شرحبيل : (سمعت أبا أمامة الباهلي) صدي بن عجلان الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، سكن الشام ، ومات بها سنة ست وثمانين (٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن إسماعيل بن عياش روى عن أهل بلده ؛ لأنه شامي فهو مختلف فيه ؛ كما مر آنفاً .

أي : سمعته حالة كونه (يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تنفق) بالرفع على النفي ، وبالجزم على النهي (المرأة من بيتها شيئاً)

إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا» ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ وَلَا الطَّعَامَ ؟ قَالَ : « ذَلِكَ مِنْ أَفْضَلِ أَمْوَالِنَا » .

قليلاً ولا كثيراً ، طعاماً ولا غيره (إلا بإذن زوجها) صريحاً أو دلالة (قالوا : يا رسول الله ؛ ولا) تنفق حتى (الطعام ؟) أي : المأكل والمشروب (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالهم : لا تنفق حتى الطعام ؛ لأن (ذلك) المذكور من الطعام (من أفضل) وأنفع (أموالنا) ومرافقنا ؛ لأنه غذاء الجسم وحياة الروح ؛ يعني : فإذا لم تجز الصدقة بما هو أقل قدرّاً من الطعام بغير إذن الزوج ، فكيف تجوز بالطعام الذي هو أفضل ؟!

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الزكاة ، باب نفقة المرأة من بيت زوجها ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ؛ لأن في سنده إسماعيل بن عياش ، وهو مختلف فيه ، وأحمد في « المسند » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٤) - (٧٥٤) - بَابُ مَا لِلْعَبْدِ أَنْ يُعْطِيَ وَيَتَصَدَّقَ

(١٠٠) - ٢٢٥٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ح
وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مُسْلِمِ الْمَلَائِي ، سَمِعَ أَنَسَ بْنَ
مَالِكٍ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجِيبُ دَعْوَةَ الْمَمْلُوكِ .

(٤٤) - (٧٥٤) - (بَابُ مَا لِلْعَبْدِ أَنْ يُعْطِيَ وَيَتَصَدَّقَ)

(١٠٠) - ٢٢٥٧ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بن سفيان الجرجرائي
أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروي عنه : (د ق) .
(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة .

(ح) وحَدَّثَنَا عمرو بن رافع (بن الفرات القزويني البجلي ، ثقة ثبت ، من
العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بن عبد الحميد بن قرط - بضم القاف وسكون الراء - الضبي
أبو عبد الله الكوفي ثم الرازي ، ثقة صحيح الكتاب ، من الثامنة ، مات سنة ثمان
وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مسلم) بن كيسان الضبي (الملائني) البراد الأعور أبي عبد الله الكوفي ،
ضعيف ، من الخامسة . يروي عنه : (ت ق) .
(سمع أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذان السندان من رباعياته ، وحكمهما : الضعف ؛ لأن فيهما مسلم بن
كيسان ، وهو ضعيف .

أي : سمعه حالة كون أنس (يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يجيب دعوة المملوك) والرقيق إذا دعاه المملوك إلى وليمته .

(١٠١) - ٢٢٥٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ
.....

قال السندي : الظاهر أنه المأذون له في التجارة وله إعطاء القليل ، ويحتمل أنه المأذون في الدعوة ، وبالجمل : فلا دلالة فيه على أن للعبد المحجور عليه ذلك بلا إذن . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الجنائز ، باب آخر رقم (١٠١٧) ، قال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مسلم الملائي عن أنس ، ومسلم الأعور اتفقوا على ضَعْفِهِ ، وقالوا : هو منكر الحديث .

فدرجته : أنه ضعيف (١٤) (٢٤٢) ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به .



ثم استدلل المؤلف على الترجمة بحديث عمير مولى أبي اللحم رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٠١) - ٢٢٥٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي ، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن زيد) بن المهاجر بن قنفذ - بضم القاف والفاء بينهما نون ساكنة - التيمي المدني ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمير) - مصغراً - رضي الله تعالى عنه (مولى أبي اللحم) أي : مملوكه الغفاري ، صحابي شهد خيبر ، وعاش إلى نحو سبعين (٧٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

قَالَ : كَانَ مَوْلَايَ يُعْطِينِي الشَّيْءَ فَأُطْعِمُ مِنْهُ فَمَنْعَنِي أَوْ قَالَ : فَضَرَبَنِي ،
فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ سَأَلُهُ فَقُلْتُ : لَا أَنْتَهِيَ أَوْ لَا أَدْعُهُ ،
فَقَالَ : « الْأَجْرُ بَيْنَكُمَا » .

(وآبي اللحم) - بالمد بصيغة اسم الفاعل - من الإباء ، صحابي غفاري ،
قيل : إن اسمه خلف ، وقيل : عبد الله ، وقيل غير ذلك ، استشهد بحنين رضي الله
تعالى عنه . يروي عنه : (ت س) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عمير : (كان مولاي) وسيدي آبي اللحم عبد الله الغفاري (يعطيني
الشيء) من الطعام ؛ لحفظه وإصلاحه (فأطعم منه) أي : من ذلك الشيء
المساكين وأعطيتهم (فمنعني) مولاي من أن أطعم المساكين ، قال محمد بن
زيد : (أو قال) لي عمير : (فضربني) مولاي بسبب إطعامي للمساكين ، والشك
من محمد بن زيد .

قال عمير : (فسألت النبي صلى الله عليه وسلم أو) قال عمير : ف (سأله)
النبي صلى الله عليه وسلم عن إطعامه المساكين (فقلت : لا أنتهي أو)
قال عمير : فقلت له صلى الله عليه وسلم أو لمولاي حين نهاني عن إطعام
المساكين ، والشك أيضاً من محمد بن زيد :

(لا أدعه) أي : لا أترك إطعام المساكين من هذا الطعام (فقال) النبي
صلى الله عليه وسلم لمولاي : إذا (الأجر) أي : أجر إطعامه المساكين مقسوم
(بينكما) أي : بينك وبين عبدك ؛ له أجر الإطعام ، ولك أجر الاكتساب .

أي : قال لمولاي ذلك ؛ ترغيباً له في تجويز ذلك للعبد حين رأى رغبة العبد
فيه ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الزكاة ، باب ما

.....

أنفق العبد من مال مولاه ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب صدقة العبد .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستئناس ، والثاني للاستدلال .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٥) - (٧٥٥) - باب من مرّ على ماشية قوم أو حائط هل يصيب منه ؟

(١٠٢) - (٢٢٥٩) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشْرِ جَعْفَرِ بْنِ إِيَّاسٍ)

(٤٥) - (٧٥٥) - (باب من مر على ماشية قوم أو حائط هل يصيب منه ؟)

(١٠٢) - (٢٢٥٩) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ (المدايني ، أصله من خراسان ، يقال : كان اسمه مروان ، مولى بني فزارة ، ثقة حافظ رمي بالإرجاء ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي البصري أبو بكر بندار ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ومحمد بن الوليد) بن عبد الحميد القرشي البصري - بضم الموحدة وسكون المهملة - البصري ، يلقب بحمدان ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (خ م ن ق) .

كلاهما (قالوا : حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ربيب شعبة ، غندار ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بشر جعفر بن إياس) بن أبي وحشية اليشكري البصري ، ثقة ، من

قَالَ : سَمِعْتُ عَبَادَ بْنَ شَرْحِبِيلَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُبَرَ قَالَ : أَصَابَنَا عَامٌ مَخْمَصَةٌ ، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَأَتَيْتُ حَائِطًا مِنْ حِيطَانِهَا ، فَأَخَذْتُ سُنْبُلًا فَفَرَكْتُهُ وَأَكَلْتُهُ وَجَعَلْتُهُ فِي كِسَائِي ، فَجَاءَ صَاحِبُ الْحَائِطِ فَضَرَبَنِي وَأَخَذَ ثَوْبِي ،

أثبت الناس في سعيد بن جبير ، من الخامسة ، مات سنة خمس ، وقيل : ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) أبو بشر : (سمعت عباد بن شرحبيل) الشكري الغبري البصري (رجلاً من بني غبر) - بضم المعجمة وفتح الموحدة - على وزن عمر ؛ قبيلة من يشكر ، كذا في « التاج » ، الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (د س ق) .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .

(قال) عباد بن شرحبيل : (أصابنا) معاصر المسلمين ؛ أي : نزل بنا (عام مخمصة) أي : عام جوع وقحط (فأتيت) أي : جئت من أرض قومنا (المدينة) المنورة (فأتيت) أي : دخلت (حائطاً) أي : بستاناً (من حيطانها) أي : من بساتين المدينة (فأخذت سنبلًا) من سنابل ذلك الحائط ، والسنبل : مجمع الحبوب من ذوات السنابل ؛ كالحنطة والشعير ؛ كالأكمام والعنقود لغيرها . (ففركته) أي : فركت ذلك السنبل ودلكته بين كَفَّيَّ لأُخْرِجَ منه حبوبه .

قال في « القاموس » : فرك السنبل : دلكه ومرخه بين كفيه ؛ من باب نصر ؛ إذا أخرج ما فيه من الحبوب (وأكلته) أي : أكلت ذلك السنبل ؛ أي : أكلت ما فيه من الحبوب ؛ أي : أكلت بعضه (وجعلته) أي : جعلت ما بقي بعد أكلي (في كسائي) أي : حملته في كسائي ، والكساء : ثوب من صوف له خطوط تلبسه الأعراب ، (فجاء) ني (صاحب الحائط) ومالكة قبل خروجي من الحائط ؛ أي : أدركني فيه (فضربني) صاحب الحائط (وأخذ) مني (ثوبي) أي : كسائي

فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ لِلرَّجُلِ : « مَا أَطْعَمْتَهُ إِذْ كَانَ جَائِعاً أَوْ سَاغِباً ، وَلَا عَلَّمْتَهُ إِذْ كَانَ جَاهِلاً » ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَدَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ ، وَأَمَرَ لَهُ بِوَسْقٍ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نِصْفٍ وَسْقٍ .

الذي حملت فيه بقية الحبوب ، ورفعني إلى النبي صلى الله عليه وسلم .
(فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخْبَرْتُهُ) صلى الله عليه وسلم خبر ما جرى بيني وبين صاحب الحائط (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (للرجل) أي : لصاحب الحائط موبخاً له ، فقال له : أنت مقصر في حق هذا الداخل لحائطك ؛ لأنك (ما أطعمته إذ كان جائعاً ، أو) قال : إذ كان (ساغباً) أي : جائعاً ، والشك من الراوي ، (ولا علمته) أي : ما علمت هذا الداخل حرمة حمل الطعام من حائطك إلى الخارج (إذ كان) هذا الداخل (جاهلاً) بحرمة حمل طعامك إلى الخارج ؛ أي : إن هذا الداخل كان جاهلاً جائعاً ، فاللائق بك تعليمه أولاً بأن لك ما سقط ، وإطعامه بالمسامحة له عما أخذ ثانياً ، وأنت ما فعلت شيئاً من ذلك .

قال الخطابي : وفيه أنه صلى الله عليه وسلم عذره بالجهل حين حمل الطعام ، ولأم صاحب الحائط ؛ إذ لم يطعمه إذ كان جائعاً .

(فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أي : أمر النبي صلى الله عليه وسلم صاحب الحائط بأن يرد له ثوبه الذي أخذ منه (فرد) صاحب الحائط (إليه) أي : إلى ذلك الداخل (ثوبه) الذي أخذ منه أولاً (وأمر) النبي صلى الله عليه وسلم من بيده مال المصالح بأن يعطي (له) أي : لهذا الداخل بستان إنسان (ب) أن يعطي له ب (وسق من طعام) أي : من بر أو من أي طعام وقوت .

والوسق - بفتح الواو وكسرهما مع إسكان السين فيهما - : مكيال معروف يسع ستين صاعاً (أو) قال الراوي : أمر له ب (نصف وسق) بالشك من الراوي .

(١٠٣) - ٢٢٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَيَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبْنِ أَبِي الْحَكَمِ الْغِفَارِيَّ

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الجهاد ، باب في ابن السبيل يأكل من التمر ويشرب من اللبن إذا مر به ، والنسائي في كتاب آداب القضاة ، باب الاستعداد ، وقال المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه ، وقد قيل : إنه ليس لعباد بن شرحبيل اليشكري الغبري سوى هذا الحديث ، وذكر أبو القاسم البغوي أنه سكن البصرة ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً لم يحدث به غير أبي بشر جعفر بن إياس ، وذكر له هذا الحديث .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبّاد بن شرحبيل بحديث رافع بن عمرو الغفاري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٣) - ٢٢٦٠ - (٢) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بن سفيان الجرجرائي أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروى عنه : (د ق) .

(ويعقوب بن حميد بن كاسب) المدني ، نزيل مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) أو إحدى وأربعين ومئتين .
يروى عنه : (ق) .

كلاهما (قالوا : حدثنا معتمر بن سليمان) بن طرخان التيمي البصري ، ثقة ، من كبار التاسعة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(قال) معتمر : (سمعت ابن أبي الحكم الغفاري) قيل : اسمه الحسن ،

قَالَ : حَدَّثَنِي جَدَّتِي عَنْ عَمِّ أَبِيهَا رَافِعِ بْنِ عَمْرِو الْغِفَارِيِّ قَالَ : كُنْتُ وَأَنَا غُلَامٌ أُرْمِي نَخْلَنَا - أَوْ قَالَ : نَخْلَ الْأَنْصَارِ - فَأَتَيْتُ بِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وقيل : عبد الكبير ، مستور ، من السادسة . يروي عنه : (د ق) .

(قال) ابن أبي الحكم : (حدثني جدي) هي مجهولة (عن عم أبيها رافع بن عمرو الغفاري) الصحابي رضي الله تعالى عنه .

قال في « التقريب » : رافع بن عمرو الغفاري أبو جبير صحابي عداة في أهل البصرة . يروي عنه : (م د ت ق) . انتهى منه .

وفي « التهذيب » زيادة : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه : ابنه عمران ، وعبد الله بن الصامت ، وأبو جبير مولى أخيه الحكم بن عمرو ، له عندهم حديثان ؛ أحدهما في الخوارج مقروناً بأبي ذر عند مسلم وغيره ، والآخر عند أبي داود وغيره في الزجر عن رمي النخل ، وفيه : « اللهم ؛ أشبع بطنه » . انتهى منه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه مجهولاً ؛ وهو جدة ابن أبي الحكم ، ولكن رواه الترمذي وغيره ، بسند صحيح ؛ كما سنبينه .

(قال) رافع بن عمرو : (كنت) أنا (وأنا غلام) أي : والحال أنني غلام ؛ أي : صغير لم يبلغ ، وجملة (أرمي) بصيغة المضارع المسند إلى المتكلم خبر كان ؛ أي : كنت أرمي أنا بحجارة (نخلنا) أي : نخل أهلنا ؛ ليسقط لي ثمرها فأكله وأنا جوعان .

(أو قال) رافع بن عمرو - بالشك من الراوي عنه - : كنت أرمي (نخل) قومي (الأنصار) قال رافع بن عمرو : (فأتي) بالبناء للمجهول (بي النبي صلى الله عليه وسلم) أي : أخذني أرباب النخل ورفعوني إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛

فَقَالَ : « يَا غَلَامُ - وَقَالَ ابْنُ كَاسِبٍ - : فَقَالَ : يَا بُنَيَّ ؛ لِمَ تَرْمِي النَّخْلَ ؟ » ،
 قَالَ : قُلْتُ : أَكُلُ ، قَالَ : « فَلَا تَرْمِ النَّخْلَ ، وَكُلْ مِمَّا يَسْقُطُ فِي أَسَافِلِهَا » ،
 قَالَ : ثُمَّ مَسَحَ رَأْسِي وَقَالَ : « اَللّٰهُمَّ ؛ أَشْبِعْ بَطْنَهُ » .

ليحكم علي بالسرقة ؛ أي : أمسكوني وأنا أرمي النخل بالحجارة ؛ ليسقط لي
 ثمرها فأكله ، فذهبوا بي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبروه بفعلي من رمي
 النخل بالحجارة (فقال) لي النبي صلى الله عليه وسلم حين رأي : (يا غلام)
 أي : يا صغير ، وهذا رواية ابن الصباح .

(وقال) يعقوب بن حميد (بن كاسب) في روايته : (فقال) لي النبي صلى الله
 عليه وسلم : (يا بني) تصغير ابن ، تصغير شفقة ؛ (لم ترمي النخل) بالحجارة ؟
 وقوله : « لم » - بكسر اللام - لأنها جارة و (ما) اسم استفهام ، حذف ألفها
 فرقاً بينها وبين (ما) الموصولة ، وليست (لم) الجازمة ؛ بدليل رفع الفعل
 بعدها ؛ أي : لأي غرض رميت النخل بالحجارة ؟

(قال) رافع بن عمرو : ف (قلت) للنبي صلى الله عليه وسلم في جواب
 استفهامه : رميتها ليسقط لي ثمرها ف (آكل) ه ؛ لأنني جوعان ف (قال) لي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ف) يا أيها الغلام (لا ترم النخل) بالحجارة ؛
 لأنها تضرها (و) لكن (كل مما يسقط) من ثمارها (في أسافلها) أي :
 تحتها بلا رمي بالحجارة (قال) رافع بن عمرو : (ثم) بعدما نهاني عن رمي
 النخل بالحجارة ، وأمرني بأكل ما تساقط تحتها (مسح) النبي صلى الله عليه
 وسلم (رأسي) بيده الشريفة ؛ تأنيساً لي وشفقة علي (وقال) النبي صلى الله
 عليه وسلم في الدعاء لي : (اللهم ؛ أشبع) واملأ (بطنه) بالقوت ؛ لثلا يرمي
 نخل الناس بالحجارة بعلة الجوع ، وروى الترمذي في « جامعه » هذا الحديث
 بسند صحيح ، ويلفظ آخر ، وهذا لفظه : (حدثنا أبو عمار الحسين بن حريس

الخزاعي ، حدثنا الفضل بن موسى عن صالح بن أبي جبير عن أبيه عن رافع بن عمرو (الغفاري) قال : كنت أرمي نخل الأنصار ، فأخذوني ، فذهبوا بي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « يا رافع ؛ لم ترمي نخلهم ؟ » قال : قلت : يا رسول الله ؛ الجوع ، قال : « لا ترم ، وكل ما وقع ، أشبعك الله وأرواك » وقال : هذا حديث حسن غريب صحيح .

وقال أبو عيسى : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعباد بن شرحبيل ورافع بن عمرو وعمير مولى أبي اللحم وأبي هريرة ، ثم قال : وحديث ابن عمر حديث غريب لا نعرفه من هذا الوجه إلا من حديث يحيى بن سليم ، وقد رخص فيه بعض أهل العلم لابن السبيل في أكل الثمار ، وكرهه بعضهم إلا بالثمن ، هذا آخر كلام الترمذي .

قال الحافظ في « الفتح » : والحق أن مجموع هذه الأحاديث لا يقصر عن درجة الصحيح .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الجهاد ، باب ابن السبيل يأكل الثمر ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب الرخصة في أكل الثمرة للمار بها ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، والنسائي .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ؛ لأن له شواهد ، وللمشاركة فيه ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستشهاد به لما قبله .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عباد بن شرحبيل بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٤) - ٢٢٦١ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله الذهلي

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنبَأَنَا الْجُرَيْرِيُّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ،
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أَتَيْتَ عَلَى رَاحٍ .. فَنادِهِ ثَلَاثَ
مَرَّارٍ ؛ فَإِنْ أَجَابَكَ وَإِلَّا .. فَأَشْرَبْ فِي غَيْرِ أَنْ تُفْسِدَ ، »

النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين
(٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي مولا هم الواسطي ، ثقة متقن
عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أنبأنا) سعيد بن إياس (الجريري) - بالتصغير - أبو مسعود البصري ،
ثقة ، من الخامسة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين ، مات سنة أربع وأربعين ومئة
(١٤٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي نضرة) المنذر بن مالك بن قطعة - بضم القاف وفتح المهملة -
العبدى العوقى - بفتحيتين ثم قاف - البصري مشهور بكنيته ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة ثمان أو تسع ومئة (١٠٩ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(عن أبي سعيد) الخدرى رضى الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أتيت) ومررت (على راح)
يرعى المواشى وأنت محتاج مضطر إلى اللبن (فناده) أي : فناد ذلك الراعى
(ثلاث مرار) من النداء إليه ؛ لطلب اللبن منه (فإن أجابك) أي : أجاب إليك
ذلك الراعى ؛ أي : أجابك إلى ما طلبت منه من اللبن وأعطاك منه .. فقد تم
المقصود لك (وإلا) أي : وإن لم يجب لك إلى ما طلبت منه .. (ف) أمسك
البهيمة واحلب منها اللبن و (اشربه) هـ (في غير أن تفسد) أي : من غير إفساد
وإسراف في اللبن ، فلا تزد فيه على قدر حاجتك .

وَإِذَا أَتَيْتَ عَلَى حَائِطِ بُسْتَانٍ . . فَنَادِ صَاحِبَ الْبُسْتَانِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ؛ فَإِنْ أَجَابَكَ وَإِلَّا . . فَكُلْ فِي آلَا تُفْسِدَ .

قال السندي : هذا في المضطر الذي لا يجد طعاماً وهو يخاف على نفسه التلف (وإذا أتيت) ومررت (على حائط بستان) من إضافة المسمى إلى الاسم أو للبيان (فناد) أي : ادع (صاحب البستان ثلاث مرات ؛ فإن أجابك) إلى ما طلبت منه من الثمر . . فالأمر واضح (وإلا) أي : وإن لم يجبك إلى ما طلبت منه من الثمر . . (ف) اقطع الثمرة بقدر حاجتك و (كل) منها (في ألا تفسد) أي : من غير إفساد فيها ؛ بالأ تزيّد على قدر حاجتك .

قال البوصيري : هذا إسناد فيه الجريري ، وقد اختلط في آخره ، ويزيد بن هارون إنما روى عنه بعد الاختلاط ، لكن أخرج له مسلم في « صحيحه » من طريق يزيد بن هارون عن الجريري ، والله أعلم ، ورواه ابن حبان في « صحيحه » عن أبي يعلى عن أبي خيثمة عن يزيد بن هارون به ، وله شاهد من حديث ابن عمر وغيره ، رواه مالك في « الموطأ » ، وأحمد في « مسنده » ، والشيخان في « صحيحهما » ، والترمذي وابن ماجه ، ورواه الإمام أحمد في « مسنده » من حديث أبي سعيد أيضاً ، ورواه البيهقي في « سننه الكبرى » من طريق الحارث بن أبي أسامة عن يزيد بن هارون به ، وسياقه أتم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وفي « الفتح » : هذا الحديث أخرجه الطحاوي ، وصححه ابن حبان والحاكم في كتاب الأئمة ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به .



(١٠٥) - ٢٢٦٢ - (٤) حَدَّثَنَا هَدِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَأَيُّوبُ بْنُ حَسَّانَ الْوَاسِطِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ سَلَمَةَ قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ

ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عباد بن شرحبيل بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٥) - ٢٢٦٢ - (٤) (حدثنا هدية) بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد التحتانية (ابن عبد الوهاب) أبو صالح المروزي ، صدوق ربما وهم ، وثقه ابن أبي عاصم ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(وأيوب بن حسان الواسطي) أبو سليمان الزقاق ، صدوق ، من العاشرة . يروي عنه : (ق) .

(وعلي بن سلمة) بن عقبة القرشي اللبقي - بفتح اللام والموحدة ثم قاف - النيسابوري ، صدوق ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (خ ق) وروايته في البخاري على الاحتمال .

(قالوا : حدثنا يحيى بن سليم الطائفي) نزيل مكة ، صدوق ، سيئ الحفظ ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ بِحَائِطٍ .. فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خُبْنَةً » .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا مر أحدكم بحائط) ثمار .. (فليأكل) ما سقط على الأرض من ثماره إن كان محتاجاً مضطراً إليه (ولا يتخذ) أي : ولا يجعل لنفسه (خبنة) - بضم خاء معجمة وسكون موحدة ونون مفتوحة - معطف الإزار وطرف الثوب ؛ أي : لا يأخذ منه في ثوبه شيئاً ، يقال : أخبن الرجل ؛ إذا خبأ شيئاً في ثوبه وسراويله ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها .

فدرجته : أنه صحيح بغيره ، وإن كان في سنده يحيى بن سليم الطائفي ؛ لأن له شواهد ؛ كما بيناه آنفاً نقلاً عن الترمذي ، وغرضه : الاستشهاد به أيضاً .

وأما يحيى بن سليم .. فقال في « التقريب » : صدوق سيئ الحفظ . انتهى ، وقال في مقدمة « فتح الباري » : وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد .

وقال أبو حاتم : محله الصدق ، ولم يكن بالحافظ ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ، وقال الساجي : أخطأ في أحاديث رواها عن عبيد الله بن عمر ، وقال يعقوب بن سفيان : كان رجلاً صالحاً ، وكتابه لا بأس به ، فإذا حدث من كتابه .. فحديثه حسن ، وإذا حدث حفظاً .. فيعرف وينكر . انتهى .

قلت : حديث الباب رواه يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر . انتهى « تحفة

.....

الأحوذى » ، وعلى ما قالوا فهو مختلف فيه ، فيكون حديثه حسناً ، ولكن كان صحيحاً بغيره ؛ كما قلنا آنفاً .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٦) - (٧٥٦) - بَابُ النَّهْيِ أَنْ يُصِيبَ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا

(١٠٦) - (٢٢٦٣) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَ : أُنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَامَ فَقَالَ : « لَا يَحْلِبَنَّ أَحَدُكُمْ مَاشِيَةً رَجُلٍ بغيرِ إِذْنِهِ ؛ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرُبَتُهُ »

(٤٦) - (٧٥٦) - (باب النهي أن يصيب منها شيئاً إلا بإذن صاحبها)

(١٠٦) - (٢٢٦٣) - (١) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي مولاهم المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(قال) محمد : (أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري ، ثقة إمام قرين مالك ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن عبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قام) على المنبر خطيباً (فقال : لا يحلبن أحدكم) أيها المسلمون (ماشية رجل بغير إذنه) أي : بغير إذن ذلك الرجل المالك .

والماشية تقع على الإبل والبقر والغنم ، ولكنه في الغنم يقع أكثر ، قاله في «النهاية» ، وإنما خص اللبن بالذكر ؛ لتساهل الناس فيه .

(أحب) ويرضى (أحدكم أن تؤتى مشربته) - بفتح الميم وضم الراء وقد تفتح - أي : أن تفتح غرفته وموضعه العالي الذي فيه طعامه ومتاعه .

فَيُكْسَرُ بَابُ خِزَانَتِهِ فَيُنْتَثَلُ طَعَامُهُ ؟ فَإِنَّمَا تَخْزُنُ لَهُمْ ضُرُوعَ مَوَاشِيهِمْ
أَطْعِمَاتِهِمْ ، فَلَا يَحْلِبَنَّ أَحَدُكُمْ مَاشِيَةَ أَمْرِي بغيرِ إِذْنِهِ .

قال ابن الملك : الاستفهام للإنكار ؛ يعني : لا يجب أحدٌ ذلك (فيكسر باب
خزانتة فينتثل) أي : يؤخذ (طعامه) الذي خزن فيها ؟! فهو بالبناء للمفعول ؛
من الانتثال - بالشاء المثلثة - من النثل ؛ وهو النثر مرة واحدة بسرعة ، وقيل :
الاستخراج ؛ أي : ينثر ويستخرج طعامه .

(فإنما تخزن) من باب نصر ؛ أي : إنما تجمع وتحفظ (لهم ضروع
مواشيهم) بالرفع على الفاعلية ، وقوله : (أطعماتهم) بالنصب على المفعولية ؛
أي : ألبانهم التي هي طعامهم وقوتهم ، والضروع : جمع ضرع ، والضرع للبهائم
كالثدي للمرأة (فلا يحلبن أحدكم) أيها المسلمون (ماشية امرئ) منكم
(بغير إذنه) وفي تشبيه الضرع بالمشربة - وهي الغرفة - إشارة إلى أن حرز
الضرع مستوثق في الشرع جداً ؛ لأنه شبهه بالغرفة التي يصعب صعودها ، وربما
تكون مقفلة ؛ بحيث لا يظفر بما فيها إلا بالكسر ، فينبغي ألا تحلب الماشية إلا
بإذن صاحبها ، وفي « القرطبي » : والمشربة : سقيفة يخزن فيها الطعام ، وقيل :
هي كالغرفة .

وفيه من الفقه : استعمال القياس ، وإباحة خزن الطعام واحتكاره إلى وقت
الحاجة ، خلافاً لغلاة المتزهدة القائلة لا يجوز الادخار مطلقاً .

وفي رواية مسلم : (فينتقل طعامه) من الانتقال ؛ معناه : يؤخذ وينقل إلى
موضع آخر ، وهو بمعنى (ينتشل) في الرواية الأخرى ، إلا أن النثر بمرة واحدة ،
يقال : نثل ما في كنانته ؛ أي : صلبها .

وقوله : « فلا يحلبن أحدكم ماشية امرئ بغير إذنه » إنما نهى عن ذلك ؛
لأن أصل الأملاك : بقاؤها على ملك ملاكها وتحريمها على غيرهم ؛ كما قال

.....

صلى الله عليه وسلم : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم ؛ كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا » ، وكما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم : « إنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه » إلى غير ذلك . وهذا أصل ضروري معلوم من الشرائع كلها ، وإنما خص اللبن بالذكر ؛ لتساهل الناس في تناوله - كما مر آنفاً - ولا فرق بين اللبن والثمرة وغيرهما في ذلك ، غير أن العلماء قد اختلفوا فيهما : فذهب الجمهور إلى أنه لا يحل شيء من لبن الماشية ولا من الثمر إلا إذا علم طيب نفس صاحبه بالأصل المذكور في هذا الحديث .

وذهب بعض المحدثين إلى أن ذلك يحل وإن لم يعلم حال صاحبه ؛ لأن ذلك حق جعله الشرع له ؛ تمسكاً بما رواه أبو داود عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « إذا أتى أحدكم على ماشية ؛ فإن كان فيها صاحبها فيها . . فليستأذنه ، فإن أذن له ، وإلا . . فليحلب وليشرب ولا يحمل » . رواه أبو داود (٢٦١٩) .

وذكره الترمذي عن يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من دخل حائطاً . . فليأكل ، ولا يتخذ خبنة » ، رواه الترمذي (١٢٨٧) ، وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سليم ، وذكر من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق ، فقال : « من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خبنة . . فلا شيء عليه » ، وقال فيه : حديث حسن .

قلت : ولا حجة في شيء من هذه الأحاديث ؛ لأوجه :

أحدها : أن التمسك بالقاعدة المعلومة أولى ، وثانيها : أن حديث النهي

أصح ، فهو أرجح ، وثالثها : أن ذلك محمول على ما إذا علم طيب نفوس أرباب الأموال بالعادة أو غيرها ، ورابعها : أن ذلك محمول على أوقات المجاعة والضرورة ؛ كما كان ذلك في أول الإسلام ، والله تعالى أعلم .

فرع

لو اضطر فلم يجد ميتةً . . فيجب عليه إحياء رmqه من مال الغير ، فهل يلزمه قيمة ما أكل أم لا ؟

قولان في المذهب ، والجمهور على وجوبها عليه إذا أمكنه ذلك ؛ فإن وجد ميتة وطعاماً للغير : فإن أمن على نفسه من التلف والضرر . . أكل ويغرم قيمته ، وقيل : لا يغرم ، وإن لم يأمن على نفسه . . أكل الميتة ، قاله مالك ، غير أنه قد جرت عادة بعض الناس بالمسامحة في أكل بعض الثمر ؛ كما اتفق في بعض بلادنا ، وفي شرب لبن الماشية ؛ كما كان ذلك في أهل الحجاز ، فيكون استمرار العادة بذلك وترك النكير فيه دليلاً على إباحة ذلك ، ولذلك شرب النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله تعالى عنه من لبن غنم الراعي في طريق الهجرة ، ويمكن أن تحمل الأحاديث المتقدمة على العادة الجارية عندهم في اللبن والثمرة . انتهى من « المفهم » .

ومنهم من جمع بين أحاديث الإذن وأحاديث النهي بوجوه من الجمع ؛ فمنها : حمل الإذن على ما إذا علم طيب نفس صاحبه ، والنهي على ما إذا لم يعلم .

ومنها : تخصيص الإذن بابن السبيل دون غيره أو بالمضطر أو حال المجاعة مطلقاً ، وحكى ابن بطال عن بعض شيوخه أن حديث الإذن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ، وحديث النهي أشار به إلى ما سيكون بعده من التشاح

(١٠٧) - ٢٢٦٤ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ بَشْرِ بْنِ مَنْصُورٍ ،

وترك المواساة بينهم ، ومنهم من حمل حديث النهي على ما إذا كان المالك أخرج من المار . انتهى من « فتح الباري » .

وظاهر تشبيهه ضرع الماشية بالخزانة يقتضي أن من حلب ماشية أحد في خفية وكان قيمة ما حلب نصاباً . . قطع ؛ كما يقطع من أخذه من خزانته ، فيكون ضرع الماشية حرزاً ، وقد قال به بعض العلماء ، فأما مالك . . فلم يقل به إلا إذا كانت في حرز .

وفيه من الفقه : تسمية اللبن طعاماً ؛ فمن حلف ألا يأكل طعاماً فشرّب لبناً . . حنث ، إلا أن يكون له نية في نوع من الأطعمة . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب اللقطة ، ومسلم في كتاب اللقطة ، باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها ، وأبو داود في كتاب البيوع .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٧) - ٢٢٦٤ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ بَشْرِ بْنِ مَنْصُورٍ (السليمي - بفتح المهملة وبعد اللام المكسورة تحتانية - أبو بشر البصري ، صدوق تكلم فيه للقدر ، من العاشرة ، مات سنة خمس وخمسين ومئتين (٢٥٥ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ سَلِيطِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطُّهَوِيِّ ، عَنْ ذَهِيلِ بْنِ عَوْفِ بْنِ شَمَاحِ الطُّهَوِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ إِذْ رَأَيْنَا إِبِلًا مَضْرُورَةً بِعِضَاءِ الشَّجَرِ ،

(حدثنا عمر بن علي) بن عطاء بن مقدم - بوزن محمد بقاف - البصري ، ثقة ، وكان يدلّس كثيراً ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن حجاج) بن أرطاة بن ثور النخعي الكوفي القاضي ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن سليط بن عبد الله الطهوي) - بفتحيتين - التميمي ، مجهول ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(عن ذهيل) مصغراً (ابن عوف بن شماخ الطهوي) التميمي ، مجهول ، من الثالثة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبو هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ، وهو مدلس ، وسليط بن عبد الله وذهيل بن عوف مجهولان .

(قال) أبو هريرة : (بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : بينا أوقات كوننا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (في سفر) لم أر من عين هذا السفر (إذ رأينا إبلًا مضرورة) أي : مربوطة الضروع ، وكانت عادة العرب أنهم إذا أرسلوا الحلوبات إلى المراعي . . ربطوا ضروعها وأرسلوها ؛ ويسمون ذلك الرباط : صراراً .

وقوله : (بعضاه الشجر) صفة ثانية لإبلًا ؛ أي : رأينا إبلًا مربوطة الضروع

فَثُبْنَا إِلَيْهَا فَنَادَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقَالَ : « إِنَّ هَذِهِ الْإِبِلَ لِأَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ هُوَ قُوتُهُمْ وَيُمْنُهُمْ بَعْدَ اللَّهِ ، أَيْسُرُكُمْ لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى مَزَاوِدِكُمْ فَوَجَدْتُمْ مَا فِيهَا قَدْ ذَهَبَ بِهِ ؟! أَتُرُونَ »

راعيةً بشجر العضاء ، وهو من إضافة الاسم إلى المسمى ؛ أي : راعيةً بشجر يُسمى بالعضاء ، والعضاء - بكسر العين - هي شجر أم غيلان أو كل شجر عظيم له شوك (فَثُبْنَا) معشر الصحابة ؛ أي : فاجتمعنا (إليها) لنحلب لبنها ونشربه ، وقوله : (ثبنا) هو ماضٍ أسند إلى ضمير المتكلمين ؛ من ثاب الناس ؛ إذا اجتمعوا ؛ أي : اجتمعنا إليها بقصد لبنها على عادة العرب .

(فنادانا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : أمر من ينادي إلينا بقوله : هلموا إلَيَّ يا عباد الله (فرجعنا) من عند الإبل (إليه) أي : إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال) لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن هذه الإبل) التي اجتمعتم إليها مملوكة (لأهل بيت من المسلمين ؛ هو) أي : ما في ضروعهم من اللبن (قوتهم) أي : طعامهم (ويمنهم) أي : بركتهم وسبب حياتهم (بعد الله) أي : من الله تعالى ، وبعد هنا بمعنى : من .

وعبارة السندي : (هو قوتهم) أي : ما في ضروعها قوت لأولئك المسلمين (ويمنهم) - بضم الياء وسكون الميم - أي : بركتهم وخيرهم من الله تعالى ؛ يعني : أن المحتاج إليه أولاً الذي فيه البركة واليمن . . هو الله تعالى ، لكن بعد ذلك القوت هو المحتاج إليه . انتهى منه .

والاستفهام في قوله : (أيسركم) أي : هل يبشركم ؛ للإنكار (لو رجعتم إلى مزادكم) - بالزاي المعجمة - أي : إلى أوعيتكم المعدة للسفر (فوجدتم ما فيها) أي : ما في تلك المزاد من الزاد (قد ذهب به ؟!) - بالبناء للمجهول - أي : قد أخذ به فوجدتموها فارغةً من الزاد (أترون) - بضم التاء - بمعنى الظن ؛

ذَلِكَ عَدْلًا ؟! » ، قَالُوا : لَا ، قَالَ : « فَإِنَّ هَذَا كَذَلِكَ » ، قُلْنَا : أَفَرَأَيْتَ إِنْ
أَحْتَجْنَا إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ؟ فَقَالَ : « كُلْ وَلَا تَحْمِلْ ، وَاشْرَبْ وَلَا تَحْمِلْ » .

أي : أتظنون (ذلك) الأخذ ؛ أي : أخذ ما في مزادكم من الزاد (عدلاً) من
فاعله ؛ أي : عَمَلِ عَدْلٍ وَحَقٍّ مِنْ فاعله وآخِذِهِ ؟! بل ذلك الأخذ عمل ظلم وجور
(قالوا) للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ أي : قال الحاضرون في جواب استفهام
النبي صلى الله عليه وسلم : (لا) أي : لا نرى ولا نظن ذلك الأخذ عدلاً وحقاً ،
بل هو ظلمٌ ظالمٌ وجورٌ جائرٌ .

ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد جوابهم هذا : (فإن هذا)
الذي قصدتموه من حلب ما في ضرور مواشيهم . . كائن (كذلك) أي : كأخذ
ما في مزادكم من الزاد ؛ فإنه ظلم واضح وجور ظاهر ، قال أبو هريرة : (قلنا)
معاشر الحاضرين لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (أفرأيت) أي : أخبرنا (إن
احتجنا إلى) أكل (الطعام و) إلى شرب (الشراب) حاجةً اضطرارٍ فلم نجد
غير ما في ضرور مواشيهم ، فهل يحل لنا طعامهم وشرابهم ؟

(فقال) لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالنا عن ذلك :
إِذَا احْتَجَّتَ حَاجَةً اضطرارٍ إِلَى أَكْلِ طعامهم وثمارهم . . ف (كل) منها بقدر
الحاجة لسد رمقك (ولا تحمل) شيئاً من طعامهم وثمارهم معك (و) احلب
(و) اشرب (من ألبانهم قدر الضرورة لسد الرمق) (ولا تحمل) من ألبانهم
معك ؛ فإن حمل ذلك الفاضل على ما يسد الرمق حرام عليك ؛ لأنه حق
الناس .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه البيهقي في « الكبرى » ،
والحاكم في « المستدرک » بهذا السند عن أبي هريرة ، لكن للمتن شاهد في
« صحيح مسلم » وغيره من حديث ابن عمر .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بما قبله ، ضعيف السند جداً ،
وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٧) - (٧٥٧) - بَابُ اتِّخَاذِ الْمَاشِيَةِ

(١٠٨) - ٢٢٦٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا : « اتَّخِذِي غَنَمًا ؛ فَإِنَّ فِيهَا بَرَكََةً » .

(١٠٩) - ٢٢٦٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ،

(٤٧) - (٧٥٧) - (بَابُ اتِّخَاذِ الْمَاشِيَةِ)

(١٠٨) - ٢٢٦٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ (بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ الْهَاشِمِيَّةِ ، اسْمُهَا فَاحْتَةُ ، وَقِيلَ : لَهَا صَحْبَةٌ وَأَحَادِيثُ ، مَاتَتْ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : اتخذي غنماً) لنفسك وتملكيها ؛
(فإن فيها بركة) أي : خيراً ونماءً من كثرة النسل والدر ، وقال السندي : هي مجربة ؛ فإنه يكثر نماؤها . انتهى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استدل ثانياً للترجمة بحديث عروة البارقي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٩) - ٢٢٦٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (الهمداني

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ يَرْفَعُهُ
قَالَ : « الْإِبِلُ عَزٌّ لِأَهْلِهَا ، وَالْغَنَمُ بَرَكَةٌ ، وَالْخَيْرُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى
يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

الكوفي ، ثقة حافظ فاضل ، من العاشرة . مات سنة أربع وثلاثين ومئتين
(٢٣٤ هـ) يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الله بن إدريس) بن يزيد الأودي الكوفي ، ثقة فقيه عابد ، من
الثامنة ، مات سنة اثنتين وتسعين ومئة (١٩٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حصين) بن عبد الرحمن السلمي أبي الهذيل الكوفي ، ثقة تغير حفظه
في الآخر ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عامر) بن شراحيل الشعبي الكوفي ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات بعد
المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عروة) بن الجعد (البارقي) - بالموحدة والقاف - نسبة إلى ذي بارق بن
مالك ؛ بطن من همدان ، وقيل : اسم جبل نزله الأزديون ، الصحابي الكوفي
رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ع) حالة كون عروة (يرفعه) أي : يرفع هذا
الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يوقفه على نفسه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عروة : (الإبل عز لأهلها) لما فيها من الارتفاع ، وكثرة اللبن ،
وحملها بالأحمال الثقيلة عند التنقل في الرحلة وفي السفر ، وشدة صبرها
على العطش ، وقد جاء تفسير الخير بالأجر والغنيمة عند الجهاد بها (والغنم
بركة) أي : ذات بركة وخير بكثرة تناسلها ودرها ، وبذكرهما انفرد ابن ماجه
(والخير) أي : الأجر والمغنم ؛ كما وقع تفسير الخير بهما في حديث جرير
وغيره (معقود) أي : مربوط (في نواصي الخيل إلى يوم القيامة) أي : الخير

.....

ملازم لها أشد الملازمة حتى كأنه مربوط بها ، والمراد بالخيـل : جنسها ؛ يعني بها : ما يتخذ للجهاد بأن يقاتل عليها أو ربطه لأجل ذلك .

والنواصي جمع ناصية ؛ وهي مقدم الرأس أو شعر الرأس المسترسل على الجبهة ، قيل : كنى بها عن ذوات الخيل ؛ لأنها أول ما يبدو منها إذا أقبلت ؛ كما تقول : فلان مبارك الناصية ، وأنت تريد مبارك الذات .

وفي هذا الحديث وأمثاله استحباب رباط الخيل واقتنائها للغزو وقتال أعداء الله ، وأن فضلها وخيرها باق إلى يوم القيامة .

وفي قوله : (إلى يوم القيامة) إشارة إلى أن الجهاد ماض مستمر إلى يوم القيامة ، وأن الخيل لا يستغنى عنها في الجهاد إلى يوم القيامة ؛ كما هو مشاهد في عصرنا حيث يحتاج إليها في الجبال والفلوات ، على رغم من توفر الطائرات والدبابات وسائر آلات الحرب المعاصرة .

وقيل : معناه : إلى قرب يوم القيامة ، فلا ينافي استغناء الناس عنها في هذا العصر الحديث بالدبابات والطائرات .

وقيل : إن هذه السلاح لا تنفع في آخر الزمان عند خروج المهدي المنتظر ؛ لأنه يأخذ سيف النبي صلى الله عليه وسلم ويجاهد بها ، وكذا عساكره تجاهد بالسيوف ، وهذه السلاح العصرية ينقطع استعمالها عند ذلك ؛ لأن النصر يمشي قدماه مسيرة شهر ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث بالنسبة إلى الخيل : البخاري في كتاب الجهاد ، ومسلم في كتاب الإمارة ، والترمذي في كتاب الجهاد ، والنسائي في كتاب الخيل .

وانفرد به ابن ماجه بالنسبة إلى الإبل والغنم ، فدرجة الحديث : صحيح ؛

(١١٠) - ٢٢٦٧ - (٣) حَدَّثَنَا عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ النَّيْسَابُورِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ فِرَاسٍ أَبُو هُرَيْرَةَ الصَّيْرَفِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ ، حَدَّثَنَا زَرْبِيُّ إِمَامٌ مَسْجِدِ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ،

لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به بالنسبة إلى الخيل والإبل ، والاستشهاد به بالنسبة إلى الغنم .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث ابن عمر رضي الله عنهما ، فقال :

(١١٠) - ٢٢٦٧ - (٣) حَدَّثَنَا عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ (النِّميري - بضم النون مصغراً - أبو الفضل (النيسابوري) نزيل بغداد ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(ومحمد بن فراس) بكسر أوله وتخفيف الراء (أبو هريرة الصيرفي) البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

كلاهما (قالا : حدثنا حرمي بن عمار) بن أبي حفصة نابت - بنون وموحدة ثم مثناة - العتكي البصري أبو روح ، صدوق يهم ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا زربي) - بفتح أوله وسكون الراء بعدها موحدة ثم تحتانية مشددة - ابن عبد الله الأزدي مولاهم أبو يحيى البصري (إمام مسجد هشام بن حسان) ضعيف ، من الخامسة . يروي عنه : (ت ق) .

(حدثنا محمد بن سيرين) الأنصاري مولاهم أبو بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة ثبت عابد ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« أَلْشَّاءُ مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ » .

(١١١) - ٢٢٦٨ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،

(عن ابن عمر رضي الله عنهما) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه زربي بن عبد الله ،
وهو متفق على ضعفه ، يروي عن أنس ما لا أصل له ، فلا يجوز الاحتجاج
بحديثه .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الشاة من دواب
الجنة ») .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف متناً وسنداً (١٥)
(٢٤٣) ، وغرضه : الاستئناس به .



ثم استأنس المؤلف ثانياً للترجمة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ،
فقال :

(١١١) - ٢٢٦٨ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (بن سمرة الأحمسي
- بمهملتين - أبو جعفر السراج ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين
(٢٦٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ت س ق) .

(حدثنا عثمان بن عبد الرحمن) بن مسلم الحراني ، المعروف بالطرائفي ،
صدوق أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ، فضعف بسبب ذلك حتى نسب
ابن نمير إلى الكذب ، وقد وثقه ابن معين ، من التاسعة مات سنة اثنتين ومئتين
(٢٠٢ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ الْمُقْبِرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَغْنِيَاءَ بِاتِّخَاذِ الْغَنَمِ ، وَأَمَرَ الْفُقَرَاءَ بِاتِّخَاذِ الدَّجَاجِ ، وَقَالَ : « عِنْدَ اتِّخَاذِ الْأَغْنِيَاءِ الدَّجَاجِ يَأْذُنُ اللَّهُ بِهَلَاكِ الْقُرَى » .

(حدثنا علي بن عروة) القرشي الدمشقي ، متروك ، من الثامنة . يروي عنه :

(ق) .

(عن) أبي سعيد (المقبري) كيسان المدني مولى أم شريك ، ثقة ثبت ، من الثانية ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه علي بن عروة ، وهو متروك ، وفيه عثمان بن عبد الرحمن ، وهو مجهول .

(قال) أبو هريرة : (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الأغنياء باتخاذ الغنم) مكسباً وسبباً لأرزاقهم (وأمر الفقراء باتخاذ الدجاج) مكسباً وباباً لرزقهم (وقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً : (عند اتخاذ الأغنياء الدجاج) مكسباً لرزقهم (يأذن الله) تعالى ويريد (بهلاك القرى) والبلاد وأهلها ، وخراب ما على الأرض ؛ حيث ضيقوا على الفقراء مكاسب الرزق ومسالكة ، وقطعوا عليهم الانتفاع بالدجاج ؛ فإن الأغنياء إذا اتخذوها مكاسب . . تقل حاجتهم إلى شرائها من الفقراء ، فينقطع انتفاع الفقراء بالدجاج ؛ لأن الفقراء لا يجدون من يشتريها منهم .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وفي « الزوائد » : في إسناده علي بن عروة ، وقد تركوه ، فإسناده ضعيف ، وقال ابن حبان : لأنه يضع الحديث ، وعثمان بن عبد الرحمن مجهول ، والمتن ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » .

.....

فالحديث ضعيف السند ، موضوع المتن (١٦) (٢٤٤) ، وغرضه :
الاستئناس به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأولان للاستدلال ، والأخيران للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الأحكام

(١١) - كِتَابُ الْأَحْكَامِ

(١١) - (كِتَابُ الْأَحْكَامِ)

أي : كتاب في بيان الأحاديث التي تبين كيفية الحكم بين الناس والقضاء بينهم عند خصوماتهم .

والأحكام جمع حكم ؛ وهي بمعنى الأفضية ، وهي جمع قضاء ؛ كقضاء وأقضية ، والقضاء لغة : الحكم ؛ أي : إحكام الشيء وإمضاؤه وإتقانه والفصل والقطع ، قال تعالى : ﴿ وَفَضَّلْنَا رُبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (١) .

وأما شرعاً .. فقد اختلف الفقهاء في تعريفه بمعارف مختلفة تؤول إلى معانٍ متقاربة :

منها : أنه فصل الخصومة بين خصمين أو خصوم بحكم شرع الله تعالى ، وإن حصل الفصل بينهما أو بينهم بغير حكم شرع الله .. يُسمى نظاماً ودستوراً لا حكماً ولا قضاءً ؛ كما هو الغالب في العصر الحديث ؛ تتبعاً لليهود والنصارى ؛ كما ورد في الحديث الصحيح .

ومنها : أنه الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام ؛ كما قاله ابن فرحون في « تبصرة الحكام » .

ومنها : أنه فصل الخصومات والمنازعات ؛ كما قاله الخصاف .

ومنها : أنه قول ملزم يصدر عن ولاية عامة .

(١) سورة الإسراء : (٢٣) .

(٤٨) - (٧٥٨) - بَابُ ذِكْرِ الْقُضَاةِ

(١١٢) - ٢٢٦٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ ،
.....

وحاصل هذه التعريفات كلها : أنه قول ملزم وفق الأحكام الشرعية يُفصل به خصومُ فريقين .

والفرق بينه وبين الإفتاء : أن الإفتاء الإخبار عن حكم شرعي ، وليس فيه إلزام ، فلا يجب أن يُولَّى المفتي من جهة الإمام ، بخلاف القضاء ؛ فإنه إلزام ، فلا يتحقق إلا من الذي ولَّاه الإمام ذلك .

وقيل : إن المحاكمات في الجاهلية كانت تُبتنى على قاعدة : (البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر) .

وذكر الميداني في « مجمع الأمثال » (١١١/١) رقم (٥٦٧) : أن أول من قال هذه الكلمة في الجاهلية هو قُصُّ بن ساعدة الإيادي ، فصارت سنة منذ ذلك ، وأقرها الإسلام ، وكان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مزججَ القضاء في عَهْدِهِ ، ولكنه زُبَّما وَلَّى ذلك أحداً من الصحابة رضي الله عنهم نيابة عنه في قضايا معينة ؛ كما وَلَّى أنيساً رضي الله عنه رَجَمَ المرأة في قصة العَسيف . انتهى من « الكوكب » باختصار .



(٤٨) - (٧٥٨) - بَابُ ذِكْرِ الْقُضَاةِ

(١١٢) - ٢٢٦٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ (الرازي أبو يعلى نزيل بغداد ، ثقة سني فقيه ، طُلب للقضاء فامتنع ، من العاشرة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْمُقْبِرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ . . فَقَدْ
ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ » .

(عن عبد الله بن جعفر) بن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة أبي محمد
الزهري المخزومي - بسكون المعجمة وفتح الراء المخففة - المدني ، ليس به
بأس ، من الثامنة ، مات سنة سبعين ومئة (١٧٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(عن عثمان بن محمد) بن المغيرة بن الأحنس الثقفي الأحنسي حجازي ،
صدوق له أوهام ، من السادسة . يروي عنه : (عم) .

(عن) سعيد بن أبي سعيد كيسان (المقبري) أبي سعد المدني ، ثقة ، من
الثالثة ، مات في حدود العشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل قبلها ، وقيل بعدها .
يروى عنه : (ع) ، وذكر الدارقطني الخلاف فيه على سعيد المقبري ، فقال :
والمحفوظ عن سعيد المقبري عن أبي هريرة . انتهى من « التحفة » .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من جعل) - بالبناء للمفعول - أي :
من جعله الإمام الأعظم أو نائبه في ذلك (قاضياً) أي : حاكماً (بين الناس)
المسلمين وغيرهم ؛ كالذميين بحكم شرع الله تعالى . . (فقد ذبح) بالبناء
للمفعول أيضاً ؛ أي : جعل مذبوحاً (بغير سكين) أي : بغير آلة ذبح ؛ كالخشب
والحجر .

قال السندي : قوله : « فقد ذبح بغير سكين » أريد به : أنه ذبح بغير آلة
الذبح ؛ لأن الذبح بالسكين أريح للذبيحة ، بخلافه بغيرها ، أو المراد : أنه
ذبح لا ذبحاً يقتله ، بل ذبحاً يبقى فيه لا حياً ولا ميتاً ؛ لأنه ليس ذبحاً

.....
بسكين حتى يموت ، ولا هو سالم عن الذبح حتى يكون حياً .

وقيل : أراد الذبح الغير المتعارف الذي هو عبارة عن هلاك دينه دون هلاك بدنه ؛ وذلك أنه ابتلي بالفناء الدائم ، والداء المعضل الذي يُعَقَّبُ الندامة إلى يوم القيامة ، والجمهور حملوه على ذم التولّي بالقضاء والترغيب عنه ؛ لما فيه من الخطر ، وحمله ابنُ القاصِّ على الترغيب فيه ؛ لما فيه من المجاهدة .

وقال بعضهم : معنى (ذبح) : أنه ينبغي له أن يमित دواعيه الخبيثة ، وشهواته الرديئة ، وعلى هذا ، فالخبر بمنزلة الأمر ، والحديث إرشاد له إلى ما يليق بحاله ، لا يليق بمدح ولا ذم . انتهى منه .

وفي « العون » : قوله : « من جعل نفسه قاضياً » بالبناء للفاعل ؛ أي : من تصدّى للقضاء وتولاه ، أو بالبناء للمفعول ؛ أي : من جعله الإمام قاضياً ، كذا في « فتح الودود » . . « فقد ذبح » بالبناء للمجهول « بغير سكين » قال ابن الصلاح : المراد : ذبح من حيث المعنى ؛ لأنه بين عذاب الدنيا إن رشد وبين عذاب الآخرة إن فسد ، قال الخطابي ومن تبعه : إنما عدل عن الذبح بالسكين ؛ ليعلم أن المراد : ما يخاف من هلاك دينه دون بدنه ، وهذا أحد الوجهين .

والثاني : أن الذبح بالسكين فيه إراحة المذبوح ، وبغير السكين ؛ كالخنق وغيره يكون الألم فيه أكثر ، فذكر ليكون أبلغ في التحذير . انتهى منه .

وفي « السبل » : دل الحديث على التحذير من ولاية القضاء والدخول فيه ؛ كأنه يقول : من تولى القضاء . . فقد تعرض لذبح نفسه ، فليحذره وليتوقه ؛ فإنه إن حكم بغير الحق مع علمه به أو جهله له . . فهو في النار .

والمراد من ذبح نفسه : إهلاكها ؛ أي : فقد أهلكها بتولية القضاء ، وإنما قال : بغير سكين ؛ للإعلام بأنه لم يرد بالذبح قطع الأوداج الذي يكون غالباً

(١١٣) - ٢٢٧٠ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ

قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ،
.....

بالسكين ، بل أريد به : إهلاك النفس بالعذاب الأخروي . انتهى ، انتهى من
« العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأقضية ، باب
في طلب القضاء ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في القاضي ، وابن أبي شيبة في « المصنف » ، والدارقطني ،
والبغوي في « شرح السنة » ، وأحمد في « المسند » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أنس بن مالك رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١١٣) - ٢٢٧٠ - (٢) (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي

الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين
ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(ومحمد بن إسماعيل) بن سمرة الأحمسي - بمهملتين - أبو جعفر السراج ،

ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه :
(ت س ق) .

(قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات

في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو يوسف الكوفي ،

عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ بِلَالِ بْنِ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ . . وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ ، . . . »

ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الأعلى) بن عامر الثعلبي - بالمثلثة والمهملة - الكوفي ، صدوق يهم ، من السادسة . يروي عنه : (عم) .

(عن بلال) بن مرداس هذا هو الصواب ، ويقال : (ابن أبي موسى) كما في نسخة المؤلف ، الفزاري المصيصي ، روى عن أنس حديث : « من ابتغى القضاء وسأل فيه شفعا » ، ويروي عنه : (د ت ق) ، والسدي ، وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي ، وأبو حنيفة ، مقبول ، من السابعة .

قلت : وذكره ابن حبان في « الثقات » في أتباع التابعين ، وخرج ابن خزيمة حديثه في « صحيحه » ، وقال الأزدي : لم يصح حديثه ؛ كأنه عنى للاضطراب الذي فيه ، وقد جهله ابن القطان ، وأما بلال بن أبي موسى . . فلم يرو عنه (ق) بل روى عنه (ت) فقط . راجع « التهذيب » و« التقريب » .

قلت : الصواب بلال بن مرداس الفزاري المصيصي ، فهو مختلف فيه ، فلا يقدح في السند .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

فهذا السند من سداسياته ، فحكمه : الحسن ؛ لأن بلال بن مرداس مختلف فيه . (قال) أنس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سأل القضاء) وطلبه لنفسه فولي . . (وكل) وفوض في ذلك القضاء (إلى نفسه) ولم يعن عليه من الله تعالى بالتوفيق .

قال السندي : وهذا كناية عن عدم العون من الله تعالى في معرفة الحق

وَمَنْ جُبِرَ عَلَيْهِ .. نَزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَسَدَّدَهُ » .

(١١٤) - ٢٢٧١ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ،

والتوفيق للعمل به (ومن جبر عليه) أي : أجبره الإمام على توليته وقهره ..
(نزل إليه ملك) من الله في كل قضية (فسدده) أي : أرشده وهداه إلى طريق
الصواب إعانة له من الله تعالى ؛ حيث أطاع الإمام في إجباره عليه طاعة له .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأقضية ،
باب في طلب القضاء والتسرع إليه ، والترمذي في كتاب الأحكام ، روى
أولاً عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن بلال بن أبي موسى عن أنس ، وروى
ثانياً عن أبي عوانة عن عبد الأعلى عن بلال بن مرادس الفزاري عن خيثمة
البصري عن أنس ، ثم قال : وهو ؛ أي : حديث أبي عوانة عن عبد الأعلى
بذكر خيثمة أصح من حديث إسرائيل عن عبد الأعلى بغير ذكر خيثمة ، قال
الحافظ : وطريق خيثمة أخرجه أبو داود والترمذي والحاكم . انتهى ، انتهى
من « التحفة » .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ كما مر آنفاً ،
وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث علي بن أبي طالب
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٤) - ٢٢٧١ - (٣) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي ، ثقة ،

من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه :
(ق) .

حَدَّثَنَا يَعْلَى وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ ، عَنْ عَلِيٍّ
.....

(حدثنا يعلى) بن عبيد بن أبي أمية الكوفي أبو يوسف الطنافسي ، ثقة إلا في حديثه عن الثوري ، ففيه لين ، من كبار التاسعة ، مات سنة بضع ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وأبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الأعمش) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي ، ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع ولكنه يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن مرة) بن عبد الله بن طارق الجملي - بفتحيتين - المرادي أبي عبد الله الكوفي الأعمى ، ثقة عابد كان لا يدلّس ، ورمي بالإرجاء ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي البختري) - بفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة ساكنة - سعيد بن فيروز بن أبي عمران الطائي مولا هم ، ثقة ثبت فيه تشيع قليل ، كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات دون المئة سنة ثلاث وثمانين (٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات إلا أنه منقطع ؛ لأن أبا البختري لم يسمع من علي ولم يدركه ، قاله أبو حاتم ، وله

قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ تَبْعُنِي وَأَنَا شَابٌّ أَقْضِي بَيْنَهُمْ وَلَا أَذْرِي مَا الْقَضَاءُ ؟! قَالَ : فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي ثُمَّ قَالَ : « اَللَّهُمَّ ؛ أَهْدِ قَلْبَهُ وَثَبِّتْ لِسَانَهُ » ، قَالَ : فَمَا شَكَّكَتُ بَعْدُ فِي قَضَاءِ بَيْنِ اثْنَيْنِ .

شاهد من حديث ابن عباس رواه الحاكم في كتاب « معرفة الصحابة » ، وقال :
هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(قال) علي : (بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن) قال علي : (فقلت) له صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله) أ (تبعثني وأنا شاب) لا أعرف كيفية القضاء ولا تجربتها من قبل ؛ ل (أقضي) وأحكم (بينهم) في الخصومات (و) الحال أنني (لا أدري) ولا أعلم (ما) كيفية (القضاء) والفصل بين الخصوم ولا تجربتها من قبل ؟! لم يرد نفي العلم بالقضاء مطلقاً ، وإنما أراد نفي التجربة بكيفية فصل الخصومات ، وكيفية دفع كل من المتخاصمين كلام الآخر ومكر أحدهما بالآخر ؛ أي : إنني ما جربت ذلك قبل هذا ، وإلا . . فهو كامل للعلم بأحكام الدين وقضايا الشرع .

(قال) علي : (فضرب) رسول الله صلى الله عليه وسلم (بيده) الشريفة (في صدري) لأنها محل العلم ؛ لأن القلب فيها (ثم) دعا لي رسول الله صلى الله عليه وسلم و (قال) في دعائه لي : (اللهم ؛ اهد قلبه) أي : وفق قلبه الهداية والصواب في الحكم (وثبت لسانه) على النطق بالصواب في قضائه (قال) علي : (فما شككت) ولا ترددت (بعد) أي : بعد دعائه صلى الله عليه وسلم لي (في قضاء) أي : في كيفية الفصل (بين اثنين) ولا أكثر .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وسنده منقطع ، مع أن رجاله ثقات
أثبتات ؛ كما مر ، ولكن له شاهد صحيح من حديث ابن عباس ؛ كما مر
أيضاً .

فدرجته : أنه صحيح بغيره ، مع ضعف سنده بالانقطاع ، وغرضه بسوقه :
الاستشهاد به ، فهو ضعيف السند بالانقطاع ، صحيح المتن بغيره .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٩) - (٧٥٩) - بَابُ التَّغْلِيظِ فِي الْحَيْفِ وَالرِّشْوَةِ

(١١٥) - ٢٢٧٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ،

(٤٩) - (٧٥٩) - (بَابُ التَّغْلِيظِ فِي الْحَيْفِ وَالرِّشْوَةِ)

والحيف : الجور والميل عن الحق في الحكم ، والرشوة : أخذ المال على الحكم بالباطل .



(١١٥) - ٢٢٧٢ - (١) (حدثنا أبو بكر) محمد (بن خلاد) بن كثير (الباهلي) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ - بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم بمعجمة - التميمي أبو سعيد (القطان) البصري ، ثقة متقن حافظ إمام قدوة ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مجالد) - بضم الميم وتخفيف الجيم - ابن سعيد بن عمير الهمداني - بسكون الميم - أبو عمرو الكوفي ، قال النسائي تارة : ثقة ، وأخرى : ليس بالقوي ، وقد تغير في آخره ، من صغار السادسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عامر) بن شراحيل الحميري الشعبي الكوفي ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبي عائشة الكوفي ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ حَاكِمٍ يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَلَكٌ آخِذٌ بِقَفَاهُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، فَإِنْ قَالَ : أَلْقَاهُ .. أَلْقَاهُ فِي مَهْوَاةٍ أَرْبَعِينَ خَرِيفاً » .

ثقة فقيه عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه مجالد بن سعيد ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) عبد الله : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من حاكم يحكم بين الناس) عمومته يشمل من يحكم بالحق أيضاً ، لكن لا عموم في الأمر بالإنقاء ، فيخص بالحكم بالباطل ، ويمكن تخصيص الكلام من الأصل بمن يحكم بالباطل .. (إلا جاء) ذلك الحاكم (يوم القيامة وملك) من الأملاك (آخذ بقفاه) أي : بمؤخر رأسه ، والجملة الاسمية حال من فاعل جاء (ثم يرفع) ذلك الملك الآخذ بقفاه (رأسه إلى) جهة (السماء) مستمعاً بما يؤمر به في ذلك الحاكم .

(فإن قال) له قائل من جهة السماء : (ألقه) أي : ألق أيها الملك هذا الحاكم المأخوذ لك قفاه في هوة جهنم .. (ألقاه) أي : ألقى الملك هذا الحاكم (في مهواة) أي : في مسقط من مساقط هواء جهنم يذهب فيها إلى أن يصل جهنم (أربعين خريفاً) أي : أربعين عاماً ، وهو من إطلاق الجزء وإرادة الكل ؛ لأن الخريف اسم لفصل من فصول السنة بين الصيف والشتاء ، وهي الأربعة المجموعة في قول بعضهم :

ربيع صيف من الأزمان خريف شتاء فخذ بياني

(١١٦) - ٢٢٧٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ ، عَنْ حُسَيْنٍ - يَعْنِي : ابْنَ عِمْرَانَ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (١٧) (٢٤٥) ؛
 لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، والله أعلم .



ثم استدلل المؤلف على الترجمة بحديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١١٦) - ٢٢٧٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ (بن أسد بن حبان - بكسر المهملة بعدها موحدة - أبو جعفر القطان الواسطي ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وخمسين ومئتين (٢٥٩ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه :
 (خ م د س ق) .

(حدثنا محمد بن بلال) أبو عبد الله البصري التمار ، صدوق يغرب ، من التاسعة . يروي عنه : (د ق) .

(عن عمران) بن داور - بفتح الواو المخففة بعدها راء - أبو العوام - بتشديد الواو - (القطان) البصري ، صدوق يهم وزُمي برأي الخوارج ، من السابعة ، مات بين الستين والسبعين ومئة (١٦٥ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن حسين) قال المؤلف : (يعني) شيخي أحمد بحسين الذي أبهم حسين (بن عمران) الجهني ، صدوق يهم ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبي إسحاق) سليمان بن أبي سليمان فيروز (الشيباني) الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات في حدود الأربعين ومئة (١٤٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
 (عن عبد الله بن أبي أوفى) علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي الصحابي

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجْزُ ،
فَإِذَا جَارَ وَكَلَهُ إِلَى نَفْسِهِ » .

المشهور - رضي الله تعالى عنه - شهد الحديبية وعُمِّر بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) ، وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عمران القطان ، وهو مختلف فيه .

(قال) ابن أبي أوفى : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله مع القاضي) بالتأييد والتوفيق لإدراك الحق والحكم به (ما لم يجر) ويظلم في حكمه ؛ أي : ما لم يدخل في حكمه الجور ؛ أي : ما لم يكن مائلاً إلى الباطل في حكمه (فإذا جار) أي : أدخل الجور والميل عن الحق في حكمه . . (وكله إلى نفسه) أي : فوضه إلى نفسه ، فلا يؤيده بالتوفيق والهداية إلى الصواب في الحكم .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الأحكام ، باب في ما جاء في الإمام العادل ، وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمران القطان ، ولكن قال في لفظه : (فإذا جار . . تخلى عنه ، ولزمه الشيطان) ، والحاكم في « المستدرک » في كتاب الأحكام ، وقال : إسناده صحيح ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي على ذلك .

قلت : فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الجزء الأول من الترجمة ، والله أعلم .



ثم استدل المؤلف على الجزء الأخير من الترجمة بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٧) - ٢٢٧٤ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا
أَبْنُ أَبِي ذُئْبٍ ، عَنْ خَالِهِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَعْنَةُ اللَّهِ

(١١٧) - ٢٢٧٤ - (٣) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين .
يروى عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات في آخر
سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروى عنه : (ع) .

(حدثنا ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن
أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني ، ثقة فقيه فاضل ، من السابعة ،
مات سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل : سنة تسع وخمسين ومئة .
يروى عنه : (ع) .

(عن خاله الحارث بن عبد الرحمن) القرشي العامري ، خال ابن أبي ذئب ،
صدوق ، من الخامسة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ) . يروى عنه :
(عم) .

(عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، قيل : اسمه
عبد الله ، وقيل : إسماعيل ، ثقة مكثر ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين
(٩٤ هـ) ، أو أربع ومئة . يروى عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعنة الله

على الراشي (أي : على معطي الرشوة لغيره ؛ لأنه معين على المعصية (و) على (المرتشي) أي : الآخذ لها ؛ والرشوة - بالكسر والضم - : وصلة إلى حاجته بالمصانة ؛ من الرشاء المتوصل به إلى الماء ، قيل : هذا إن كان لباطل ، وأما من يعطي دفعاً لظالم ، أو توصلاً إلى حق .. فغير داخل فيه . انتهى من « السندي » . وفي « القاموس » : الرشوة - مثلثة - : الجعل ، جمعها رُشاً - بضم الراء - ورشاً - بكسرهما - يقال : رشاه : أعطاه إياها ، وارتشى : أخذها . انتهى ، ولفظ الترمذي : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي في الحكم) . والراشي : هو دافع الرشوة ، والمرتشي : آخذها .

زاد في حديث ثوبان : (والرائش) يعني : الذي يمشي بينهما ، رواه أحمد . قال ابن الأثير في « النهاية » : الرشوة - بالفتح - والرشوة - بالكسر - : الوصلة إلى الحاجة بالمصانة ؛ وأصله : من الرشا الذي يتوصل به إلى الماء ، فالراشي : من يعطي الذي يعينه على الباطل ، والمرتشي : الآخذ ، والرائش : الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا ، ويستنقص لهذا .

فأما ما يعطي توصلاً إلى آخذ حق أو دفع ظلم .. فغير داخل فيه ، روي أن ابن مسعود أخذ ؛ أي : أمسك وسجن بأرض الحبشة في شيء من الحوادث ، فأعطى دينارين حتى خلى سبيله من السجن .

وروي عن جماعة من أئمة التابعين قالوا : لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه أو ماله إذا خاف الظالم . انتهى كلام ابن الأثير .

وفي « المرقاة » شرح « المشكاة » : قيل : الرشوة : ما يعطى لإبطال حق أو لإحقاق باطل ، أما إذا أعطى ليتوصل به إلى حق ، أو ليدفع به عن نفسه ظملاً .. فلا بأس به ، وكذا الآخذ إذا أخذ ليسعى في إصابة صاحب الحق .. فلا بأس

.....

به ، لكن هذا ينبغي أن يكون في غير القضاة والولاة ؛ لأن السعي في إصابة الحق إلى مستحقه ودفع الظلم عن المظلوم . . واجب عليهم ، فلا يجوز لهم الأخذ عليه ، قال القاري : كذا ذكره ابن الملك ، وهو مأخوذ من كلام الخطابي ، إلا قوله : وكذا الأخذ ، وهو بظاهره ينفيه حديث أبي أمامة مرفوعاً : « من شفع لأحد شفاعَةً ؛ أهدئ له هدية عليها فقبلها . . فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا » رواه أبو داود . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وقال الشوكاني في « النيل » : والتخصيص لطالب الحق بجواز تسليم الرشوة منه للحاكم لا أدري بأي مخصص هذا ، والحق التحريم مطلقاً ؛ أخذاً بعموم الحديث ، ومن زعم الجواز في صورة من الصور ؛ فإن جاء بدليل مقبول ، وإلا . . كان تخصيصه رداً عليه ، ثم بسط الكلام فيه . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأفضية ، باب في كراهية الرشوة ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الجزء الثاني من الترجمة .



وقد ذكر المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستئناس ، والثاني للاستدلال به على الجزء الأول من الترجمة ،
والثالث للاستدلال به على الجزء الأخير منها .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٠) - (٧٦٠) - بَابُ الْحَاكِمِ يَجْتَهِدُ فَيُصِيبُ الْحَقَّ

(١١٨) - ٢٢٧٥ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ،

(٥٠) - (٧٦٠) - (باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق)

(١١٨) - ٢٢٧٥ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد العزيز بن محمد) بن عبيد (الدراوردي) أبو محمد الجهني مولاهم المدني كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا يزيد بن عبد الله) بن أسامة (بن الهاد) الليثي أبو عبد الله المدني ، ثقة مكثر ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن إبراهيم) بن الحارث بن خالد (التيمي) أبي عبد الله المدني ، ثقة له أفراد ، من الرابعة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن بسر بن سعيد) المدني العابد مولى ابن الحضرمي ، ثقة جليل ، من الثانية ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص) اسمه عبد الرحمن بن ثابت ، وقيل : عبد الرحمن بن الحكم ، وهو غلط ، ثقة ، من الثانية ،

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ »

مات قديماً سنة أربع وخمسين (٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن العاص) بن وائل السهمي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة نيف وأربعين ، وقيل : بعد الخمسين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنه) أي : أن عمرأ (سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا حكم الحاكم) الحكم الشرعي (فاجتهد) وتحري في طلب الصواب (فأصاب) أي : وافق اجتهاده الصواب الشرعي .

قوله : « إذا حكم فاجتهد ... » إلى آخره ، ففي الكلام تأويل ؛ أي : إذا أراد الحاكم العالم الذي هو أهل للحكم بين الناس ، فاجتهد فيما لا نص فيه ، فحكم بما ظهر له في اجتهاده ، فلا بد من هذا التأويل ؛ لأن الاجتهاد إنما يكون قبل الحكم ، أو في العبارة قلب ؛ تقديره : إذا اجتهد الحاكم ، فحكم بما ظهر له باجتهاده ؛ نظير قوله تعالى : ﴿ وَكَرَّمْنَا قَرَيْنَهُ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنًا ﴾ ^(١) . انتهى « ابن الملك » .

قوله : « فأصاب » أي : وافق في حكمه بالاجتهاد لما عند الله تعالى ؛ أي : لما في شرع الله ، والإصابة في الحكم : مطابقتها لما في شرع الله تعالى ، والخطأ : عدمها .

فإن قلت : الإصابة مقارنة بالحكم ، فما معنى (ثم) كما في رواية مسلم ، أو معنى الفاء ؛ كما في رواية المؤلف ؟

(١) سورة الأعراف : (٥) .

فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ .. فَلَهُ أَجْرٌ » .

قَالَ يَزِيدُ : (فَحَدَّثْتُ بِهِ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ)

قلت : معنى (ثم) أو الفاء هنا للتراخي أو التعقيب في الرتبة ، وفيه إشارة إلى علو رتبة الإصابة والتعجب من حصولها . انتهى « ابن الملك » .

(فله أجران) أجر الاجتهاد وأجر الإصابة ؛ وذلك في حاكم أهل للاجتهاد (وإذا حكم) أي : أراد الحكم (فاجتهد) أي : تحرى الصواب في حكمه (فأخطأ) في اجتهاده .. (فله أجر) واحد ؛ أي : على اجتهاده ؛ لأن اجتهاده في طلب الحق عبادة ؛ كما في « المبارك » .

وهذا أيضاً في حاكم أهل للحكم ، قادر على الاجتهاد ، متوفر لشروطه ، وإذا لم يكن أهلاً للحكم .. فعليه وزر ، بل عليه أوزار .

والاجتهاد المعني في هذا الباب : هو بذل الوسع في طلب الحكم الشرعي في النوازل . انتهى من « المفهم » .

قال النووي رحمه الله تعالى : أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم ؛ فإن أصاب .. فله أجران ؛ أجر باجتهاده ، وأجر بإصابته ، وإن أخطأ .. فله أجر باجتهاده ، قالوا : فأما من ليس بأهل للحكم .. فلا يحل له الحكم ؛ فإن حكم .. فلا أجر له ، بل هو آثم ، ولا ينفذ حكمه ، سواء وافق الحق أم لا ؛ لأن إصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي ، فهو عاص في جميع أحكامه ، سواء وافق الصواب أم لا ، وهي مردودة كلها ، ولا يعذر في شيء من ذلك .

قال المؤلف : ويسندي السابق قال لنا عبد العزيز بن محمد : (قال) لنا شيخنا (يزيد) بن عبد الله ابن الهاد : (فحدثت به) أي : بهذا الحديث الذي حدثت لكم من محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد إلى آخر السند (أبا بكر بن عمرو بن

حَزْمٌ فَقَالَ : هَكَذَا - حَدَّثَنِيهِ أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

(١١٩) - ٢٢٧٦ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ تَوْبَةَ ،

حزم (الأنصاري المدني ، ثقة ، من الخامسة ، اسمه وكنيته واحد (فقال) لي أبو بكر : (هكذا) أي : مثل ما حدثته عن بسر عن أبي قيس عن عمرو (حدثني أبو سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

غرضه بهذا التعليق : الاستشهاد لحديث عمرو بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، وحديث أبي هريرة أخرجه النسائي في القضاء ، في باب الإصابة في الحكم ، والترمذي في الأحكام ، باب ما جاء في القاضي يصيب ويخطئ ، ولفظه : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب . . فله أجران ، وإذا حكم فأخطأ . . فله أجر واحد » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الاعتصام ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد ، ومسلم في كتاب الأقضية ، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ، وأبو داود في كتاب الأقضية ، باب في القاضي يخطئ .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمرو بن العاص بحديث بريدة بن الحصيب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٩) - ٢٢٧٦ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ تَوْبَةَ (بن سليمان بن زيد

الثقفي أبو سليمان الرازي ، أصله من الطائف ، ثم نزل قزوين ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو هَاشِمٍ قَالَ : لَوْلَا حَدِيثُ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ : اثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ ؛ رَجُلٌ عَلِمَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ ، »

(حدثنا خلف بن خليفة) بن صاعد الأشجعي مولاهم أبو أحمد الكوفي ، صدوق اختلط في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة (١٨١ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا أبو هاشم) يحيى بن دينار الواسطي . روى عنه : خلف بن خليفة ، (و ع) ، ويروي هو عن : عبد الله بن بريدة ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وعشرين ومئة (١٢٢ هـ) ، وقيل : خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) .

(قال) أبو هاشم : (لولا حديث) عبد الله (بن بريدة ، عن أبيه) وأما ابن بريدة . . فهو عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي قاضيا ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس ومئة (١٠٥ هـ) ، وقيل : سنة خمس عشرة ومئة (١١٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وقوله : (عن أبيه) بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (القضاء) من حيث الجزاء على قضائهم (ثلاثة : اثنان في النار ، وواحد في الجنة ؛ رجل علم الحق) بأدلته الشرعية (فقضى به) أي : بالحق الذي علمه بلا ميل عنه (فهو في الجنة) لعلمه بالحق وعمله به (ورجل قضى للناس على جهل) أي : مع جهل بأدلة حكمه (فهو في النار) سواء وافق الصواب أم لا

وَرَجُلٌ جَارٌ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ» . . لَقُلْنَا : إِنَّ الْقَاضِيَ إِذَا اجْتَهَدَ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ .

(ورجل جار) ومال عن الحق (في الحكم) مع علمه (فهو في النار) وذكر جواب (لولا) السابقة بقوله : (لقلنا) يا معاشر الأمة بمقتضى حديث عمرو بن العاص : (إن القاضي إذا اجتهد) فيما ليس فيه نص ، فحكم باجتهاده . . (فهو في الجنة) وهذه الجملة جواب (لولا) ، وهي من كلام أبي هاشم .

قال السندي : قوله : « قضى للناس على جهل » عمومه يشمل ما إذا قضى بالحق أيضاً ؛ وذلك لأنه استحق النار حيث تجارئ على هذا العمل العظيم بلا علم لا لسبب جوره في الحكم .

وقوله : « ورجل جار في الحكم » أي : مال إلى الباطل مع علمه بالحق ، والله أعلم . انتهى منه .

وعبارة « العون » : « ورجل قضى للناس على جهل » والجار والمجرور في قوله : « على جهل » حال من فاعل قضى ؛ أي : قضى للناس حال كونه جاهلاً بالحكم .

وقوله : « ورجل جار في الحكم » أي : مال عن الحق وظلم عالماً به متعمداً له . انتهى منه .

وهذا الحديث دليل على أنه لا ينجو من النار من القضاة إلا من عرف الحق وعمل به ، والعمدة العمل ؛ فإن من عرف الحق ولم يعمل به . . فهو ومن حكم بجهل في النار ، وظاهره أن من حكم بجهل ، وإن وافق حكمه الحق . . فإنه في النار ؛ لأنه أطلقه ، وقال : « فقضى للناس على جهل » فإنه يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه أنه قضى على جهل ، وفيه التحذير من الحكم بجهل أو بخلاف الحق مع معرفته به .

.....

قال الخطيب الشربيني : والقاضي الذي ينفذ حكمه هو الأول ، والثاني والثالث لا اعتبار بحكمهما . انتهى ، انتهى من « العون » .

قال الخطابي : إنما يؤجر المخطئ على اجتهاده في طلب الحق ؛ لأن الاجتهاد عبادة ، ولا يؤجر على الخطأ ، بل يوضع عنه الإثم فقط ، وهذا فيمن كان جامعاً لآلة الاجتهاد ، عارفاً بالأصول ، عالماً بوجوه القياس ، فأما من لم يكن محلاً للاجتهاد . . فهو متكلف ، ولا يعذر بالخطأ ، بل يخاف عليه الوزر ، ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام : « القضاة ثلاثة ؛ واحد في الجنة ، واثنان في النار » ، وهذا إنما هو في الفروع المحتملة للوجوه المختلفة ، دون الأصول التي هي أركان الشريعة وأمهاات الأحكام التي لا تحتمل الوجوه ولا مدخل فيها للتأويل ؛ فإن من أخطأ فيها كان غير معذور في الخطأ ، وكان حكمه في ذلك مردوداً ، كذا في « المرقاة » للقياري .

وقال في مختصر « شرح السنة » : إنه لا يجوز لغير المجتهد أن يتولى القضاء ، ولا يجوز للإمام توليته ، قال : والمجتهد من جمع خمسة علوم :

١ - علم كتاب الله تعالى .

٢ - وعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٣ - وأقاويل علماء السلف ؛ من إجماعهم واختلافهم .

٤ - وعلم قواعد اللغة العربية .

٥ - وعلم القياس ؛ وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة إذا لم يجده صريحاً في نص كتاب أو سنة أو إجماع .

فيجب أن يعلم من علم الكتاب الناسخ والمنسوخ ، والمجمل والمفصل ، والخاص والعام ، والمحكم والمتشابه ، والكراهة والتحريم ، والإباحة والندب .

.....

ويعرف من السنة هذه الأشياء ، ويعرف منها الصحيح والضعيف ، والمسند والمرسل ، ويعرف ترتيب السنة على الكتاب ، وبالعكس ؛ حتى إذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب .. اهتدى إلى وجه محمله ؛ فإن السنة بيان للكتاب ، فلا تخالفه ، وإنما تجب معرفة ما ورد منها من أحكام الشرع دون ما عداها من القصص والأخبار والمواظ .

وكذا يجب أن يعرف من علم اللغة ما أتى في الكتاب والسنة من أمور الأحكام دون الإحاطة بجميع لغات العرب .

ويعرف أقاويل الصحابة والتابعين في الأحكام ، ومعظم فتاوى فقهاء الأمة ؛ حتى لا يقع حكمه مخالفاً لأقوالهم ، فيأمن فيه خرق الإجماع .

فإذا عرف من كل نوع من هذه الأنواع .. فهو مجتهد . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأقضية ، باب في طلب القضاء ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في القاضي ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، والحاكم في كتاب الأحكام ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وإسناده على شرط مسلم .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥١) - (٧٦١) - بَابُ : لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ وَهُوَ غَضْبَانُ

(١٢٠) - ٢٢٧٧ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ وَأَحْمَدُ بْنُ ثَابِتٍ الْجَحْدَرِيُّ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ

(٥١) - (٧٦١) - (باب : لا يحكم الحاكم وهو غضبان)

(١٢٠) - ٢٢٧٧ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) :

(ومحمد بن عبد الله بن يزيد) المقرئ أبو يحيى المكي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(وأحمد بن ثابت الجحدري) أبو بكر البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد الخمسين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عبد الملك بن عمير) بن سويد اللخمي الكوفي ، ويقال له : الفرسى ، ويقال : القبطي ، ثقة فصيح عالم تغير حفظه ، وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

أنه (سمع عبد الرحمن بن أبي بكرة) نفع بن الحارث الثقفي البصري ، ثقة ، من الثانية ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حالة كونه يروي (عن أبيه) ووالده نفع بن الحارث الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة إحدى أو اثنتين وخمسين . يروي عنه : (ع) .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ » ، قَالَ هِشَامٌ فِي حَدِيثِهِ : (لَا يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَقْضِيَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يقضي القاضي) بصيغة الخبر (بين اثنين) فأكثر (وهو) أي : والحال أنه (غضبان) لحظوظ النفس وأمور الدنيا لا لحقوق الله تعالى (قال هشام) بن عمار (في حديثه) وروايته : (لا ينبغي) ولا يليق (للحاكم أن يقضي بين اثنين) فأكثر (وهو غضبان) وكلمة : (ينبغي) تحتل الوجوب والندب ، وغالباً يكون للندب ، فهي كالتفسير لقوله : « لا يقضي » بأنه على سبيل الندب ، ولذلك لو حكم في حالة الغضب . . نفذ حكمه ، فأفاد أن قوله : « لا يقضي » بصيغة الخبر لا بصيغة النهي ، وإلا . . فيكون قضاؤه في حالة الغضب حراماً ، فلا ينفذ حكمه فيها ، وفي رواية مسلم : (لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان) بالجزم على النهي عن القضاء في حالة الغضب ، فيحمل النهي على التنزيه .

قال السندي : قوله : « لا يقضي القاضي » نفى بمعنى النهي ؛ أي : لا ينبغي له ذلك ؛ وذلك لأن الغضب يفسد الفكر ، ويغير الحال ، فلا يؤمن عليه من الخطأ في الحكم ، وقالوا : وكذا الجوع والعطش وأمثال ذلك ؛ كمدافعة الأخبثين . انتهى منه .

قال العلماء : ويلتحق بالغضب كل حال يخرج الحاكم فيه عن سداد النظر واستقامة الحال ؛ كالشبع المفرط ، والجوع المقلق ، والهم والفرح البالغ ، ومدافعة الحدث ، وتعلق بأمر ، ونحو ذلك ؛ كشدة الألم والبرد والحر والخوف ، فكل هذه الأحوال يكره فيها القضاء ؛ خوفاً من الغلط ، فإن قضى فيها . . صح

قضاؤه ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في شراج الحرة في مثل هذا الحال ، وقال في اللقطة : « ما لك ولها ؟ ! » وكان في حال الغضب . انتهى « نوي » .

وخص الغضب بالذكر في هذا الحديث ؛ لشدة استيلائه على النفس ، وصعوبة مقاومته . انتهى من « المبارك » .

و (شراج الحرة) - بكسر الشين - جمع شرجة - بفتحها وسكون الراء - وهي مسایل الماء في الحرة ، وحديثها في « الصحيحين » : « اسق يا زبير ، ثم أرسل الماء » ، وحديث اللقطة يأتي قريباً في بابها .

قال القرطبي : ولا يعارض هذا الحديث بحكم النبي صلى الله عليه وسلم للزبير بإمساك الماء إلى أن يبلغ الجدر ، وقد غضب من قول الأنصاري : (أن كان ابن عمك) لأن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم من الهوى والباطل والخطأ في غضبه ورضاه ، وصحته ومرضه ، ولذلك قال : « اكتبوا عني في الغضب والرضا » رواه أحمد .

ولذلك نفذت أحكامه ، وعمل بحديثه الصادر منه في حال شدة مرضه ونزعه ؛ كما قد نفذ في حال صحته ونشاطه . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأحكام ، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان ؟ ومسلم في كتاب الأقضية ، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان ، وأبو داود في كتاب الأقضية ، باب القاضي يقضي وهو غضبان ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء لا يقضي القاضي وهو غضبان ، والنسائي في كتاب القضاء ، باب ما ينبغي للحاكم أن يجتنبه .

.....

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٢) - (٧٦٢) - بَابُ : قَضِيَّةُ الْحَاكِمِ لَا تُحِلُّ حَرَامًا وَلَا تُحَرِّمُ حَلَالًا

(١٢١) - (٢٢٧٨) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، »

(٥٢) - (٧٦٢) - (بَابُ : قَضِيَّةُ الْحَاكِمِ لَا تُحِلُّ حَرَامًا وَلَا تُحَرِّمُ حَلَالًا)

(١٢١) - (٢٢٧٨) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ .

(عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ) الْمَخْزُومِيَّةُ الصَّحَابِيَّةُ رُبِيبَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .

(عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةِ الْمَخْزُومِيَّةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، وفيه رواية صحابية عن صحابية ، وبنت عن والدتها .

(قَالَتْ) أُمُّ سَلَمَةَ : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّكُمْ) أَيُّهَا النَّاسُ (تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ) أَيُّ : تَرْفَعُونَ الْمَخَاصِمَ بَيْنَكُمْ إِلَيَّ لِأَحْكَمَ بَيْنَكُمْ (وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) مِثْلَكُمْ ؛ أَيُّ : لَا أَعْلَمُ مِنَ الْغَيْبِ إِلَّا مَا أَطْلَعَنِي اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ ؛ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْبَشَرِ . انتهى « سَنَدِي » .

أَيُّ : كَوَاحِدٍ مِنَ الْبَشَرِ فِي عَدَمِ عِلْمِ الْغَيْبِ ، قَالَ النَّوَوِيُّ : مَعْنَاهُ : التَّنْبِيهُ عَلَى حَالَةِ الْبَشَرِيَّةِ ، وَأَنَّ الْبَشَرَ لَا يَعْلَمُونَ مِنَ الْغَيْبِ وَبِوَاطِنِ الْأُمُورِ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يُطْلِعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي أُمُورِ الْأَحْكَامِ مَا يَجُوزُ

وَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ، وَإِنَّمَا أَقْضِي لَكُمْ عَلَى
نَحْوِ مِمَّا
.....

عليهم ، وأنه إنما يحكم بين الناس بالظاهر ، ولا يتولى السرائر ، فيحكم بالبينه
وباليمين ، ونحو ذلك من أحكام الظاهر ، مع إمكان كونه في الباطن خلاف ذلك ،
ولو شاء الله . . لأطلعه على باطن أمر الخصمين ، فحكم بيقين نفسه من غير
حاجة إلى شهادة أو يمين ، لكن لما أمر الله تعالى أمته باتباعه والافتداء به في
أقواله وأفعاله وأحكامه . . أجرئ له حكمهم في عدم الاطلاع على باطن الأمور ؛
ليكون حكم الأمة في ذلك حكمه ، فأجرى الله تعالى أحكامه على الظاهر الذي
يستوي فيه هو وغيره ؛ ليصح الاقتداء به . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

(ولعل بعضكم) أيها الناس (أن يكون الحن) وأفصح وأبين (بحجته)
ودعواه (من بعض) آخر ؛ أي : من غيره ، وفي رواية للبخاري ومسلم : (أن
يكون أبلغ من بعض) .

قال الحافظ : ألحن بمعنى أبلغ ؛ لأنه من لحن ؛ كفطن ؛ من باب طرب وزناً
ومعنى ، والمراد : أنه إذا كان أفطن . . كان قادراً على أن يكون أبلغ في حجته
من الآخر . انتهى ، قال السندي : وأن في قوله : « أن يكون » زائدة ، دخلت في
خبر لعل ؛ تشبيهاً لها بعسى .

وقوله : « ألحن » أي : أفطن وأعرف بها ، أو أقدر على بيان مقصوده وأبين
كلاماً . انتهى منه .

قال في « النيل » : ويجوز أن يكون معناه : أفصح تعبيراً عنها ، وأظهر احتياجاً
حتى يخیل أنه محق ، وهو في الحقيقة مبطل ، والأظهر : أن معناه : أبلغ ؛ كما
وقع في رواية في « الصحيحين » أي : أحسن إيراداً للكلام . انتهى .

(وإنما أقضي) وأحكم (لكم) أي : بينكم (على نحو) وشبه ومثل (مما)

أَسْمَعُ مِنْكُمْ ؛ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا . . فَلَا يَأْخُذْهُ ؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ يَأْتِي بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

أسمع (أي : على مثل ما أسمعه (منكم) من الكلام (فمن قضيت) وحكمت (له) منكم على مثل ما سمعته منه (من حق أخيه) المسلم ومثله الذمي والمعاهد (شيئاً) من المال أو غيره . . (فلا يأخذه ؛ وإنما أقطع له) أي : قطعت وحكمت (قطعة) - بكسر القاف - أي : طائفة (من النار يأتي بها) أي : بتلك القطعة من النار حاملاً لها على رقبتة (يوم القيامة) والمحاسبة والمجازاة على الأعمال ؛ أي : إن أخذها مع علمه بأنها حرام عليه . . دخل النار . انتهى من « العون » .

أي : إن الذي قضيت له بحسب الظاهر إذا كان في الباطن لا يستحقه . . فهو عليه حرام يؤول به إلى النار .

وقوله : « قطعة من النار » تمثيل يفهم منه شدة التعذيب على من يتعاطاه ؛ فهو من مجاز التشبيه ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ ^(١) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الشهادات ، باب من أقام البينة بعد اليمين ، ومسلم في كتاب الأقضية ، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة ، وأبو داود في كتاب الأقضية ، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في التشديد على من يقضى له بشيء ، وقال أبو عيسى : حديث أم سلمة حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب آداب القضاة ، باب الحكم بالظاهر .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله تعالى أعلم .

قال الخطابي : في هذا الحديث من الفقه وجوب الحكم بالظاهر ، وأن حكم

(١) سورة النساء : (١٠) .

الحاكم لا يحل حراماً ، ولا يحرم حلالاً ، وأنه متى أخطأ في حكمه فقضئ ..
كان ذلك في الظاهر ، فأما في الباطن وفي حكم الآخرة .. فإنه غير ماض . انتهى .
وقال النووي في « شرح مسلم » : في هذا الحديث دلالة لمذهب مالك
والشافعي وأحمد وجماهير علماء الإسلام وفقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين
فمن بعدهم ؛ أن حكم الحاكم لا يحل الباطل ولا يحل حراماً ، فإذا شهد شاهداً
زور لإنسان بمال ، فحكم به الحاكم .. لم يحل للمحكوم له من ذلك المال ،
ولو شهدا عليه بقتل .. لم يحل للولي قتله مع علمه بكذبهما ولا أخذ الدية
منه ، وإن شهدا بالزور أنه طلق امرأته .. لم يحل لمن علم بكذبهما أن يتزوجها
بعد حكم الحاكم بالطلاق ، وقال أبو حنيفة : يحل حكم الحاكم الفروج دون
الأموال ، وقال : يحل نكاح المرأة المذكورة ، وهذا مخالف لهذا الحديث
الصحيح وإجماع من قبله من العلماء ، ومخالف لقاعدة وافق هو وغيره عليها ؛
وهي أن الأبضاع أولى بالاحتياط من الأموال . انتهى ، انتهى من « التحفة » .

وقال في « معالم السنن » : قال أبو حنيفة : إذا ادعت المرأة على زوجها
الطلاق ، وشهد لها شاهدان به ، فقضئ الحاكم بالفرقة بينهما .. وقعت الفرقة
فيما بينهما وبين الله تعالى وإن كانا شاهدي زور ، وجاز لكل واحد من الشاهدين
أن ينكحها ، وخالفه أصحابه في ذلك . انتهى .

وقال في « السبل » : والحديث دليل على أن حكم الحاكم لا يحل به للمحكوم
له ما حكم له به على غيره ، إذا كان ما ادعاه باطلاً في نفس الأمر وما أقامه
من الشهادة الكاذبة ، وأما الحاكم .. فيجوز له الحكم بما ظهر له والإلزام به ،
وتخليص المحكوم عليه لما حكم به لو امتنع ، وينفذ حكمه ظاهراً ، ولكن
لا يحل به الحرام إذا كان المدعي مبطلاً وشهادته كاذبة ، وإلى هذا ذهب

(١٢٢) - ٢٢٧٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، . . . »

الجمهور ، وخالف أبو حنيفة ، فقال : إنه ينفذ ظاهراً وباطناً ، وإنه لو حكم الحاكم بشهادة زور أن هذه المرأة زوجة فلان . . حلت له ، واستدل بآثار لا تقوم بها حجة وبقياس لا يقوى على مقاومة النص . انتهى .

قلت : ولذلك خالفه أصحابه ووافقوا الجمهور . انتهى من « العون » .



ثم استشهد المؤلف لحديث أم سلمة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٢) - ٢٢٧٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ (بن الفرافصة العبدي أبو عبد الله الكوفي ، ثقة حافظ ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، صدوق له أوهام ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) ، ومحمد بن بشر . وروى هو عن : أبيه ، وعن أبي سلمة .

(عن أبي سلمة) عبد الله (بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما أنا بشر) في

وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ؛ فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ قِطْعَةً . . فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ » .

عدم اطلاعي على حقائق الأمور إلا ما أطلعني الله عليه (ولعل بعضكم أن يكون ألحن) وأبين لدعواه وأفصح (بحجته) أي : بما يقطع خصمه عنه ويعجزه عن معارضته (من بعض) آخر متعلق بالحن (فمن قطعت) وحكمت (له) بدعواه الفصيحة (من حق أخيه) من المال أو غيره (قطعة) أي : طائفة . . (فإنما أقطع) أي : فإنما قطعت وحكمت (له) أي : لذلك الألحن (قطعة من النار) أي : قطعة موصلة له إلى النار ، فليدعها أو يأخذها .

قوله : « إنما أنا بشر » قال الحافظ : المراد : أنه مشارك للبشر في أصل الخلقة ولو زاد عليهم بالمزايا التي اختص بها في ذاته وصفاته ، والحصر هنا مجازي ؛ لأنه يختص بعلم الباطن فيما أطلعه الله تعالى عليه ، ويسمى قَصْرَ الْقَلْبِ ؛ لأنه أتى به رداً على من زعم أنه من كان رسولاً . . فإنه يعلم كل غيب ، حتى لا يخفى عليه المظلوم . انتهى ، انتهى من « العون » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً من حديث أم سلمة المذكور قبله ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٣) - (٧٦٣) - بَابُ مَنْ أَدَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ وَخَاصَمَ فِيهِ

(١٢٣) - (٢٢٨٠) - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ أَبُو عُبَيْدَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ ذَكْوَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ

(٥٣) - (٧٦٣) - (باب من ادعى ما ليس له وخاصم فيه)

(١٢٣) - (٢٢٨٠) - (١) (حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد أبو عبيدة) العنبري البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .
(قال : حدثني أبي) عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولاهم التنوري - بفتح المثناة الفوقية وتشديد النون المضمومة - أبو سهل البصري ، صدوق ثبت في شعبة ، من التاسعة ، مات سنة سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال : حدثني أبي قال : حدثني الحسين بن ذكوان) المعلم المکتب العوزي - بفتح المهملة وسكون الواو بعدها معجمة - البصري ، ثقة ربما وهم ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عبد الله بن بريدة) بن الحبيب الأسلمي أبي سهل المروزي قاضيها ، من الثالثة ، مات سنة خمس ومئة (١٠٥ هـ) ، وقيل : خمس عشرة ومئة ، وله مئة سنة . يروي عنه : (ع) .

(قال) عبد الله : (حدثني يحيى بن يعمر) - بفتحيتين بينهما مهملة ساكنة - البصري ، نزيل مرو وقاضيها ، ثقة فصيح ، وكان يرسل ، من الثالثة ، مات قبل المئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ الدِّيلِيَّ حَدَّثَهُ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ أَدَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ . . فَلَيْسَ مِنَّا وَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

(أن أبا الأسود) ظالم - بكسر اللام - ابن عمرو بن سفيان (الديلي) - بكسر المهملة وسكون التحتية - ويقال له : الدؤلي - بضم بعدها همزة مفتوحة - ثقة فاضل مخضرم ، من الثانية ، مات سنة تسع وستين (٦٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثه) أي : حدث أبو الأسود يحيى بن يعمر (عن أبي ذر) جندب بن جنادة الغفاري الربذي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة اثنتين وثلاثين (٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من ثمانية ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنه) أي : أن أبا ذر (سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من ادعى) وجعل لنفسه (ما ليس) حقاً وثابتاً (له) في الحقيقة ، ونسبه إلى نفسه من كل شيء ، سواء تعلق به حق لغيره أم لا ، فيشمل من ادعى علماً لا يحسنه ، أو يرغب في خطة ومرتبة لا يستحقها ، وكل ذلك يعده العلماء مما يجرح في الرواية . . (فليس منا) أي : فليس ذلك المدعي من أهل هدينا وملتنا وشريعتنا ؛ فقد كفر وخرج بذلك عن ملتنا وديننا إن استحل ذلك ، أو ليس عمله من عمل أهل ديننا ، فهو كاذب يعاقب عليه إن لم يستحل ذلك ، فيكون كقول الرجل لولده إذا أساء : لست ابني .

(وليتبعوا) أي : ليتخذ (مقعده) أي : مقره ومنزله (من النار) الأخروية ، وهذا دعاء عليه ، أو خبر بلفظ الأمر ، وهو أظهر القولين فيه ؛ أي : يكون مقعده ومنزله من النار مخلداً فيها إن استحل ذلك ، أو هذا جزاؤه إن جوزي على ذلك إن لم يستحل ؛ لأنه يجازى عليه إن لم يغفر له ، وقد يعفى عنه ، وقد يوفق للتوبة فيسقط عنه ذلك .

(١٢٤) - ٢٢٨١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ سَوَاءٍ ، حَدَّثَنِي عَمِّي

مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ ،
.....

وفي هذا الحديث تحريم دعوى ما ليس له ؛ مالا كان أو علما أو جاهاً أو منقبة أو صلاحاً أو عبادة .

وعبارة القرطبي هنا : قوله : « من ادعى ما ليس له . . فليس منا » ظاهره التبري المطلق منه ، فيبقى على ظاهره في حق المستحل لذلك ، ويتأول في حق غير المستحل بأنه ليس على طريقة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى طريقة أهل دينه ؛ فإن ذلك ظلم ، وطريقة أهل الدين العدل وترك الظلم ، ويكون هذا كقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من ضرب الخدود ، وشق الجيوب » متفق عليه .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم رواه مطولاً ، وأحمد في « المسند » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، وأبو عوانة في « مسنده » ، وفي « تحفة الأشراف » : انفرد به ابن ماجه ، وليس بصواب .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي ذر بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٢٤) - ٢٢٨١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ سَوَاءٍ) - بفتح الواو

والمد - السدوسي - بفتح المهملة - البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .

(حدثني عمي محمد بن سواء) - بتخفيف الواو والمد - السدوسي العنبري

- بنون وموحدة - أبو الخطاب البصري المكفوف ، صدوق رمي بالقدر ، من

عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ ، عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ بَظْلَمٍ أَوْ
يُعِينُ عَلَى ظُلْمٍ .. لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزَعَ » .

التاسعة ، مات سنة بضع وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(عن حسين) بن ذكوان المكتب (المعلم) العوزي البصري ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (ع) .

(عن مطر) - بفتحيتين - ابن طهمان (الوراق) أبي رجاء السلمي مولاهم الخراساني ، سكن البصرة ، صدوق كثير الخطأ ، وقد ضعفه غير واحد ، من السادسة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة (١٢٥ هـ) ، ويقال : سنة تسع ومئة . يروي عنه : (م عم) .

(عن نافع) مولى ابن عمر .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه مطراً ، وهو مختلف فيه .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أعان على خصومة بظلم) بأن لقن مدعيها كيفية الدعوى ، أو كان شاهداً أو كاتباً له وثيقة الدعوى ، أو كان واسطة له عند القاضي (أو) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الراوي عنه : من (يعين) الظالم (على ظلم) هـ - بالشك من الراوي أو ممن دونه - كأن يعين الغاصب أو السارق مثلاً .. (لم يزل في سخط الله) تعالى عليه وغضبه (حتى ينزع) ويخرج ويترك تلك الإعانة بالتوبة عنها .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأقضية ، باب
فيمن يعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها .

ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به .

وفي معنى هذا الحديث : ما أخرجه الطبراني في « الكبير » من حديث
أوس بن شربيل أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من مشى مع
ظالم ؛ ليعينه وهو يعلم أنه ظالم . . فقد خرج من الإسلام » ، وفي رواية : (فقد
باء) أي : انقلب ورجع . انتهى من « العون » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٤) - (٧٦٤) - بَابُ : الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

(١٢٥) - (٢٢٨٢) - (١) (حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَوْ يُعْطَى النَّاسُ »

(٥٤) - (٧٦٤) - (بَابُ : الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ)

(١٢٥) - (٢٢٨٢) - (١) (حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى) (بَنُ حَزْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ

أَبُو حَفْصٍ التَّجِيبِيُّ (الْمِصْرِيُّ) صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ ، صَدُوقٌ ، مِنْ الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٤٤ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م س ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ) (بَنُ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيُّ مَوْلَاهُم أَبُو مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ

الْفَقِيه ، ثِقَةٌ حَافِظٌ عَابِدٌ ، مِنْ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٧ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(أَنْبَأَنَا) (عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) (بَنُ جُرَيْجٍ) (الْأُمَوِيُّ مَوْلَاهُم الْمَكِّي ،

ثِقَةٌ فَاقِيهٌ فَاضِلٌ ، وَكَانَ يَدْلُسُ وَيَرْسُلُ ، مِنْ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَةً (١٥٠ هـ) ، أَوْ بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ) (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) - مُصَغَّرٌ - زَهِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

جَدْعَانَ التَّيْمِيِّ الْمَدَنِيِّ ، أَدْرَكَ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثِقَةٌ فَاقِيهٌ ، مِنْ الثَّلَاثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَعَشْرَةِ وَمِئَةً (١١٧ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو يعطى الناس) بالبناء

للمجهول ، ومفعوله الثاني محذوف ؛ تقديره : لو أعطي الناس ما يدعونه

بَدَعُواهُمْ .. لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ .

(ب) مجرد (دعواهم) بلا إقامة بينة ، قال الأبى في « شرحه » (٤/٥) :
الدعوى قول لو سلم .. أوجب لقائله حقاً .

قال القاضي : والحديث أصل من أصول الأحكام عند التنازع ؛ ألا يحكم لأحد بدعواه في أي شيء كانت الدعوى قليل أو كثير ، أي رجل كان المدعي شريفاً أو وضيعاً .. حتى يستند إلى ما يقوي دعواه ؛ لأن الدعوى متكافئة ، والأصل براءة الذمم . انتهى منه .

(لادعى) جواب (لو) الشرطية ؛ أي : لادعى (ناس) من الظلمة لا يتورعون (دماء رجال) آخرين (وأموالهم) ظلماً وجوراً .

قال المازري : لا شك في هذا ؛ إذ لو كان القول قول المدعي .. أبيحت الأموال والدماء ولم يقدر أحد على صون ماله ودمه ، وأما المدعون .. فيمكن صون أموالهم بالبينة (ولكن اليمين) على نفي ما يدعيه المدعي (على المدعى عليه) إذا عجز المدعي عن البينة .

وضابط المدعي - بكسر العين - : هو من يخالف قوله الظاهر .

والمدعى عليه - بفتحها - : هو من يوافق قوله الظاهر ؛ لأن الظاهر كون المال لصاحب اليد .

قال المازري : المدعى عليه : من طبقت دعواه الأصل الذي هو عدم الفعل والمعاملة ، وكان القياس قبول دعواه دون يمين ؛ لتمسكه بهذا الأصل ، لكن لم يقتصر الشرع على الثقة بهذا الأصل في كثير من الدعاوي ، حتى أضاف إليه يمين المدعى عليه ؛ ليقوى الظن في صدقه . انتهى .

وقال القرطبي : المدعي : هو الطالب ، والمدعى عليه : هو المطلوب . انتهى .

(١٢٦) - ٢٢٨٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَعَلِيُّ بْنُ

مُحَمَّدٍ

قال النووي : هذا الحديث قاعدة كبيرة من قواعد أحكام الشرع ؛ ففيه أنه لا يقبل قول الإنسان فيما يدعيه بمجرد دعواه ، بل يحتاج إلى بينة أو تصديق المدعى عليه ، فله ذلك ، وقد بين صلى الله عليه وسلم الحكمة في كونه لا يعطى بمجرد دعواه ؛ لأنه لو كان أعطي بمجرد دعواه .. لادعى قوم دماء قوم وأموالهم واستبيح ، ولا يمكن المدعى عليه أن يصون ماله ودمه ، وأما المدعي .. فيمكنه صيانتها بالبينة . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الشهادات ، باب اليمين على المدعى عليه في الأموال ، ومسلم في كتاب الأفضية ، باب اليمين على المدعى عليه ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لكونه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث الأشعث بن قيس رضي الله عنهم ، فقال :

(١٢٦) - ٢٢٨٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (الهمداني الكوفي ، ثقة حافظ فاضل ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ،

قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ : كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَحَدَنِي ، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

كلاهما (قالا : حدثنا وكيع) بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) . (وأبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، أثبت الناس في حديث الأعمش ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (قالا : حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) . (عن شقيق) بن سلمة الأسدي أبي وائل الكوفي ، ثقة ، من الثانية ، مخضرم ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز . يروي عنه : (ع) .

(عن الأشعث بن قيس) بن معدي كرب الكندي أبي محمد الكوفي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين (٤١ هـ) وهو ابن ثلاث وستين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) الأشعث : (كان بيني وبين رجل من اليهود) لم أر من ذكر اسم الرجل (أرض) باليمن ؛ كما هو مصرح به في رواية مسلم (فجحدني) ذلك اليهودي كون الأرض لي (فقدمته) أي : فرافعت ذلك اليهودي وخاصمته (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) للدعوى عليه ، فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم خبر ما جرى بيني وبين ذلك الرجل من الخصومة (فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« هَلْ لَكَ بَيْنَةٌ ؟ » ، قُلْتُ : لَا ، قَالَ لِلْيَهُودِيِّ : « أَخْلِفْ » ، قُلْتُ : إِذَا يَخْلِفَ فِيهِ فَيَذْهَبُ بِمَالِي ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ... ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

هل لك (يا أشعث (بينة ؟) أي : شهود على أن لك الأرض ، ف (قلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا) بينة لي عليها ، ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (لليهودي : احلف) أيها اليهودي على أن الأرض لك لا له .

قال الأشعث : ف (قلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا) أي : إذا أمرته بالحلف على أن الأرض له لا لي . . فهو (يحلف فيه) أي : يحلف عليه ؛ ففي بمعنى على ؛ أي : يحلف على أن الأرض له لا لي ؛ فهو لا يتورع عن اليمين الفاجرة ، وكيف نثق ونصدق به في يمينه (فيذهب) أي : يأخذ بيمينه على ذلك (بمالي) أي : بأرضي ، وفي رواية مسلم زيادة : (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك) أي : عندما قلت له : (إذا يحلف الرجل) ردعاً وزجراً وتخويفاً للرجل عن اليمين الفاجرة : (من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر . . لقي الله وهو عليه غضبان) .

(فأنزل الله سبحانه) مصداق قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم آية : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ ﴾ (أي : يأخذون ؛ ففيه استعارة تصريحية تبعية مرشحة) ﴿ بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ (أي : بحلفهم بما عاهد الله عليهم من التكاليف ؛ كأن قال : أقسمت بعهد الله (﴿ وَأَيْمَانِهِمْ ﴾) من عطف العام على الخاص (﴿ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾) أي : عوضاً يسيراً من الدنيا من غير استحقاق له . . (إلى آخر الآية) من (آل عمران) (١) .

(١) سورة آل عمران : (٧٧) .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الخصومات ،
باب كلام الخصوم بعضهم ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب وعيد من اقتطع حق
مسلم بيمين فاجرة بالنار ، وأبو داود في كتاب الأقضية ، باب إذا كان المدعى
عليه ذمياً أيحلف ؟ والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في اليمين الفاجرة
يقتطع بها مال المسلم .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٥) - (٧٦٥) - بَابُ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَاجِرَةً لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالاً

(١٢٧) - (٢٢٨٤) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا

وَكَيْعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا
فَاجِرٌ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ أَمْرِي مُسْلِمٍ .. لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ » .

(٥٥) - (٧٦٥) - (باب من حلف على يمين فاجرة ؛ ليقطع بها مالا)

(١٢٧) - (٢٢٨٤) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ

وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيقٍ (بن سلمة أبي وائل الأسدي
الكوفي .

(عن عبد الله بن مسعود) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عبد الله : (قال رسول صلى الله عليه وسلم : من حلف على

يمين) أي : على محلوف عليه (وهو) أي : والحال أن ذلك الحالف (فيها)
أي : في تلك اليمين (فاجر) أي : كاذب متعمد عالم بالتحريم أو جاهل غير
معذور ، يريد أن (يقطع) ويأخذ (بها) أي : بتلك اليمين الفاجرة (مال)
أو اختصاص (امرئ مسلم) أو امرأة مسلمة ، ومثله حق الكافر المعصوم ؛
كالذمي والمعاهد والمستأمن .. (لقي الله) سبحانه وتعالى ؛ أي : مات يوم
مات (وهو) عز وجل (عليه) أي : على ذلك الحالف (غضبان) أي :
ساخط سخطاً يبعده عن رحمته سبحانه ، وهو كناية عن تعذيبه وإبعاده عن
رحمته .

قال الأبى : قوله : « لقي الله وهو عليه غضبان » ، وفي الآخر : « وهو عنه

(١٢٨) - ٢٢٨٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ،

معرض « قال القاضي عياض : الإعراض والغضب والسخط في الحادث . . عبارة عن تغير الحال ؛ لإرادة إيقاع السوء بالغير ، وكل منها على الله سبحانه وتعالى محال ، فالثلاثة كناية عن إرادة الله تعالى تعذيبهم ، أو عن تعذيبهم ، أو عن ذمهم . انتهى .

وفي الحديث دليل على نديبة و غَظِ الْمُقَدِّم على اليمين . انتهى « مفهم » .
ثم إن هذه العقوبة لمن اقتطع حق المسلم ومات قبل التوبة ، أما من تاب فندم على فعله ، ورد الحق إلى صاحبه ، أو تحلل منه وعَزَمَ على ألا يعود . . فقد سقط عنه الإثم ، والله أعلم .

وقال القاضي عياض : تخصيص المسلم ؛ لكونهم المخاطبين وعامة المتعاملين في الشريعة لا أن غير المسلم بخلافه ، بل حكمه حكمه في ذلك ؛ كما مر آنفاً .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، انظر التخريج السابق ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن مسعود بحديث أبي أمامة الحارثي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٨) - ٢٢٨٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العبسي الكوفي ،

ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ،

مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَخَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ ، أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ الْحَارِثِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يَقْتَطِعُ رَجُلٌ حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ .. إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ »

(عن الوليد بن كثير) المخزومي أبي محمد المدني ، صدوق عارف بالمغازي ، رمي برأي الخوراج ، من السادسة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئة (١٥١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن كعب) بن مالك الأنصاري السلمي - بالفتح - المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م ق) .

(أنه سمع أخاه عبد الله بن كعب) بن مالك الأنصاري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، يقال : له رؤية ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين (٩٨ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(أن أبا أمامة الحارثي) حليفهم إياس بن ثعلبة البلوي الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(حدثه) أي : حدث أبو أمامة لعبد الله بن كعب (أنه) أي : أن أبا أمامة (سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يقتطع) أي : لا يأخذ (رجل) من المسلمين (حق امرئ مسلم) أي : أو حق امرأة مسلمة ؛ أي : ماله أو اختصاصه ، ومثل حق المسلم حق الكافر المحترم (بيمينه) الفاجرة .. (إلا حرم الله) عز وجل (عليه) أي : على ذلك المقتطع (الجنة) أي : دخولها أولاً حتى يعاقب على هذا الذنب إن لم يستحل ذلك الاقتطاع ، وإلا .. حرم عليه دخولها أبداً ؛ لكفره باستحلال

وَأَوْجِبَ لَهُ النَّارَ» ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ وَإِنْ كَانَ شَيْئاً
يَسِيراً ؟ قَالَ : « وَإِنْ كَانَ سِوَاكَ مِنْ أَرَاكِ » .

ذلك (وأوجب) الله وأثبت (له النار) أي : دخولها بقدر ذنبه ، أو دخولها
مؤبداً إن استحلّه .

(فقال رجل من القوم) الحاضرين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم - ولم
أر من ذكر اسمه - : «أوجب الله له النار (يا رسول الله ؛ وإن كان) الذي اقتطعه
(شيئاً يسيراً ؟) أي : حقاً قليلاً (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في
جواب السائل : أوجب الله له النار (وإن كان) الذي اقتطعه (سواكاً) أي : غصناً
رطباً (من أراك) يستاك به .

والأراك - بفتحيتين - : شجر من الحمض يستاك به ، يجمع على أراك
- بضميتين - وعلى أرائك . انتهى « قاموس » .

قوله : « لا يقتطع ... » إلى آخره ؛ من اقتطع من باب افتعل الخماسي ،
وعدل إلى التعبير به دون قطع الثلاثي ؛ لأنه أخص ؛ لإشعاره بالعمد ، قال
النووي : ولا يختص قطع الحق بكونه مالياً ، فيدخل فيه الاختصاص ؛ فلو حلف
على جلد ميتة أو على سرجين أو لاعن أو حلف في نكاح أو طلاق وهو مبطل . .
تناوله الوعيد المذكور في الحديث .

وقال القاضي : ولا يختص أيضاً بكون الحق لمسلم ؛ لأن الحديث خرج
مخرج الغالب ، فالمسلم وغيره سواء في حرمة قطع حقه ، فأما في العقوبة . .
فينبغي أن يكون قطع حق الكافر أخف عقوبة ، قال الأبي : وكان الشيخ ابن عرفة
يختاره ويوجهه بما ثبت من رفع درجة المسلم على الكافر ؛ بدليل أنه لا يقتل
به وغير ذلك .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الإيمان ، باب

.....

وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة ، والنسائي في كتاب آداب القضاة ، باب
القضاء في قليل الماء وكثيره .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٦) - (٧٦٦) - بَابُ الْيَمِينِ عِنْدَ مَقَاطِعِ الْحُقُوقِ

(١٢٩) - (٢٢٨٦) - (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ ثَابِتٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى قَالَ : حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ ،
.....

(٥٦) - (٧٦٦) - (باب اليمين عند مقاطع الحقوق)

أي : باب تغليظ اليمين وتأكيدها بالحلف في الأماكن المقدسة التي تقطع الحقوق وتؤكد فيها .



(١٢٩) - (٢٢٨٦) - (١) (حدثنا عمرو بن رافع) بن الفرات البجلي القزويني ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا مروان بن معاوية) بن الحارث بن أسماء الفزاري الكوفي ، نزيل مكة ودمشق ، ثقة حافظ ، وكان يدلّس أسماء الشيوخ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا أحمد بن ثابت الجحدري) أبو بكر البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد الخمسين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا صفوان بن عيسى) الزهري أبو محمد البصري القسام ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) ، وقيل قبلها بقليل ، أو بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(قالوا) أي : قال كل من مروان وصفوان بن عيسى (حدثنا هاشم بن هاشم) بن عتبة بن أبي وقاص الزهري المدني ، ثقة ، من السادسة ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نِسْطَاسٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَلَفَ بِيَمِينِ آثِمَةٍ عِنْدَ مَنْبَرِي هَذَا .. فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ وَلَوْ عَلَى سِوَاكِ أَخْضَرَ » .

مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن نسطاس) - بكسر النون وبالمهملة الساكنة - المدني مولى كندة ، وثقه النسائي ، من الرابعة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن جابر بن عبد الله) بن عمرو بن حرام الأنصاري الخزرجي من كبار الصحابة ، رضي الله تعالى عنهما .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من حلف بيمين آثمة) أي : فاجرة كاذبة (عند منبري هذا) أي : الموجود الآن في عهدي هذا .. (فليتبوأ) أي : فليتخذ (مقعده) أي : منزله ومقره (من النار) الأخروية (ولو) كان حلفه ثمَّ (على) شيء تافه قليل القيمة ؛ كـ (سواك أخضر) أي : رطب . قال السندي : قوله : « عند منبري هذا » فيه التغليظ في الإيمان بالمكان .

قوله : « على سواك أخضر » لعل التقييد بالأخضر إشعار بأنه لا ينبغي للعاقلين الاختصام على مثل هذا السواك الأخضر . انتهى منه .

قوله : « بيمين آثمة » أي : كاذبة ، سميت بها ؛ كتسميتها فاجرة اتساعاً ، حيث وصفت بوصف صاحبها ؛ أي : ذات إثم .

قوله : « ولو على سواك أخضر » إنما خص الرطب ؛ لأنه كثير الوجود لا يباع بالثمن ، وهو لا يكون كذلك إلا في مواضع نباته ، بخلاف اليابس ؛ فإنه قد

.....
يحمل من بلد إلى بلد آخر ، فيباع ، قاله الشوكاني ، والحديث دليل على عظمة
إثم من حلف على منبره صلى الله عليه وسلم كاذباً .

قال الشوكاني : وقد استدل به على جواز التغليظ على الحالف بمكان معين ؛
كالحرم ، والمسجد ، ومنبره صلى الله عليه وسلم ، وبالزمان ؛ كبعد العصر ، ويوم
الجمعة ، ونحو ذلك ، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ؛ كما حكاه في « الفتح » ،
وذهبت الحنفية إلى عدم جواز التغليظ بذلك ، وعليه دلت ترجمة البخاري ؛
فإنه قال في « الصحيح » : باب يحلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه اليمين .
انتهى .

وذهب بعض أهل العلم إلى أن ذلك موضع للحاكم ، وقد ورد عن جماعة من
الصحابة طلب التغليظ على خصومهم في الأيمان بالحلف بين الركن والمقام ،
وعلى منبره صلى الله عليه وسلم ، وورد عن بعضهم الامتناع من الإجابة إلى
ذلك ، وروي عن بعض الصحابة التحليف على المصحف ، وقد قال ابن رسلان :
إنهم لم يختلفوا في جواز التغليظ على الذمي ، قال الشوكاني : فغاية ما يجوز
التغليظ به هو ما ورد في حديث الباب وما يشبهه من التغليظ باللفظ ، وأما
التغليظ بزمان معين أو مكان معين على أهل الذمة ؛ مثل أن يطلب منه أن يحلف
في الكنائس أو نحوها . . فلا دليل على ذلك . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأيمان والنذور ،
باب ما جاء في تعظيم اليمين عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



(١٣٠) - ٢٢٨٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَزَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ قَالَا :
حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ فَرْوَخَ ، قَالَ :
مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ؛ وَهُوَ أَبُو يُونُسَ الْقَوِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ

ثم استشهد المؤلف لحديث جابر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٣٠) - ٢٢٨٧ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري المعروف بالكوسج ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات
سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(وزيد بن أخزم) - بمعجمتين - الطائي النبهاني أبو طالب البصري ، ثقة
حافظ ، من الحادية عشرة ، استشهد في كائنة الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين
ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(قالوا : حدثنا الضحَّاك بن مخلد) بن الضحَّاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم
النبيل البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ،
أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الحسن بن يزيد بن فروخ) الضمري .

(قال محمد بن يحيى ؛ وهو) أي : الحسن بن يزيد كنيته (أبو يونس
القوي) - بفتح القاف وتخفيف الواو - مكي سكن الكوفة ، ثقة ، من السادسة .
يروى عنه : (ق) .

(قال) الحسن بن يزيد : (سمعت أبا سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن
عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة .
يروى عنه : (ع) .

يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَخْلِفُ عِنْدَ هَذَا الْمَنْبَرِ عَبْدٌ وَلَا أَمَةٌ عَلَى يَمِينِ آثِمَةٍ وَلَوْ عَلَى سِوَاكِ رَطْبٍ .. إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ » .

(يقول : سمعت أبا هريرة) رضي الله تعالى عنه (يقول) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحلف عند هذا المنبر) النبوي (عبد ولا أمة) أي : رجل ولا امرأة (على يمين آثمة) أي : كاذبة فاجرة (ولو) حلف ذلك الشخص (على) شيء حقير تافه ليس له قيمة ؛ كـ (سواك رطب) أي : لا تقع منه يمين آثمة في هذا المكان المقدس .. (إلا وجبت) وَحَقَّتْ وَثَبَّتْ (له النار) الأخروية ؛ جزاءً له على تجرئه في هذا المكان المقدس على يمين فاجرة .

قال السندي : قوله : (وهو أبو يونس القوي) قيل له ذلك ؛ لقوته على العبادة ؛ كان يبكي حتى عمي بصره ، وصام حتى نَشَفَتْ جِثَّتُهُ وَهَزَلَتْ ، وقيل : صلى وطاف حتى أقعد ، وكان يطوف في اليوم والليلة سبعين أسبوعاً ، فقدّر ذلك ، فإذا هو ثمانية فراسخ ، فتكون مسافة يوم واحد .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً من حديث جابر المذكور قبله .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

وَاللَّهُ سَجَانُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

(٥٧) - (٧٦٧) - بَابُ : بِمَا يُسْتَحْلَفُ أَهْلُ الْكِتَابِ ؟

(١٣١) - ٢٢٨٨ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ
الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَاءِ الْيَهُودِ فَقَالَ : « أَنْشُدْكَ »

(٥٧) - (٧٦٧) - بَابُ : بِمَا يُسْتَحْلَفُ أَهْلُ الْكِتَابِ ؟

(١٣١) - ٢٢٨٨ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين
ومئتين . يروي عنه : (ق) .
(حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ثبت ،
من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن الأعمش) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي ، ثقة قارئ ، من
الخامسة ، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن عبد الله بن مرة) الهمداني الخارفي - بمعجمة وراء وفاء - الكوفي ،
ثقة ، من الثالثة ، مات سنة (١٠٠ هـ) ، وقيل : قبلها . يروي عنه : (ع) .
(عن البراء بن عازب) بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي الصحابي
ابن الصحابي رضي الله تعالى عنهما ، نزل الكوفة ، مات سنة اثنتين وسبعين
(٧٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا) وطلب (رجلاً من علماء اليهود)
وهو عبد الله بن سوريا ؛ أي : طلب منه إقباله وحضوره إليه (ف) لما حضر
وقرب إليه . . (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنشدك) وأسألك أيها

بِالَّذِي أُنْزِلَ التَّوْرَةُ عَلَى مُوسَى » .

الرجل حالفاً لك أو مستشفعاً لك (ب) الإله (الذي أنزل التوراة على موسى) بن عمران عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأزكى السلام ، يقال : نشدتك الله ، وأنشدتك الله ، وأنشدتك بالله ، وناشدتك الله ، وبالله ؛ أي : سألتك وأقسمت عليك ، ونشدته نشدةً ونشداناً ومناشدةً ، ويتعدى إلى مفعولين ؛ لأنه كدعوت زيداً وبزيد ، كذا في « المجمع » . انتهى من « العون » .

وقال السندي : قوله : « أنشدك » الظاهر : أنه سؤال لا حلف ، لكن كثيراً ما يذكر مثل هذا الكلام في موضع الحلف ، فلذلك ذكره المؤلف هنا .

وفي رواية أبي داود زيادة : (أهلكذا) أي : مثل ما فعلتموه الآن من التحميم والجلد والطواف على البلدة (تجدون حد الزاني في كتابكم ؟ فقال : اللهم ؛ لا ، ولولا أنك نشدتني بهذا .. لم أخبرك ، نجد حدَّ الزاني في كتابنا الرجم ، ولكنه كثر في أشرافنا ، فكنا إذا أخذنا الرجل الشريف .. تركناه ، وإذا أخذنا الضعيف .. أقمنا عليه الحد ، فقلنا : تعالوا فنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع ، فاجتمعنا على التحميم والجلد ، وتركنا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم ؛ إني أنا أول من أحيا أمرك إذ أماتوه ، فأمر به فرجم ، فأنزل الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسْرِغُونَ فِي الْكُفْرِ... ﴾ (الآيات (١)) ذكر الحديث أبو داود مطولاً ، فراجعه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحدود ، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب في رجم اليهوديين .

(١) سورة المائدة : (٤١) .

(١٣٢) - ٢٢٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ مُجَالِدٍ ، أَخْبَرَنَا عَامِرٌ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِيَهُودِيِّينَ : « نَشَدْتُكُمَا بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ » .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث البراء بحديث جابر رضي الله تعالى عنهما ، فقال : (١٣٢) - ٢٢٨٩ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) . (حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مجالد) بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي ، ليس بالقوي تغير في آخره ، من صغار السادسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(أخبرنا عامر) بن شراحيل الشعبي الكوفي ، ثقة فقيه من الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه مجالداً ، وهو متفق على ضعفه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهوديين : « نشدتكما بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام ») .

.....

زاد الطبري في حديث ابن عباس : (ائتوني برجلين من علماء بني إسرائيل ، فأتوه برجلين ؛ أحدهما شاب ، والآخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر) ، ذكره الحافظ في « الفتح » . انتهى من « العون » .

وفي رواية أبي داوود بالسند المذكور : (قال) جابر : (جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا ، قال) النبي صلى الله عليه وسلم لهم : (ائتوني بأعلم رجلين منكم ، فأتوه بابني سوريا) بصيغة التثنية في الابن وبضم الصاد وسكون الواو (فنشدهما كيف أمر هذين) الزانيين (في التوراة ؟ قالوا : نجد في التوراة : إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة .. رجما ...) الحديث .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داوود في كتاب الحدود ، باب في رجم اليهود .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ للمشاركة ، وسنده ضعيف ؛ لما مر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٨) - (٧٦٨) - بَابُ : الرَّجُلَانِ يَدْعِيَانِ السِّلْعَةَ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ

(١٣٣) - ٢٢٩٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ خِلَاسٍ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
.....

(٥٨) - (٧٦٨) - (باب : الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة)

(١٣٣) - ٢٢٩٠ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا خالد بن الحارث) بن عبيد بن سليم الهجيمي أبو عثمان البصري ، ثقة ثبت ، يقال له : خالد الصدق ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ومئة (١٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سعيد بن أبي عروبة) مهراڤن اليشكري مولا هم أبو النضر البصري ، ثقة حافظ له تصانيف ، ولكنه كثير التدليس ، من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي أبي الخطاب البصري ، ثقة حافظ ، من الرابعة مدلس ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن خلاس) - بكسر أوله وتخفيف اللام - ابن عمرو الهجري - بفتحيتين - البصري ، ثقة وكان يرسل ، من الثانية ، وكان على شرطة علي ، وقد صح أنه سمع من عمار . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي رافع) نفيص الصائغ المدني نزيل البصرة ، ثقة ثبت مشهور من الثانية . يروي عنه (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا دَابَّةً وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ ، فَأَمَرَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْتَهْمَا عَلَى الْيَمِينِ .

(أنه) أي : أن أبا هريرة (ذكر أن رجلين) لم أر من ذكر اسمهما (ادعيا دابة) في يد ثالث ؛ أي : ادعى كل منهما أنها له (و) الحال أنه (لم يكن بينهما بيينة) أي : والحال أنه لم يكن لكل منهما بيينة على أنها له (فأمرهما النبي صلى الله عليه وسلم أن يستهما) أي : أن يقتعرا (على اليمين) أي : على يمين ذي اليد ؛ أي : على تعيين من يبدأ صاحب اليد باليمين له منهما على أنها له أو ليست له . انتهى « سندي » بتصرف .

قال الخطابي : معنى الاستهام ها هنا : الاقتراع ؛ يريد أنهما يقترعان ، فأيهما خرجت له .. حلف وأخذ ما ادعاه .

وروي عن علي رضي الله تعالى عنه ما يشبه هذا ، قال حنش بن المعتمر : أتني علي رضي الله عنه ببغل وجد في السوق يباع ، فقال رجل : هذا بغلي لم أبع ولم أهب ، وأشهد على ما قال بخمسة يشهدون له ، قال وجاء رجل آخر يدعيه ، يزعم أنه بغله ، وجاء بشاهدين ، فقال علي رضي الله تعالى عنه : إن فيه قضاءً وصلحاً ، وسوف أبين لكم ذلك كله ، أما صلحه .. فأن يباع البغل فيقسم ثمنه على سبعة أسهم ، لهذا خمسة أسهم ، ولهذا سهمان ، وإن لم يصطلحا إلا القضاء .. فإنه يحلف أحدهما أنه بغله ما باعه ولا وهبه ، فإن تَشَاخَحْتُمَا فأيكما يحلف .. أقرعت بينكما على الحلف ، فأيكما قرع .. حلف ، قال حنش : فقضيت علي بهذا وأنا شاهد . انتهى ، انتهى من « العون » .

قال الكرماني : وإنما يفعل الاستهام والاقتراع إذا تساوت درجاتهم في أسباب الاستحقاق ؛ مثل أن يكون الشيء في يد اثنين كل منهما يدعي كله ،

.....
فيريدهما أن يحلف ويستحق ، ويريد الآخر مثل ذلك ، فيقرع بينهما ، فمن خرجت له .. حلف واستحقه . انتهى .

قال في « شرح المشكاة » : صورة المسألة : أن رجلين إذا تداعيا متاعاً في يد ثالث ولم يكن لهما بينة ، أو لكل واحد منهما بينة ، وقال الثالث : لا أعلم بذلك ؛ يعني : أنه لكما ، أو لغيركما .. فحكمهما : أن يقرع بين المتداعيين ، فأيهما خرجت له القرعة .. يحلف معها ، ويُقضى له بذلك المتاع ، وبهذا قال علي بن أبي طالب .

وعند الشافعي يترك في يد الثالث ، وعند أبي حنيفة يجعل بين المتداعيين نصفين ، وقال ابن الملك : ويقول علي قال أحمد والشافعي في أحد أقواله ، وفي قوله الآخر وبه قال أبو حنيفة أيضاً : إنه يجعل بين المتداعيين نصفين مع يمين كل منهما ، وفي قول آخر : يترك في يد الثالث . انتهى ، انتهى منه .

وقال الشوكاني : لو تنازع رجلان في عين دابة أو غيرها ، فادعى كل واحد منهما أنها ملكه دون صاحبه ، ولم يكن بينهما بينة ، وكانت العين في يديهما .. فكل واحد مدع في نصف ، ومدعى عليه في نصف ، أو أقام البينة كل واحد على دعواه .. تساقطتا وصارتا كالعدم ، وحكم به الحاكم نصفين بينهما ؛ لاستوائهما في اليد ، وكذا إذا لم يقيما بينةً ، وكذا إذا حلفا أو نكلا . انتهى .

وقيل : صورة الاشتراك في اليمين : أن يتنازع اثنان عيناً ليست في يد واحد منهما ، ولا بينة لواحد منهما ، فيقرع بينهما ، فمن خرجت له القرعة .. حلف واستحقها ، ويؤيده حديث أبي هريرة من طريق أبي رافع ، وفي رواية البخاري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأسرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف ، فيحتمل أن تكون قضية أخرى ،

فيكون القوم المذكورون مدعى عليهم بعين في أيديهم مثلاً وأنكروا ، ولا بينة للمدعى عليهم ، فتوجهت عليهم اليمين ، فتسارعوا إلى الحلف ، والحلف لا يقع معتبراً إلا بتلقين المحلف ، فَقَطَعَ النزاع بينهم بالقرعة ، فمن خرجت له . . بُدِيََ به . انتهى .

وقال البيهقي في بيان معنى الحديث : إن القرعة في أيهما تقدم عند إرادة تحليف القاضي لهما ؛ وذلك أنه يحلف واحداً ، ثم يحلف الآخر ، فإن لم يحلف الثاني بعد حلف الأول . . قضى بالعين كلها للحالف أولاً ، وإن حلف الثاني . . فقد استويا في اليمين ، فتكون العين بينهما كما كانت قبل أن يحلفا . انتهى من « العون » .

وقد حمل ابن الأثير في « جامع الأصول » الحديث على الاقتراع في المقسوم بعد القسمة ، قال الشوكاني : وهذا بعيد ، وترده الرواية بلفظ : فليستهما عليها ؛ أي : على اليمين .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأفضية ، باب الرجلين يدعيان شيئاً وليست لهما بينة .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أبي موسى رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٤) - ٢٢٩١ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى

وَمُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي مُوسَى

وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(ومحمد بن معمر) بن ربيعي القيسي البصري البحراني - بالموحدة والمهملة - صدوق ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وزهير بن محمد) بن قمير - مصغراً - المروزي ، نزيل بغداد ثُمَّ رَابَطَ بِطَرُوسٍ ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا روح بن عباد) بن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري ، ثقة فاضل له تصانيف ، من التاسعة ، مات سنة خمس أو سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سعيد) بن أبي عروبة ، وفي بعض النسخ : (حدثنا سفيان) بن سعيد الثوري ، والصواب : سعيد .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه (ع) .

(عن سعيد بن أبي بردة) بن أبي موسى الأشعري الكوفي ، ثقة ثبت ، وروايته عن ابن عمر مرسله ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) أبي بردة عامر أبي موسى الأشعري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري الكوفي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة خمسين ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ بَيْنَهُمَا دَابَّةٌ وَلَيْسَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ ، فَجَعَلَهَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اختصم) وترافع (إليه رجلان) لم أر من ذكر اسمهما (بينهما دابة وليس لواحد منهما) بعينه (بينة) على أنها له ، بل لهما بينة أو لا بينة أصلاً ، قيل : والدابة في يد غيرهما أو في يديهما حتى لا يترجح أحد الجانبين باليد . انتهى « سندي » .

(فجعلها) أي : فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العين مقسومةً (بينهما نصفين) أي : قَسَمَهَا بينهما نصفين ، قال الخطابي : يشبه أن تكون تلك الدابة كانت في أيديهما معاً ، فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم بينهما لاستوائهما في الملك باليد ، ولولا ذلك . . لم يكونا بنفس الدعوى يستحقانها لو كانت في يد غيرهما ، قال القاري : أو في يد ثالث غير منازع لهما . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأقضية ، باب الرجلين يدعيان شيئاً وليست لهما بينة ، والنسائي في كتاب القضاة ، باب القضاء فيمن لم تكن له بينة .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول منهما للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٩) - (٧٦٩) - بَابُ مَنْ سُرِقَ لَهُ شَيْءٌ فَوَجَدَهُ فِي يَدِ رَجُلٍ اشْتَرَاهُ

(١٣٥) - ٢٢٩٢ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ،
حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ
جُنْدُبٍ

(٥٩) - (٧٦٩) - (بَابُ مَنْ سُرِقَ لَهُ شَيْءٌ فَوَجَدَهُ فِي يَدِ رَجُلٍ اشْتَرَاهُ)

(١٣٥) - ٢٢٩٢ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين
ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير الكوفي التميمي ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حجاج) بن أرطاة - بفتح الهمزة - ابن ثور بن هُبَيْرَةَ أَبُو أَرْطَاة
الكوفي القاضي أحد الفقهاء ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات
سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن سعيد بن عبيد بن زيد بن عقبة) والصواب : حذف (عبيد)
لأنه سعيد بن زيد بن عقبة ؛ كما في « التقريب » و« التهذيب » ، الفزاري
الكوفي ، قال أبو حاتم وابن معين : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ،
وقال العجلي : ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من السادسة . يروي عنه :
(ق) .

(عن أبيه) زيد بن عقبة الفزاري الكوفي ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه :
(عم) .

(عن سمرة بن جندب) بن هلال الفزاري حليف الأنصار الصحابي المشهور

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا ضَاعَ لِلرَّجُلِ مَتَاعٌ أَوْ سُرِقَ لَهُ مَتَاعٌ فَوَجَدَهُ فِي يَدِ رَجُلٍ يَبِيعُهُ . . فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالْثَمَنِ » .

رضي الله تعالى عنه ، له أحاديث ، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين (٥٨ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف .

(قال) سمرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا ضاع للرجل) أي : من الرجل وكذا المرأة ؛ أي : فَقَدَ منه (متاعٌ أو سُرق له متاع) من عطف الخاص على العام (فوجده) أي : فوجد ذلك المتاع المفقود (في يد رجل يبيعه) وقد اشتراه من غيره . . (فهو) أي : فذلك المالك الذي فقده أولاً ثم وجده في يد إنسان (أحق به) أي : بذلك المتاع ؛ أي : مستحق له فيأخذه من يد من يبيعه ، (ويرجع المشتري) الذي أخذ المتاع من يده (على) السارق (البائع) له (بالثمن) أي : بثمنه الذي أخذه منه في مقابلة المتاع الذي هو حق للغير .

وعبارة السندي : (فهو) أي : المالك (أحق به) أي : بذلك المتاع من صاحب اليد المشتري (ويرجع المشتري) الذي هو صاحب اليد (على البائع بالثمن) إن وجده . انتهى منه .

وهذا الحديث قد انفرد به ابن ماجه ، وسنده ضعيف ؛ لما مر آنفاً ، ولكن له شواهد ، وقد أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » في ترجمة زيد بن عتبة الفزاري في رقم (١٨٥/٧) ، وابن الأعرابي في « معجمه » في رقم (٦٢١) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٥١/٦) في كتاب التفليس ، باب العهدة ورجوع المشتري بالدرك .

.....

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شواهد ، ضعيف السند ؛
لما تقدم ، وغرضه : الاستدلال به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٠) - (٧٧٠) - بَابُ الْحُكْمِ فِيمَا أَفْسَدَتِ الْمَوَاشِي

(١٣٦) - ٢٢٩٣ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ الْمِصْرِيُّ ، أَنْبَأَنَا
الَلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ ابْنَ مُحَيِّصَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَخْبَرَهُ ، عَنْ أَبِيهِ
أَنَّ نَاقَةَ لِلْبَرَاءِ كَانَتْ ضَارِيَةً

(٦٠) - (٧٧٠) - (باب الحكم فيما أفسدت المواشي)

(١٣٦) - ٢٢٩٣ - (١) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي
مولاهم (المصري) ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين
(٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري عالمها وفقيها ،
من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني ، من الرابعة ، مات
سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .
(أن) حرام بن سعد أو ابن ساعدة (بن محيصة الأنصاري) وقد ينسب إلى
جده ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(أخبره) أي : أخبر ابن شهاب (عن أبيه) أي : عن جده محيصة بن مسعود
الأنصاري الخزرجي الصحابي المعروف رضي الله عنه ، وفي أكثر النسخ إسقاط :
(عن أبيه) ، وفي « أبي داود » التصريح به ، فالسند موصول ، فلا اعتراض على
المؤلف بالانقطاع .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن ناقة) مملوكة (للبراء) بن عازب الصحابي المشهور رضي الله تعالى
عنه (كانت ضارية) - بالياء التحتانية المخففة - أي : معتادة لرعي زرع الناس .

دَخَلْتُ فِي حَائِطِ قَوْمٍ فَأَفْسَدْتُ فِيهِ ، فَكَلِّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا ، فَقَضَى أَنْ حِفْظَ الْأَمْوَالِ عَلَى أَهْلِهَا بِالنَّهَارِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْمَوَاشِي مَا أَصَابَتْ مَوَاشِيَهُمْ بِاللَّيْلِ .

قال السندي : والضارية : هي التي تعتاد رعي زرع الناس ، وهي المسماة بالشرسة ؛ والشرسة : هي التي يَضْعُبُ منعها وردّها عن رعي الزروع .

ف (دخلت في حائط) أي : في مزارع (قوم) من الأنصار (فأفسدت فيه) أي : في ذلك الحائط بأكل زروعها (فكَلِّمَ) بالبناء للمجهول ؛ من التكليم (رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها) أي : في شأن تلك الناقة ؛ أي : أُخْبِرَ بإفسادها وأكلها زروع الناس (فقضى) رسول الله صلى الله عليه وسلم بسببها (أن حفظ الأموال) والزروع مما يفسدها (على أهلها) أي : كائن على أرباب الأموال والزروع وملاكها (بالنهار) فلا ضمان على أصحاب المواشي ما أتلفته بالنهار .

(و) قضى (على أهل المواشي) وأربابها وملاكها ضمان (ما أصابت) وأتلفت (مواشيهم بالليل) أي : في الليل من زروع الناس ؛ لتقصيرهم بترك ردها إلى مراوحها في الليل ؛ يعني : أن الزروع إن تلفت بالنهار . . فالتقصير على صاحب البستان ، فلا ضمان لزرعه على أرباب المواشي ، وإن تلفت بالليل . . فالتقصير على أرباب المواشي ، فعليهم ضمان ما أتلفته في الليل ، وبه قال الجمهور أخذاً بظاهر الحديث ، وقيل : إن لم يكن مع المواشي صاحبها . . فلا ضمان عليه لا ليلاً ولا نهاراً ؛ لعدم تقصيره ؛ لأن التقصير على صاحب الزرع بترك حفظ الزروع . انتهى « سندي » بتصرف .

قال في « شرح السنة » : ذهب أهل العلم إلى أن ما أفسدت الماشية بالنهار من مال الغير فلا ضمان على أهلها ، وما أفسدته بالليل ضمنه مالكها ؛ لأن

(١٣٧) - ٢٢٩٤ - (٢) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ ،
.....

العرف والعادة أن أصحاب الحوائط والبساتين يحفظونها بالنهار ، وأصحاب المواشي يحفظونها بالليل ، فمن خالف هذه العادة . . كان خارجاً عن رسوم الحفظ ونظامه ، هذا إذا لم يكن صاحب الدابة معها ، فإن كان معها . . فعليه ضمان ما أتلفته ، سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها أو كانت واقفةً ، وسواء أتلفت بيدها أو رجلها أو فمها ، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي ، وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أن المالك إن لم يكن معها . . فلا ضمان عليه لئلاً كان أو نهاراً . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب المواشي تفسد زروع القوم .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث محيصة على صورة المتابعة بحديث البراء بن عازب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٧) - ٢٢٩٤ - (٢) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ (العامري أبو محمد الكوفي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة سبعين ومئتين (٢٧٠ هـ) . يروي عنه : (ق) ، وقيل : إن أبا داود روى عنه .

(حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ) (القصار أبو الحسن الكوفي مولى بني أسد ، ويقال له : معاوية بن أبي العباس ، صدوق له أوهام ، من صغار التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حَرَامِ بْنِ مُحَيِّصَةَ ،
عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّ نَاقَةً لِّالِ الْبَرَاءِ أَفْسَدَتْ شَيْئًا ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ .

(عن سفیان) بن سعید الثوري الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة
إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عيسى) بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبي محمد
الكوفي ، ثقة فيه تشيع ، من السادسة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن الزهري ، عن حرام بن) سعد بن (محيصة) بن مسعود الأنصاري ،
ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن البراء بن عازب) الأنصاري رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ،
غرضه : بيان متابعة عبد الله بن عيسى لليت بن سعد في رواية هذا الحديث عن
الزهري ، فهذه متابعة في الشاهد من حيث السند .

(أن ناقة لآل البراء) بن عازب وقومه (أفسدت) ليلاً من الليالي (شيئاً) من
الزرع ؛ أي : أتلفته وأكلته وأعدمته (فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم)
على صاحب المواشي بضمنان ما أتلفته الناقة وأكلته ، وساق عبد الله بن عيسى
(بمثله) أي : حديثاً مثل حديث الليث بن سعد ، والمثل : هو الحديث اللاحق ؛
وهو هنا حديث المتابع - بكسر الباء - الموافق للسابق ؛ وهو حديث المتابع
- بفتحها - في جميع لفظه ومعناه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وهو شاهد لما قبله ؛ لاختلاف الصحابين
جاء على صورة المتابعة ؛ لتوافق السندين آخرأ في بعض الرواة .

.....

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث
محیصة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦١) - (٧٧١) - بَابُ الْحُكْمِ فِيمَنْ كَسَرَ شَيْئاً

(١٣٨) - ٢٢٩٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ وَهْبٍ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُوءَاءَ قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : أَخْبِرِينِي عَنْ خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : أَوْمًا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ

(٦١) - (٧٧١) - (بَابُ الْحُكْمِ فِيمَنْ كَسَرَ شَيْئاً)

(١٣٨) - ٢٢٩٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (النخعي الكوفي القاضي ، صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن قيس بن وهب) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (م د ق) .

(عن رجل من بني سوء) قال في « التقريب » : قيس بن وهب عن رجل من بني سوء عن عائشة مجهول ، من الثالثة . يروي عنه : (د ق) .

(قال) الرجل : (قلت لعائشة) : يا أم المؤمنين (أخبريني عن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : عن أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم وشمائله ؛ لأقتدي به فيها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لجهالة التابعي فيه .

(قالت) لي عائشة في جواب سؤالي : أيها الرجل (أوما تقرأ القرآن ؟) والهمزة داخله على محذوف ، والواو عاطفة ما بعدها على ما قبلها ؛ تقديره : أتسألني عن أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولعلك لا تقرأ القرآن ،

﴿وَأَنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ؟ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَصْحَابِهِ ، فَصَنَعْتُ لَهُ طَعَاماً وَصَنَعْتُ لَهُ حَفْصَةً طَعَاماً ، قَالَتْ : فَسَبَقْتَنِي حَفْصَةً ، فَقُلْتُ لِلْجَارِيَةِ : أَنْطَلِقِي فَاكْفَيْي قَصْعَتَهَا ، فَلَحِقَتْهَا وَقَدْ هَمَّتْ أَنْ تَضَعَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ولو قرأته .. لعلمتها ، أو ما قرأت قوله تعالى : (﴿وَأَنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ؟)^(١) ، ثم (قالت) عائشة لبيان أخلاقه صلى الله عليه وسلم : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم) يوماً في بيتي (مع أصحابه) ضيفاً عنده فأمرني أنا وحفصة بإصلاح الطعام لهم .

(فصنعت) أنا (له) صلى الله عليه وسلم (طعاماً) يأكله مع الضيف (وصنعت له) صلى الله عليه وسلم (حفصة طعاماً) يأكله مع أصحابه (قالت) عائشة : (فسبقتني حفصة) بتقديم الطعام إليهم ، فأخذتني الغيرة بسبقها عليّ في تقديم الطعام إليهم (فقلت للجارية) أي : لجاريتي وأمتي : (انطلقي) أي : اذهبي يا جارية إلى مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا وضعت حفصة الطعام عندهم .. (فاكفني) أي : كُبِّي على الأرض (قصعتها) أي قصعة حفصة ؛ أي : كبي ما فيها من الطعام على الأرض .

قال السندي : قوله : (فاكفني) أمر للمؤنث من كفا الثلاثي ؛ أي : اقلبي ؛ أي : كبي ما في الإناء من الطعام على الأرض ؛ حرماناً لها فضيلة السبق عليّ في تقديم الطعام إليهم .

(فلحقتها) أي : لحقت جاريتي حفصة (وقد همت) أي : والحال أن حفصة قد قصدت بـ (أن تضع) القصعة (بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقدامه ، وفي رواية : (وقد هوت) أي : فلحقت الجارية حفصة ،

(١) سورة القلم : (٤) .

فَأَكْفَأَتْهَا ، فَأَنْكَسَرَتِ الْقِصْعَةُ وَأَنْتَشَرَ الطَّعَامُ قَالَتْ : فَجَمَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا فِيهَا مِنْ الطَّعَامِ عَلَى النَّطْعِ ، فَأَكَلُوا ، ثُمَّ بَعَثَ بِقِصْعَتِي فَدَفَعَهَا إِلَيَّ حَفْصَةَ فَقَالَ : « خُذُوا ظَرْفًا مَكَانَ ظَرْفِكُمْ ، وَكُلُوا مَا

والحال أن حفصة قد هوت ومالت وانحنت إلى الأرض (أن تضع) أي : لأن تضع القصعة (بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : قدامه (فأكفأتها) الجارية ؛ أي : كَبَّتْ الجاريةُ وقلبت القصعة ، فأفرغت على الأرض ما فيها من الطعام .

(فانكسرت القصعة) أي : انكسرت قصعة حفصة (وانتشر الطعام) الذي فيها على الأرض (قالت) عائشة : (فجمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : جمع القصعة وضم كسرهما بعضُها إلى بعض (و) جمع (ما فيها) أي : ما في القصعة (من الطعام) المنتشر على الأرض (على النطع) أي : على الصفرة ، والنطع - بكسر النون وفتح الطاء ويفتحين أو سكون الثاني ، وفيه لغات آخر - : هو ما يفرش تحت القصعة عند الأكل ؛ وقاية لما سقط من الطعام عند الأكل من إصابة التراب أو الأوساخ له ، وتسمى الآن : الصفرة .

(فأكلوا) أي : فأكل الأصحاب الذين كانوا معه الطعام المجموع على النطع (ثم) بعدما أكلوا (بعث) رسول الله صلى الله عليه وسلم (بقصعتي) الصحيحة إلى حفصة (فدفعها إلى حفصة) بدل قصعتها التي كَسَرَتْهَا الجاريةُ (فقال) رسول الله لحفصة : (خذوا) يا حفصة ، جمع الضمير نظراً إلى أنه بمعنى : يا أهلي ؛ أي : خذوا (ظرفاً) صحيحاً (مكان ظرفكم) أي : بدل ظرفكم المكسور .

وقوله : « وكلوا » معطوف على : « خذوا » أي : خذوا يا أهل بيتي - يعني : حفصة - القصعة الصحيحة التي أرسلناها لكم بدل المكسورة (وكلوا ما) بقي

فِيهَا » ، قَالَتْ : فَمَا رَأَيْتُ ذَلِكَ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(١٣٩) - ٢٢٩٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ

الْحَارِثِ ، ،

منا من الطعام (فيها) أي : في القصعة الصحيحة التي أرسلناها لكم .

قال السندي : قوله : « خذوا ظرفاً » لعل القصعتين كانتا في القيمة سواء ،

أو أنهما كانتا ملكاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما أراد بما فعل جبراً

للخاطر ، فلا يضر التفاوت بينهما (قالت) عائشة : (فما رأيت ذلك) أي : أثر

ما فعلت في حضرته من كسر القصعة ؛ أي : أثر ذلك من الغضب (في وجه

رسول الله صلى الله عليه وسلم) من تغير اللون من البياض إلى الحمرة ، وهذا

من كمال حسن خلقه صلى الله عليه وسلم الذي يمكن أن يكون معجزة له ،

والله أعلم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وأخرجه ابن أبي شيبة في « مصنفه » .

فدرجته : أنه صحيح المتن بما بعده من حديث أنس المذكور بعده ،

وسنده ضعيف ؛ لما مر آنفاً من ضعف التابعي فيه ، وغرضه : الاستدلال به على

الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث أنس رضي الله تعالى عنهما ،

فقال :

(١٣٩) - ٢٢٩٦ - (٢) (حدثنا محمد بن المثنى) العنزي البصري .

(حدثنا خالد بن الحارث) بن عبيد بن سليم الهجيمي أبو عثمان البصري ،

ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ومئة (١٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَأَرْسَلْتُ أُخْرَى بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ ، فَضَرَبَتْ يَدَ الرَّسُولِ فَسَقَطَتِ الْقِصْعَةُ فَأَنْكَسَرَتْ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَسْرَتَيْنِ فَضَمَّ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى ، فَجَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا

(حدثنا حميد) بن أبي الحميد الطويل يسار أبو عبيدة البصري ، ثقة مدلس ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أنس : (كان النبي صلى الله عليه وسلم عند إحدى أمهات المؤمنين) وهي عائشة (فأرسلت أخرى) منهن ؛ هي زينب بنت جحش ؛ كما رواه ابن حزم في « المحلى » عن أنس ، ووقع قريب من ذلك لعائشة مع أم سلمة ؛ كما رواه النسائي عنها وبعض الروايات تدل على أنها حفصة ، وبعضها تدل على أنها أم سلمة ، وبعضها تدل على أنها صفية ، قال الحافظ : وتحرر من ذلك أن المراد بمن أبهم في حديث الباب : هي زينب ؛ لمجيء الحديث من مخرجه ؛ وهو حميد عن أنس ، وما عدا ذلك قصص أخرى لا يليق بمن تحقق أن يقول في مثل هذا ، قيل : المرسلة فلانة ، وقيل : فلانة من غير تحرر . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

أي : أرسلت الأخرى (بقصعة) بوزن صحفة وبمعناه (فيها طعام فضربت) صاحبة البيت ؛ وهي عائشة ؛ كما مر آنفاً (يد الرسول) أي : يد من أرسلت القصعة معه (فسقطت القصعة) من يده (فانكسرت) أي : فانشقت القصعة (فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكسرتين) أي : الشقتين من القصعة المنشقة (فضم إحداهما) أي : إحدى الكسرتين (إلى الأخرى ، فجعل) أي : شرع النبي صلى الله عليه وسلم (يجمع فيها) أي : في القصعة المجموعة من

الطَّعَامَ وَيَقُولُ : « غَارَتْ أُمُّكُمْ كُلُّوا » ، فَأَكَلُوا حَتَّى جَاءَتْ بِقَصْعَتِهَا الَّتِي فِي بَيْتِهَا ، فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَى الرَّسُولِ وَتَرَكَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ الَّتِي كَسَرَتْهَا .

الكسرتين (الطعام) المنتشر على الأرض (ويقول) لمن عنده : (غارت أمكم) اليوم ؛ أي : أخذتها الغيرة والحمية على ضرائرها ، وقال لمن عنده : (كلوا) هذا الطعام المجموع (فأكلوا) .

قال السندي : قوله : « غارت أمكم » اعتذار منه صلى الله عليه وسلم ؛ لثلا يحمل صنيعها على ما يذم ، بل يجري على عادة الضرائر من الغيرة ؛ فإنها مركبة في النفس بحيث لا يقدر على دفعها .

قال ابن العربي : وكأنه إنما لم يؤدب الكاسرة ولو بالكلام ؛ لما وقع منها من التعدي ؛ لما فهم من أن التي أهدت أرادت بذلك أذى التي هو في بيتها والمظاهرة عليها ، فاقترصر على تغريمها القصعة .

قال : وإنما لم يُغَرِّمها الطعام ؛ لأنه كان مهدىً ، فإتلافهم له قبول ، أو في حكم القبول .

وحتى في قوله : (حتى جاءت بقصعتها التي) هو (في بيتها) بمعنى الفاء العاطفة ؛ أي : وأكلوا الطعام المجموع فجاءت بقصعتها الصحيحة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لها بالمجيء بها التي هو صلى الله عليه وسلم في بيتها ونوبتها ؛ وهي عائشة ؛ لأنها كسرت القصعة (فدفع) رسول الله صلى الله عليه وسلم (القصعة الصحيحة) التي جاءت بها عائشة (إلى الرسول) أي : إلى رسول التي أرسلت الطعام ؛ وهي زينب أو غيرها (وترك) رسول الله صلى الله عليه وسلم القصعة (المكسورة) وهي قصعة زينب (في بيت التي كسرتها) أي : كسرت المكسورة ؛ وهي عائشة .

.....

قال المنذري : والتي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتها عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما ، والتي أرسلت القصعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم هي زينب بنت جحش ، وقيل : أم سلمة ، وقيل : صفية بنت حيي رضوان الله تعالى عليهن . انتهى كلام المنذري .

والمراد هنا : أنها لما رأت حسن الطعام .. غارت ، وأخذتها مثل الرعدة ، فكسرت القصعة . انتهى منه .

قال في « السبل » : والحديث دليل على أن من استهلك على غيره شيئاً .. كان مضموناً بمثله ، وهو متفق عليه في المثلي من الحبوب وغيرها .
وأما المتقوم .. ففيه ثلاثة أقوال :

الأول للشافعي والكوفيين : أنه يجب فيه المثل حيواناً كان أو غيره ، ولا تعتبر القيمة إلا عند عدمه ، والثاني : أن المتقوم يضمن بقيمته ، وقال مالك والحنفية : أما ما يكال أو يوزن .. فمثله ، وما عدا ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة . انتهى منه .

وقال القسطلاني : استشكل هذا بأنه إنما يحكم في الشيء بمثله إذا كان متشابه الأجزاء ؛ كالدراهم وسائر المثليات ، والقصعة إنما هي من المتقومات ؟

والجواب : ما حكاه البيهقي بأن القصعتين كانتا للنبي صلى الله عليه وسلم في بيت زوجته ، فعاقب الكاسرة ؛ بجعل القصعة المكسورة في بيتها ، وجعل الصحيحة في بيت صاحبته ، ولم يكن ذلك على سبيل الحكم على الخصم . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المظالم

.....

والغصب ، باب إذا كسر قصعةً أو شيئاً لغيره ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجارات ، باب فيمن أفسد شيئاً يغرم مثله ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء فيمن يكسر له الشيء ما يحكم له من مال الكاسر ، وقال أبو عيسى :
هذا حديث حسن صحيح .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث عائشة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٢) - (٧٧٢) - بَابُ الرَّجُلِ يَضَعُ خَشَبَةً عَلَى جِدَارِ جَارِهِ

(١٤٠) - ٢٢٩٧ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا :
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ : سَمِعْتُ
أَبَا هُرَيْرَةَ يُبَلِّغُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٦٢) - (٧٧٢) - (باب الرجل يضع خشبة على جدار جاره)

(١٤٠) - ٢٢٩٧ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي
الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .
(ومحمد بن الصباح) بن سفيان بن الجرجاني أبو جعفر التاجر ، صدوق ،
من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .
(قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة) ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين
ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن الزهري) محمد بن مسلم الأصبحي المدني ، ثقة عالم ، من الرابعة ،
مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه :
(ع) .
(عن عبد الرحمن) بن هرمز (الأعرج) الهاشمي مولا هم المدني ، ثقة ،
من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(قال) عبد الرحمن : (سمعت أبا هريرة) رضي الله تعالى عنه حالة كونه
(يبلغ به) أي : يوصل بهذا الحديث (النبي صلى الله عليه وسلم) ويرفعه
إليه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : « إِذَا أَسْتَأْذَنَ أَحَدَكُمْ جَارُهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ . . فَلَا يَمْنَعُهُ » ،
فَلَمَّا حَدَّثَهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ . . طَأْطَؤُوا رُؤُوسَهُمْ ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ . . قَالَ : مَا لِي
أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ؟! وَاللَّهِ ؛ لَأُزِمِّنَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَفِكُمْ .

أي : سمعته يقول : (قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا استأذن أحدكم)
بالنصب على أنه مفعول مقدم (جاره) بالرفع على أنه فاعل (أن يغرز) - بكسر
الراء - أي : يضع ذلك الجار (خشبة) داره ؛ أي : طرفها (في جداره) أي : على
جدار ذلك الأحد . . (فلا يمنعه) أي : فلا يمنع ذلك الأحد جاره من وضع خشبة
على جداره ، قال السندي : (خشبته) بالإضافة إلى الضمير ، أو بناء الوحدة ،
روايتان ، وبينهما فرق ؛ لأن الواحدة يخف على الجار أن يسمح بها ، بخلاف
الخشب الكثير .

قيل المراد بالواحدة : الجنس ، فيتحد معنى الروائتين .

قوله : « فلا يمنعه » بالجزم على النهي ، أو بالرفع على النفي ، والجمهور
على أنه محمول على النذب ، وقال الإمام أحمد وأهل الحديث : إنه محمول
على الوجوب .

(فلما حدثهم) أي : فلما حدث (أبو هريرة) هذا الحديث للناس . .
(طأطؤوا) أي : نكسوا (رؤوسهم ، فلما رأهم) أبو هريرة ناكسين خافضين
رؤوسهم من مقالته هذا الحديث . . (قال) لهم أبو هريرة : (ما لي) أي : أي
شيء ثبت لي بأن (أراكم) أيها الناس (عنها معرضين ؟!) أي : في رؤيتي إياكم
معرضين عن مقالتي هذه كارهين لها .

(والله) أي : أقسمت لكم بالإله الذي لا إله غيره ؛ (لأزمن بها) أي :
بهذه المقالة على ظهوركم (بين أكتافكم) بالتاء جمع كتف ، أو بالنون جمع
كنف ؛ بمعنى : الجانب ؛ أي : لأشيعن هذه المقالة فيكم ، فلا يمكن أن تغفلوا

عنها ، ويحتمل عود الضمير للخشبة ، والمعنى : إن رضيتم بهذا الحكم .. فذاك ، وإلا .. لأجعلن الخشبة بين رقابكم كارهين ، والمراد : المبالغة في إجراء الحكم فيهم وإن ثقل عليهم ، قيل : قاله أبو هريرة حين كان أميراً على المدينة . انتهى « سندي » .

وفي « التحفة » : قوله : « لأرمين بها » ، وفي رواية أبي داود : (لألقينها) أي : لأشيعن هذه المقالة فيكم ، ولأقرعنكم بها ؛ كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه ؛ ليستيقظ من غفلته .

وقال الخطابي : معناه : إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين .. لأجعلنها ؛ أي : الخشبة على رقابكم كارهين ، قال : وأراد بذلك المبالغة ، وبهذا التأويل جزم إمام الحرمين تبعاً لغيره ، وقال : إن ذلك وقع من أبي هريرة حين كان يلي إمرة المدينة ، وقد وقع عند ابن عبد البر : (لأرمين بين أعينكم وإن كرهتم) ، وهذا يرجح التأويل المتقدم ، كذا في « الفتح » . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المظالم والغصب ، باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب غرز الخشب في جدار الجار ، وأبو داود في كتاب الأقضية ، أبواب القضاء ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في الرجل يضع على حائط جاره خشباً ، وقال : حديث حسن صحيح ، وأحمد في « المسند » وغيرهم .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١٤١) - ٢٢٩٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ هِشَامَ بْنَ يَحْيَى أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عِكْرَمَةَ بْنَ سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ أَخَوَيْنِ مِنْ بَلْمَغِيرَةَ أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا

ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث مجمع بن يزيد رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤١) - ٢٢٩٨ - (٢) (حدثنا أبو بشر بكر بن خلف) ختن المقرئ البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا أبو عاصم) النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ثبت ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أن هشام بن يحيى) بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني ، مستور ، من الخامسة . يروي عنه : (ق) .

(أخبره) أي : أخبر هشام لعمر بن دينار (أن عكرمة بن سلمة) بن ربيعة ، مجهول ، من الرابعة . يروي عنه (ق) .

(أخبره) أي : عكرمة لهشام (أن أخوين من بلمغيرة) أي : من بني المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزوميين ، وقوله : (بلمغيرة) لغة في بني المغيرة ، ولم أر من ذكر اسم الأخوين (أعتق أحدهما) أي : علق العتق

أَلَا يَغْرِزُ خَشَبًا فِي جِدَارِهِ ، فَأَقْبَلَ مُجْمَعُ بْنُ يَزِيدَ وَرِجَالٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالُوا : نَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارُهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ » ، فَقَالَ : يَا أَخِي ؛ إِنَّكَ مَقْضِيٌّ لَكَ عَلَيَّ وَقَدْ حَلَفْتُ ، فَأَجْعَلْ أَسْطُوَانًا دُونَ حَائِطِي أَوْ جِدَارِي فَأَجْعَلَ عَلَيْهِ خَشَبَكَ .

على (ألا يغرز) - بكسر الراء - أي : على ألا يضع أخوه (خشباً على جداره) أي : على جدار الناذر (فأقبل مجمع) بصيغة اسم الفاعل (ابن يزيد) بن جارية بن مجمع بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، وهو أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا اليسير منه . انتهى « تهذيب » . يروي عنه : (د س ق) .

أي : حضر مجمع (ورجال كثير من الأنصار) الذي لهم صحبة (فقالوا) كلهم .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عكرمة بن سلمة ، وهو مجهول ، وهشام بن يحيى ، وهو مستور .

أي : فقال مجمع والرجال الذين جاؤوا معه : (نشهد) على (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز) أي : أن يضع ذلك الجار (خشبة في جداره) أي : في جدار ذلك الأحد (فقال) ذلك الحالف بالعتق لصاحب الخشب : (يا أخي ؛ إنك مقضي لك علي) باستحقاقك وضع الخشب على جداري بشهادة هؤلاء الأصحاب (وقد حلفت) أنا على ألا تضعها على جداري (فاجعل أسطواناً) أي : عموداً تضع عليه خشبك (دون حائطي) أي : وراء جداري (أو) قال الراوي : وراء (جداري) بالشك من الراوي (فاجعل) يا أخي (عليه) أي : على ذلك الأسطوان (خشبك) حتى لا أقع في الحنث .

(١٤٢) - ٢٢٩٩ - (٣) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهْيَعَةَ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ،

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح المتن بما قبله ، ضعيف السند ؛ كما مر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٢) - ٢٢٩٩ - (٣) (حدثنا حرملة بن يحيى) بن حرملة بن عمران أبو حفص التجيبي المصري صاحب الشافعي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م س ق) .
(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولا هم المصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

قال : (أخبرني) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي ، صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، ولكن فيما روى عنه العبدالة ثقة ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(عن أبي الأسود) محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن خويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدي المدني يتيم عروة بن الزبير ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة بضع وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) أبي عبد الله البربري الهاشمي مولا هم ؛ مولى ابن عباس ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشْبَةً عَلَى جِدَارِهِ » .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، ولا يقدح فيه ابن لهيعة ؛ لأنه ثقة فيما روى عنه العبادلة .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يمنع أحدكم) بالرفع على الفاعلية (جاره) الملاصق - بالنصب على المفعولية - عن (أن يضع) أي : أن يضع ذلك الجار (خشبةً) له (على جداره) أي : على جدار ذلك الأحد .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولا يقدح فيه ابن لهيعة ؛ لأنه ثقة فيما روى عنه العبادلة ؛ كما مر آنفاً ، ومع ذلك لم ينفرد به ابن لهيعة ؛ فقد رواه الحاكم من طريق سماك عن عكرمة به ، ورواه البيهقي في « سننه الكبرى » عن الحاكم بإسناده ومتمنه ، وله شاهد من حديث أبي هريرة المتفق عليه ، المذكور للمؤلف في أول الترجمة ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٣) - (٧٧٣) - بَابُ : إِذَا تَشَاجَرُوا فِي قَدْرِ الطَّرِيقِ

(١٤٣) - (٢٣٠٠) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا مُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ الضُّبَعِيُّ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَجْعَلُوا الطَّرِيقَ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ » .

(٦٣) - (٧٧٣) - (بَابُ : إِذَا تَشَاجَرُوا فِي قَدْرِ الطَّرِيقِ) أَي : مَا حَكَمَهُ ؟



(١٤٣) - (٢٣٠٠) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا مُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ الضُّبَعِيُّ - بَضْمُ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحُ الْمَوْحِدَةِ - أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ الْقِسَامُ الْقَصِيرُ ، مِنْ السَّادَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ قَتَادَةَ) بَنُ دَعَامَةَ السَّدُوسِيِّ الْبَصْرِيِّ ، ثِقَّةٌ ، مِنْ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ بَضْعِ عَشْرَةٍ وَمِئَةٍ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ بُشَيْرٍ) مَصْغَرًا (ابْنُ كَعْبٍ) ابْنُ أَبِي الْحَمِيرِيِّ الْعَدَوِيِّ أَبِي أَيُّوبِ الْبَصْرِيِّ ، ثِقَّةٌ مَخْضَرُمٌ ، مِنْ الثَّانِيَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (خ مَقْعَم) .
(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قَالَ) أَبُو هُرَيْرَةَ : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَجْعَلُوا الطَّرِيقَ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ ») وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ : (إِذَا تَشَاجَرْتُمْ فِي الطَّرِيقِ) أَي : فِي قَدْرِهِ ؛ مِنَ الْمَشَاجِرَةِ - بِالْمَعْجَمَةِ وَالْجِيمِ - أَي : تَنَازَعْتُمْ ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ : (إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ .. فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ) .

قال النووي : أما قدر الطريق ؛ فإن جعل الرجل بعض أرضه المملوكة له

.....

طريقاً مسبلة للمارين .. فقدرها إلى خيرته ، والأفضل توسيعها ، وليست هذه الصورة مرادةً من الحديث ، وإن كان الطريق بين أرض لقوم وأرادوا إحياءها ؛ فإن اتفقوا على شيء .. فذاك ، وإن اختلفوا في قدره .. جعل سبعة أذرع ، لهذا مراد الحديث .

أما إذا وجدنا طريقاً مسلوكةً للناس ، وهو أكثر من سبعة أذرع .. فلا يجوز لأحد أن يتولى على شيء منه وإن قل ، لكن له عمارة ما حواليه من الموات ويملكه بالإحياء ، بحيث لا يضر المارين . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » . وقال في « الفتح » : والذي يظهر أن المراد بالذراع : ذراع آدمي ، فيعتبر ذلك بالمعتدل ، وقيل : المراد : ذراع البنيان المتعارف . انتهى ، انتهى من « العون » . وقال السندي : أي : إذا كانت الأرض لقوم وأرادوا إحياءها وعمارتها ؛ فإن اتفقوا في الطريق على شيء .. فذاك ، وإلا .. فيجعل قدر طريقهم سبعة أذرع ؛ لدخول الأحمال والأثقال وخروجها . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم وأبو داود في كتاب الأقضية ، أبواب من القضاء ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب في الطريق إذا اختلف فيه كم يجعل ؟ وابن الأعرابي في « المعجم » ، قال أبو عيسى : حديث بشير بن كعب عن أبي هريرة حديث حسن صحيح ، أخرجه الجماعة إلا النسائي . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٤) - ٢٣٠١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ هَيَّاجٍ قَالَا : حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ

(١٤٤) - ٢٣٠١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(ومحمد بن عمر بن هياج) الهمداني أو الأسدي الكوفي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمس وخمسين ومئتين (٢٥٥ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(قالوا : حدثنا قبيصة) بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي - بضم المهملة وتخفيف الواو وبالمد - أبو عامر الكوفي ، صدوق ربما خالف ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومئتين (٢١٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة متقن ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سمالك) - بكسر المهملة وتخفيف الميم - ابن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي أبي المغيرة ، صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما يلحق ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عكرمة) أبي عبد الله الهاشمي مولا هم المكي ، ثقة متقن ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ ..
فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ » .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا اختلفتم في)
قدر (الطريق .. فاجعلوه) أي : فاجعلوا قدره وعرضه (سبعة أذرع) بذراع
الآدمي على الصحيح ، زاد الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٨١/١١) رقم
(١١٧٣٧) عن ابن عباس : (ولا تجعلوه أقل من ذلك) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أحمد بن منيع في « مسنده » ،
والحاكم في « المستدرک » ، والبيهقي في « الكبرى » عن الحاكم ، وله شاهد من
حديث أبي هريرة في « الصحيحين » وغيرهما ؛ أخرجه البخاري في المظالم ،
ومسلم في المساقاة ، كلاهما عن أبي هريرة ، وأبو داود والترمذي وابن ماجه
في أول هذه الترجمة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٤) - (٧٧٤) - بَابُ مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ

(١٤٥) - ٢٣٠٢ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ خَالِدٍ النَّمِيرِيُّ أَبُو الْمُغَلِّسِ ،
حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ
يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ
.....

(٦٤) - (٧٧٤) - (بَابُ مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ)

(١٤٥) - ٢٣٠٢ - (١) (حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ خَالِدٍ) بن عبد الملك بن
قدامة (النميري) مصغراً (أبو المغلس) البصري ، مقبول ، من العاشرة ، مات
سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) النميري - بالنون مصغراً - أبو سليمان البصري ،
صدوق له خطأ كثير ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) ،
وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بن أبي عياش - بتحتانية ومعجمة - الأسدي
مولاهم مولى آل الزبير ، ثقة فقيه إمام المغازي ، من الخامسة ، مات سنة إحدى
وأربعين ومئة (١٤١ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ) بن عباد بن الصامت ، أرسل عن
عبادة ، وهو مجهول الحال ، قتل سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي
عنه : (ق) .

(عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ) بن قيس الأنصاري الخزرجي أبي الوليد المدني ،
أحد النقباء ليلة العقبة ، بدري مشهور ، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين
(٣٤ هـ) ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية رضي الله تعالى عنه . يروي
عنه : (ع) .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنْ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ .

(١٤٦) - ٢٣٠٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ،

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات إلا أنه منقطع ، قال الترمذي وابن عدي والبخاري : إسحاق ابن الوليد لم يدرك عبادة بن الصامت ولم يلقه .

ولكن رواه الشافعي في مسنده مرسلًا ، ورواه البيهقي مرفوعاً من طريق محمد بن أبي بكر عن فضيل بن سليمان فذكره ، والحاكم في « المستدرک » في كتاب البيوع عن أبي سعيد الخدري .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا ضرر) - بفتحيتين - وهو ضد النفع (ولا ضرار) - بكسر الضاد المعجمة - وهو يكون من اثنين ، والمعنى : ليس لأحد أن يضر صاحبه بوجه ، ولا لاثنين أن يضر كل منهما بصاحبه ظناً أنه من باب التبادل ، فلا إثم فيه ، ولهذا ذكره بعد الأول ، والرواية على بنائهما على الفتح ، والقاعدة العربية تجوز فيها خمسة أوجه مذكورة في نحو : (لا حول ولا قوة) . انتهى من « السندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لأن له شواهد ، وسنده ضعيف ؛ لأنه منقطع ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبادة بن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٦) - ٢٣٠٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله بن خالد

الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ
أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني الحميري ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخبرنا معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع
وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن يزيد بن الحارث (الجعفي) أبي عبد الله الكوفي ، ضعيف
رافضي ، من الخامسة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) ، وقيل : سنة
اثنين وثلاثين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن عكرمة) أبي عبد الله البربري الهاشمي مولا هم المكي ، ثقة ، من
الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه جابر بن يزيد
الجعفي ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا
ضرار ») قد تقدم ما فيه من المعنى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح المتن بما قبله من
حديث عبادة ، وبما بعده من حديث أبي صرمة ، ضعيف السند ؛ لما مر آنفاً ،
وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عبادة بحديث أبي صرمة رضي الله عنهما ،

فقال :

(١٤٧) - ٢٣٠٤ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ لَوْلُؤَةَ ، عَنْ أَبِي صِرْمَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ ضَارَّ .. أَضَرَ اللَّهُ بِهِ ، وَمَنْ شَاقَّ .. شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ » .

(١٤٧) - ٢٣٠٤ - (٣) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي مولا هم المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) الفهمي المصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن يحيى بن حبان) - بفتح المهملة وتشديد الموحدة - ابن منقذ الأنصاري المدني ، ثقة فقيه ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وعشرين ومئة (١٢١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن لؤلؤة) مولاة الأنصار ، مقبولة ، من الرابعة . يروي عنها : (د ت ق) .
(عن أبي صرمة) - بكسر أوله وسكون الراء - الأنصاري المازني الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، اسمه مالك بن قيس ، وقيل : قيس بن صرمة ، وقيل : غير ذلك ، وكان شاعراً . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من ضار) أي : قصد إيقاع الضرر بأحد بلا حق .. (أضر الله به) أي : أدخل الله عليه الضرر (ومن شاق) أي : قصد إلحاق المشقة بأحد .. (شق الله عليه) .

قوله : (من ضار) أي : مسلماً ؛ كما في رواية ؛ أي : من أدخل على مسلم جاراً كان أو غيره مضره في ماله أو في نفسه أو عرضه بغير حق . . (أضر الله به) أي : جازاه من جنس فعله ، وأدخل عليه المضره (ومن شاق) أي : مسلماً ؛ كما في رواية ، والمشاقة : المنازعة ؛ أي : من نازع مسلماً ظلماً وتعدياً . . (شاق عليه) أي : أنزل الله عليه المشقة جزاءً وفاقاً ، والحديث يدل على تحريم الضرر على أي صفة كان من غير فرق بين الجار وغيره . انتهى من « العون » .

وعبارة « التحفة » : (من ضار) - بشد الراء - أي : أوصل ضرراً إلى مسلم . . (ضار الله به) أي : أوقع به الضرر البالغ (ومن شاق) - بشد القاف - أي : أوصل مشقة إلى أحد بمحاربة أو غيرها . . (شَاقَّ الله عليه) أي : أدخل الله عليه ما يشق عليه ، قيل : إن الضرر والمشقة متقاربان ، لكن الضرر يستعمل في إتلاف المال ، والمشقة في إيصال الأذية إلى البدن ؛ كتكليفه بعمل شاق . انتهى من « تحفة الأحوزي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأقضية ، باب في القضاء ، والترمذي في كتاب البر والصلة ، باب في الخيانة والغش ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، هذا آخر كلامه ، والنسائي ، وأبو صرمة هذا له صحبة ، شهد بداراً ، واسمه مالك بن قيس ، ويقال : ابن أبي أنيس ، ويقال : قيس بن مالك ، وقيل : مالك بن أسعد ، وقيل : لبابة بن قيس أنصاري نجاري . انتهى من « العون » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٥) - (٧٧٥) - بَابُ : الرَّجُلَانِ يَدْعِيَانِ فِي خُصِّ

(١٤٨) - ٢٣٠٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ
الْوَاسِطِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ دَهْشَمِ بْنِ قُرَّانٍ ، عَنْ نِمْرَانَ بْنِ
جَارِيَّةَ ،
.....

(٦٥) - (٧٧٥) - (باب : الرجلان يدعيان في خصي) كيف يحكم بينهما ؟



(١٤٨) - ٢٣٠٥ - (١) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني
أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروي عنه : (د ق) .

(وعمار بن خالد) بن يزيد بن دينار (الواسطي) التمار أبو الفضل ، ثقة ،
من صغار العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) . يروي عنه : (س ق) .
(قالوا : حدثنا أبو بكر بن عياش) بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنط
مشهور بكنيته ، والأصح أنها اسمه ، وقيل : اسمه محمد أو عبد الله إلى ما فيه
من الأقوال العشرة في اسمه ، ثقة إلا أنه لما كبر . . ساء حفظه ، وكتابه صحيح ،
من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو
سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن دهشم) بفتح الدال المهملة وسكون الهاء والشاء المثناة (ابن قران)
- بضم القاف وتشديد الراء - العكلي ، ويقال : الحنفي اليمامي ، متروك ، من
السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن نمران) بكسر أوله وسكون ثانيه (ابن جارية) - بالجيم - ابن ظفر
- بفتح المعجمة والفاء - مجهول ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) .

عَنْ أَبِيهِ أَنَّ قَوْمًا اخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خُصْمٍ كَانَ بَيْنَهُمْ ، فَبَعَثَ حُذَيْفَةَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ ، فَقَضَى لِلَّذِينَ يَلِيهِمُ الْقَمْطُ ،

(عن أبيه) جارية بن ظفر الحنفي والد نمران ، صحابي مقل رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه دهثم بن قران ، ونمران بن جارية ، وهما مختلفان فيهما ، قال البوصيري : هذا إسناد فيه مقال ؛ نمران بن جارية ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن القطان : حاله مجهول ؛ أي : مستور ، ودهثم بن قران تركوه ، وشذ ابن حبان بذكره في « الثقات » ، أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » . انتهى .

(أن قوماً) من الأنصار (اختصموا) أي : ترفعوا (إلى النبي صلى الله عليه وسلم في خص كان بينهم) ليحكم بينهم .

والخص - بضم الخاء المعجمة وتشديد الصاد المهملة - : بيت يتخذ من قصب أو أعواد نخل أو غيره من قضبان الأشجار ؛ كقضبان الآس أو الأثل .

(فبعث) إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم (حذيفة) بن اليمان (يقضي) ويحكم (بينهم ، فقضى) حذيفة بينهم ، فجعل الجدار الوسط الذي تنازعوا فيه (لـ) النفر (الذين يليهم القمط) - بكسر القاف وسكون الميم - : هو حبل يربط ويشد به الأخصاص والقضبان ، وقال الهروي : هو بضم القاف ، فليل : هو جمع ، وبالكسر مفرد ، والمراد : أنه قضى الجدار المتوسط بين النفرين لمن يلي بيته ويتوجه إليه معاهد القمط ؛ فإن ذاك دليل على أن ملكه وبناءه أسبق وأقدم على بناء من يستدبره معاهد القمط ، وهذا إذا لم يكن دليل يدل على سبق بناء أحد النفرين ، ولعله قضى لمن يليه معاهد القمط باليمين على أنه له ، فصار مرجعه القضاء لذي اليد باليمين .

فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَهُ .. فَقَالَ : « أَصَبْتَ وَأَحْسَنْتَ » .

(فلما رجع) حذيفة (إلى النبي صلى الله عليه وسلم .. أخبره) صلى الله عليه وسلم أنه قضى البناء المتوسط لمن يليه معاقد القمط (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم لحذيفة : (أصبت) أي : وافقت الصواب في حكمك (وأحسن) إليهم برفع المنازعة من بينهم ، والله أعلم .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لحسن سنده ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٦) - (٧٧٦) - بَابُ مَنْ اشْتَرَطَ الْخُلَاصَ

(١٤٩) - ٢٣٠٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ ،
حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ،
.....

(٦٦) - (٧٧٦) - (بَابُ مَنْ اشْتَرَطَ الْخُلَاصَ)

والبراءة من المطالبة على المشتري الثاني إذا أخذ منه المبيع .



(١٤٩) - ٢٣٠٦ - (١) (حدثنا يحيى بن حكيم) المقوم - بتشديد الواو
المكسورة - ويقال له : المقومي ، أبو سعيد البصري ، ثقة حافظ عابد مصنف ،
من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س
ق) .

(حدثنا أبو الوليد) الطيالسي البصري هشام بن عبد الملك الباهلي مولا هم ،
ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة سبع وعشرين ومئتين (٢٢٧ هـ) . يروي عنه
(ع) .

(حدثنا همام) بن يحيى بن دينار العوزي - بفتح المهملة وسكون الواو
وكسر المعجمة - الْمُحَلِّمِيُّ مولا هم ، أبو عبد الله البصري ، ثقة ربما وهم ، من
السابعة ، مات سنة أربع أو خمس وستين ومئة (١٦٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع
عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن البصري ، اسم أبيه يسار الأنصاري مولا هم ،
ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، هو رأس أهل الطبقة الثالثة ،
مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا بَاعَ الْبَيْعُ مِنْ رَجُلَيْنِ .. فَالْبَيْعُ لِلأَوَّلِ » ،
.....

(عن سمرة بن جندب) بن هلال الفزاري حليف الأنصار الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، له أحاديث ، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين (٥٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، ولكن فيه انقطاع ؛ لأن الحسن لم يسمع من سمرة ، ولكن له شاهد من حديث عقبة بن عامر ؛ لأن الحسن سمع من عقبة بن عامر ، فلا خلاف في سماعه منه . وقد مر للمؤلف تخريج هذا الحديث عن عقبة بن عامر وعن سمرة بن جندب في رقم (٢١٥٦) .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا بيع البيع) أي : المبيع الواحد ، وفي بعض النسخ : (إذا بيع المبيع) وهو الصواب (من رجلين) أي : لمشتريين ؛ بأن باع عبده مثلاً لزيد وتقابضا ، وتركه زيد عنده وديعة ، ثم باع البائع ذلك العبد لعمرو ، وشرط عليه ألا يطالبه بذلك العبد إن أخذه منه أحد من الناس .. (فالبيع) أي : ذلك المبيع مملوك (لـ) المشتري (الأول) فلا يصح بيعه للمشتري الثاني ؛ لأنه مملوك للأول ، ويطالب المشتري الثاني البائع بما دفع إليه من ثمنه ، ويلزمه رد ثمنه إليه ، وبطل شرطه على المشتري الثاني الخلاص والبراءة من المطالبة بشأن هذا المبيع .

والمراد : أنه لو باع شيئاً لمشتريين على الترتيب ، وشرط على المشتري الثاني خلاص المبيع من حقوق الناس ، وألا يطالبه بثمنه إن أخذ المبيع منه .. فهذا الشرط باطل ، بل يطالبه المشتري الثاني بما دفع إليه من الثمن إذا أخذ المبيع منه ، وشرطه البراءة لا ينفعه . انتهى .

قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ : (فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِبْطَالُ الْخَلَاصِ) .

(قال أبو الوليد) الطيالسي هشام بن عبد الملك شيخ شيخ المؤلف : (في هذا الحديث إبطال) شرط البائع على المشتري الثاني (الخلاص) أي : خلاص البائع وبرأئته من المطالبة بهذا المبيع إن أخذ من المشتري الثاني .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب إذا نكح الوليان ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب الوليان يزوجان ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، لا نعلم بينهم في ذلك اختلافاً ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب الرجل يبيع البيعة فيستحقها مستحق ، والحاكم في « المستدرک » في كتاب النكاح ، والبيهقي في « السنن الكبرى » والطبراني والدارمي في كتاب النكاح ، باب المرأة يزوجها وليان .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وانقطاعه في رواية الحسن عن سمرة لا يقدر ؛ لأنه موصول في رواية الحسن عن عقبة بن عامر ؛ كما تقدم للمؤلف في رقم (٢١٥٦) ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٧) - (٧٧٧) - بَابُ الْقَضَاءِ بِالْقُرْعَةِ

(١٥٠) - ٢٣٠٧ - (١) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ ،
.....

(٦٧) - (٧٧٧) - (بَابُ الْقَضَاءِ بِالْقُرْعَةِ)

(١٥٠) - ٢٣٠٧ - (١) (حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ) بن نصر بن علي بن صهبان (الجهضمي) البصري ، ثقة حافظ متقن طلب للقضاء فامتنع ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(ومحمد بن المثنى) بن عبيد العنزي أبو موسى البصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، كان هو ومحمد بن بشار فرسي رهان ، وماتا في سنة واحدة ؛ سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(قالوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) بن عبد الأعلى السامي البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حَدَّثَنَا خَالِدُ) بن مهران أبو المنازل - بفتح الميم وضمها وكسر الزاي فيهما - البصري (الحذاء) قيل له ذلك ؛ لأنه كان يجلس عندهم ، ثقة يرسل ، من الخامسة ، مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي قلابة) عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري ، ثقة فاضل كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات بالشام سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن) عمه (أبي المهلب) الجرمي البصري ، اسمه عمرو ، أو عبد الرحمن بن معاوية ، أو ابن عمرو ، ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَ لَهُ سِتَّةُ مَمْلُوكِينَ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ ،
فَأَعْتَقَهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِ ،
.....

(عن عمران بن حصين) بن عبيد بن خلف الخزاعي أبي نجيد - مصغراً -
الكوفي ، مات سنة اثنتين وخمسين (٥٢ هـ) بالبصرة رضي الله تعالى عنهما .
يروى عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رجلاً) من الأنصار - كما هو مصرح في رواية مسلم - ولم أر من ذكر
اسمه (كان له) أي : لذلك الرجل والجار والمجورور خبر كان مقدم على اسمها
(ستة) اسمها مؤخر ، وهو مضاف ، و (مملوكين) مضاف إليه على كونه صفة
لموصوف محذوف ؛ تقديره : وكان ستة أشخاص مملوكين كائنين له ؛ أي :
لذلك الرجل ، وقوله : (ليس له) أي : لذلك الرجل (مال غيرهم) صفة ثانية
لذلك الموصوف المحذوف .

(فأعتقهم عند موته) قال القرطبي : ظاهره أنه نجز عتقهم في مرض موته ،
وفي الرواية الأخرى : أنه أوصى بعتقهم ، وهذا اضطراب ؛ لأن القضية واحدة ،
ويرتفع ذلك بأن بعض الرواة تجوز في لفظ أوصى لما نفذ عتقهم بعد موت
سيدهم في ثلثه ؛ لأنه قد تساوى في هذه الصورة حكم تنجيز العتق وحكم
الوصية به ؛ إذ كلاهما يخرج من الثلث ، وإنما كان يظهر الفرق بينهما لو لم
يمت ؛ فإنه كان يكون له الرجوع عن الوصية بالعتق دون تنجيز العتق ؛ فإنه إذا
صح من مرضه .. لزمه إما عتق جميعهم ، وإما عتق ثلثهم ؛ إذ ليس له غيرهم
على الخلاف الذي في ذلك لأهل العلم . انتهى من « المفهم » .

وفي رواية مسلم زيادة : (فدعا بهم) أي : طلب بأولئك العبيد (رسول الله
صلى الله عليه وسلم) ليحضروا إليه ، فحضره صلى الله عليه وسلم .

فَجَزَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً .

(فجزأهم) - بتشديد الزاي وتخفيفها لغتان مشهورتان فيه - أي : قسمهم (رسول الله صلى الله عليه وسلم) أثلاثاً أي : ثلاثة أجزاء ؛ أي : قسمهم ثلاثة أقسام ؛ اثنين في كل قسم (فأعتق اثنين) منهم ؛ أي : نفذ عتق اثنين خرجا في القرعة (وأرق أربعة) منهم ؛ أي : أبقي الأربعة التي لم تخرج لهم القرعة على الرق ؛ لكون الإعتاق في مرض الموت في حكم الوصية ، والوصية إنما تنفذ من الثلث .

ولفظ رواية مسلم : (فجزأهم أثلاثاً ، ثم أقرع بينهم ، فأعتق اثنين ، وأرق أربعة ، وقال له قولاً شديداً) أي : في حق ذلك الرجل الذي أعتق جميع ماله قولاً شديداً ؛ كراهيةً لفعله وتغليظاً عليه ؛ لعتقه العبيدَ كُلَّهُمْ ، ولا مال له سواهم ، وعدم رعاية جانب الورثة ، ولذا أنفذه من الثلث ؛ مراعاةً لجانبهم ، وبهذه الزيادة التي زادها مسلم حصلت موافقة الحديث للترجمة ، بخلاف رواية ابن ماجه ؛ فإنه لم يصرح بالإقراع .

ودل الحديث على أن الإعتاق في مرض الموت ينفذ من الثلث ؛ لتعلق حق الورثة بماله ؛ كما هو المبين في كتب الفروع .

والمعنى : أنكر على هذا المعتقد إنكاراً شديداً ، وقد ورد تفسير هذا الإنكار في روايات أخرى ؛ فورد في رواية للنسائي : (وقال : لقد هممت ألا أصلي عليه) ، وفي رواية لأبي داود : (قال : لو شهدته قبل أن يدفن . . لم يقبر في مقابر المسلمين) ، وذلك محمول على التغليظ والتنكيل ؛ ليعتبر بذلك غيره .

ووجه الإنكار عليه : أن الإعتاق في مرض الموت بعد ألا يكون للإنسان مالٌ . . إضرارٌ للورثة ، وليس ذلك من البر ؛ لأنه لو أراد البر . . لأعتقهم في صحته ، وقد أخرج عن أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله :

« مثل الذي يعتق عند الموت ؛ كمثل الذي يهدي إذا شبع » وإسناده حسن .
قال القرطبي : قوله : (وقال له قولاً شديداً) أي : غلظ له بالقول والذم
والوعيد ؛ لأنه أخرج كل ماله عن الورثة ، ومنعهم حقوقهم منه ، ففيه دليل على
أن المريض محجور عليه في ماله ، وأن المدبر والوصايا إنما تخرج من الثلث ،
والوصية إذا منع من تنفيذها على وجهها مانع شرعي . . استحالت إلى الثلث ؛
كما يقوله مالك . انتهى من « المفهم » .

وهذا الحديث نص في صحة اعتبار القرعة شرعاً ، وهو حجة للجمهور مالك
والشافعي وأحمد وإسحاق على أبي حنيفة ؛ حيث قال : إنه يعتق من كل واحد
منهم ثلثه ولا يقرع ، وهذا مخالف لنص الحديث ، ولأعتبار له .

قال السندي : قوله : (فجزأهم) - بتشديد الزاي وتخفيفها وفي آخره همزة -
أي : فرقهم أجزاءً ثلاثاً ، وهذا مبني على تساوي قيمتهم ، وقد استبعد وقوع
مثل ذلك من لا يقول به ؛ بأنه كيف يكون رجل له ستة عبيد من غير بيت ولا
مال ولا طعام ولا قليل ولا كثير ، وأيضاً كيف تكون الستة متساوية في القيمة ؟!
قلت : يمكن أن يكون فقيراً حصل له العبيد في الغنيمة ، ومات بعد ذلك عن
قريب ، وأيضاً يجوز أنه ما بقي بعد الفراغ من تجهيزه وتكفينه وقضاء ديونه إلا
ذاك ، وأما تساوي كثير في القيمة . . فغير عزيز .

وبالجملة : إن الخبر إذا صح . . لا يترك العمل به بمثل تلك الاستبعادات .
انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الأيمان ، باب من
أعتق شركاً له في عبد ، وأبو داود في كتاب العتق ، باب فيمن أعتق عبداً
له ، والنسائي في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على من يحيف في وصيته ،

(١٥١) - ٢٣٠٨ - (٢) حَدَّثَنَا جَمِيلُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَتَكِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ خَلَّاسٍ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ،

والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء فيمن يعتق ممالিকে عند موته وليس له مال غيرهم ، والبيهقي في « السنن الكبرى » .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمران بن حصين بحديث أبي هريرة رضي الله عنهما ، فقال :

(١٥١) - ٢٣٠٨ - (٢) (حدثنا جميل) مكبراً (ابن الحسن) بن جميل (العتكي) الجهضمي أبو الحسن البصري ، نزيل الأهواز ، صدوق يخطئ ، من العاشرة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الأعلى) بن عبد الأعلى السامي البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سعيد) بن أبي عروبة مهران اليشكري البصري ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة مدلس ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن خلَّاس) - بكسر أوله وتخفيف اللام - ابن عمرو الهجري - بفتحيتين - البصري ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي رافع) الصائغ نفيح المدني ، نزيل البصرة ، ثقة ثبت مشهور بكنيته ، من الثانية . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلَيْنِ تَدَارَعَا فِي بَيْعِ لِيْسٍ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْنَهُمَا ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْتَهْمَا عَلَى الْيَمِينِ أَحَبَّاءَ ذَلِكَ أَمْ كَرِهًا .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رجلين) لم أر من ذكر اسمهما (تدارعا) أي : تنازعا وتخاصما (في بيع) أي : في شيء مبيع ادعى كل منهما أنه اشتراه فهو حقه ، وهو في يد ثالث ، والحال أنه (ليس لـ) كل (واحد منهما بينة) على أنه اشتراه ، وقال من في يده المبيع : لا أدري لأيهما هو .

قال السندي : لعل صورة ذلك : أن كلاً كان يدعي الشراء من ثالث ، وكان الثالث ينكر ذلك ؛ أي : شراء كل منهما منه ، ويقول : إن المشتري مني غيرهما ولا أدري ذلك الغير (فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستهما) أي : يقرعا (على) من يستحق (اليمين) فيحلف على أن ذلك المبيع حقه ومشتراه فيأخذه ؛ أي : فيحلف من خرجت له قرعة اليمين ، فيأخذ ذلك المبيع ، سواء (أحبا) الرجلان (ذلك) الاستهام والاقتراع بقلبهما (أم كرها) ذلك الاقتراع بقلبهما .

والحاصل : أنهما يستهما على اليمين لا محالة ، وعلى كل تقدير سواء كان الاستهام محبوباً لهما أو مكروهاً لهما .

وقال الخطابي : معنى الاستهام هنا : الاقتراع ؛ يريد أنهما يقرعان ، فأيهما خرجت له القرعة . . حلف وأخذ ما ادعاه ، وروي ما يشبه هذا عن علي رضي الله عنه ؛ كما في « العون » .

وقال البيهقي : في بيان معنى الحديث : إن القرعة في أيهما تُقدَّم عند إرادة تحليف القاضي لهما ؛ وذلك أنه يحلف واحداً ثم يحلف الآخر ، فإن لم يحلف الثاني بعد حلف الأول . . قضى بالعين كلها للحالف أولاً ، وإن حلف الثاني . .

(١٥٢) - ٢٣٠٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَافَرَ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ .

فقد استويا في اليمين ، فتكون العين بينهما ؛ كما كانت قبل أن يحلفا . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأقضية ، باب الرجلين يدعيان شيئاً وليست لهما بينة ، وتقدم للمؤلف تخريجه في رقم (٢٢٩٠) . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عمران بن حصين بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٥٢) - ٢٣٠٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ (العجلي الكوفي ، صدوق ، عابد يخطئ كثيراً وقد تغير ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (م عم) . (عن معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان) دائماً (إذا سافر) أي سفر كان غزواً أو

زيارة .. (أقرع بين) جميع (نسائه) فيخرج بمن خرجت قرعته .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الهبة ، باب هبة

(١٥٣) - ٢٣١٠ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَنْبَاءُ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ صَالِحِ الْهَمْدَانِيِّ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ،
.....

المرأة لغير زوجها ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل عائشة ، وأبو
داود في كتاب النكاح ، باب في القسم بين النساء ، وتقدم للمؤلف تخريجه في
كتاب النكاح ، رقم (١٩٧٠) .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عمران بن حصين بحديث زيد بن أرقم
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٣) - ٢٣١٠ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (بن بهرام الكوسج
التميمي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين
ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني الحميري ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا) سفيان بن سعيد (الثوري) الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات
سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن صالح) بن صالح بن مسلم بن حي (الهمداني) الكوفي ، قال أحمد :
ثقة ثقة ، من السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه :
(ع) ، والثوري .

(عن الشعبي) عامر بن شراحيل الحميري الكوفي ، ثقة فقيه ، من
الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَبْدِ خَيْرِ الْحَضْرَمِيِّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ : أَتَيْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ بِالْيَمَنِ فِي ثَلَاثَةِ وَقَعُوا عَلَى امْرَأَةٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ ، فَسَأَلَ اثْنَيْنِ فَقَالَ : أَتُقِرَّانِ لِهَذَا بِالْوَلَدِ ؟ فَقَالَا : لَا ، ثُمَّ سَأَلَ اثْنَيْنِ فَقَالَ : أَتُقِرَّانِ لِهَذَا بِالْوَلَدِ ؟ فَقَالَا : لَا ، فَجَعَلَ كُلُّمَا سَأَلَ

(عن عبد خير) بن يزيد (الحضرمي) أبي عمارة الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، لم يصح له صحبة . يروي عنه : (عم) .

(عن زيد بن أرقم) بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، أول مشاهده الخندق ، وأنزل الله تصديقه في سورة المنافقين ، مات سنة ست أو ثمان وستين (٦٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سباعيته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) زيد بن أرقم : (أتيت) وجيء (علي بن أبي طالب) رضي الله تعالى عنه (وهو) أي : والحال أن علياً نازل (باليمن) لدعوة الناس إلى الله تعالى ببعث النبي صلى الله عليه وسلم إياه لدعوة الناس إلى التوحيد ؛ أي : استفتي (في) حكم (ثلاثة) أنفار من أهل اليمن (وقعوا على امرأة) أي : جامعوها (في طهر واحد) فولدت من جماعهم ولداً ، فاختصموا إلى علي في ذلك (فسأل) علي (اثنين) منهم ، (فقال) لهما : (أتقران لهذا) الثالث (بالولد) وتتركانه له ليأخذه ؟

(فقالا) أي : قال هذان المسؤولان لعلي : (لا) نقر له الولد ولا نتركه له (ثم سأل) علي (اثنين) منهم ؛ أي : واحداً من هذين المسؤولين أولاً والثالث الباقي (فقال) علي لهما : (أتقران لهذا) الثالث لكما (بالولد) وتتركانه له ؟ (فقالا) أي : قال هذان المسؤولان في المرة الثانية لعلي : (لا) نقر بالولد ولا نتركه لهذا الثالث (فجعل) أي : فصار شأنهم أنه (كلما سأل) علي

أَثْنَيْنِ : أَتُقَرَّانِ لِهَذَا بِالْوَلَدِ قَالَا : لَا ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمَ وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالَّذِي أَصَابَتْهُ الْقُرْعَةُ ، وَجَعَلَ عَلَيْهِ ثُلْثِي الدِّيَةِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ .

(اثنين) منهما بقوله : (أتقران لهذا) الثالث (بالولد) وتركاه له ؟ (قالا) أي : قال النفران المسؤولان : (لا) نقر للثالث بالولد ولا نتركه .

(ف) لما استمرا على عدم إقرار الولد للثالث . . (أقرع) علي (بينهم) أي : بين الأنفار الثلاثة جميعاً ، فخرجت القرعة لواحد منهم .

وفي رواية أبي داود زيادة قبل الإقراع ؛ وهي : (فقال) علي لهم : (أنتم شركاء متشاكسون) أي : متنازعون في الولد ، ف (إني مقرع بينكم) في هذا الولد (فمن قرع) بالبناء للمفعول ؛ أي : فمن خرجت القرعة باسمه . . (فله الولد وعليه) أي : وعلى من خرجت القرعة باسمه (لصاحبيه ثلثا الدية) أي : ثلثا قيمة الأم ؛ فإنها انتقلت إليه من يوم وقع عليها بالقيمة ؛ لأن الأم أمة ، فصارت أم ولد له ، ففوت عليهما قيمة ثلثي الأمة .

فلنرجع إلى عبارة ابن ماجه : (وألحق الولد بالذي أصابته القرعة) أي : خرجت له القرعة (وجعل) علي (عليه) أي : على الذي أصابته القرعة وألحق الولد به (ثلثي الدية) أي : ثلثي قيمة الأم .

وروى الحميدي هذا الحديث في « مسنده » ، فقال في روايته : (فأغرمه ثلثي قيمة الجارية لصاحبيه) .

(فذكر ذلك) الحكم الذي حكم به علي بين الأنفار الثلاثة - ولم أر من ذكر اسم الذي أخبر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم - (للنبي صلى الله عليه وسلم ، فضحك) أي : تبسم النبي صلى الله عليه وسلم (حتى بدت) وظهرت لمن عنده (نواجذه) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أضراسه ؛ وهي المسماة أضراس العقل ؛

.....

أي : ضحك ملء فمه ، وفي رواية أبي داود : (فضحك حتى بدت أضراسه أو)
للشك (نواجذه) والأضراس : هي الأسنان سوى الثنايا الأربعة .
والنواجذ من الأسنان : هي الضواحك التي تبدو عند الضحك ، والأكثر
الأشهر : أنها أقصى الأسنان .

والمراد : الأول ؛ لأنه ما كان به الضحك حتى يبدو آخر أضراسه فوراً : (كُلُّ
ضحكه التبسم) ، وإن أريد بها الأواخر لاشتهارها بها . . فَوَجَّهَهُ أَنْ يُرَادَ مِبَالِغَةُ
مِثْلِهِ فِي ضَحْكِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرَادَ ظَهْوَرُ نَوَاجِذِهِ ؛ كَمَا فِي « الْمَجْمَع » .
قال المنذري : في هذا الحديث دليل على أن الولد لا يلحق بأكثر من أب
واحد ، وفيه إثبات القرعة في أمر الولد وإحقاق القارع .

وللقرعة مواضع غير هذا ؛ في العتق ، وتساوي البنتين في الشيء يتداعاه
اثنان فصاعداً ، وبالخروج بالنساء في الأسفار ، وفي قسم المواريث وإفراز
الحصص بها ، وقد قال بجميع وجوهها نفر من العلماء ، ومنهم من قال بها في
بعض هذه المواضع ، ولم يقل بها في بعض .

وممن قال بظاهر حديث زيد بن أرقم إسحاق ابن راهويه ، وقال : هو السنة
في دعوى الولد ، وكان الشافعي يقول به في القديم ، وقيل لأحمد في حديث زيد
هذا ، فقال : حديث القافة أحب إلي .

وقد تكلم بعضهم في إسناد حديث زيد بن أرقم ، وقد قيل فيه : إنه منسوخ .
انتهى ، انتهى من « العون » .

وقال ذلك البعض : إن في إسناده على رواية أبي داود . . الأجلح ، واسمه
يحيى بن عبد الله الكندي ، ولا يحتاج بحديثه . انتهى .

وقال في « النيل » : واعلم : أنه لا معارضة بين حديث العمل بالقافة وحديث

.....
العمل بالقرعة ؛ لأن كل واحد منهما دل على أن ما استعمل عليه طريق شرعي ،
فأیما حصل .. وقع به الإلحاق ، فإن حصل معاً .. فمع الاتفاق ومع الاختلاف
الظاهر أن الاعتبار بالأول منهما ؛ لأنه طريق شرعي يثبت به الحكم ولا ينقضه
طريق آخر يحصل بعده . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطلاق ، باب من قال
بالقرعة إذا تنازعا في الولد ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب القافة ، وأحمد
في « المسند » ، وابن أبي شيبه في « مصنفه » وغيرهم .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد
به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٨) - (٧٧٨) - بَابُ الْقَافَةِ

(١٥٤) - ٢٣١١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهْشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُوراً

(٦٨) - (٧٧٨) - (باب القافة)

جمع قائف ، والقائف : الذي يعرف آثار الأقدام ، أو آثار النسب .



(١٥٤) - ٢٣١١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهْشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نصير - بضم النون - السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) . (ومحمد بن الصباح) بن سفيان الجرجرائي أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) . (قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات . (قالت) عائشة : (دخل علي) في بيتي (رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم) أي : يوماً من الأيام ، فلفظ : (ذات) مقحم ، أو الإضافة فيه للبيان ، حالة كونه (مسروراً) أي : فرحان ، وفي رواية مسلم زيادة : (تبرق أسارير وجهه) أي : حالة كونه (تبرق) أي : تضيء وتلمع من السرور والفرح (أسارير) أي : خطوط جبهة (وجهه) الشريف ، والأسارير : الطرائق الدقيقة ، والتكسر اليسير

وَهُوَ يَقُولُ : « يَا عَائِشَةُ ؛ أَلَمْ تَرَيِ أَنَّ مُجَزَّزاً أَلْمَدْلَجِيَّ »

الذي يكون في الجبهة والوجه ، والغضون أكثر منه ، وواحد الأساريير أسرار ، وواحدتها سر وسرر ، وأساريير جمع الجمع ، ويجمع جمع القلة على أسرّة ، وهذا عبارة عن انطلاق وظهور وجهه وظهور السرور عليه ، ويعبر عن خلاف ذلك بالمُقَطَّب ؛ أي : المجمع ، فكأن الحزن والغضب جمعه وقبضه . انتهى من « المفهم » .

(وهو) أي : دخل علي والحال أنه (يقول) لي : (يا عائشة ؛ أَلَمْ تري) أي : أَلَمْ تعلمي (أن مجزراً) - بضم الميم وفتح الجيم وكسر الزاي الأولى وتشديدها - وهو المعروف عند الحفاظ ، وكان ابن جريج يقول : مجزراً - بفتح الزاي الأولى - وقيل عنه أيضاً : محرزاً - بحاء مهملة ساكنة وراء مكسورة ثم زاي آخره - والصواب الأول ؛ فإنه روي أنه إنما سمي مجزراً ؛ لأنه كان إذا أخذ أسيراً جز ناصيته ، وقيل : حلق لحيته وأطلقه ، قاله الزبير .

قال الحافظ : فعلى هذا كان له اسم غير مجرز ، لكن لم أر من ذكره . انتهى . (المدلجي) - بضم الميم وسكون الدال وكسر اللام - أي : المنسوب إلى بني مدلج ؛ قبيلة من العرب كانت فيهم القيافة وفي بني أسد ، وكانت العرب تعترف لهم بذلك . انتهى من « المفهم » ، وهو منسوب إلى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة . انتهى « نوي » .

وقال الأبى : وكان يقال : في العرب علوم ثلاثة : السيافة ، والعيافة ، والقيافة ؛ فالسيافة : شم تراب الأرض ، فيعلم بها الاستقامة على الطريق أو الخروج عنها ، والعيافة : زجر الطير والطيرة والتفاؤل ونحو ذلك ، والقيافة : اعتبار الشبه في إلحاق النسب . انتهى .

والقائف : من يتبع الآثار ويعرفها ، ويعرف شبه الرجل بأبيه وأخيه ، والجمع

دَخَلَ عَلَيَّ فَرَأَى أُسَامَةَ وَزَيْدًا عَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا وَقَدْ بَدَتْ
أَقْدَامُهُمَا ، فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ .

قافة ، يقال : فلان يقوف الأثر ويقتافه قيافة ؛ مثل قفا الأثر واقتفاه ، كذا في
« عمدة القاري » ، وقال الحافظ : سمي بذلك ؛ لأنه يقفو الأثر ؛ أي : يتبعها ،
فكانه مقلوب من القافي . انتهى .

أي : ألم تري أن مجزراً المدلجي (دخل علي) آنفاً ؛ كما في رواية مسلم ؛
أي : في زمن قريب (فرأى أسامة) بن زيد (وزيد) بن حارثة الكلبي ، والحال أن
(عليهما قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا) وسترا بها - والقطيفة : كساء غليظ مخطط - (رؤوسهما
وقد بدت أقدامهما) أي : ظهرت من تحت القطيفة أقدامهما ، (فقال) مجرز :
(إن هذه الأقدام بعضها من بعض) فُسِّرَ وَفَرِحَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم
بقوله حتى استنارت أسارير جبهته وخطوطها .

وحاصل القصة : أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب أسامة رضي الله
تعالى عنه ؛ لأنه كان أسود شديد السواد ، وكان أبوه زيد أبيض من القطن ، فلما
أخبر مجرز القائف بأن بينهما شبيهاً . . سر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ؛
لأن الجاهلية كانت تعتمد على قول القائف ، فكان قوله زاجراً لهم عن الطعن
في نسبه .

قال الحافظ : وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة ؛ وهي
أم أيمن الحبشية مولاة النبي صلى الله عليه وسلم كانت سوداء ، فلهذا جاء
أسامة أسود .

قال عياض : لو صح أن أم أيمن كانت سوداء . . لم ينكروا سواد ابنها أسامة ؛
لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود ، قلت : يحتمل أنها كانت صافيةً ، فجاء
أسامة شديد السواد ، فوقَّعَ الْإِنْكَارُ لذلك ، كذا في « فتح الباري » .

.....

وزيد بن حارثة عربي صريح ، من كلب ، أصابه سباء ، فاشتراه حكيم بن حزام لعمته خديجة بنت خويلد رضي الله تعالى عنها ، فوهبته للنبي صلى الله عليه وسلم فتبناه ، فكان يدعى زيد ابن محمد ، حتى نزل قوله تعالى : ﴿ ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ ﴾ ^(١) ، ف قيل له بعد نزولها : زيد بن حارثة ، وابن زيد : أسامة ، وأمه : أم أيمن بركة ، وكانت تدعى أم الظباء ، مولاة عبد الله بن عبد المطلب ودائية ؛ (أي : حاضنة) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم أر لأحد أنها كانت سوداء ، إلا ما روي عن ابن سيرين في « تاريخ أحمد بن سعيد » ، فإن كان هذا . . . فلهذا خرج أسامة أسود ، لكن لو كان هذا صحيحاً . . . لم ينكر الناس لونه ؛ إذ لا ينكر أن يلد الإنسان أسود من سوداء ، وقد نسبها الناس ، فقالوا : أم أيمن بركة بنت ثعلبة بن عمرو بن حصن بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان .

وقد ذكر مسلم في الجهاد عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت من الحبش وصيفة لعبد الله بن عبد المطلب والد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولعل ابن شهاب نسبها إلى الحبشة ؛ لأنها من مهاجرة الحبشة ، وتزوجها عبيد بن زيد من بني الحارث ، فولدت له أيمن ، وتزوجها بعده زيد بن حارثة بعد النبوة ، فولدت له أسامة ، شهدت أحداً ، وكانت تداوي الجرحى ، وشهدت خيبر ، وتوفيت في أول خلافة عثمان بعشرين يوماً . انتهى من « المفهم » .

قال القرطبي : وقد استدلل جمهور العلماء على الرجوع إلى قول القافة عند التنازع في الولد بسرور النبي صلى الله عليه وسلم بقول هذا القائف ، وما كان صلى الله عليه وسلم بالذي يسر بالباطل ولا يعجبه ، ولم يأخذ بذلك أبو حنيفة والثوري وإسحاق وأصحابهم ، متمسكين بإلغاء النبي صلى الله عليه وسلم الشبه

(١) سورة الأحزاب : (٥) .

.....

في حديث اللعان على ما ذكر فيه ، وفي حديث سودة بنت زمعة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها ، وقد انفصل عن هذا الاعتراض بأن إلغاء الشبه في تلك المواضع التي ذكروها إنما هو لمعارض أقوى منه ، وهو معدوم هنا ، والله أعلم .

ثم اختلف الآخذون بقول القافة هل يؤخذ بذلك في أولاد الحرائر والإماء أو يختص بأولاد الإماء ؟ على قولين ؛ فالأول : قول الشافعي ومالك في رواية ابن وهب عنه ، ومشهور مذهبه قَصْرُهُ على ولد الأمة ، وفرق بينهما بأن الواطئ في الاستبراء يستند وطؤه لعقد صحيح ، فله شبهة الملك ، فيصح إلحاق الولد به إذا أتت به لأكثر من ستة أشهر من وطئه ، وليس كذلك الوطء في العدة ؛ إذ لا عقد إذ لا يصح ، وعلى هذا ، فليزِم من نكح في العدة أن يحد ولا يلحق به الولد ؛ إذ لا شبهة له ، وليس مشهور مذهبه على هذا ، فالأولى ما رواه ابن وهب عنه ، وقاله الشافعي ، ثم العجب أن هذا الحديث الذي هو الأصل في هذا الباب إنما وقع في الحرائر ؛ فإن أسامة وأباه ابنا حرتين ، فكيف النسب الذي خُرِّج عليه دليلُ الحكم وهو الباعثُ عليه ؟! هذا ما لا يجوز عند الأصوليين . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المناقب ، باب فضائل زيد بن حارثة ، ومسلم في كتاب الرضاع ، باب العمل بإلحاق القائف بالولد ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب القافة ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب في القافة .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١٥٥) - ٢٣١٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
يُوسُفَ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ
أَبْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ قُرَيْشًا أَتَوْا امْرَأَةً كَاهِنَةً
.....

ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(١٥٥) - ٢٣١٢ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي
النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين
(٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا محمد بن يوسف) بن واقد بن عثمان الضبي مولا هم الفريابي ، ثقة
فاضل ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حدثنا إسرائيل) بن يونس بن إسحاق السبيعي الكوفي ، ثقة ، من السابعة ،
مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سماك بن حرب) بن أوس بن خالد الذهلي الكوفي ، صدوق ، من
الرابعة ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة ، مات سنة ثلاث
وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عكرمة) الهاشمي مولا هم المكي ؛ مولى ابن عباس ، ثقة عالم
بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن سماك بن حرب مختلف
فيه فيما رواه عن عكرمة .

(أن قریشاً أتوا) أي : جاؤوا في الجاهلية (امرأة كاهنة) أي : مخبرة عن

فَقَالُوا لَهَا : أَخْبِرِينَا أَشْبَهَنَا أَثَرًا بِصَاحِبِ الْمَقَامِ ؟ فَقَالَتْ : إِنْ أَنْتُمْ جَرَرْتُمْ كِسَاءً عَلَى هَذِهِ السَّهْلَةِ ثُمَّ مَشَيْتُمْ عَلَيْهَا . . أَنْبَأْتُكُمْ ، قَالَ : فَجَرُّوا كِسَاءً ثُمَّ مَشَى النَّاسُ عَلَيْهَا ، فَأَبْصَرْتُ أَثَرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : هَذَا أَقْرَبُكُمْ إِلَيْهِ شَبْهًا ، ثُمَّ مَكَّثُوا بَعْدَ ذَلِكَ عِشْرِينَ سَنَةً أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ ، . . .

المغيبات ، ولم أر من ذكر اسمها (فقالوا لها) أي : لتلك الكاهنة : (أخبرينا) أيتها الكاهنة (أشبهنا أثرًا) أي : أكثرنا شبهاً أثر قدمه (ب) أثر قدم (صاحب) هذا (المقام) يعنون مقام إبراهيم الخليل عليه السلام ، (فقالت) الكاهنة لهم : (إن أنتم جررتم كساءً) لكم ؛ أي : إن جررتم كساء لكم (على هذه السهلة) والرملة ومسحتموها بالكساء ، وجعلتموها مستوية ؛ بحيث لا يكون فيها ارتفاع بعضها وانخفاض البعض الآخر منها (ثم مشيتم) بأقدامكم (عليها) على السيرة والترتيب . . (أنبأتكم) ذلك ؛ أي : أخبرتكم بأكثركم شبهاً قدمه بقدم صاحب هذا المقام .

(قال) ابن عباس : (فجروا) أي : جر جمع من قريش (كساء) لهم على تلك السهلة والرملة ؛ لتكون مستوية ، والكساء : ثوب غليظ من صوف له خطوط تلبسه الأعراب (ثم مشى الناس) منهم (عليها) أي : على تلك السهلة التي سويت بجر الكساء عليها ، وفيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم (فأبصرت) المرأة ؛ أي : رأت (أثر) قدم (رسول الله صلى الله عليه وسلم) على تلك السهلة (فقالت) المرأة لهم : (هذا) الأثر ؛ أي : قدم صاحب هذا الأثر (أقربكم إليه) إلى صاحب المقام (شبهاً) أي : أقرب أقدامكم إلى صاحب هذا المقام شبهاً .

قال ابن عباس : (ثم مكثوا) أي : مكث الناس (بعد ذلك) أي : بعد إخبار الكاهنة (عشرين سنة أو) قال ابن عباس : ثم مكثوا بعد ذلك (ما شاء الله)

ثُمَّ بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

من الزمن والشك من عكرمة (ثم) بعد مضي تلك المدة (بعث الله) عز وجل (محمداً صلى الله عليه وسلم) أي : أرسله بدعوة الناس إلى التوحيد .

قال السندي : والمراد بصاحب المقام : إبراهيم عليه السلام ، والمراد : أنه أكثر اتباعاً لإبراهيم لا أنتم يا معشر قريش .

قوله : (على هذه السهلة) هي الرمل الخشن المختلط بالدقاق الناعم ، كذا ذكره السيوطي . انتهى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح بما قبله ، وإن كان سنده حسناً ؛ لما تقدم ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٩) - (٧٧٩) - بَابُ تَخْيِيرِ الصَّبِيِّ بَيْنَ أَبَوَيْهِ

(١٥٦) - ٢٣١٣ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ ، عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(٦٩) - (٧٧٩) - (باب تخيير الصبي بين أبويه) إذا افترقا بالطلاق



(١٥٦) - ٢٣١٣ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن زياد بن سعد) بن عبد الرحمن الخراساني ، نزيل مكة ثم اليمن ، ثقة ثبت ، قال ابن عيينة : كان أثبت أصحاب الزهري ، من السادسة . يروي عنه : (ع) .

(عن هلال بن أبي ميمونة) علي بن أسامة العامري المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي ميمونة) اسمه أسامة ، وقيل : اسمه سليم ؛ كما في « الترمذي » ، وقيل : سليمان ، وقيل سلمى ؛ كما في « التقريب » ، وقال في « تهذيب التهذيب » : قيل : إنه والد هلال بن أبي ميمونة ولا يصح . روى عن : أبي هريرة وغيره ، ويروي عنه : هلال بن أبي ميمونة وغيره . انتهى « تحفة الأحوزي » .

المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عن : أبي هريرة ، ويروي عنه : (عم) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ وَقَالَ : « يَا غُلَامُ ؛ هَذِهِ أُمُّكَ وَهَذَا أَبُوكَ » .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم خير غلاماً) قال القاري : أي : ولداً بلغ سن البلوغ ، وتسميته غلاماً باعتبار ما كان ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا آلَئِمَّتِي أَمْوَالَهُمْ ﴾ ^(١) ، وقيل : غلاماً مميزاً . انتهى .

قلت : الظاهر أن المراد بالغلام : المميز . انتهى « تحفة الأحوذى » .

(بين أبيه وأمه) قال القاري : وهو مذهب الشافعي ، وأما عندنا . . فالولد إذا صار مستغنياً ؛ بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ، قيل : ويستنجي وحده . . فالأب أحق به ، وقدّر الخصّاف الاستغناء بسبع سنين ، وعليه الفتوى . قال ابن الهمام : إذا بلغ الغلام السن الذي يكون الأب أحقّ به ؛ كسبع مثلاً . . أخذه الأب ، ولا يتوقف على اختيار الغلام ذلك ، وعند الشافعي يخير الغلام في سبع أو ثمان ، وعند أحمد وإسحاق يخير في سبع ؛ لهذا الحديث . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

(وقال) النبي صلى الله عليه وسلم في تخييره : (يا غلام ؛ هذه أمك وهذا أبوك) فاختر أيهما شئت ؛ كما في رواية الترمذي ، ومن أنكر تخير الولد يرى أن تخير النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الولد مخصوص بهذا الولد ؛ ضرورة أن الصغير لا يهتدي لنفسه إلى الصواب ، والهداية من الله تعالى للصواب لغير هذا الولد غير لازمة ، بخلاف هذا الولد ؛ فقد وفق للخير بدعائه صلى الله عليه وسلم ؛ كما سيأتي في الحديث الآتي . انتهى من « السندي » بتصرف .

قال الخطابي في « المعالم » : هذا التخير في الغلام الذي قد عقل واستغنى عن الحضانة وإذا كان كذلك . . خير بين والديه ، وقد اختلف العلماء في ذلك :

(١) سورة النساء : (٢) .

.....
فقال الشافعي : إذا صار ابن سبع سنين أو ثمانين سنين . . خير ، وبه قال إسحاق .
وقال أحمد : يخير إذا كبر ، وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري : الأم أحق
بالغلام حتى يأكل وحده ويلبس وحده ، وبالجارية حتى تحيض ، ثم الأب
أحق الوالدين ، وقال مالك : الأم أحق بالجواري وإن حُضْنَ حتى ينكِحْنَ ، وأما
الغلمان . . فهو أحق بهم حتى يحتلموا .

قال الخطابي : يشبه أن يكون من ترك التخيير وصار إلى أن الأب أحق
بالولد إذا استغنى عن الحضانة . . إنما ذهب إلى أن الأم إنما حظها الحضانة ؛
لأنها أرفق بذلك وأحسن تأتياً له ، فإذا جاوز الولد حد الحضانة . . فإنه يحتاج
إلى الأدب والمعاش ، والأب أبصر بأسبابهما وأوقى من الأم ، ولو ترك الصبي
واختياره . . لَمَالَ إلى البطالة واللعب ، قال : وإن صح الحديث . . فلا مذهب
عنه . انتهى .

قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً .
وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وذكر أن أبا ميمونة اسمه سليم ، وقال
غيره : اسمه سلمان ، ووقع في أصل سماعنا سلمى ؛ كما ذكرنا آنفاً . انتهى من
« العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب
من أحق بالولد ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في تخيير الغلام بين
أبويه إذا افترقا ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



(١٥٧) - ٢٣١٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ ، عَنْ عُثْمَانَ الْبَتِّيِّ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ

ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث رافع بن سنان الأنصاري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٧) - ٢٣١٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَقْسَمٍ الْأَسَدِيُّ الْبَصْرِيُّ ، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ : (ابْنُ عَلِيَّة) اسْمُ أُمِّهِ الْأَسَدِيَّةُ أَيْضًا ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ ، مِنْ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عن عثمان) بن مسلم (البتي) - بفتح الموحدة وتشديد المثناة المكسورة - أبي عمرو البصري ، ويقال : اسم أبيه سليمان ، صدوق عابوا عليه الإفتاء بالرأي ، من الخامسة ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً (١٤٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع م) .

(عن عبد الحميد بن سلمة) الصواب - كما في رواية أبي داود والنسائي - : (عن عبد الحميد بن جعفر) بن عبد الله بن رافع الأنصاري الأوسي ، صدوق رمي بالقدر وربما وهم ، من السادسة ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَةً (١٥٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م م ع) .

(عن أبيه) جعفر بن عبد الله بن رافع الأنصاري ، والد عبد الحميد ، ثقة ، من الثالثة . يَرْوِي عَنْهُ : (م م ع) .

(عن جده) أي : روى أبوه جعفر عن جده ، فالضمير في جده عائد إلى أبيه ؛ أي : عن جد جعفر رافع بن سنان الأنصاري الأوسي أبي الحكم المدني الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، له حديث مختلف في إسناده . يَرْوِي عَنْهُ : (د س ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أَنَّ أَبَوَيْهِ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ أَحَدُهُمَا كَافِرٌ وَالْآخَرُ مُسْلِمٌ ، فَخَيَّرَهُ فَتَوَجَّهَ إِلَى الْكَافِرِ فَقَالَ : « اَللَّهُمَّ ؛ أَهْدِهِ » ، فَتَوَجَّهَ إِلَى الْمُسْلِمِ فَقَضَى لَهُ بِهِ .

(أن أبويه) أي : أن أبوي الجد وهما سنان وزوجته (اختصما) أي : ترافعا (إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أحدهما) أي : أحد الأبوين (كافر) وهو المرأة ، ولم أر من ذكر اسمها (والآخر مسلم) وهو سنان ، وبينهما ابن صغير لم يبلغ ، فأجلس النبي صلى الله عليه وسلم الولد بينهما ؛ الأب ها هنا والأم ها هنا (فخيرته) أي : فخير النبي صلى الله عليه وسلم الولد بينهما (فتوجه) الولد ؛ أي : استقبل بوجهه (إلى الكافر) منهما ؛ ليكون معه فدعا النبي صلى الله عليه وسلم للولد التوفيق (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء له : (اللهم ؛ اهده) أي : أرشد هذا الولد إلى ما هو سبب في هدايته (فتوجه) الولد (إلى المسلم) منهما وهو الأب (فقضى) النبي صلى الله عليه وسلم (له) أي : للمسلم (به) أي : بذلك الولد ؛ أي : بأخذه ؛ ليكون معه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب إذا أسلم أحد الزوجين ، والنسائي في كتاب الطلاق كلاهما عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن جده رافع بن سنان أنه أسلم وامرأته أَبَتْ أَنْ تُسْلِمَ ، فجاء بابن له صغير لم يبلغ ، فأجلس النبي صلى الله عليه وسلم الأب ها هنا والأم ها هنا ، ثم خيره ، وقال : « اللهم ؛ اهده » ، فذهب إلى أبيه . رواه أحمد والنسائي بهذا اللفظ .

وأما أبو داود . . فرواه بهذا السند بلفظ : عن عبد الحميد بن جعفر قال : أخبرني أبي عن جدي رافع بن سنان أنه أسلم ، وأبت امرأته أَنْ تُسْلِمَ ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : ابنتي وهي فطيمٌ أو شُبُهَه ، وقال رافع : ابنتي ،

.....

فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أُفْعُدْ نَاحِيَةً » ، وقال لها : « اقعدي نَاحِيَةً » ، فأقعدت الصبية بينهما ، ثم قال : « ادعوها » ، فمالت إلى أمها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ اهدها » ، فمالت إلى أبيها فأخذها . رواه أحمد وأبو داود ، وعبدُ الحميد هذا هو عبدُ الحميد بن جعفر بن عبد الله بن رافع بن سنان الأنصاري . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

فالحديث واحد ، ولكن اختلفت الروايتان بأن الولد ابنٌ أو بنتٌ .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .

قال الخطابي : وفي هذا الحديث بيان أن الولد الصغير إذا كان بين المسلم والكافر . . فإن المسلم أحق به ، وإلى هذا ذهب الشافعي ، وقال أصحاب الرأي في الزوجين يفترقان بطلاق والزوجة ذمية : إن الأم أحق بولدها ما لم تتزوج ، ولا فرق في ذلك بين المسلمة والذمية . انتهى من « العون » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٠) - (٧٨٠) - بَابُ الصُّلْحِ

(١٥٨) - ٢٣١٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ »

(٧٠) - (٧٨٠) - (باب الصلح)

(١٥٨) - ٢٣١٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ (القُطَوَانِي - بفتح القاف والطاء - أَبُو الْهَيْثَمِ الْبَجَلِي مَوْلَاهُمُ الْكُوفِي ، صَدُوقٌ يَتَشَبِّعُ ، وَلَهُ أَفْرَادٌ ، مِنْ كِبَارِ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ وَمِئَتَيْنِ (٢١٣ هـ) ، وَقِيلَ بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (خ م ت س ق) .

(حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ) الْمَزْنِي الْمَدْنِي ، ضَعِيفٌ أَفْرَطُ مِنْ نَسَبِهِ إِلَى الْكُذْبِ ، مِنْ السَّابِعَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (د ت ق) .
(عَنْ أَبِيهِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ بْنُ زَيْدِ الْمَزْنِي الْمَدْنِي وَالِدُ كَثِيرٍ ، مُقْبُولٌ ، مِنْ الثَّلَاثَةِ . يَرْوِي عَنْهُ (د ت ق) .

(عَنْ جَدِّهِ) عَمْرٍو بْنُ عَوْفٍ بْنُ زَيْدِ بْنِ مِلْحَةَ - بِكسْر أوله وحاء مهملة - أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِي الصَّحَابِيُّ الْفَاضِلُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، مَاتَ فِي وَلايَةِ مَعَاوِيَةَ . يَرْوِي عَنْهُ : (د ت ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه كثير بن عبد الله ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) عمرو بن عوف : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الصلح جائز بين المسلمين) خصهم بالذكر لا لإخراج غيرهم ، بل لدخولهم في ذلك دخولاً أولاً اهتماماً بشأنهم .

إِلَّا صَلَاحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَ حَرَامًا» .

والصلح لغةً : قطع المنازعة بين اثنين فأكثر ، وشرعاً : عقد يحصل به قطعها .
انتهى « ب ج » .

(إلا صلحاً حرم حلالاً) كأن يصالح امرأته على ألا يوطأ جاريته (أو أحل حراماً) كأن يصالح من درهم على أكثر منها ؛ فإنه لا يحل للربا . انتهى
« سندي » .

وعبارة « التحفة » : قوله : (إلا صلحاً حرم حلالاً) كمصالحة الزوجة للزوج على ألا يطلقها ، أو ألا يتزوج عليها ، أو على ألا يبيت عند ضررتها (أو) صلحاً (أحل حراماً) كالصلح على أكل مال لا يحل أكله ؛ كمال اليتيم ونحو ذلك .
وزاد الترمذي في روايته : (والمسلمون على شروطهم) أي : ثابتون عليها لا يرجعون عنها (إلا شرطاً حرم حلالاً) فهو باطل ؛ كأن يشترط ألا يوطأ أمته أو زوجته أو نحو ذلك (أو أحل حراماً) كأن يشترط نصرة الظالم أو الباغي أو غزو المسلمين ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

وأخرجه ابن ماجه وأبو داود ، وانتهت روايته عند قوله : (شروطهم) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي وصححه ، وفي تصحيح الترمذي هذا الحديث نظر ؛ لأن في إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، وهو ضعيف جداً ، قال فيه الشافعي وأبو داود : هو ركن من أركان الكذب ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال ابن حبان : له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، وتركه أحمد ، وقد نوقش الترمذي في تصحيح حديثه ، قال الذهبي : أما الترمذي . . . فروى من حديثه : (الصلح جائز بين المسلمين) ، وصححه ، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيحه ، وقال ابن كثير في « إرشاده » : قد نوقش أبو عيسى - يعني : الترمذي - في تصحيحه هذا الحديث وما شاكله . انتهى .

.....
واعتذر له الحافظ ، فقال : اعتبر بكثرة طرقه ، كذا قال الشوكاني في « النيل » ،
وذكر فيه طرقه ، وقال بعد ذكرها : لا يخفى أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد
بعضها لبعض ، فأقل أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه الطرق واتفقت
حسناً . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

قلت : فهذا الحديث درجته : أنه حسن ، وسنده ضعيف ، وغرضه : الاستدلال
به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧١) - (٧٨١) - (بَابُ الْحَجَرِ عَلَى مَنْ يُفْسِدُ مَالَهُ)

والحجر - بفتح الحاء وسكون الجيم - لغةً : المنع ، ومنه سمي العقل حجراً ؛ لمنعه صاحبه من ارتكاب ما لا يليق ، وهذا معنى الحجر بفتح الحاء .

وأما الحجر بكسرهما . . فيطلق على الفرس ، وعلى حجر إسماعيل ، وعلى العقل ، وعلى حجر ثمود ، وعلى المنع ، وعلى الكذب ، وعلى حجر الثوب ، ونظمها بعضهم في قوله :

ركبت حجراً وطففت البيت خلف الحجر وحزت حجراً عظيماً ما دخلت الحجر
لله حجر منعني من دخول الحجر ما قلت حجراً ولو أعطيت ملء الحجر
فقوله : (ركبت حجراً) أي : فرساً (وطففت البيت خلف الحجر) أي : حجر
إسماعيل عليه السلام (وحزت حجراً عظيماً) أي : عقلاً (ما دخلت الحجر)
أي : حجر ثمود (لله حجر) أي : منع (منعني من دخول الحجر) أي : حجر
ثمود ، فهو مكرر مع ما سبق (ما قلت حجراً) أي : كذباً (ولو أعطيت ملء
الحجر) أي : حجر الثوب .

وشرعاً : منع التصرف في المال .

وجملة من يحجر عليه : ثمانية ، نظمها بعضهم ، فقال :

ثمانية لم يشمل الحجر غيرهم تضمنهم بيت وفيه محاسن
صبي ومجنون سفيه ومفلس رقيق ومرتد مريض وراهن
وفي قوله : (لم يشمل الحجر غيرهم) نظر ؛ لأن أنواع الحجر كثيرة ، أنهاها

(١٥٩) - ٢٣١٦ - (١) حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا

بعضهم إلى نحو السبعين ، بل قال الأذري : إن هذا الباب واسع جداً لا تنحصر
أفراد مسائله . انتهى « ب ج » .



(١٥٩) - ٢٣١٦ - (١) (حدثنا أزهر بن مروان) الرقاشي - بتخفيف القاف
والشين المعجمة - الثَّوَاءُ - بنون وواو مشددة - لقبه فريخ - بالخاء المعجمة
مصغراً - صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) .
يروى عنه : (ت ق) .

(حدثنا عبد الأعلى) بن عبد الأعلى السامي البصري ، ثقة ، من الثامنة ،
مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سعيد) بن أبي عروبة مهران الشكري البصري ، ثقة ، من السادسة ،
مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع
عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رجلاً) اسمه حبان - بفتح الحاء المهملة والموحدة المشددة - ابن منقذ بن
عمرو الأنصاري ، وقيل : بل هو والده منقذ بن عمرو ، وكان قد بلغ مئة وثلاثين
سنة ، وكان قد شج في بعض مغازيه مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض
الحصون بحجر ، فأصابته في رأسه مأمومة ، فتغير بها لسانه وعقله ، لكن لم
يخرج عن التمييز ، قاله النووي . انتهى من « العون » .

كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عُقْدَتِهِ ضَعْفٌ وَكَانَ يُبَايِعُ ،
وَأَنَّ أَهْلَهُ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَحْجُزْ عَلَيْهِ ،
فَدَعَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَهَاةُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي
لَا أَضْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ ، فَقَالَ : « إِذَا بَايَعْتَ . . فَقُلْ : هَا وَلَا خِلَابَةَ » .

أي : أن رجلاً من الأنصار (كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في
عقده) - بضم فسكون - أي : في رأيه ونظره في مصالح نفسه وعقله (ضعف)
أي : كان ضعيف النظر والرأي (وكان) ذلك الرجل (يبايع) مع الناس ؛ أي :
يعامل معاملة البيع والشراء (وأن أهله) أي : أقاربه (أتوا النبي صلى الله عليه
وسلم) أي : جاؤوه (فقالوا) له صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ احجر)
بتقديم المهملة على الجيم (عليه) أي : على هذا الرجل الضعيف العقل ؛ أمر
من الحجر ؛ وهو المنع من التصرف ، ومنه حجر القاضي على الصغير والسفيه ؛
إذا منعهما من التصرف في مالهما . انتهى « نهاية » .

أي : امنعه من المعاملة مع الناس ؛ لأنه ضعيف الرأي والفكر (فدعاه) أي :
فدعا ذلك الرجل (النبي صلى الله عليه وسلم فتهاة) النبي صلى الله عليه وسلم
(عن ذلك) أي : عن المبايعة مع الناس ، (فقال) الرجل : (يا رسول الله ؛ إِنِّي
لَا أَضْبِرُ عَنْ) معاملة (البيع ، فقال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا
بايعت) أي : عاملت معاملة البيع مع الناس . . (فقل) لمن بايعت معه : (هَا)
بالقصر في رواية المؤلف ؛ أي : خذ هذا المبيع ، وهات الثمن ؛ أي : أعطه
(ولا خِلَابَةَ) - بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام - أي : لا خديعة ولا لنفي
الجنس ؛ أي : لا خديعة في الدين ؛ لأن الدين النصيحة .

قال النووي : واختلف العلماء في هذا الحديث : فجعله بعضهم خاصاً في حقه ،
وأن المغالبة بين المتبايعين لازمة ، لا خيار للمغبون بسببها ، سواء قلت أو كثرت ،

وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين ، وهي أصح الروايتين عن مالك .
وقال البغداديون من المالكية : للمغبون الخيار لهذا الحديث ، بشرط أن يبلغ
الغبين ثلث القيمة ، فإن كان دونه . . فلا .

والصحيح الأول ؛ لأنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت له
الخيار ، وإنما قال له : « قل : لا خلافة » ، ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار ، ولأنه
لو ثبت أو أثبت له الخيار . . كانت قضية عين لا عموم لها ، فلا ينفذ منه إلى
غيره إلا بدليل . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وقال التوربشتي : لقنه النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول ؛ يعني قوله :
« لا خلافة » ليتلفظ به عند البيع ؛ ليطلع به صاحبه على أنه ليس من أهل
البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة ؛ ليرى له كما يرى لنفسه ، وكان الناس
في ذلك العهد أحقَّاء لا يغبنون أخاهم المسلم ، وكانوا ينظرون له كما ينظرون
لأنفسهم . انتهى .

واستعماله في الشرع عبارة عن اشتراط خيار الثلاث ، وقد زاد بعضهم في
هذا الحديث بإسناد حسن : (ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال) .
واستدل به أحمد ؛ لأنه يَرُدُّ بالغبين الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة ،
وحده بعض الحنابلة بثُلث القيمة ، وقيل : بسُدسها .

وأجاب الشافعية والحنفية والجمهور بأنها واقعة عين وحكاية حالة ، فلا
يصح دعوى العموم عند أحد ، كذا في « إرشاد الساري » .

قال في « النيل » : قوله : « ولا خلافة » اختلف العلماء في هذا الشرط هل كان
خاصاً بهذا الرجل أم كان يدخل فيه جميع من شرط هذا الشرط ، ويثبتون الرد
بالغبين لمن لم يعرف قيمة السلع ؟

.....

وأجيب بأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جعل لهذا الرجل الخيار ؛
للضعف الذي كان في عقله ؛ كما في حديث أنس ، فلا يلحق به إلا من كان
مثله في ذلك ، بشرط أن يقول هذه المقالة ، ولهذا روي أنه كان إذا غبن ..
يشهد رجل من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله بالخيار ثلاثاً ،
فيرجع في ذلك .

وبهذا يتبين أنه لا يصح الاستدلال بمثل هذه القصة على ثبوت الخيار لكل
مغبون وإن كان صحيح العقل ، ولا على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل إذا
غبن ولم يقل هذه المقالة ، وهذا مذهب الجمهور ، وهو الحق . انتهى ملخصاً .
قوله : فقل (ها) بالقصر ، وفي رواية الترمذي وأبي داود : (هاء هاء) مرتين
بالمدة وفتح الهمزة ، وقيل : بالكسر ، وقيل : بالسكون .

قال في « المجمع » : هو أن يقول كل من البيعين : (ها) فيعطيه ما في يده ؛
كحديث : « إلا يداً بيد » ، وقيل : معناه : (هاك وهات) أي : خذ وأعط . انتهى
من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ،
باب في الرجل يقول عند البيع : لا خلافة ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء
فيمن يخدع في البيع ، قال أبو عيسى : وفي الباب عن ابن عمر ، وحديث أنس
حديث حسن صحيح غريب ، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بحديث محمد بن يحيى بن حبان عن
جده منقذ بن عمرو رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٠) - ٢٣١٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ قَالَ : هُوَ جَدِّي مُنْقِذُ بْنُ عَمْرٍو وَكَانَ رَجُلًا قَدْ أَصَابَتْهُ آمَةٌ فِي رَأْسِهِ فَكَسَرَتْ لِسَانَهُ ، وَكَانَ لَا يَدْعُ عَلَى ذَلِكَ

(١٦٠) - ٢٣١٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (بن عبد الأعلى السامي البصري ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) يروي عنه (ع) .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبى مولا هم ، ثقة إمام المغازى ، ولا يصح قول من قال : إنه مدلس ضعيف ؛ كما في « التهذيب » ، من الخامسة . مات سنة خمسين ومئة ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن محمد بن يحيى بن حبان) - بفتح الحاء المهملة والباء المشددة - ابن منقذ الأنصارى المدنى ، ثقة فقيه ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وعشرين ومئة (١٢١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) محمد بن يحيى : (هو) أي : الشأن ، وهو مبتدأ أول (جدي) مبتدأ ثان (منقذ بن عمرو) خبر للمبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول ، وجملة الأول مقول محكي لقال ، وجملة قوله : (وكان رجلاً) معطوفة على جملة المبتدأ الأول ، على كونها مقولاً لقال ؛ أي : وكان جدي منقذ بن عمرو الأنصارى الأوسى المدنى (قد أصابته) جراحة (آمة) - بتشديد الميم - أي : واصله إلى أم الرأس والدماغ (في رأسه ، فكسرت) أي : شلت تلك الجراحة (لسانه ، وكان) جدي (لا يدع) ولا يترك (على ذلك) أي : مع ذلك ؛ أي : مع إصابة تلك الجراحة التي

التِّجَارَةَ وَكَانَ لَا يَزَالُ يُغْبَنُ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لَهُ : « إِذَا أَنْتَ بَايَعْتَ . . فَقُلْ : لَا خِلَابَةَ ، ثُمَّ أَنْتَ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتَعْتَهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ ؛ فَإِنْ رَضِيتَ . . فَأَمْسِكْ ، وَإِنْ سَخِطْتَ . . فَأَرُدُّهَا عَلَى صَاحِبِهَا » .

نقصت عقله (التجارة) أي : تقليب المال بالتبايع ؛ لغرض الربح .

(وكان) جدي (لا يزال يغبن) ويخدع في تجارته (فأتى) جدي (النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك) أي : خداعه في البيع (له) صلى الله عليه وسلم (فقال) صلى الله عليه وسلم (له) أي : لجدي : (إذا أنت بايعت) الناس . . (فقل) لمن بايعته : (لا خِلَابَةَ) ولا خديعة في الدين (ثم) بعدما قلت ذلك ؛ أي : لا خِلَابَةَ (أنت في كل سِلْعَةٍ ابْتَعْتَهَا) أو اشتريتها (بالخيار ثلاث ليال) بين ردها إلى صاحبها بالفسخ أو تركها لك (فإن رضيت) تلك السلعة مع الغبن . . (فأمسك) لنفسك ولا ترددها (وإن سخطت) ها ولم ترضها لنفسك . . (فأردها على صاحبها) وخذ ثمنك منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٢) - (٧٨٢) - بَابُ تَفْلِيسِ الْمُعْدِمِ وَالْبَيْعِ عَلَيْهِ لِغْرَمَائِهِ

(١٦١) - ٢٣١٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ،
حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،
.....

(٧٢) - (٧٨٢) - (بَابُ تَفْلِيسِ الْمُعْدِمِ وَالْبَيْعِ عَلَيْهِ لِغْرَمَائِهِ)

والتفليس لغةً : النداء على المفلس بصفة الإفلاس ؛ ليحذر الناس معاملته .
وشرعاً : الحجر على من عليه دين حال لا يفي به ماله ، والحجر عليه بطلب
الغرماء ، أو المفلس إن استقل ، أو على وليه إن لم يستقل .

و(المعدم) - بكسر الدال - : هو المفلس .

والمفلس لغةً : من صار ماله فلوساً ؛ أي : جرداً جمع فلس ؛ أي : جديد ؛
وهي قطع من النحاس كانت معروفة ؛ وهي المسماة بالهللة عند السعوديين ، ثم
كني الإفلاس عن قلة المال أو عدمه .

وشرعاً : الشخص الذي ارتكبه الديون ولا يفي ماله بدينه أو ديونه .

والكلام فيه مبسوط في الفروع ، فراجعه .

(و) في (البيع) لماله قهراً (عليه ل) قضاء دين (غرمائه) عنه . انتهى

« ب ج » .



(١٦١) - ٢٣١٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ (بن
سوار المدائني ، أصله من خراسان ، قيل : اسمه مروان الفزاري مولاهم ، ثقة
حافظ رمي بالإرجاء ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومئتين
٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري ، ثقة ، من

عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن بكير بن عبد الله بن الأشج) المخزومي مولا هم المدني نزيل مصر ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عياض بن عبد الله بن سعد) بن أبي سرح - بفتح المهملة وسكون الراء - القرشي العامري المكي ، ثقة ، من الثالثة ، مات على رأس المئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك الأنصاري رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو سعيد : (أصيب رجل) من المسلمين (في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : في زمان حياته النيرة المنيرة عند أهل الحق والإيمان ، قال القرطبي ، وكذا النووي والأبي : هو معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه ، وكان غرماؤه يهود ، فكلّمهم النبي صلى الله عليه وسلم في أن يخففوا عنه ، أو ينظروه ، فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر في الحديث .

وظاهر هذا الحديث : أن الجائحة أتت على كل الثمرة حتى لم يبق له منها ما يباع عليه ؛ فقد ثبتت عسرته ، فحكمه الإنظار إلى الميسرة ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ ^(١) .

(١) سورة البقرة : (٢٨٠) .

فِي ثَمَارٍ ابْتَاعَهَا فَكَثُرَ دَيْنُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ » ، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ » ، يَعْنِي : الْغُرْمَاءَ .

(في ثمار) متعلق بأصيب ؛ أي : أصيب في ثمار (ابتاعها) واشتراها من اليهود بأفة أعدمته بالكلية ، والمعنى : أصابه خسارة بسبب آفة أصابت وأهلكت ثماراً اشتراها بعد بدو صلاحها ، ولم يقطعها ولم ينقد ثمنها (فكثر) بضم المثلثة عليه (دينه) وهذا الحديث هو الذي احتج به الفقهاء ؛ لعدم وجوب وضع الجائحة ؛ إذ لو كانت الجائحة موضوعة . . لم يصر الرجل مديوناً بسببها . (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) للناس : (تصدقوا عليه) أي : على هذا المديون ، وفيه فضل مواساة المحتاج ومن عليه دين ، والحث على الصدقة عليه (فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك) أي : ما جمع له من الصدقة قدر (وفاء دينه) أي : قدر ما يفي ويقضي دينه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لغرمائه ؛ كما في رواية مسلم ؛ أي : الذين استحقوا عليه الدين : (خذوا ما وجدتم) أي : ما حصلتم ؛ يعني : مما تصدق به عليه (وليس لكم إلا ذلك) أي : إلا ما حصلتم ، بل عليكم الإنظار إلى ميسرته ، قال الراوي : (يعني) النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « خذوا . . . » إلى آخره : (الغرماء) أي : غرماءه .

والظاهر من الرواية ؛ أي : من قوله : « إلا ذلك » قال في المبارك : ليس معناه إبطال حق الغرماء فيما بقي من ديونهم عليه ، بل معناه : ليس لكم الآن إلا هذا ، وليس لكم حبسه ما دام معسراً . انتهى .

قوله : « خذوا ما وجدتم » منه أخذ الفقهاء حكم التفليس ، وأن الغرماء

.....

يجوز لهم أخذ ما وجدوه عند مديونهم المفلس ، ولكن بواسطة القاضي ، ولا يترك له إلا ما يحتاج إليه من الثياب وغيرها .

قال الشافعي : ويترك عليه دست من ثيابه ؛ يعني : بدلة ، وقيل : دستان ؛ لأنه إذا غسل ثيابه . . لا بد له من ملابس ، وقالوا : إذا كان يكتفي بدونها . . تباع ويقضى الدين ببعض ثمنها ، ويشتري بما بقي ثوباً يلبسه ، وكذا يفعل في المسكن ، وعن هذا قالوا : يباع ما لا يحتاج إليه في الحال ؛ كاللبد في الصيف ، والنطع في الشتاء ، وينفق عليه وعلى زوجته وأطفاله وأرحامه . انتهى « رد المحتار » في كتاب الحجر (١٠٥/٥) .

قوله : « وليس لكم إلا ذلك » قال الخطابي في « معالم السنن » (١٢٠/٥) : وليس في الحديث أنه أمر أرباب الأموال أن يضعوا عنه شيئاً من أثمان الثمار ثلثاً أو أقل منه أو أكثر ، إنما أمر الناس أن يعينوه ؛ ليقضي حقوقهم ، فلما أبدع بهم . . أمرهم بالكف عنه إلى الميسرة ، وهذا حكم كل مفلس أحاط به الدين ، وليس له مال .

وقال أبو حنيفة : يجوز للغرماء ملازمته وأخذ فضل كسبه مهما وجدوا ، وعند صاحبين له : لا يجوز ملازمته بعد التفليس .

قال القرطبي : وقوله صلى الله عليه وسلم : « تصدقوا عليه » لا يدل على وجوب التصديق على المفلس في قضاء دينه ، ومن فعل ذلك أو حض عليه . . كان خيراً له ، وفيه ثواب كثير ؛ لأنه سعى في تخليص ذمة المسلم من المطالبة المستقبلية ، أو من الإثم اللاحق بتأخير الأداء عن الإمكان إن كان قد وقع ذلك ، وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بمعاذ ؛ ليبين لخصومه أنه ليس عنده شيء ، ولتطيب قلوبهم بما أخذوا ، فيسهل عليهم ترك ما بقي ، وليخف الدين

(١٦٢) - ٢٣١٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ،

عن معاذ ، وليتشارك المتصدقون في أجر المعونة وثوابها ، وليكون ذلك سنةً حسنةً .

قوله : « خذوا ما وجدتم » يدل على أن المفلس يؤخذ منه كل ما يوجد له ، ويستثنى من ذلك ما كان ضرورته ، وروى ابن نافع عن مالك أنه لا يترك له إلا ما يواريه ، والمشهور : أنه يترك له كسوته المعتادة ما لم يكن فيها فضل ، ولا ينزع منه رداؤه إن كان مزرياً أو منقصاً ، وفي ترك كسوة زوجته وبيع كتبه إن كان عالماً خلاف ، ولا يترك له مسكن ولا خاتم ولا ثوب جمعته ما لم تقل قيمتها . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم ؛ أخرجه في كتاب المساقاة ، باب استحباب الوضع من الدين ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجارة ، باب وضع الجائحة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء من تحل له الصدقة من الغارمين وغيرهم ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب وضع الجوائح . فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي سعيد الخدري بحديث جابر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٢) - ٢٣١٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (بن عثمان العبدي

البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ (النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ هُزْمٍ ، عَنْ سَلَمَةَ الْمَكِّيِّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلَعَ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ مِنْ غُرْمَائِهِ ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْيَمَنِ ، فَقَالَ مُعَاذٌ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَخْلَصَنِي بِمَالِي ثُمَّ اسْتَعْمَلَنِي .

البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الله بن مسلم بن هرمز) المكي ، ضعيف ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن سلمة المكي) يروي عنه : (ق) ، وعبد الله بن مسلم بن هرمز روى عن جابر ، قال في « التقريب » : مقبول ، ولعل الصواب : مجهول ، من الرابعة .

(عن جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه سلمة المكي لا يعرف حاله ، وفيه عبد الله بن مسلم فهو ضعيف ، قال فيه ابن حبان : يرفع الموقوف ويسند المرسل ، لا يجوز الاحتجاج به ، وقال أحمد : كل بلية منه ، وقال ابن معين : صدوق كثير الخطأ . انتهى .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلع) واستخلص (معاذ بن جبل من) خصومة (غرمائه ، ثم استعمله) وولاه (على اليمن ، فقال معاذ : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم استخلصني) من خصومة غرمائي (ب) دفع (مالي) لهم (ثم استعملني) وولاني على اليمن .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وحكم سنده الضعف ؛ لما مر آنفاً ، ولكن لم ينفرد به سلمة المكي عن جابر ؛ فقد تابعه عليه معاذ بن رفاعه عن

.....
جابر ؛ كما رواه الحاكم في « المستدرک » ، ورواه البيهقي في « سننه الكبرى » عن
الحاكم بالإسناد والمتن .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بما قبله ، ضعيف السند ؛ لما
تقدم ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٣) - (٧٨٣) - بَابُ مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ

(١٦٣) - ٢٣٢٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ جَمِيعاً ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ،

(٧٣) - (٧٨٣) - (بَابُ مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ)

(١٦٣) - ٢٣٢٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ (بن المهاجر التجيبي ، ثقة ثبت ، من العاشرة مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .)
(أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) بن عبد الرحمن الفهمي المصري ، ثقة إمام فقيه ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(جَمِيعاً) أي : كل من سفیان وليث بن سعد روي (عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري المدني القاضي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ) الأنصاري النجاري المدني القاضي ، اسمه وكنيته واحد ، وقيل : إنه يكنى أبا محمد ، ثقة عابد ، من الخامسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ) بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي أمير المؤمنين ، ثقة متقن ، من الرابعة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ) بن المغيرة المخزومي

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ . . فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ » .

المدني ، قيل : اسمه محمد ، وقيل : المغيرة ، وقيل : أبو بكر اسمه ، وكنيته أبو عبد الرحمن ، وقيل : اسمه كنيته ، ثقة فقيه عابد ، من الثالثة ، مات قبل المئة سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل : غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذان السندان من سبائياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من وجد) وأدرك (متاعه) وماله الذي باعه للمفلس (بعينه) أي : بذاته بأن يكون غير هالك حساً أو معنى بالتصرفات الشرعية ؛ كالهبة والوقف وغيرهما (عند رجل) أو امرأة (قد أفلس) وأفقر وعجز عن أداء ثمنه ؛ أي : صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم ، والفقر أعم من الإفلاس ، والإفلاس لغةٌ : عوز المال ، والهمزة فيه للسلب ، بمعنى : سلبت فلوسه ، وقيل : الهمزة لانتقال من حال إلى حال ؛ كما في حلنا .

(فهو) أي : ذلك الواجد متاعه ، فالضمير عائد إلى من الشرطية أو الموصولة (أحق به) أي : بمتاعه ؛ أي : بأخذه (من غيره) من سائر الغرماء .

قال السندي : قوله : « عند رجل » أي : بعد أن باعه له ولم يقبض من ثمنه شيئاً ؛ كما في رواية : (قد أفلس الرجل) أي : إذا صار إلى حال لا فلوس له ، أو صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم ودنانير ، وحقيقته : الانتقال من اليسر إلى العسر ، قيل : المفلس لغةٌ : من لا عين له ولا عرض ، وشرعاً : من قصر ما بيده عما عليه من الديون . انتهى منه .

استدل به الجمهور على أن الرجل إذا اشترى من الآخر ولم يقض ثمنه حتى

.....

أفلس ، ثم وجد البائع عنده السلعة المباعة له بعينها ، فإن ذلك البائع يملك فسخ البيع واسترداد متاعه منه ، ولا يشاركه فيه أحد من الغرماء غيره ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد ، وبه قال عروة والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ؛ كما في « المغني » لابن قدامة .

وقال أبو حنيفة : البائع في هذه الصورة المذكورة أسوة الغرماء ، وليس له أن ينفرد بمتاعه ، وبه قال الحسن والنخعي والشعبي والثوري وابن شبرمة ووکیع وصاحباه وزفر ؛ كما في « عمدة القاري » .

واستدل الجمهور بأحاديث الباب ، وحملوها على البيع ؛ لما في بعض رواية مسلم من التصريح بالبيع : (إنه لصاحبه الذي باعه) ، واستدل أبو حنيفة وموافقه بأن المبيع قد خرج عن ملك البائع بالبيع ، وكان له أولاً حق الإمساك للمبيع إلى أن يقبض الثمن ، فتساوى فيه هو والغرماء بسبب الاستحقاق ، فيساويهم في الاستحقاق كسائرهم . انتهى من « التكملة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الاستقراض ، باب إذا وجد ماله عند مفلس ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجارة ، باب في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء إذا أفلس للرجل غريم فيجد عنده متاعه بعينه ، والنسائي في كتاب البيوع ، ومالك .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به للترجمة .



(١٦٣) - ٢٣٢٠ - (م) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
عِيَّاشٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
.....

ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فقال :
(١٦٣) - ٢٣٢٠ - (م) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - مصغراً -
السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن ، من كبار العاشرة ،
مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي - بالنون - الحمصي ، صدوق
في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو
اثنين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن موسى بن عقبة) بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير ، ثقة فقيه إمام
في المغازي ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة (١٤١ هـ) ، وقيل
بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري) محمد بن مسلم المدني الأصبحي ، ثقة إمام حجة متقن ،
من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين .
يروى عنه : (ع) .

(عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) بن المغيرة المخزومي
المدني ، ثقة فقيه عابد ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل :
غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، غرضه : بيان متابعة الزهري لعمر بن عبد العزيز
في الرواية عن أبي بكر بن عبد الرحمن .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ سِلْعَةً فَأَدْرَكَ سِلْعَتَهُ بِعَيْنِهَا عِنْدَ رَجُلٍ وَقَدْ أَفْلَسَ وَلَمْ يَكُنْ قَبْضَ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا . . فَهِيَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ قَبْضَ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا . . فَهُوَ أُسْوَةٌ لِلْغُرَمَاءِ » .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أيما رجل) كلمة (ما) زائدة ، زيدت لزيادة الإبهام ، ورجل مجرور بإضافة أي إليه (باع سلعة) أي : بضاعة ولم يقبض ثمنها من المشتري ، فأفلس المشتري (فأدرك) أي : وجد البائع (سلعته بعينها) أي : بذاتها لم تتغير بزيادة ولا نقصان (عند رجل) اشترى منه (و) الحال أن الرجل الذي اشتراه منه (قد أفلس) وعجز عن أداء ثمنها (ولم يكن) البائع (قبض من ثمنها شيئاً) قليلاً ولا كثيراً . . (فهي) أي : فتلك السلعة حق (له) فيأخذها .

(وإن كان) ذلك البائع (قبض من ثمنها شيئاً) ولو قليلاً . . (فهو) أي : فذلك البائع (أسوة لـ) سائر (الغرماء) أي : مقتد بهم في قسمة مال المفلس ، ليس له أخذ تلك العين بخصوصه ، وقوله : « أسوة » - بتثنية الهمزة - أي : يكون مثلهم في ذلك .

وقال الخطابي : وهذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قال بها كثير من أهل العلم ، وقد قضى بها عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وروي ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، ولا نعلم لهما مخالفاً في الصحابة ، وهو قول عروة بن الزبير ، وبه قال مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وابن شبرمة : هو أسوة الغرماء .

وقال بعض من يحتج لقولهم : هذا مخالف للأصول الثابتة ولمعانيها ، والمبتاع قد ملك السلعة وصارت من ضمانه ، فلا يجوز أن ينقض عليه ملكه ، وتأولوا الخبر على الودائع والبيوع الفاسدة ونحوها .

(١٦٤) - ٢٣٢١ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ

وقال الخطابي : أيضاً فالحديث إذا صح وثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فليس إلا التسليم له ، وكل حديث أصل برأسه ، ومعتبر بحكمه في نفسه ، فلا يجوز أن يعترض عليه بسائر الأصول المخالفة له ، أو يجترأ إلى إبطاله بعدم النظر له وقلة الأشباه في نوعه ، وها هنا أحكام خاصة وردت بها أحاديث ، فصارت أصولاً ؛ كحديث الجنين وحديث القسامة والمصرأة ، وروى أصحاب الرأي حديث النبيذ وحديث القهقهة في الصلاة ، وهما - مع ضعف سندهما - مخالفان للأصول ، فلم يمتنعوا من قبولهما ؛ لأجل هذه العلة . انتهى كلامه . انتهى من « العون » .

فهذا الحديث قد تقدم بيان من شارك المؤلف في روايته ، فهو من المتفق عليه ، فذكره لبيان المتابعة فيه ، ولكن إنما شاركه في هذه الرواية أبو داود والدارقطني .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث آخر له رضي الله عنه ، فقال :
(١٦٤) - ٢٣٢١ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ (بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي (الحزامي) - بالزاي - صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن ، من العاشرة ، مات سنة ست وثلاثين ومئتين (٢٣٦ هـ) . يروي عنه : (خ ت س ق) .

(وعبد الرحمن بن إبراهيم) بن عمرو العثماني مولاهم (الدمشقي) لقبه دحيم - مصغراً - ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي فُذَيْكٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ ، عَنْ أَبِي الْمُعْتَمِرِ بْنِ
عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ خُلْدَةَ الزُّرْقِيِّ وَكَانَ قَاضِيًا بِالْمَدِينَةِ قَالَ : جِئْنَا
أَبَا هُرَيْرَةَ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ ، فَقَالَ :

كلاهما (قالوا : حدثنا ابن أبي فديك) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن
أبي فديك - مصغراً - الديلي مولا هم المدني ، صدوق ، من صغار الثامنة ، مات
سنة مئتين (٢٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث (بن أبي ذئب)
هشام بن شعبة القرشي العامري أبي الحارث المدني ، أحد الأئمة الأعلام ، ثقة
فقيه فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل : سنة
تسع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي المعتمر بن عمرو بن رافع) المدني مشهور بكنيته . روى عن
عمر بن خلدة الزرقى ، ويروي عنه : (د ق) ، ومحمد بن عبد الرحمن بن
أبي ذئب ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن عبد البر : ليس بمعروف
بحمل العلم ، من السادسة .

(عن) عمر (بن خلدة) - بسكون اللام - الأنصاري (الزرقى) المدني
قاضياً ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (د ق) كما قال المؤلف : (وكان)
ابن خلدة (قاضياً بالمدينة) المنورة .

(قال) عمر بن خلدة : (جئنا أبا هريرة) رضي الله تعالى عنه (في) شأن
(صاحب لنا قد أفلس) أي : افتقر وارتكبته الديون .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه أبا المعتمر بن عمرو ،
وهو مختلف فيه ، وباقي رجال الإسناد ثقات .

قال عمر بن خلدة : فسألنا أبا هريرة عن حكم ماله ، (فقال) أبو هريرة :

هَذَا الَّذِي قَضَى فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ .. فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ بِعَيْنِهِ » .

(١٦٥) - ٢٣٢٢ - (٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارِ الْحِمَصِيِّ ، حَدَّثَنَا أَلِيْمَانُ بْنُ عَدِيٍّ ،
.....

صاحبكم (هذا) مثل الرجل (الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم)
أي : حكم صاحبكم هذا مثل حكم الرجل الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم في حكمه : (أيما رجل مات) منكم وعليه ديون (أو أفلس) وعليه ديون .. (فصاحب المتاع) الذي عنده ولم يؤد ثمنه (أحق) أي : مستحق (ب) أخذ (متاعه) الذي لم يؤد له ثمنه (إذا وجده بعينه) أي : بذاته بلا نقصان ولا زيادة .

فهذا الحديث أخرجه أبو داود في كتاب البيوع ، باب في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده .

فدرجته : أنه صحيح بما قبله ، وإن كان سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة الأول .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة الأول بحديث آخر له رضي الله عنه ، فقال :

(١٦٥) - ٢٣٢٢ - (٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارِ (القرشي مولا هم أبو حفص (الحمصي) صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا اليمان بن عدي) الحضرمي أبو عدي الحمصي ، لين الحديث ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

حَدَّثَنِي الزَّبِيدِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا أَمْرٍ
مَاتَ وَعِنْدَهُ مَالٌ أَمْرٍ بِعَيْنِهِ أَقْتَضَى مِنْهُ شَيْئاً أَوْ لَمْ يَقْتَضِ . . فَهُوَ أُسْوَةٌ
لِلْغُرَمَاءِ » .

(حدثني الزبيدي محمد بن عبد الرحمن) الصواب : محمد بن الوليد بن
عامر الزبيدي - بالزاي وبالموحدة مصغراً - أبو الهذيل الحمصي القاضي ، ثقة
ثبت ، من كبار أصحاب الزهري ، من السابعة ، مات سنة ست أو سبع أو تسع
وأربعين ومئة (١٤٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن الزهري) محمد بن مسلم .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرئ
مات وعنده مال امرئ) غيره ، وقوله : (بعينه) تأكيد للمال ، والباء
زائدة في التوكيد ؛ أي : عنده مال شخص آخر بعينه ؛ أي : بذاته لم يتغير
بزيادة ولا نقص ؛ بأن اشترى منه سواء (اقتضى منه) أي : اقتضى وأخذ
من ثمنه (شيئاً ، أو لم يقتض) من ثمنه شيئاً . . (فهو) أي : فصاحب
المتاع (أسوة) وقدوة (لـ) سائر (الغرماء) أي : شريك لهم في قيمة
ماله ، فلا يأخذ متاعه بعينه ، ولهذا معارض لما سبق أول الباب ؛ يعني :
في متابعته .

قلت : لا معارضة ؛ لأن الحديث السابق أصح من هذا ؛ لأنه من المتفق
عليه ، وهذا انفرد به ابن ماجه ، والله أعلم .

.....

قال أبو داود : حديث مالك عن الزهري - يعني : الحديث الأول - أصح من
حديث الزبيدي ؛ يعني : هذا .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٤) - (٧٨٤) - بَابُ كَرَاهِيَةِ الشَّهَادَةِ لِمَنْ لَمْ يُسْتَشْهَدْ

(١٦٦) - (٢٣٢٣) - (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ رَافِعٍ

قَالَا : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ

(٧٤) - (٧٨٤) - بَابُ كَرَاهِيَةِ الشَّهَادَةِ لِمَنْ لَمْ يُسْتَشْهَدْ

(١٦٦) - (٢٣٢٣) - (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (أَخُو أَبِي بَكْرٍ

ابن أبي شَيْبَةَ الْعَبْسِيِّ الْكُوفِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٣٩ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (خ م د س ق) .

(وَعَمْرُو بْنُ رَافِعٍ) بْنُ الْفَرَاتِ الْقَزْوِينِيُّ الْبَجَلِيُّ أَبُو حَجَرٍ - بَضَمَ الْحَاءَ

الْمَهْمَلَةَ وَسَكُونُ الْجِيمِ - ثِقَةٌ ثَبَتَ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٣٧ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .

(قَالَا : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ قُرْطٍ الضُّبِّيِّ الْكُوفِيِّ ، ثِقَةٌ

صَحِيحُ الْكِتَابِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً (١٨٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ مَنْصُورٍ) بْنُ الْمُعْتَمِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيِّ أَبِي عَتَابٍ الْكُوفِيِّ ، ثِقَةٌ

ثَبَتَ ، وَكَانَ لَا يَدْلُسُ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً (١٣٢ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ إِبْرَاهِيمَ) بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ النَّخْعِيِّ الْكُوفِيِّ ، ثِقَةٌ فَقِيهٌ مِنَ الْخَامِسَةِ ،

مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَتِسْعِينَ (٩٦ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عَبِيدَةَ) بْنُ عَمْرٍو (السَّلْمَانِيِّ) - بِكَسْرِ السِّينِ وَسَكُونِ اللَّامِ - وَيُقَالُ :

بِفَتْحِهَا ؛ نِسْبَةً إِلَى بَطْنٍ مِنْ مَرَادٍ ، الْمَرَادِيُّ الْكُوفِيُّ تَابِعِيٌّ كَبِيرٌ ، مِنَ الثَّانِيَةِ ، مَخْضَرَمٌ فَقِيهٌ ثَبَتَ ، كَانَ شَرِيحًا إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ . . سَأَلَهُ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ

قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : « قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَبْدُرُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينُهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ » .

وسبعين (٧٢ هـ) ، أو بعدها ، والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين . يروي عنه :
(ع) .

(قال) عبدة : (قال عبد الله بن مسعود) الهذلي الكوفي رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
قال عبد الله : (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم أر من ذكر اسم هذا السائل (أي الناس خير ؟) ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : خير الناس (قرني) أي : خير أمتي القرن الذي يلوني ؛ وهم قرن الصحابة (ثم الذين يلونهم) وهم قرن التابعين (ثم الذين يلونهم) وهم قرن أتباع التابعين (ثم) بعد هذه القرون الثلاثة (يجيء قوم تبدر) أي : تسبق (شهادة أحدهم يمينه) تارة (و) تسبق (يمينه شهادته) تارة أخرى .

قال النووي : هذا ذم لمن يشهد ويحلف مع شهادته ، ومعنى الحديث : أنه يجمع بين اليمين والشهادة ؛ فتارة تسبق هذه ، وتارة هذه .

قال في « المصباح » : يقال : بدر إلى الشيء بدوراً ؛ من باب قعد ، وبادر إليه مبادرةً وبداراً ؛ من باب قاتل ، بمعنى : أسرع .

قال العيني : في حالين لا في حالة واحدة ، قال الكرمانى : تقدم الشهادة على اليمين وبالعكس دور ، فلا يمكن وقوعه ، فما وجهه ؛ لأن الدور محال ؟

قلت : معناه : هم الذين يحرصون على الشهادة ، مشغوفين بترويجها ،

.....
يحلفون على ما يشهدون به ، فتارة يحلفون قبل أن يأتوا بالشهادة ، وتارة يعكسون . انتهى منه .

يعني : أن هذا القرن الرابع يقل فيه الورع ، فيقدم الناس فيه على الأيمان والشهادة من غير توقف ولا تحقيق ، كذا فسرہ القرطبي ، وهو مؤيد بما سيأتي في حديث عمر : « يشهدون قبل أن يستشهدوا » .

قيل : معناه : أن الناس يجمعون بين اليمين والشهادة ؛ فتارة تسبق هذه ، وتارة هذه ، واستدل به المالكية على بطلان شهادة من حلف على شهادته ، والجمهور على عدم البطلان . انتهى من « التكملة » .

والقرن - بسكون الراء - من الناس : أهل زمان واحد ، قال الشاعر :
إذا ذهب القرن الذي أنت فيهم وخلفت في قرن فأنت غريب
مشتق من الاقتران ؛ وهو بمعنى الوقت من الزمان ، يقال له ذلك ؛ لأنه يقرن قرن أمة بأمة .

واختلفوا في تحديد مقدار زمانه : ف قيل : ثمانون سنة ، وقيل : ستون سنة .
وقال الحافظ في « فتح الباري » (٥ / ٧ و ٦) : والمراد بقرن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث : الصحابة .

وقد سبق في صفة النبي صلى الله عليه وسلم قوله : (وبعثت في خير قرون بني آدم) ، وفي حديث بريدة عند أحمد : « خير هذه الأمة القرن الذي بعثت فيهم » ، وقد ظهر أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مئة سنة وعشرون سنة ، أو دونها ، أو فوقها بقليل ، على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل ، وهو آخر من مات من الصحابة .

وإن اعتبر ذلك من وفاته صلى الله عليه وسلم . . فيكون مئة سنة ، أو تسعين ،

.....

أو سبعمائة وتسعين ، وأما قرن التابعين ؛ فإن اعتبر من سنة مئة .. كان نحو سبعين أو ثمانين ، وأما الذين بعدهم ؛ فإن اعتبر منها .. كان نحواً من خمسين ، فظهر بذلك أن مدة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان ، والله أعلم .

واتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومئتين ، وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهوراً فاشياً .

قوله : « ثم الذين يلونهم ... » إلى آخره ، واقتضى هذا الحديث أن يكون الصحابة أفضل من التابعين ، والتابعون أفضل من أتباع التابعين ، لكن هل هذه الأفضلية بالنسبة إلى المجموع أو الأفراد ؟ محل بحث ، وإلى الثاني نحاه الجمهور ، والأول قول ابن عبد البر .

قال الحافظ : والذي يظهر أن من قاتل مع النبي صلى الله عليه وسلم ، أو في زمانه بأمره ، أو أنفق شيئاً من ماله بسببه .. لا يعدله في الفضل أحد بعده كائناً من كان .

وأما من لم يقع له ذلك .. فهو محل البحث ، والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّكَ أَكْثَرَ دَرَجَةً مِنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِكَ ﴾ (١) .

وأطال الحافظ في « الفتح » في تحقيق محل البحث ، ثم انتهى إلى أن ما فاز به من شاهد النبي صلى الله عليه وسلم من زيادة فضيلة المشاهدة .. فلا يعدله فيها أحد ، وكذلك من عمل شيئاً من أعمال الخير في عهده صلى الله عليه وسلم .. فلا يعدله في تلك الأعمال من جاء بعده ، أما الفضائل الجزئية .. فلها مجال واسع . انتهى كلامه .

(١) سورة الحديد : (١٠) .

قال القرطبي : وظاهر هذا الحديث أن هذه القرون الثلاثة أفضل مما بعدها إلى يوم القيامة ، وهذه القرون أنفسها متفاضلة ؛ فأفضلها الأول ، ثم الذي بعده ، ثم الذي بعده ، فأما أفضلية الصحابة ؛ وهو القرن الأول على ما بعدهم . . فلا تخفى ، وأما أفضلية من بعدهم بعضهم على بعض . . فبحسب قربهم إلى القرن الأول وبحسب ما ظهر على أيديهم ؛ من إعلاء كلمة الدين ونشر العلم ، وفتح البلاد والأمصار ، وإخماد كلمة الكفر ، ولا خفاء أن الذي كان من ذلك في قرن التابعين . . كان أكثر وأغلب مما كان في أتباعهم ، وكذلك الأمر في الذين بعدهم ، ثم بعده غلبت الشرور ، وارتبكت الأمور . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الإيمان والنذور ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة (ثم الذين يلونهم . . .) إلى آخره ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، والترمذي في كتاب المناقب ، باب ما جاء في فضل من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن مسعود بحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٧) - ٢٣٢٤ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ (بن سعيد التميمي أبو محمد القهستاني - بضم القاف والهاء وسكون المهملة ثم مثناة - نزيل نيسابور : نسبة إلى قهستان ؛ ناحية بخراسان بين هراة ونيسابور ، قال النسائي :

حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : خَطَبَنَا
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالْجَابِيَةِ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فِينَا
مِثْلَ مَقَامِي فَيَكُمُ فَقَالَ : « أَحْفَظُونِي فِي أَصْحَابِي ، »

ثقة ، وقال أبو زرعة : صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين ، ويقال :
سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا جرير) بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي ، ثقة صحيح الكتاب ،
من الثامنة ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الملك بن عمير) بن سويد اللخمي مولاهم الكوفي ، ثقة فصيح
عالم تغير حفظه وربما دلس ، من الثالثة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(عن جابر بن سمرة) بن جنادة السوائي - بضم السين - الصحابي بن
الصحابي رضي الله عنهما ، نزل الكوفة ومات بها بعد سنة سبعين . يروي عنه :
(ع) .

(قال) جابر : (خطبنا عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه (بالجابية)
موضع بالمدينة يصلون فيه صلاة الاستسقاء والعيد .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(فقال) عمر في خطبته : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا)
معاشر الصحابة (مثل مقامي) بفتح الميم ؛ لأنه مصدر ميمي ؛ من قام الثلاثي ؛
أي : قام فينا في حياته قياماً مثل قيامي (فيكم) على المنبر للوعظ (فقال) في
خطبته : (احفظوني) أيها الناس (في أصحابي) أي : راعوني في شأنهم ؛ فلا
تؤذوهم لأجل حقي وصحبتني ، أو اقتداءً بأخلاقي وأحوالي فيهم ، وأنهم على
الخير ، وهذا أقرب إلى ما بعده .

ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ حَتَّى يَشْهَدَ الرَّجُلُ
وَمَا يُسْتَشْهَدُ ، وَيَحْلِفَ وَمَا يُسْتَحْلَفُ .

(ثم) احفظوني في (الذين يلونهم) يعني : التابعين (ثم) احفظوني في
(الذين يلونهم) يعني : أتباع التابعين (ثم) بعد أتباع التابعين (يفسو) ويكثر
(الكذب ، حتى يشهد الرجل) منهم لغيره (وما يستشهد) بالبناء للمفعول ؛
أي : والحال أنه ما تطلب منه الشهادة .

قيل : هو كناية عن شهادة الزور ؛ أي : إن الناس ما يطلبون منه الشهادة ؛
لعلمهم أنه ليس بشاهد ، وقيل : هو الذي انتصب شاهداً ، وليس هو من أهل
الشهادة . انتهى « سندي » .

(ويحلف) مع شهادته (وما يستحلف) بالبناء للمفعول أيضاً ؛ أي : والحال
أنه ما يطلب منه الحلف ؛ أي : ما عنده مبالاة بالحلف ؛ أي : يحلف على ما
يعلم وعلى ما لا يعلم ، فلا يتورع عن شهادة الزور .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لأن له شواهد ؛
منها : حديث ابن مسعود المذكور قبله ، ولصحة سنده .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٥) - (٧٨٥) - بَابُ الرَّجُلِ عِنْدَهُ الشَّهَادَةُ وَلَا يَعْلَمُ بِهَا صَاحِبُهَا

(١٦٨) - (٢٣٢٥) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ الْعُكْلِيُّ ، أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ سَهْلٍ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ،
.....

(٧٥) - (٧٨٥) - (باب الرجل عنده الشهادة ولا يعلم بها صاحبها)

يعني : المشهود له .



(١٦٨) - (٢٣٢٥) - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(ومحمد بن عبد الرحمن) بن الحسن بن علي (الجعفي) الكوفي ، نزيل دمشق ، صدوق يحفظ وله غرائب ، من الحادية عشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا زيد بن الحباب) أبو الحسين (العكلي) - بضم المهملة وسكون الكاف - أصله من خراسان وكان بالكوفة ، صدوق يخطئ في حديث الثوري ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) . (أخبرني أبي بن عباس بن سهل بن سعد) الأنصاري (الساعدي) فيه ضعف ، قال الذهبي في « الميزان » : وإن لم يكن بالثبت .. فهو حسن الحديث ، وأخرج الدارقطني حديثه في الاستنجااء ، وحسن إسناده ، من السابعة ، ما له في « البخاري » غير حديث واحد ، فهو مختلف فيه . يروي عنه : (خ ت ق) .

(حدثني أبو بكر) كنيته واسمه واحد ابن محمد (بن عمرو بن حزم)

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، حَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدِ الْجُهَنِّي يَقُولُ : إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « خَيْرُ الشُّهُودِ »

الأنصاري النجاري المدني القاضي ، ثقة عابد ، من الخامسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه (ع) .

(حدثني محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان) الأموي المدني ، صدوق ، من السابعة ، قتل سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثني خارجة بن زيد بن ثابت) الأنصاري أبو زيد المدني ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة مئة ، وقيل : قبلها . يروي عنه : (ع) .

(أخبرني عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري) الخزرجي النجاري المدني ، قيل : ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، واسم أبي عمرة : عمرو بن محسن ، وقيل : ثعلبة بن عمرو بن محسن . يروي عنه : (ع) .

(أنه سمع زيد بن خالد الجهني) المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من ثمانياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه أبي بن عباس ، فهو مختلف فيه .

أي : سمع زيدا حالة كونه (يقول : إنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : خير الشهود) أي : أفضلهم في مرتبة الشهادة وأكثرهم أجراً عند الله تعالى ؛ والشهود جمع شاهد ؛ كحضور جمع حاضر ، وخروج جمع

مَنْ أَدَّى شَهَادَتَهُ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا .

خارج ، و يعود جمع قاعد ؛ هم (من أدى) وأخبر (شهادته) أي : تحملها وأداها عند القاضي (قبل أن يسألها) بالبناء للمجهول ؛ أي : قبل أن يطلب بأدائها في المحكمة ؛ يعني به : الشهادة التي يجب أداؤها وإن لم يسألها ؛ كشهادة بحق لم يحضر مستحقه أو بشيء يخاف ضياعه أو فوته بطلاق ، أو عتق على من قام على تصرفه من الاستمتاع بالزوجة ، واستخدام العبد ، إلى غير ذلك .

قال النووي : وفي هذا الحديث تأويلان ؛ أحدهما وأشهرهما تأويل مالك وأصحاب الشافعي ؛ أنه محمول على من عنده شهادة لإنسان بحق ولا يعلم ذلك الإنسان أنه شاهد ، ويأتي إليه فيخبره بأنه شاهد له ؛ لأنها أمانة له عنده ، والثاني : أنه محمول على شهادة الحسبة في غير حقوق الأديمين ؛ كالطلاق والعتق والوصايا العامة والحدود ونحو ذلك ؛ فمن علم شيئاً من هذا النوع . . وجب عليه رفعه إلى القاضي وإعلامه به ، قال تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(١) ، كذا في « المرقاة » . انتهى من « العون » .

قال ابن عبد البر : قال ابن وهب : قال مالك : تفسير هذا الحديث : أن الرجل يكون عنده شهادة في الحق لرجل لا يعلمها ، فيخبره بشهادته ويرفعها إلى السلطان ، زاد يحيى بن سعيد : إذا علم أنه ينتفع بها الذي له الشهادة ؛ وهذا لأن الرجل ربما نسي شاهده فظل مغموماً لا يدري من هو ، فإذا أخبره الشاهد بذلك . . فرج كرب ، وفي الحديث : « من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا . . نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه » .

(١) سورة الطلاق : (٢) .

.....

ولا يعارض هذا حديث : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم يعطون الشهادة قبل أن يسألوها » لأن النخعي قال : معنى الشهادة هنا : اليمين ؛ أي : يحلف قبل أن يستحلف .

واليمين قد تسمى شهادة ، قال تعالى : ﴿ فَشَهِدُوا لَهُمْ أَوْ بِرُءُوسِهِمْ إِنَّهُ بِاللَّهِ ﴾ (١) .
انتهى كلامه .

قال المنذري : وقال غير النخعي : هذا في الأمانة والوديعة تكون لليتيم لا يعلم بها بمكانها غيره ، فيخبر بما يعلم من ذلك ، وقيل : هذا مثل في سرعة إجابة الشاهد إذا استشهد لا يمنعها ولا يؤخرها ؛ كما يقال : الجواد يعطي قبل سؤاله ؛ عبارة عن حسن عطائه وتعجيله .

وقال الفارسي : قال العلماء : إنما هي في شهادته الحسبة إذا كان عنده علم لو لم يظهره . . لضاع حكم من أحكام الدين وقاعدة من قواعد الشرع ، فأما في شهادات الخصوم . . فقد ورد الوعيد فيمن يشهد ولا يستشهد ؛ لأن وقت الشهادة على الأحكام إنما يدخل إذا جرت الخصومة بين المتخاصمين وأيس من الإقرار واحتيج إلى البينة ، فحينئذ يدخل وقت الشهادة بهذا الوجه في هذا الحديث . انتهى كلام المنذري ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم : في كتاب الأقضية ، باب بيان خير الشهود ، وأبو داود في كتاب الأقضية ، باب في الشهادات ، والترمذي في كتاب الشهادات ، باب الشهداء أيهم خير .

(١) سورة النور : (٦) .

.....

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده - وإن كان حسناً ؛ كما مر
آنفاً - وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٦) - (٧٨٦) - بَابُ الْأَشْهَادِ عَلَى الدُّيُونِ

(١٦٩) - ٢٣٢٦ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الْجُبَيْرِيُّ وَجَمِيلُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَتَكِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْعَجَلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
.....

(٧٦) - (٧٨٦) - (بَابُ الْإِشْهَادِ عَلَى الدِّيُونِ)

(١٦٩) - ٢٣٢٦ - (١) (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الْجُبَيْرِيُّ) - بِالْجِيمِ وَالْمَوْحِدَةِ مَصْغَرًا - أَبُو حَفْصٍ الْبَصْرِيُّ ، صَدُوقٌ ، مِنْ الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ ، مَاتَ فِي حُدُودِ الْخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٥٠ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .

(وَجَمِيلٌ) بَفَتْحِ الْجِيمِ (ابْنُ الْحَسَنِ) بْنُ جَمِيلٍ (الْعَتَكِيُّ) الْجَهْضُمِيُّ أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ نَزِيلُ الْأَهْوَازِ ، صَدُوقٌ يَخْطِئُ ، أَفْرَطُ فِيهِ عَبْدَانُ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .

كِلَاهُمَا (قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ) بْنُ قِدَامَةَ الْعَقِيلِيِّ الْمَعْرُوفِ بِـ (الْعَجَلِيِّ) أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ ، صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ ، مِنْ الثَّامِنَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي نَضْرَةَ) الْمَنْذَرُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قِطْعَةَ الْعَبْدِيِّ الْبَصْرِيِّ ، صَدُوقٌ رُبَّمَا أَخْطَأَ ، مِنْ السَّابِعَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .

(عَنْ أَبِيهِ) أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ الْبَصْرِيِّ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ ، ثَقَّةٌ ، مِنْ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ أَوْ تِسْعٍ وَمِئَةٍ (١٠٩ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م ع م) .

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ (الْخُدْرِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وَهَذَا السَّنَدُ مِنْ : خَمَاسِيَّاتِهِ ، وَحُكْمِهِ : الْحَسَنُ ؛ لِأَنَّ رَجَالَهُ لَيْسُوا ثِقَاتٌ إِلَّا أَبَا نَضْرَةَ ؛ فَإِنَّهُ ثَقَّةٌ .

قَالَ : تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَمُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى . . . ﴾ حَتَّى بَلَغَ : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ فَقَالَ : هَذِهِ نَسَخْتُ مَا قَبْلَهَا .

(قال) أبو نضرة : (تلا) أبو سعيد الخدري (هذه الآية) المذكورة بقوله : (﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَمُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى . . . ﴾ حتى بلغ) أبو سعيد في تلاوته : (﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا . . . ﴾ ^(١) ، فقال) أبو سعيد : (هذه) القطعة الأخيرة منها ؛ يعني : قوله : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ (نسخت ما قبلها) يعني : الأمر بالإشهاد وبكتابة الوثيقة بينهما ؛ يعني : لا يجبان إذا حصل الائتمان بينهما ، وهذا الحديث وإن كان موقوفاً ، فهو في حكم الرفع ؛ لأن مثله ما يقال بالرأي .

وقوله : (هذه نسخت ما قبلها) لعل المراد : أنهم أمروا أولاً بالكتابة مطلقاً ، ثم أمروا بالاكتفاء بالشهادة عند الأمن ، فنسخ به الأمر الأول ابتداءً .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه ابن عدي في « الكامل » ، من طريق هلال بن بشر عن محمد بن مروان فذكره ، ورواه البيهقي في « سننه الكبرى » عن سعد الماليني عن ابن عدي به ، ورواه البيهقي أيضاً عن طريق الوليد بن شجاع عن محمد بن مروان ، فذكره بإسناده ومثنه سواء ، وعزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٣٧٣/١) عند تفسير الآية (٢٨٣) من سورة البقرة للبخاري في « التاريخ » ، وأبو داود والنحاس معاً في « الناسخ » ، وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم ، وأبو نعيم في « الحلية » ، والبيهقي في « سننه » بإسناد جيد عن أبي سعيد الخدري .

(١) سورة البقرة : (٢٨٢ - ٢٨٣) .

.....

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستدلال
به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٧) - (٧٨٧) - بَابُ مَنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ

(١٧٠) - ٢٣٢٧ - (١) حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقِّي ، حَدَّثَنَا مُعَمَّرُ بْنُ
سُلَيْمَانَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ : حَدَّثَنَا
حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ ،
.....

(٧٧) - (٧٨٧) - (بَابُ مَنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ)

(١٧٠) - ٢٣٢٧ - (١) (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن زياد الوزان أبو محمد
(الرقي) مولى ابن عباس ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ومئتين
(٢٤٩ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حَدَّثَنَا مُعَمَّرُ) بصيغة اسم مفعول ؛ مِنْ عَمَّرَ المضعف (ابن سليمان)
النخعي أبو عبد الله الرقي ، ثقة فاضل ، من التاسعة ، مات سنة إحدى وتسعين
ومئة (١٩١ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ،
ثقة حافظ متقن فاضل ، من الحادية عشرة مات سنة ثمان وخمسين ومئتين
(٢٥٨ هـ) على الصحيح ، وله ست وثمانون . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي ، ثقة
متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قالا) أي : قال معمر بن سليمان ويزيد بن هارون : (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ
أَرْطَاةَ) - بفتح الهمزة - ابن ثور بن هبيرة النخعي أبو أَرْطَاة الكوفي
القاضي ، أحد الفقهاء ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات
سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) ، قال أبو حاتم :
صدوق يدلّس عن الضعفاء يكتب حديثه ، وقال ابن المبارك : كان الحجاج

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ، »

يدلس ، فكان يحدثنا الحديث عن عمرو بن شعيب . انتهى .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانى عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثبت سماعه من جده عبد الله بن عمرو ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .
(عن جده) أي : روى شعيب عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الحسن ؛ لأن فيهما حجاج بن أرطاة ، وهو صدوق مدلس ، روى عن عمرو بن شعيب بالنعنة .

(قال) جده عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تجوز) أي : لا تصح ولا تقبل (شهادة خائن ولا خائنة) على غيرهما .

قال السندي : يحتمل أن يراد : الخيانات في أمانات الناس ، وأن يراد : الأعم الشامل للخيانة في أحكام الله تعالى ؛ من ترك المأمورات ، وارتكاب المنهيات .
قال أبو عبيدة : لا نراه خص به الخيانة في أمانات الناس دون ما افترضه الله تعالى على عباده وأتمنهم عليه ، وقد شمل الكل قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَخْشَوْنَ اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَيَخْشَوْنَ أَمْتَتَكُمْ ﴾ ^(١) ، فقد دخل فيه كل من يضيع شيئاً مما أمر الله به أو ارتكب شيئاً مما نهى الله تعالى عنه .

(١) سورة الأنفال : (٢٧) .

وَلَا مَحْدُودٍ فِي الْإِسْلَامِ ، وَلَا ذِي غَمْرٍ عَلَى أَخِيهِ » .

وعلى هذا ؛ فعطف المنجور بعدة عليه من عطف الخاص على العام ؛ لغرض الاهتمام بالخاص ؛ قيل : هو الوجه ؛ لثلا يخرج كثير من أنواع الفسق ، قيل : حقيقة الخيانة لا يعلمها إلا الله تعالى ، لكن قد يغلب الظن بها بالأمارات ، وهذا يكفي في رد الشهادة . انتهى منه .

(ولا) تصح أيضاً شهادة (محدود) بحد ارتكب سببه (في الإسلام) أي : بعد دخوله في الإسلام ؛ كأن زنى أو شرب بعد أن تعلم أن هذه الأمور من محارم الله يحرم ارتكابها ، أما ما ارتكب سببه في الجاهلية قبل الإسلام . . فلا يحد به ولا ترد شهادته به ؛ لأن الإسلام يجُبُّ ما قبله ، وإنما ردت شهادته بذلك ؛ لما في ارتكابه المحرمات من الاستخفاف بمحرمات الله ، فجوزي برد شهادته ؛ كما يجب إقامة الحد عليه (ولا) تصح أيضاً شهادة (ذي غمر) - بكسر الغين وسكون الميم - وهو الحقد والعداوة في غير الله تعالى ، والمعنى : أنه لا تجوز شهادة عدو على عدوه سواء كان أخاه نسباً أو أجنبياً ، فالمراد بقوله : (على أخيه) أي : مثله ، ولا يخص بأخوة الإسلام ؛ لثلا يخرج حكم الذمي ، ومقتضى كلام « القاموس » : أنه بفتحتين ، وأن كسر الغين لغة . انتهى منه .

وفي رواية أبي داود : (لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا زان ولا زانية ، ولا ذي غمر على أخيه) .

قوله : (ولا زان ولا زانية) المانع من قبول شهادتهما الفسق الصريح .

قوله : (ولا ذي غمر على أخيه) فإن قيل : لم قبلتم شهادة المسلمين على الكفار مع العداوة بينهما ؟

قال ابن رسلان : قلنا : العداوة ها هنا دينية ، والدين لا يقتضي شهادة الزور ، بخلاف الدنيوية ، قال : وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد والجمهور .

(١٧١) - ٢٣٢٨ - (٢) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ ،
.....

وقال أبو حنيفة : لا تمنع العداوة قبول الشهادة ؛ لأنها لا تخل بالعدالة ، فلا تمنع الشهادة ؛ كالصدقة . انتهى .

قال في « النيل » : والحق عدم قبول شهادة العدو على عدوه ؛ لقيام الدليل على ذلك ، والأدلة لا تعارض بمحض الآراء . انتهى ، انتهى من العون .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأقضية ، باب من ترد شهادته .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ لأن حجاج بن أرطاة لم ينفرد بروايته عن عمرو بن شعيب ، بل له متابع في الرواية عن عمرو ؛ وهو سليمان بن موسى الأشدق ، صدوق ، من الخامسة ؛ كما في رواية أبي داود ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، وله أيضاً شاهد من حديث عائشة أخرجه الترمذي في كتاب الشهادات ، باب فيمن لا تجوز شهادته .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن عمرو بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٧١) - ٢٣٢٨ - (٢) (حدثنا حرملة بن يحيى) بن حرملة بن عمران

التجيبى المصري صاحب الشافعي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاثة أو أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م س ق) .

(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم المصري القرشي مولاهم ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخبرني نافع بن يزيد) الكلاعي - بفتح الكاف واللام الخفيفة - أبو يزيد

عَنِ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيِّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ » .

المصري ، يقال : إنه مولى شرحبيل بن حسنة ، ثقة عابد ، من السابعة ، مات سنة ثمان وستين ومئة (١٦٨ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن) يزيد بن عبد الله بن أسامة (بن الهاد) الليثي أبي عبد الله المدني ، ثقة مكثر ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن عمرو بن عطاء) القرشي العامري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات في حدود العشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عطاء بن يسار) الهلالي مولاهم مولى ميمونة رضي الله تعالى عنها المدني ، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة ، من صغار الثانية ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنه) أي : أن أبا هريرة (سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تجوز) ولا تقبل (شهادة بدوي على صاحب قرية) والبدوي : هو الذي يسكن البادية في المضارب والخيام ولا يقيم في موضع خاص ، بل يرتحل من مكان إلى مكان ، وصاحب القرية : هو الذي يسكن القرى ؛ وهي المصر الجامع .

قال في « النهاية » : إنما كره شهادة البدوي ؛ لما فيه من الجفاء في الدين والجهالة بأحكام الشرع ، ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها . انتهى من « العون » .

قال الخطابي : إنما لا تقبل شهادة البدوي ؛ لجهلهم بأحكام الشرع وبكيفية تحمل الشهادة وأدائها بغير زيادة ولا نقصان ، وإن كان عدلاً من أهل قبول الشهادة . . جازت شهادته ، خلافاً لمالك .

قيل : إن كانت العلة جهالتهم . . لزم ألا يكون للتخصيص في قوله : « على صاحب قرية » فائدة .

وقيل : معنى « لا تجوز » عند من يرى الجواز ؛ أي : لا يحسن ؛ لحصول التهمة لبعد ما بين الرجلين ، ويؤيد ذلك تعديتها بعلى ، فلو شهد له . . يقبل ، وقيل : معنى « لا تجوز » أي : لا تحسن أن يَحْمَلَ مصلحة ؛ لأنه يتعذر طلبه عند الحاجة إليه ؛ أي : إلى أداء شهادته ، وقيل : يحتمل أن يكون ورد في الشهادة على الإعسار ، وفيها يعتبر أن يكون الشاهد من أهل الخبرة الباطنة . انتهى « سندي » .

وكذلك قال أحمد ، وذهب إلى العمل بهذا الحديث جماعة من أصحاب أحمد ، وبه قال مالك وأبو عبيد ، وذهب الأكثر إلى القبول ، قال ابن رسلان : وحملوا هذا الحديث على من لم تعرف عدالته من أهل البدو والغالب أنهم لا تعرف عدالتهم . كذا في « النيل » .

قال المنذري : وأخرجه ابن ماجه ، ورجال إسناده احتج بهم مسلم في « صحيحه » ، وقال البيهقي : وهذا الحديث مما تفرد به محمد بن عمرو بن عطاء عن عطاء بن يسار ، فإن كان حفظه . . فقد قال أبو سليمان الخطابي : يشبه أن يكون إنما كره شهادة أهل البدو ؛ لما فيهم من عدم العلم بإتيان الشهادة على وجهها ولا يقيمونها على حَقِّها ؛ لقصورِ علمهم عما تحملها وتغيُّرها عن جهتها ، والله أعلم . انتهى من « العون » .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأقضية ، باب
شهادة البدوي على أهل الأمصار .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد
به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٨) - (٧٨٨) - بَابُ الْقَضَاءِ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ

(١٧٢) - ٢٣٢٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الْمَدِينِيُّ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
الزُّهْرِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ
.....

(٧٨) - (٧٨٨) - (بَابُ الْقَضَاءِ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ)

(١٧٢) - ٢٣٢٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الْمَدِينِيُّ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
الزُّهْرِيُّ (هذه عبارةٌ غيرُ صحيحةٍ ، والصوابُ : (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ
الْقَاسِمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ زُرَّارَةَ بْنِ مُصْعَبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَبُو مُصْعَبٍ
الزُّهْرِيُّ الْمَدِينِيُّ) الفقيه ، صدوق عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي ، من العاشرة ،
مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) ، وقد نيف على تسعين سنة . يروي
عنه : (ع) هكذا ذكره في التقريب في رقم (١٧) راجعه ، وما في نسخة
المؤلف تحريف من النساخ .

فائدة

والفرق بين المدائني والمديني والمدني : أن المدائني منسوب إلى مدائن
كسرى فيها إيوانه ؛ وهي بلدة بقرب بغداد ، سميت بلفظ الجمع ؛ لعظمها ، وأن
المديني : بالياء منسوب إلى مدينة أصبهان ، بناها المنصور ، والمدني : بلا ياء
منسوب إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم .

وهذا هو المعروف عند أهل الأنساب ، فلا تغتر بما قاله النووي في « شرح
مقدمة مسلم » . انتهى من « الكوكب الوهاج » (٣٦٥ / ١) ، والله أعلم .

(ويعقوب بن إبراهيم) بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي مولاهم أبو يوسف
(الدورقي) ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) ،
وله ست وثمانون سنة ، وكان من الحفاظ . يروي عنه : (ع) .

قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ .

كلاهما (قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد) بن عبيد (الدراوردي) أبو محمد الجهني مولاهم المدني ، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) واسم أبيه فروخ - بفتح وضم مع التشديد - غير منصرف للعلمية والعجمة ، التيمي مولاهم أبي عثمان المدني المعروف بربيعة الرأي ، قال ابن سعد : كانوا يتقونه لموضع الرأي ، ثقة فقيه مشهور ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سهيل بن أبي صالح) ذكوان السمان أبي يزيد المدني ، صدوق تغير حفظه بأخرة ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ع) .
(عن أبيه) أبي صالح ذكوان السمان الزيات المدني ، ثقة ثبت ، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد) وفي رواية لأحمد زيادة في حديث ابن عباس الآتي : (إنما ذلك في الأموال) .
قال الخطابي : يريد : أنه قضى للمدعي بيمينه مع شاهد واحد ؛ كأنه أقام اليمين مقام شاهد آخر ، فصار كالشاهدين . انتهى .

.....
والحديث دليل على جواز القضاء بشاهد ويمين .

وقال الخطابي أيضاً : القضاء باليمين وشاهد خاص بالأموال دون غيرها ؛ لأن الراوي وقفه عليها ، والخاص لا يُتعدَّى به محلُّه ولا يقاس عليه غيره ، واقتضاء العموم منه غير جائز ؛ لأنه حكاية فعل ، والفعل لا عموم له ، فوجب صرفه إلى أمر خاص ، وإنما قال الراوي : هو في الأموال كان مقصوراً عليها . انتهى كلامه .

وقال أيضاً : وليس هذا بمخالف لقوله صلى الله عليه وسلم : « البينة على المدعي ، واليمين على المدعى عليه » لأنه في اليمين إذا كانت مجردة ، وهذه يمين مقرونة ببينة ، وكل واحدة منهما غير الأخرى ، فإذا تباين محلهما . . . جاز أن يختلف حكمهما . انتهى ، انتهى من « العون » .

قال النووي : واختلف العلماء في ذلك : فقال أبو حنيفة والكوفيون والشعبي والحكم والأوزاعي والليث والأندلسيون من أصحاب مالك : لا يحكم بشاهد ويمين في شيء من الأحكام .

وقال جمهور علماء الإسلام ؛ من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار : يقضى بشاهد ويمين المدعي في الأموال وما يقصد به الأموال ، وبه قال أبو بكر الصديق وعلي وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأحمد وفقهاء المدينة وسائر علماء الحجاز ومعظم علماء الأمصار رضي الله تعالى عنهم ، وحجتهم : أنه جاءت أحاديث كثيرة في هذه المسألة من رواية علي وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر وأبي هريرة وعمار بن حزم وسعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنهم .

(١٧٣) - ٢٣٣٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ،
حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ،
.....

قال الحفاظ : أصح أحاديث الباب حديث ابن عباس .

قال ابن عبد البر : لا مطعن لأحد في إسناده ، قال : ولا خلاف بين أهل
المعرفة في صحته ، قال : وحديث أبي هريرة وجابر وغيرهما حسنان ، والله أعلم
بالصواب . انتهى .

واعلم : أن لمن لا يقول بالقضاء باليمين مع الشاهد . . أعذاراً عن أحاديث
الباب ، وللقائلين به أجوبة شافية كافية ، فعليك بالمطولات .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأقضية ،
باب القضاء باليمين والشاهد ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب اليمين مع
الشاهد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث جابر رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٧٣) - ٢٣٣٠ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) العبد البصري .

(حدثنا عبد الوهاب) بن عبد المجيد الثقفي البصري ، ثقة ، من الثامنة ،
مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا جعفر بن محمد) بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
الهاشمي أبو عبد الله المعروف بالصادق ، صدوق فقيه إمام ، من السادسة ، مات
سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ .

(١٧٤) - ٢٣٣١ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَرَوِيُّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاتِمٍ ،
.....

(عن أبيه) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب السجاد أبي جعفر الباقر ، ثقة فاضل ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات . (أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى) للمدعي المدعى به (باليمين) أي : يمين المدعى على أنه له (مع الشاهد) الواحد ، وفي هذا الحديث ما تقدم في الحديث الأول .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد . ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٧٤) - ٢٣٣١ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَرَوِيُّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاتِمٍ (نزيل بغداد ، صدوق حافظ تكلم فيه بسبب القرآن ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ ، حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَكِّيُّ ، أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ .

(حدثنا عبد الله بن الحارث) بن عبد الملك (المخزومي) أبو محمد المكي ، ثقة ، من الثامنة . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا سيف بن سليمان) أو ابن أبي سليمان المخزومي (المكي) ثقة ثبت ، رمي بالقدر سكن البصرة أخيراً ، ومات بعد سنة خمسين ومئة ، من السادسة . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(أخبرني قيس بن سعد) المكي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن عباس : (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) للمدعي (بالشاهد) الواحد (واليمين) أي : مع يمين المدعي على المدعى به على أنه له ؛ أي : قضى للمدعي بالشاهد له ويمين منه ، قال الأبى : معناه : حكم للمدعي بأن يحلف مع شاهد يقيمه ويستحق انتهى منه .

استدل بهذا الحديث الأئمة الثلاثة رحمهم الله تعالى ، وهو قول الفقهاء السبعة في المدينة وعمر بن عبد العزيز والحسن وشريح وغيرهم .

وقال أبو حنيفة : لا يقضى بشاهد ويمين ، وإنما الواجب شاهدان ، أو رجل

وامرأتان ، وهو قول الشعبي والنخعي والأوزاعي رحمهم الله تعالى ؛ كما في « المغني » ، وقول الزهري وعطاء والحكم بن عتبة والليث بن سعد وغيرهم ، واستدل أبو حنيفة بقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ ^(١) ، فالآية توجب بطلان القول بالشاهد واليمين .

واستدل الأئمة الثلاثة والجمهور القائلون باعتبار الشاهد مع اليمين بحديث الباب ، وبأن هذا المعنى قد روي عن جمع من الصحابة بطرق كثيرة استوعبها البيهقي في « سننه » .

قال القرطبي : ثم أحاديث هذا الباب كلها حجة للجمهور على الكوفيين والأوزاعي والنخعي وابن أبي ليلى والزهري والليث والحكم والشعبي ؛ حيث نفوا الحكم بالشاهد واليمين ، ونقضوا من حكم به وبدعوه .
وقال الحكم : الشاهد واليمين بدعة ، وأول من حكم به معاوية .

قلت : يا للعجب ! ولضيعة العلم والأدب ، كيف رد هؤلاء القوم هذه الأحاديث مع صحتها وشهرتها ، وكيف اجتروا على تبديع من عمل بها حتى نقضوا حكمه ، واستقصروا علمه ، مع أنه قد عمل بذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم ؛ أبو بكر وعمر وعلي وأبي بن كعب ومعاوية وشريح وعمر بن عبد العزيز ، وكتب به إلى عماله ، وإياس بن معاوية وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو الزناد وربيعه ، ولذلك قال مالك : إنه ليكفي من ذلك ما مضى من السنة ، أترى هؤلاء تُنْتَفَضُ أحكامهم ويُحْكَمُ ببدعتهم ؟!

(١) سورة البقرة : (٢٨٢) .

.....

قالوا : والذي حَمَلَ هؤلاء المانعين على هذا اللجاج ما اغتروا به من واهنِ الحجاج ؛ وذلك أنهم وقع لهم أن الحكم باليمين والشاهد زيادة على نصِّ قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَآمَرَاتَانِ ﴾ ^(١) .

ووجهُ تمسكهم : أنها حاصرةٌ للوجوه التي يُستحق بها المالُ نصٌّ في ذلك والزيادةُ على ذلك نسخ ، ونسخُ القاطع بخبر الواحد لا يجوزُ إجماعاً ، والقضاء بالشاهد واليمين إنما جاء بخبر الواحد ، فلا يُقبل .

والجواب : منع كون الزيادة على النص نسخاً ؛ إذ الجمع بين النص والزيادة يصح وليس ذلك نسخاً لحكم شرعي ، ولو سلمناه . . لا نسلم أن الآية نص في حصر ذلك ؛ لأن ذلك يبطل بنكول المدعى عليه ويمين المدعي ؛ فإن ذلك يستحق به المال إجماعاً . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين والشاهد ، وأبو داود في كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين والشاهد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أبي هريرة بحديث سُرَّق بن أسد الجهني رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١) سورة البقرة : (٢٨٢) .

(١٧٥) - ٢٣٣٢ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنْبَأَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبِعثِ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ ، عَنْ سُرْقٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجَازَ شَهَادَةَ الرَّجُلِ وَيَمِينَ الطَّالِبِ .

(١٧٥) - ٢٣٣٢ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (بن زاذان السلمي مولا هم الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا جويرية) تصغير جارية (ابن أسماء) بن عبيد الضبعي - بضم المعجمة وفتح الموحدة - التميمي البصري صدوق ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وسبعين ومئة (١٧٣ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبِعثِ) - بنون وموحدة آخره مثلثة - المدني ، صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن رجل من أهل مصر) مجهول .

(عن سرق) - بضم أوله وتشديد الراء المهملة ، وصوب العسكري تخفيفها - قيل : اسمه الحباب بن أسد الجهني ، وقيل : الأنصاري ، قيل : اسمه الحباب ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم بسرق ، صحابي رضي الله تعالى عنه ، سكن مصر ثم الإسكندرية . يروي عنه : (ق) ، وليس لسرق عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس له شيء في الأصول الخمسة .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لجهالة تابعيه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز) أي : صحح وقبل (شهادة الرجل) الواحد للمدعي (ويمين الطالب) مع يمين المدعي الطالب للمدعى به على أنه ، له فيثبت استحقاقه للمدعى به بذلك .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه مسدد في « مسنده » عن جويرية ، وابن أبي شيبة في « مسنده » هكذا ، والبيهقي في « السنن الكبرى » من طريق سهل بن بكار عن جويرية ، فذكره بلفظ : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيمين وشاهد ، وقال : تابعه مسدد عن جويرية هكذا ، وله شاهد في « صحيح مسلم » وغيره من حديث ابن عباس ، ورواه أصحاب « السنن الأربعة » من حديث أبي هريرة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بما قبله من حديث ابن عباس ، ضعيف السند ؛ لما ذكر آنفاً .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٩) - (٧٨٩) - بَابُ شَهَادَةِ الزُّورِ

(١٧٦) - (٢٣٣٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الْعَصْفَرِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَسَدِيِّ ، عَنْ خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ الْأَسَدِيِّ

(٧٩) - (٧٨٩) - (بَابُ شَهَادَةِ الزُّورِ)

(١٧٦) - (٢٣٣٣) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) العبسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ) - مصغراً بلا إضافة - ابن أبي أمية الطنافسي الكوفي الأحدب مولئ إِيَاد ، روى عن سفیان العصفري ، ويروي عنه ابنا أبي شيبه ، ثقة ، يحفظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن زياد ، ويقال : ابن دينار (العصفري) أبو الوراق الأحمري أو الأسدي ، كوفي ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (خ عم) .

(عن أبيه) زياد العصفري ، ذكر ابن القطان أنه مقبول ؛ كما في « التقريب » ، وقال الذهبي في « الميزان » : إنه لا يدرى من هو . انتهى « تهذيب » ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (د ق) .

(عن حبيب بن النعمان الأسدي) أحد بني عمرو بن أسد ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه (د ق) .

(عن خريم) مصغراً (ابن فاتك الأسدي) رضي الله تعالى عنه أبي يحيى ؛ وهو خريم بن الأخرم بن شداد بن عمرو بن فاتك ، نسب لجد جده ، صحابي

قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصُّبْحَ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ .. قَامَ قَائِمًا فَقَالَ: «عُدِلَتْ شَهَادَةُ الزُّورِ بِالْإِشْرَافِ بِاللَّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَلَجَّيْنَاهُ قَوْلَ الزُّورِ ﴿حُفَّاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾﴾ .

شهد الحديبية ، ولم يصح أنه شهد بدمراً ، مات بالرقعة في خلافة معاوية . يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لما ذكرنا فيه آنفاً .

(قال) خريم : (صلى النبي صلى الله عليه وسلم) صلاة (الصبح ، فلما انصرف) وفرغ منها .. (قام قائماً) أي : مستوياً أو خطيباً (فقال) عقب قيامه : (عدلت) - بالبناء للمجهول - أي : سويت عند الله في الإثم والعقوبة (شهادة الزور بالإشراك بالله) والكفر فيه ؛ أي : قال تلك الكلمة مكرراً لها (ثلاث مرات) تأكيداً لشأنها وقبحها (ثم تلا) وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداق قوله : (هذه الآية) المذكورة بقوله : ﴿وَلَجَّيْنَاهُ قَوْلَ الزُّورِ ﴿حُفَّاءَ﴾﴾ (أي : مخلصين دينكم ﴿لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ ﴾ ^(١) شركاً جلياً ولا خفياً أو شيئاً من المخلوق .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأقضية ، باب في شهادة الزور ، والترمذي في كتاب الشهادات ، باب في شهادة الزور .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث سفيان بن زياد ، واختلفوا في رواية هذا الحديث عن سفيان بن زياد ، ولا نعرف لأيمن بن خريم بن فاتك سماعاً من النبي صلى الله عليه وسلم .

وعبارة « العون » : قوله : (عن خريم) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة وسكون الياء مصغراً (فاتك) بفاء بعدها ألف فتاء مثناة فوقية مكسورة

(١) سورة الحج : (٣٠ - ٣١) .

.....
على صيغة اسم الفاعل (فلما انصرف) أي : فرغ من الصلاة .. (قام قائماً) أي :
وقف حال كونه قائماً أو قام قياماً .

قال الطيبي : هو اسم فاعل أقيم مقام المصدر ، وقد تقرر في علم المعاني أنه
في العدول عن الظاهر لا بد من نكتة ، فإذا وضع المصدر موضع اسم الفاعل ..
نُظِرَ إلى أن المعنى تجسّم وانقلب ذاتاً وعكسه ، وكأن قيامه صلى الله عليه
وسلم صار قائماً على الإسناد المجازي ؛ كقولهم : نهاره صائم وليله قائم ،
وذلك يدل على عظم شأن ما قام له وتجلّد وتشمّر بسببه (عدلت) بضم أوله
(شهادة الزور) أي : شهادة الكذب (بالإشراك بالله) أي : جعلت الشهادة الكاذبة
مماثلة للإشراك بالله في الإثم ؛ لأن الشرك كذب على الله بما لا يجوز ، وشهادة
الزور كذب على العبد بما لا يجوز ، وكلاهما غير واقع في الواقع ، قاله القاري .
وقال الطيبي : وإنما ساوى قول الزور الشرك ؛ لأن الشرك من باب الزور ؛
فإن المشرك زاعم أن الوثن يحق العبادة (ثلاث مرات) أي : قاله ثلاث مرات
(ثم قرأ) أي : استشهداً لمقاله : (قول الزور) أي : قول الكذب الشامل لشهادة
الزور ، قال المنذري : وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي :
وهذا - أي : الرواية عن خريم عن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن أيمن بن
خريم ؛ كما في روايته - أصح عندي ، وخريم بن فاتك له صحبة ، وقد روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث ، وهو مشهور .

وأخرجه الترمذي أيضاً من حديث أيمن بن خريم بن فاتك عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وقال : إنما نعرفه من حديث سفيان بن زياد - يعني :
حديث خريم بن فاتك - ولا نعرف لأيمن بن خريم سماعاً من النبي صلى الله
عليه وسلم ، هذا آخر كلامه ، وذكر غيره أن له صحبة ، وأنه روى عن النبي

(١٧٧) - ٢٣٣٤ - (٢) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
الْفَرَاتِ ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ
.....

صلى الله عليه وسلم حديثين اختلف في أحدهما ، ورجح يحيى بن معين
حديث خريم بن فاتك ؛ كما ذكره الترمذي . انتهى كلام المنذري ، انتهى
منه .

وقد تحصل مما ذكر أن هذا الحديث درجته : أنه حسن ؛ لكون سنده
حسناً وللمشاركة فيه ، ولكونه موصولاً غير منقطع ، وغرضه : الاستدلال به على
الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث خريم بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ،
فقال :

(١٧٧) - ٢٣٣٤ - (٢) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل
ثم الحدثاني ، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه ،
من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .
(حدثنا محمد بن الفرات) أبو علي الكوفي ، كذبوه وضعفوه ، من الثامنة .
يروى عنه (ق) .

(عن محارب بن دثار) - بكسر المهملة وتخفيف المثلثة - السدوسي الكوفي
القاضي ، ثقة إمام زاهد ، من الرابعة ، مات سنة ست عشرة ومئة (١١٦ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه محمد بن الفرات ،
وهو متفق على ضعفه .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَنْ تَزُولَ قَدَمًا شَاهِدَ الزُّورِ حَتَّى يُوجِبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ » .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لن تزول قدما شاهد الزور) والكذب ؛ أي : عند موقف الحساب أو في الحكم . انتهى « سندي » (حتى يوجب الله) عز وجل ويحكم (له النار) الأخروية .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، قال البوصيري : ولكن رواه الحاكم ، وقال : صحيح الإسناد ، والطبراني في « الأوسط » ، ورواه ابن عدي في « الكامل » من طريق عاصم بن علي عن محمد بن الفرات فذكره ، وسياقه أتم ، ورواه البيهقي في « السنن الكبرى » عن أبي سعد الماليني عن ابن عدي فذكره ، ورواه أبو يعلى الموصلي : حدثنا أبو معمر ، حدثنا محمد بن فرات فذكره ، وسياقه أتم ؛ كما أفردته في « زوائد المسانيد العشرة » ، وله شاهد من حديث خريم بن فاتك المذكور قبله رواه أبو داود وابن ماجه في « سننهما » . انتهى « بوصيري » . قلت : ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ؛ لأن له شواهد ، وسنده ضعيف ؛ لما تقدم آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨٠) - (٧٩٠) - بَابُ شَهَادَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ

(١٧٨) - (٢٣٣٥) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ مُجَالِدٍ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
.....

(٨٠) - (٧٩٠) - (بَابُ شَهَادَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ)

(١٧٨) - (٢٣٣٥) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ) بن خليفة البجلي أبو جعفر الكوفي ، من صغار العاشرة ، صدوق ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) ، وقيل : قبل ذلك . يروي عنه : (م د ت ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ) سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، صدوق يخطئ ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ مُجَالِدٍ) - بضم الميم وتخفيف الجيم - ابن سعيد بن عمير الهمداني - بسكون الميم - أبو عمرو الكوفي .

ليس بالقوي ، قاله النسائي ، وقال مرة : ثقة ، وقال ابن عدي : له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة ، وعن غير جابر عامة ما يرويه غير محفوظة . انتهى « تهذيب » ، وقد تغير في آخر عمره ، من صغار السادسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عَنْ عَامِرٍ) بن شراحيل الحميري الشعبي أبي عمرو الكوفي ، ثقة مشهور فقيه فاضل ، من الثالثة ، قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من : خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن مجالد بن سعيد مختلف فيه .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجَازَ شَهَادَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز) أي : صحح ونفذ (شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث جابر المذكور في « أبي داود » في كتاب الحدود ، في باب رجم اليهود ، بين أن اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وسلم بيهوديين زنيا ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بالشهود ، فجاءوا بأربعة رجال منهم ، فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمهما ، فحكم برجمهما بشهادتهما عليهما ، فهذا شاهد صريح لحديث الباب .

فدرجته : أنه صحيح ، وإن كان سنده حسناً أو ضعيفاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا المجلد :

من الأبواب : ثمانون باباً .

ومن الأحاديث : مئة وخمسة وثمانون حديثاً ، منها : سبعة عشر للاستئناس ، وواحد وثمانون للاستدلال ، وسبعة للمتابعة ، والباقي للاستشهاد .

والله وليُّ التوفيق

إلى هنا انتهى المجلد الثالث عشر من هذا الكتاب المستطير

ويتبعه المجلد الرابع عشر بإذن منزل المطر ، وأوله : كتاب الهبات

قال المؤلف أحسن الله عاقبته في الدارين : أكرمني الله سبحانه بإنهاء هذا

المجلد بمعاونته وفضله يوم الثلاثاء بتاريخ (٦) رمضان (١٤٣٣ هـ) وقت

الضحى ، الموافق لـ (٢٤) تموز يوليو سنة (٢٠١٢ م) .

وكان تاريخ الرجوع لتسطير هذا السفر يوم الجمعة (٢٨) جمادى الأولى

من سنة (١٤٣٣ هـ) .



والحمد لله الذي لا ينبغي التسبيح إلا له ، الحمد لله ذي الفضل والنعم ،

والشكر لله ذي المجد والكرم ، والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم ،

وعلى آله وأصحابه ومن تبعه من الأمم .

اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ، ومن طاعتك

ما تبلغنا به جنتك ، ومن اليقين ما تهوّن علينا مصائب الدنيا ، ومثّعنا بأسماعنا

وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا ، واجعله الوارث منا ، واجعل ثأرنا على من ظلمنا ،

وانصرنا على من عادانا ، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ، ولا تجعل الدنيا أكبر

همنا ، ولا مبلغ علمنا ، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا .



فهرس الأحاديث الضعيفة

م	الرقم العام للحديث	حكمه	غرضه	موضعه
٢٢٩	٢١٧٠	ضعيف	استثناسي (١)	٥٠ - ٤٨
٢٣٠	٢١٩٦	ضعيف	استثناسي (٢)	١٢١ - ١١٩
٢٣١	٢١٩٧	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٣)	١٢٣ - ١٢١
٢٣٢	٢٢٠٣	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٤)	١٣٧ - ١٣٥
٢٣٣	٢٢٠٤	ضعيف سنداً ومتناً	استثناسي (٥)	١٣٨ - ١٣٧
٢٣٤	٢٢٢٥	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٦)	٢٠٧ - ٢٠٤
٢٣٥	٢٢٣٤	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٧)	٢٣٣ - ٢٣٢
٢٣٦	٢٢٣٥	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٨)	٢٣٥ - ٢٣٣
٢٣٧	٢٢٣٩	ضعيف	استثناسي (٩)	٢٤٣ - ٢٤١
٢٣٨	٢٢٤٤	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١٠)	٢٥٩ - ٢٥٧
٢٣٨ (م)	٢٢٤٤ (م)	ضعيف متناً وسنداً	المتابعة	٢٦١ - ٢٦٠
٢٣٩	٢٢٤٥	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١١)	٢٦٥ - ٢٦٢
٢٤٠	٢٢٤٩	ضعيف	استثناسي (١٢)	٢٧٨ - ٢٧٦
٢٤١	٢٢٥٠	ضعيف جداً متناً وسنداً	استثناسي (١٣)	٢٨٠ - ٢٧٨
٢٤٢	٢٢٥٧	ضعيف	استثناسي (١٤)	٣٠٠ - ٢٩٩

م	الرقم العام للحديث	حكمه	غرضه	موضعه
٢٤٣	٢٢٦٧	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١٥)	٣٢٧ - ٣٢٨
٢٤٤	٢٢٦٨	ضعيف السند ، موضوع المتن	استثناسي (١٦)	٣٢٨ - ٣٣٠
٢٤٥	٢٢٧٢	ضعيف	استثناسي (١٧)	٣٤٣ - ٣٤٥



محتوى المجلد الثالث عشر

٧	تتمة كتاب التجارات
١١	باب : النهي عن بيع الحصاة وبيع الغرر
١٩	باب : النهي عن شراء ما في بطون الأنعام وضروعها وضربة الغائص
٢٥	باب : بيع المزايدة
٣١	باب : الإقالة
٣٣	باب : من كره أن يسعر
٣٨	باب : السماح في البيع
٤٢	باب : السوم
٥١	باب : ما جاء في كراهية الأيمان في الشراء والبيع
٦٦	باب : ما جاء فيمن باع نخلاً مؤبراً أو عبداً له مال
٧٥	باب : النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها
٨٦	باب : بيع الثمار سنين والجائحة
٩١	باب : الرجحان في الوزن
٩٨	باب : التوقي في الكيل والوزن
١٠٠	باب : النهي عن الغش
١٠٥	باب : النهي عن بيع الطعام قبل أن يقبض
١١١	باب : بيع المجازفة

باب : ما يرجئ في كيل الطعام من البركة	١١٦
باب : الأسواق ودخولها	١١٩
باب : ما يرجئ من البركة في البكور	١٢٦
باب : بيع المصرة	١٣١
باب : الخراج بالضمان	١٤٠
باب : عهدة الرقيق	١٤٥
باب : من باع عيياً .. فليبينه	١٥٠
باب : النهي عن التفريق بين السبي	١٥٤
باب : شراء الرقيق	١٦٣
باب : الصرف وما لا يجوز متفاضلاً يداً بيد	١٦٩
باب : من قال لا ربا إلا في النسيئة	١٨٣
باب : صرف الذهب بالورق	١٩١
باب : اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب	١٩٧
باب : النهي عن كسر الدراهم والدنانير	٢٠٤
باب : بيع الرطب بالتمر	٢٠٨
باب : المزبنة والمحاقلة	٢١٢
باب : بيع العرايا بخرصها تمرأً	٢١٩
باب : الحيوان بالحيوان نسيئةً	٢٢٤
باب : الحيوان بالحيوان متفاضلاً يداً بيد	٢٣٠

باب : التغليظ في الربا	٢٣٢
باب : السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم	٢٤٦
باب : من أسلم في شيء .. فلا يصرفه إلى غيره	٢٥٧
باب : إذا أسلم في نخل بعينه لم يطلع	٢٦٢
باب : السلم في الحيوان	٢٦٦
باب : الشركة والمضاربة	٢٧٣
باب : ما للرجل من مال ولده	٢٨١
باب : ما للمرأة من مال زوجها	٢٨٨
باب : ما للعبد أن يعطي ويتصدق	٢٩٩
باب : من مر على ماشية قوم أو حائط هل يصيب منه ؟	٣٠٣
باب : النهي أن يصيب منها شيئاً إلا بإذن صاحبها	٣١٥
باب : اتخاذ الماشية	٣٢٤

كتاب الأحكام

باب : ذكر القضاة	٣٣٣
باب : التغليظ في الحيف والرشوة	٣٣٤
باب : الحاكم يجتهد فيصيب الحق	٣٤٣
باب : لا يحكم الحاكم وهو غضبان	٣٥٠
باب : قضية الحاكم لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً	٣٥٨
باب : قضية الحاكم لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً	٣٦٢

باب : من ادعى ما ليس له وخاصم فيه	٣٦٨
باب : البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه	٣٧٣
باب : من حلف على يمين فاجرة ليقطع بها مالا	٣٧٩
باب : اليمين عند مقاطع الحقوق	٣٨٤
باب : بما يستحلف أهل الكتاب ؟	٣٨٩
باب : الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة	٣٩٣
باب : من سرق له شيء فوجده في يد رجل اشتراه	٣٩٩
باب : الحكم فيما أفسدت المواشي	٤٠٢
باب : الحكم فيمن كسر شيئاً	٤٠٧
باب : الرجل يضع خشبةً على جدار جاره	٤١٥
باب : إذا تشاجروا في قدر الطريق	٤٢٢
باب : من بنى في حقه ما يضر بجاره	٤٢٦
باب : الرجلان يدعيان في خص	٤٣٢
باب : من اشترط الخلاص	٤٣٥
باب : القضاء بالقرعة	٤٣٨
باب : القافة	٤٥٠
باب : تخيير الصبي بين أبويه	٤٥٨
باب : الصلح	٤٦٤
باب : الحجر على من يفسد ماله	٤٦٧

باب : تفليس المعدم والبيع عليه لغرمائه	٤٧٤
باب : من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس	٤٨١
باب : كراهية الشهادة لمن لم يستشهد	٤٩١
باب : الرجل عنده الشهادة ولا يعلم بها صاحبها	٤٩٨
باب : الإشهاد على الديون	٥٠٣
باب : من لا تجوز شهادته	٥٠٦
باب : القضاء بالشاهد واليمين	٥١٣
باب : شهادة الزور	٥٢٣
باب : شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض	٥٢٨



فهرس الأحاديث الضعيفة	٥٣٣
محتوى المجلد الثالث عشر	٥٣٥



